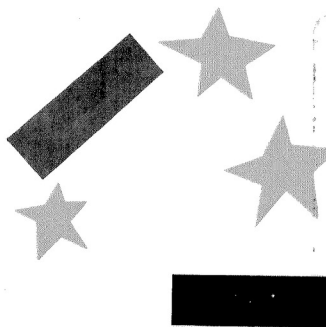


أحمد حورش قصة ثورة ٢٣ يوليو

مكتبة مدبولي
القاهرة



قصة ثورة
٢٣ يوليو

مصر والعسكريون

الجزء الأول

أحمد جروش

مكتبة مدبولي - القاهرة

الطبعة الثامنة

١٩٨٣

الامضاء

الى ولدى علاء وهانى
وجيل مصر الجديد

مقدمة

كانت وفاة جمال عبد الناصر المفاجئة صدمة هزت مشنعا مصر العربية ، فقد رحل الرجل الذى عاش زعيما تلهب كلماته ومواقفه حماس الملايين ، وانقضت بموته مرحلة هامة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

غاب القائد الذى يملك كل الاسرار والمعلومات ... قبل ان تكتب قصة الثورة التى دبرها وقادها .

وشعرت بمسئولية كبيرة ، تدفعنى الى ضرورة البحث والدراسة لمحاولة تقديم ثورة يوليو ، التى شاركت فيها بقدر متواضع مع غيرى من الزملاء العسكريين ضباط الجيش المصرى .

لم تكن البداية سهلة ... فان شيئا رسميا لم يسجل عن تاريخ الحركة ... وكل ما نشر لا يعدو احاديث صحفية ... والمعلومات عنى شخصية ... وبعض الذين اسهموا فى الحركة تقدم بهم العمر ... والذكريات كادت تضيع .

المسئولية جسيمة ... واكتشاف الحقيقة كاملة ضرورة لا شك فيها ... ولم تأخذنى الحيرة طويلا .

بدأت بعقد اجتماعات واحاديث شخصية مع الذين قاموا بالحركة من

العسكريين ٠٠٠ أعضاء مجلس قيادة الثورة ، والضباط الاحرار ، والذين وصلوا الى مركز المسئولية .

ولم تقتصر الاجتماعات والاحاديث على العسكريين فقط ٠٠٠ فقد قابلت بعض السياسيين القدامى الذين اُضربوا من الثورة ، وبعض الذين شاركوا في السلطة :

عدد الذين قابلتهم تجاوز المائة ٠٠٠ وفي نهاية الكتاب سجل باسمائهم .

الدور الرئيسى للعسكريين ٠٠٠ ولكنه دور لا يبدأ يوم ٢٣ يوليو ٠٠٠ وانما يمتد قبل ذلك شهورا وسنين .

ليس هناك تاريخ محدد يمكن القول بأنه نقطة البداية ٠٠٠ فان نضال العسكريين المصريين مترابط الحلقات ٠٠٠ يعود إلى بداية القرن التاسع عشر عندما جند الفلاح المصرى لأول مرة بعد تاريخ طويل ، ليقوده ضباط من الاتراك والشراكسة .

الباب الاول ٠٠٠ يقدم فى ايجاز دور العسكريين المصريين ، ونضالهم ضد سيطرة الاجانب ، وثورة احمد عرابى ، وموقف الجيش المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ٠٠٠

وجدت ذلك ضرورة حيوية حتى لا تكون ثورة يوليو مقطوعة الصلة بـالماضى ، فتيار النضال متسددق لا ينقطع ، والعسكريون فى مصر لهم تاريخ قبل ان يصلوا الى قمة السلطة ، ويحكموا مصر بثياب عسكرية او مدنية .

(مصر ٠٠٠ والعسكريون) اسم هذا الكتاب الذى يصدر فى اربعة اجزاء تنتهى بوفاة جمال عبد الناصر القائد الذى خرج من صفوف الجيش ليقود الشعب ويحكم مصر .

الجزء الاول ٠٠٠ بين يديك ٠٠٠ يقدم - بعد العودة لدور العسكريين فى تاريخ مصر الحديث - قصة ثورة يوليو منذ بدأت فكرة فى ضمير بعض الضباط الوطنيين من مختلف الاتجاهات والمدارس الفكرية ، حتى انتهت الى تدبير وتنظيم وحركة .

الوصول الى القمة كان دورا بسيطا من ادوار الثورة ، التى بدأت من اليوم الاول تواجه مصر : الشعب والقضايا الوطنية والاجتماعية ٠٠٠ وتواجه ايضا الاحتلال البريطانى والضغط الامبريالى .

الجزء الاول يضى خلال مرحلة هامة من مراحل الثورة ، خاضعت فيها صراغات مختلفة ، انتهت الى عزل محمد نجيب ، وتولى مجلس قيادة

الثورة المسئولية وحده بعد تعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء •
فصل من فصول الثورة ، تعقبه فصول أخرى في الأجزاء التالية •

وقبل أن أترك الكتاب لك ... أحب أن أقول إن في عنقي ديناً من
الشكر لكل هؤلاء المعارف والزلاء والأصدقاء الذين تفضلوا فمتحنوني بعض
وقتهم وقدموا لي في سخاء ما عندهم من معلومات وذكريات ... كانت
السند الرئيسي في ظهور هذا الكتاب •

وفي صدق أقول : لا اعتقد أنني قد أحطت بكل شيء ... ولكنني
حاولت ... فلم أكتب الكلمة الأولى في الكتاب إلا بعد عام ونصف من
البحث والتدقيق والسؤال •

وأخيراً ... كلمة وفاء ... للرجل الذي قاد ثورة يوليو ... لجمال
عبد الناصر •

أحمد حمروش

الباب الأول المصريون في تاريخ مصر الحديث

الفصل الأول

محمد علي واليا ... وابو خليل قائدا للجنود

(محمد علي هو الشخص الوحيد الذي كان
في قدرته تحويل تركيا من العمامة الفاخرة
الى رأس حى حقيقى)

كارل ماركس

الفصل الثانى

(السلطة التى اتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها
الاميرالى احمد عرابى .. ثائرا وقائدا

احمد عرابى

الفصل الثالث

الجيش المصرى تحت الاحتلال البريطانى

(من الحكمة الا نمكن العدو من رقابتنا
وانا لا أود أن يدخل ضباط الجيش فى
حركتنا السياسية)

مصطفى كامل

محمد علي واليا ٠٠٠ وأبو خليل قائدًا للجند

(محمد علي هو الشخص الوحيد الذي كان في قدرته تحويل تركيا من العمامة الفاخرة الى رأس حي حقيقي)

كلول ماركس

الحديث عن العسكريين في مصر ليس حديثا عن طبقة ٠٠٠ فالجيش المصري يتكون من مختلف طبقات الشعب ٠٠٠ عمالا وفلاحين ، وبورجوازية صغيرة وكبيرة ٠٠٠ والى عهد قريب كان يضم الاقطاعيين ايضا ٠٠

والحديث عن العسكريين في مصر ايضا ، ينفرد بخاصية غريبة ٠٠٠ لانه منذ الملحظة الاولى التي لبس فيها الفلاح المصري ملابس الجنودية في عهد محمد علي ، وانتظم في صفوف الجيش ، نبت تناقض طبقي أخذ ينمو بين الجنود وصغار الضباط أبناء الفلاحين المصريين ، وبين الأتراك والشراكسة الذين تولوا مناصب القيادة العليا في الجيش ، حتى وصل الصراع ذروته مع الثورة العربية -

ولم يخمد الصراع مع هزيمة الثورة العربية واحتلال البريطانيين لمصر ٠٠٠ ولكنه اخذ طابعا وطنيا بين المصريين في صفوف الجيش ، وبين قوات الاحتلال البريطاني .

حركة الصراع ، ونمو التناقضات ، وتغير صورة النضال داخل الجيش المصرى لم تبدأ او تتوقف منذ مطلع القرن التاسع عشر ... وهى تشكل صورة فريدة من صور فضائل الشعب المصرى .

والثير ان الجيش المصرى الحديث لا تمتد جذوره الى الماضى السحيق ، ولا يرتبط بصورة متصلة متجددة مع الجيش المصرى فى عهد الفرعنة ... هناك فترة زمنية طويلة فى تاريخ الجيش المصرى ، وفاصل عازل امتد مئات السنين بين آخر معاركه وبين العودة الى تجنيد المصريين .

خلال مئات السنين من حكم المالك والعثمانيين لم يكن للمصريين دور فى الخدمة العسكرية ، كفى حكام مصر يخشون ان يحمل الفلاحون السلاح وتنتظمهم صفوف الجيش .

الرفض المطلق لتجنيد المصريين يعطى مؤشرا هاما لتخوف الحكام غير المصريين من بعث الروح العسكرية فى الشعب ، او السماح لابنائه بحمل السلاح .

واصبحت هذه هى القاعدة .

ورث حكام مصر الاتراك الذين غزوا مصر ١٥١٧ من السلاطين المماليك عادة تكوين خمس خاص لهم من المالك الذين كانوا ارقاء مستوردين فى الغالب من الدول المحيطة بالبحر الاسود اجبروا على اعتناق الاسلام ودرّبوا خصيصا للخدمة العسكرية ، وكان الحكام الاتراك يعينونهم فى مراكز الدولة الهامة ويهبونهم ارضا واسعة ... ثلثا الارض المصرية كانت فى حوزة المالك فى نهاية القرن الثامن عشر مما جعلهم فئة سائدة بين الاقطاع فى مصر .

وعندما اضمحلت الامبراطورية العثمانية فى القرن الثامن عشر ... تدهور الاقتصاد وسرى الفساد فى اجهزة الدولة ، وانحطت الثقافة ، وخرجت الاقاليم عن طاعة الحكومة المركزية وفقد الجيش قدرته القتالية ، ولانتهز على بك الكبير فرصة اندلاع الحرب بين تركيا وروسيا واعلن استقلاله عام ١٧٦٩ ، وصار اسمه يذكر فى خطب الجوامع مقرونا بلقب وشهيد مصر وخاقان البحرين .

وفى مواجهة ذلك كان الفلاح المصرى يتعرض لعذاب شديد من الضغط والسخرية ونهب المحاصيل ... وكانت الهجرة من القرى بظاهرة منتشرة فى ارجاء الامبراطورية العثمانية ، وفى مصر خاصة ... وتكررت المجاعات ، واصدر الاتراك تشريعات باسم (قانون نامة مصر) تجبر الملتزمين والمشايخ على

عدم ابقاء قطعة ارض واحدة من الارض غير مزروعة ، وإن تحولوا دون حرب الفلاحين ، وإن يسعوا لاسكانهم فى القسرى الخربة والخاوية ، وفى حالة فرار الفلاح من ارضه يتحمل الشيخ التزاماته للمادية .

من اجل هذه الحالة كان الفلاح يقف بعيدا عن الجيش ، لا يجند له الحكام الاتراك او المماليك ، لما يمكن ان يحمله للجيش من روح النعمة والثورة .

وعندما غزا نابليون مصر عام ١٧٩٨ كان يدرك هذه الحقيقة ، فشاء ان يتخذ منها سـتارا يخفى اغراضه الاستعمارية ، وقال فى بيانه عن المماليك (فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا ان يملكوا مصر وحدهم ، ويختصوا بكل شـئ احسن ما فيها من الجوارى الحسنان والخيـل العتاق والمساكن المفرحة) .

كان المماليك يعتبرون جيشهم المدرب المحترف « جيشا لا يقهر » ، ولكنه كجيش اقطاعى هزم فى اول معركة امام جيش نابليون الذى عركته حروب الثورة الفرنسية . وكانت لنابليون فى ذلك نظرية عبر عنها بقوله (لا شك ان مملوكين يتفوقان على ثلاثة من الفرنسيين ، وان ١٠٠ مملوك يعادلون ١٠٠ فرنسى ، ٣٠٠ فرنسى يتفوقون عادة على ٣٠٠ مملوك . اما ١٠٠٠ فرنسى فيهمون دائما ١٥٠٠ مملوك) (١) .

المقصود من ذلك هو ان التطور الحديث للجيش يستطيع الانتصار على المهارة والقدرة الفردية . وفى ذلك كتب فردريك انجلز فى كتابه (ضد دوهرنج) موضحا (كل ما يحتاج اليه نابليون هو قدر محدود من الخيالة ليظهر قوة ومفعول الضبط الذى تنطوى عليه الصفوف المتراصة والعمليات المخططة ، لكى تتحول قوة الضبط هذه الى تفوق حتى على حشود اكبر من الفرسان غير النظاميين الذين يملكون خيولا أجود أو يتصفون ببراعة اكبر فى الفروسية وفى المبارزة والذين لا يقلون عن غيرهم بسالة) .

ولم تكن المعركة بين نابليون والمماليك فقط ، وإنما دخلها الشعب المصرى رغم انه لم ينتظم فى صفوف الجيش . ولكنه اتخذ موقف المقاومة ضد القوات الاجنبية الغازية ، وجمعت التبرعات لشراء السلاح ، واسهم سكان القاهرة اسهاما فعالا فى الدفاع عنها ، وغرق الالوف منهم فى النيل اثناء التراجع . بعد معركة امبابية الغربية - من الاهرام على الضفة الغربية للنيل ، التى انتصر فيها نابليون بعد ان سقط فى المعركة ٣٠٠٠ مملوك من

(١) تاريخ الاحتلال العربية الحديث . لـ لوىسى .

مجموع ٦٠٠٠ وقر الباقون : البعض منهم الى الوجه القبلي مع مراد بك والبعض الى سوزيا مع ابراهيم بك .

الشعب المصرى لم يتردد فى دخول المعركة دفاعا عن ارضه رغم عزل المماليك له عن الجيش ، واستمر فى فضاله العسكرى الذى كان يشبه (حرب العصابات) التى اشتعلت نتيجة اسلوب الادارة الفرنسية فى فرض اتاوات نقدية وعينية تجاوزت فى بعض الاحيان ما كان يحصل عليه المماليك ، كما صادرت الاغذية والعلف . . وكانت هذه هى اول مجابهة لغزاة غير مسلمين بعد الحرب الصليبية .

اشتعلت (حرب العصابات أو الأنصار) وخاصة فى الدلتا بعد دخول الاتراك للحرب ، فهجم الفلاحون المصريون على السعاة العسكريين والدوريات ، واربكوا خطوط الاتصال الفرنسية ، وقتلوا الضباط والموظفين وجباة الضرائب الفرنسيين ، فأرسل نابليون حملات تنكيل للدلتا ، وحرق ضباطه القسرى للتمردة ، غير ان ذلك لم يخمد اللهب الذى امتد الى القاهرة ، حتى اصبحت تشبه باريس خلال الايام الاولى للثورة الفرنسية على حد تصوير القنصل الفرنسى فى ذلك الحين (٢) .

وتحولت القاهرة الى مدينة نائرة ، انسحبت منها القوات الفرنسية ، وهرب نابليون نفسه الى جزيرة من جزر النيل ، واحتشد ١٥ الف نائر فى الجامع الازهر وأقاموا المتاريس والحواجز حول الطرق المؤدية له ، وسارع الى القاهرة ٥ آلاف فلاح من القسرى للجلورة ، وبضعة آلاف من بندو الصحراء الغربية (٣) . .

وأرسل نابليون كتيبة ضد الفلاحين واخرى ضد البدو ، وحشد قوته الاساسية بالقرب من القاهرة ، حيث وجه نيران مدافعه الى المعتصمين فى الجامع وما حوله ، فقتل الآلاف منهم ومن نجيا قتلته حراس الجنود الفرنسيين ، ولم يتخذوا أحدا اسيرا .

ورغم طلب الثوار وقف القتال الا ان نابليون لم يتوقف ، ونفذت خطته بمشاعة ، وفى ذلك كتب نابليون للجنرال مينو حاكم رشيد يقول له (لا يمكن اخضاع هؤلاء القوم الا بالقسوة) .

ولم تكن هذه هى الانتفاضة الوحيدة لسكان القاهرة . . ثارت القاهرة مرة اخرى ضد كليبر فى مارس ١٨٠٠ بعد عودة نابليون سرا الى فرنسا ، وابادوا حامية فرنسية صغيرة كانت فى المدينة ، وقاموا حصارا

(٣) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

امتد شهرا حتى ١٥ ابريل عندما دكت القوات الفرنسية بولاق وحولتها الى رماد ، وقتلوا بالحرايب عدة آلاف من الثوار .

وتعرضت القاهرة لمذبحة ثالثة بعد اغتيال كليبر بيد سليمان الحلبي في ١٤ يونيو عام ١٨٠٠ ، واجتاحت الجنود الفرنسية شوارع القاهرة تقتل وتحرق بلا حساب .

كان المصريون يدافعون عن وطنهم خلال سنوات الاحتلال الفرنسي الثلاث وهم يحملون السلاح بطريقة تلقائية . وقد استفادوا من ذلك خبرة كبيرة ، انعكست على الحركات الوطنية في المستقبل ، وساعدتهم في ذلك ان الاسلحة كانت في بداية طورها تضم السيف والخنجر والسهم الى جانب البندقية البدائية .

وأثبت المصري بعد مئات السنين من حكم المماليك والعثمانيين انه لم يفقد صفته كجندي محارب يتحمل قسوة المعارك في صبر وشجاعة . وفي ذلك يكمن سر ابعاده عن التجنيد وعزله عن صفوف الجيش وتعامل الحكام الاجانب معه في حذر .

وبعد مغادرة الفرنسيين مصر ، عقب توقيع معاهدة الصلح مع تركيا في ٩ أكتوبر ١٨٠١ تركوا دراسة شاملة لمصر في ٢٠ مجلد من كتاب « وصف مصر » تضم بحثا لامة في مختلف المجالات ، حلت بعض القضايا الحربية العملية مثل صنع البارود من الموارد الطبيعية المتاحة في مصر ، ووضع الخرائط الحربية ودراسة الطبوغرافيا ، وعلاج الامراض التي تتفشى بين الجنود . وذلك الى جانب دراسات وابحاث اخرى في مختلف نواحي الحياة .

وكانت هذه الدراسات بوضع تقدير ومتابعة في المستقبل . كما كانت المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية بداية الاهتمام بدخول المصريين الى ساحة العسكرية المنظمة ، أي الانضمام للجيش .

خرج الفرنسيون من مصر ، وخلفوا بها ايضا قوات احتلال ثلاثية شاركت في هزيمتهم (٤٠ الف تركي ، ٢٠ الف انجليزى ، ٤ آلاف مملوك) ، واعقب خروجهم ظهور تناقضات بين الاتراك الذين استقر رأي سلطانهم سليم الثالث على التخلص بصورة حاسمة من المماليك ، بينما سافدت انجلترا المماليك وعملت على إعادة ممتلكاتهم ومناصبهم في الدولة ، وهددت الباشا التركي بنصف القاهرة اذا لم يطلق سراح المماليك الذين كان قد أسرهم في حملة لابادتهم ، فاضطر الى اطلاق سراح ٢٥٠٠ مملوك استقبلتهم القيادة البريطانية بمراسم احتفال عسكرية .

ولم يستقر الانجليز طويلا في مصر ، خرجت آخر قواتهم في مارس ١٨٠٣ تطبيقا لشروط معاهدة صلح اميان التي وقعت بين انجلترا وفرنسا في ٢٧ مارس ١٨٠٢ ، واستصحبوا معهم قائد المماليك الموالي لهم محمد الالفى . واستمرت الحرب بين الاتراك والمماليك ، حتى وصل الى مصر (محمد علي) ضابطا في القوة الابانية التابعة للجيش التركي ، ثم سرعان ما عين قائدا لها .

عقد محمد علي حلفا مع المماليك لضرب الباشوات الاتراك ، ولما بدا للمصريين ان المماليك على وشك استعادة سلطتهم وممتلكاتهم ومعاودة النهب من جديد ، قرروا الامتناع عن دفع الضرائب وقتل الجبابة ، وترأس الانتفاضة شيوخ الازهر ، ودارت المعارك في شوارع القاهرة ، وحاصر قصر عثمان البرديسي قائد المماليك في ١٢ مارس ١٨٠٤ ففر من القاهرة .

ولم يتردد محمد علي . . . انجاز للثوار بعد ما ادرك قوة الحركة الشعبية ، وسارع الى الازهر معلنا نفسه حاميا لحقوق الشعب المصري ، ووجه كتابته الابانية لمحاربة المماليك والاقطاعيين في الوجه القبلي تحت قيادته خلال عامي ١٨٠٤ ، ١٨٠٥ واختاره مجمع الشيوخ قائمقاما (أي قائما لباشا مصر التركي) . . . واختير خورشيد الحاكم التركي للاسكندرية باشا لمصر . . . وهنا انتهى دور السيد عمر بكرم الرجل المثالي الذي سبلم الحكم لمحمد علي ثم انزوى في بيته لمثاليته .

وتابع الاتراك اسلوبهم في سلب جهد المصريين . . . فقرر خورشيد جباية الضرائب مقدما لمدة سنة كاملة . . . ولكن الشعب المصري الذي خارب الفرنسيين وطرد المماليك لم يقبل الخضوع للانكشافية حرس الباشا التركي . . . واندلعت انتفاضة جديدة في مايو ١٨٠٥ عمت القاهرة كلها ، ونادى مجمع الشيوخ بمحمد علي حاكما على مصر . . . واضطر السلطان سليم الثالث الذي تهتكت ابراطوريته بالانتفاضات التحررية الى الاعتراف بمحمد علي واليا على مصر في نفس العام ١٨٠٥ لانشقاقه بانتفاضة وطنية تحررية في صربيا ، وعدم استقرار الاوضاع في بلغاريا واليونان .

وفي ذلك الوقت كانت الحرب قد استؤنفت بين انجلترا وفرنسا ، وامتدت الى الشرق . . . واستطاع محمد علي بمهارته أن يهزم محمد الالفى (صنيعة الانجليز) ثم تخلص من عثمان البرديسي (الموالي للفرنسيين) .

وحاول الاسطول البريطاني ان يفرض امتنابول لوقوف تركيا مع فرنسا ، ولكنه اتجه الى الاسكندرية وانزل فيها ٥ آلاف محارب في ١٧ مارس ١٨٠٧ تحت قيادة (فريرز) .

وحنّا اتجه محمد على لمقاومة القوة الغازية .

لم يعتمد على الانكشافية . كانوا قد انتهوا . . ولم يعتمد على الماليك . . . كانوا قد هزموا وتشتتوا . . . ولم يعتمد على الاليانيين وحلهم ، فقد كانوا اقله لا تستطيع المواجهة .

ولكن محمد على اعتمد على المصريين للمرة الاولى كقوة شعبية مسلحة .

خاض المصريون الحرب وسحقوا - فى نهاية مارس ١٨٠٧ - حملة عسكرية انجليزية عددها ٢٠٠٠ فى شوارع رشيد ، ثم سحقوا وحدة أخرى أكبر منها وجهها القائد البريطاني لجنحة قواته . .

اسهم فى معركة رشيد الفلاحون والبدو الى جانب العساكر الاجانب المحترفين . . . وانسحب الانجليز الى الاسكندرية ، ومن خلفهم محمد على . . واضطر القائد البريطاني الى طلب الصلح والانسحاب بعد حملة لم تتجاوز مدتها ستة شهور .

دخل محمد على الاسكندرية . . . وارتفعت شعبيته الى القمة . . واعتبره المصريون بطلا وطنيا . .

وقد تابع محمد على خطوات نابليون ، الذى كان جيشه أو جيش فرنسا الثورة ، هو بداية العسكرية العصرية الاوروبية . . وكان بداية الانتقال من فرق الملوك والامراء والباشوات ، الى الجيوش القطاعية ، الى الجيوش القومية النظامية (البرجوازية) .

كان محمد على قد اضطرته ظروف محاربة الانجليز الى مهادة الماليك الذين اعتبروه واليا عليهم ، ولكنهم احتفظوا بالسلطة فى الوجه القبلى وجعلوا منه وكرا لولاياتهم وتمرداتهم . .

وبعد ان سحق محمد على الانجليز صادر عام ١٨٠٨ املاك الملتزمين الذين امتنعوا عن دفع الضرائب ، وفى عام ١٨٠٩ حرمهم من نصف القاضى ، وفى عام ١٨١٢ وضع يده على جميع الاراضى التى كانت فى حوزة الماليك ، وفى عام ١٨١٤ ألغى نظام الالتزامات نهائيا . واصبح الفلاح يدفع الضرائب لأول مرة الى الدولة مباشرة ، كما قضى على تبعية الفلاحين الشخصية للملتزمين .

خلال هذه الفترة قام الماليك بانتفاضتين ضد محمد على عامى ١٨٠٩ ، ١٨١٠ بعد تقلص نفوذهم وإخذ اقطاعياتهم ، الامر الذى دفع محمد على الى ارتكاب مذبة للماليك الذين حاصروهم فى القلعة يوم اول مارس ١٨١١ خلال عرض عسكري اشترك فيه ٥٠٠ مملوك بمناسبة ائصال

قواته الى الجزيرة العربية لمحاولة القضاء على الدولة الوهابية بناء على اوامر الباب العالي .

الماليك الذين نجوا من المذبحة هربوا الى دنقلة واقاموا حكما خاصا .
بها حتى تم غزوهم عام ١٨٢٠ .

بعد ما اعزز محمد علي سلطنته في مصر ، قرر ان يتخطى حدودها
ساعيا وراء آماله وطموحه اللذين وصفهما فيما بعد الجنرال بوايه في كتابه
الى كيرمون - تونير وزير الحربية الفرنسي في اول ديسمبر ١٨٢٤ بقوله
(ان محمد علي يشكل في الامبراطورية التركية حدثا غريبا لا يخلو من
العبقرية فله تفكير واسع صحيح وآراء جريئة في الاصلاح والتنظيم ، وهو
يعلم ان عقبات عصبية تقوم في سبيل مشاريعه ، ولكنه كبير الامل في تخطيها
جميعا) (٤) .

ولما فانه عنده اقترح السلطان محمود الثاني عليه تجريد حملة
ضد الوهابيين في الجزيرة العربية سرعان ما استجاب لذلك ، وارسل ابنه
طوسون - ١٦ سنة - على رأس حملة في سبتمبر ١٨١١ ، وارسل معه
مستشارا سياسيا مصريا هو التاجر القاهري محمد المحروقي . وكانت
الحملة موضع اهتمام التجار المصريين الذين تكبدوا خسائر فادحة من
توقف الحج وما يتصل به من تعامل تجارى فقدموا الاموال بسخاء لتجهيز
الحملة .

كان هدف محمد علي المباشر هو السيطرة على التجارة معتبرا الجزيرة
العربية مفتاحا لسوريا والعراق ، ناظرا الى الوهابيين نظرتهم الى خصوم
يصارعونه من اجل الاستحواذ على الاقاليم العربية التابعة للامبراطورية
العثمانية . وكان محمد بن عبد الوهاب مؤسس الوهابية يحلم بتحرير
عرب سوريا والعراق من النير التركي ، ولم يعترف بخلافه السلطان
التركي ، وكان يعتبر كافة العرب اخوة ويدعوهم الى الوحدة (٥) .

تعرضت الحملة التي استولت على مكة والطائف وجدة الى مصاعب
ومقاومة شديدة وقتل حوالي ٥ آلاف جندي من حوالي ١٠ آلاف جندي
شكلت منهم الحملة ، مما اضطر محمد علي الى ان يقود الجيش المصري
شخصيا فذهب الى جدة مع امدادات جديدة في سبتمبر ١٨١٣ حيث انزل
بالوهابيين هزائم ساحقة اباد فيها جيشا مكونا من ٣٠٠٠ شخص .

وعاد محمد علي الى مصر في مايو ١٩١٥ لتواصل الحملة الوهابية

(٤) السياسة الدولية في الشرق العربي - الجزء الثاني - اميل خوري وعادل
اسماعيل .

(٥) تاريخ الاقطار العربية الحديث - لوتسكي .

مسيرتها بقيادة طوسون ثم ابراهيم ، حتى ادخل القسم الاكبر من الجزيرة العربية ضمن الامبراطورية العثمانية ، وتحولت الحجاز الى اقليم مصرى يعين محمد على حكمه .

وقد كانت الحملة الوهابية أولى حملات محمد على خارج مصر نقطة تحول استراتيجية فى تفكيره . . . اذ قرر خلالها عدة قرارات هامة :

اولا - القيام باصلاحات عسكرية حديثة . ، فالغى نظم الجيش القديمة واستعاض عنها بأنظمة اوروبية تتناسق مع تطور التسليح الذى تمخضت عنه الثورة الصناعية الاوروبية . . فبدأت تختفى الاسلحة التقليدية مثل السيوف والدروع . . . وارتبطت العسكرية الحديثة بالصناعة الحديثة .

ثانيا - قرر - من أجل الوصول الى أفضل المستويات - الاستعانة بخبراء ومدربين عسكريين من النمسا وايطاليا وروسيا وفرنسا بصفة خاصة .

ثالثا - اتخذ قرارا ثوريا بتجنيد الفلاحين المصريين فى الجيش النظامي لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث ، مقتنعا بكفاءة وصبر المقاتل المصرى الذى لمسها فى معركة رشيد ضد حملة فرينز وفى الانتفاضات الشعبية المتعددة . . . ومقتنعا ايضا بان فى ذلك تأمينا حقيقيا لحكمة الحكمة المستقل عن الباب العالى . . . ومقتنعا اخيرا بان ذلك سوف يخلصه من اخطار المالك ايضا . . . وقد اتخذ محمد على هذا القرار ضاربا عرض الحائط بنصيحة بعض الذين احاطوا به وصوروا له ان فى ذلك مخاطرة شديدة .

وجد محمد على ان طموحه لبناء مصر الحديثة لابد ان يعتمد على عسكرية حديثة . . . وهذه لابد ان تعتمد على امرين :

١- تجنيد ابناء مصر بعد الاستغناء تدريجيا عن الجنود والفرسان الاتراك والارناؤوط والمماليك ، وهم المرتزقة الذين لم يعودوا تماما على انضباط الجيوش النظامية الحديثة .

٢ - بناء صناعة حديثة .

تمهيد الجيش

وبدا محمد على تنفيذ خطته فأقام معسكرا تدريبيا فى اسوان ، جند فيه الآلاف من المصريين والسودانيين تحت اشراف مدربين فرنسيين وايطاليين كان أبرزهم الضابط الفرنسى « جوزيف انتلم سيف » الذى

حضر مصر عام ١٨١٩ وعرف فيما بعد باسم « سليمان باشا الفرنساوى »
بعد أن أسلم وتزوج وأنجب فى مصر .

ولم يكن تجنيد الفلاحين للجيش امراً سهلاً ٠٠٠ فقد أخذوا من
التجنيد موقفاً سلبياً بعد معاناة قرون طويلة من الاضطهاد والارهاب
والسخرة ، وحدثت بعض التمردات فى المنوفية والوجه القبلى وبليسين قمعها
محمد على النعز لم يقابل هذا الموقف بالعنف ، وإنما طلب من الشيخ
العروسى شيخ الازهر ان يوضح الامور للفلاحين عن طريق رجال الدين ٠٠٠

وكتب محمد على رسالة يقول فيها للمستولين عن التجنيد (انه لما لم يكن
من عادة الفلاح ان يقبل هذا الوضع فلم يكن ثمة ما يجب ارضاعه عليه ولا
معاملة بالعنف فيه ، بل يلزم تحرير الفلاحين وتجنيدهم باستدراج
عقولهم اليه ، وذلك بتفهمهم تدريجاً انه امر منطوق على خير ، ولا تعتبر كمسائل
السخرة (٦) .

وقد اثبت الجنود المصريون تفوقهم وقوة احتمالهم ، وساندتهم مجمدة
على وابراهيم فى مواجهة المتاعب التى تعرضوا لها من الضباط الاتراك
او ممالك محمد على ٠٠٠ فقد امر محمد على فعلاً بجلد ناظر سلخانة تركى
مائة جلدة لانه قال فى حفل استقبال أحد الأليات بدمياط (صار الفلاحون
العلمى عساكر) .

وبدأ الفلاح المصرى يتدرج فى رتب الجيش ٠٠٠ بعد ان قام محمد
على بفتح المدارس العربية لاعداد الكوادر القيادية المصرية مثل مدرسة
المشاة فى دمياط ، ومدرسة الخيالة فى الجيزة ، ومدرسة المدفعية فى طره
بضواحي القاهرة ، ثم انشئت اكاديمية الاركان العامة عام ١٨٢٦ ٠٠٠
وترجمت الانظمة العسكرية الداخلية الفرنسية الى العربية لتطبق فى
الجيش المصرى الذى كان يسير على تنظيمات جيش نابليون تماماً .
هكذا حقق محمد على هدفه الاول ٠٠٠ وهو تجنيده ابناء مصر ٠٠٠
وسجل التاريخ حقيقة هامة ، وهى ظهور جيش من الفلاحين يعتبر بداية
فى الحركة القومية الحديثة للامة المصرية .

وعن الهدف الثانى وهو بناء صناعة حديثة تكون قى خدمة الجيش
الحديث ، انشأ محمد على مصانع لصب الحديد ببلخ انتاجها ٢٠٠٠ طن
من حديد الزهر سنويا ومصانع للبارود ، ومصانع للأقمشة والاشراع والحبال
والزيوت والصابون وغيرها .
وبنى محمد على كذلك ترسانة الاسكندرية عام ١٨٢٩ بعد تحطيم

جميع سفن الاسطول المصرى فى موقعة (نفايرن) وفى يناير ١٨٣١ انزلت الى البحر اول سفينة ذات مائة مدفع .

وظهرت (البروليتاريا الصناعية) لأول مرة فى مصر ٠٠٠ الترسانة كان يعمل بها ٨٠٠٠ عامل ، ومجموع العمال فى مختلف المصانع وصل الى ٤٠٠٠٠ عامل ٠٠٠ وكان العمال يخضعون للنظام العسكرى ، يقسمون الى فصائل وسرايا وكتائب ويعيشون فى التكتلات ، ويعملون فى المصانع نتيجة التجنيد الاجبارى .

كانت الصناعة مرتبطة ارتباطا وثيقا باحتياجات الجيش ٠٠٠ وكان العمال يحصلون على اجور زهيدة ، وتشير ارقام ميزانية ١٨٣٣ فعلا الى ان مصروفات الجيش بلغت ٢٨ مليون فرنك ، ونفقات محمد على الشخصية ٣٥ ملايين فرنك ، بينما دفع لنفقات المصانع واجور العمال ٢٧٥ مليون فرنك لا اكثر .

وكما تقدمت الصناعة فى خدمة الجيش ، تقدمت الزراعة ايضا ، وتحسنت ظروف الفلاح نسبيا عن ذى قبل ٠٠٠ واصبحت مصر مصدرة للطنن والارز ، وانشئت الترع والمصارف وبدأ فى بناء « القناطر الخيرية اول سد يقام فى تاريخ مصر ٠٠ وزادت بذلك مساحة الارض المزروعة من مليونى فدان عام ١٨٢١ الى ٣ مليون فدان عام ١٨٣٣ . وانتقل محمد على بمصر - التى كانت تعتبر شكليا احدى الولايات التابعة للامبراطورية العثمانية - الى عصر جديد ٠٠٠ اصبحت فى الوجود دولة مستقلة ذات حكومة وجيش وقوانين ونظام ضرائب خاص بها ولا يربطها بالسلطان الا ضريبة سنوية يدفعها محمد على له وقيمتها ٢٪ من ميزانية الدولة .

واعيد تنظيم جهاز الدولة ، وانشئت الوزارات على النظام الاوروبى . ٠٠٠ وتطلب تكوين الجيش وجهاز الدولة الجديد توافر كثير من المتقنين والمتعلمين ٠٠ فأرسل محمد على الذى بدأ يتعلم القراءة والكتابة وهو فى الخامسة والاربعين (٧) بعثات كثيرة الى اوروبا للدراسة العلوم الحربية والهندسية والطب واللغات والحقوق .

ولكن هذه الدراسات جميعها كانت تدور حول محور رئيسى هو الجيش والاهتمام به ٠٠٠ ومثال ذلك ان رفاعة رافع الطهطاوى بدأ حياته واعظا واماما فى احدى فرق الجيش المصرى عام ١٨٢٤ ثم ارسل فى بعثة

(٧) مقال رفاعة رافع الطهطاوى فى فكره النوية - محمود يوسف - الهلال - يوليو

إلى باريس عاد منها عام ١٨٣١ ليعمل في المدرسة التجهيزية للطب ثم مد
المدرسة فمدرسة اللسان .

لم يكن هناك حد فاصل بين المدارس المدنية ومدارس الجيش
بل ان الشيخ رفاعه رافع الطهطاوى كان حاصلا على رتبة عسكرية منذ
امام في الجيش . . . كان يوزع في باريس ثم ترقى حتى وصل في
حياته الى رتبة الاميرالى (٨) .

هذا يوضح انه كما كان العمال يجندون للعمل في المصانع كان
المثقفين يحصلون على الرتب العسكرية .

وقد زاد عدد الجيش المصرى حتى بلغ ١٨٠ الف جنسى نظامى ،
الف جنسى غير نظامى عام ١٨٣٣ ووصل عدد البحارة المصريين الى ١٥
بحار . . . وهنا يعنى ان ربع مليون مصرى من ثلاثة ملايين كانوا مجندين
الجيش .

ومع ذلك ظلت ترقية الجنسى المصرى حتى آخر عهد محمد
لاتتجاوز رتب صفراء الضباط ، بينما كان هناك عدد كبير من الضباط الاج
فى رتب كبيرة ، وفى نفس العام (١٨٣٣) كان هناك اكثر من ٧٠ ضابطا
و ٧٠ ضابطا فرنسيا ممن خدموا مع نابليون ولم يجدوا عملا يناسبهم
بعد هزيمة الامبراطور ، و ١٢ ضابطا اسبانيا ، وعدد من الضب
البريطانيين ، وكان هؤلاء بمثابة الخبراء المكلفين بنقل مدنية أوروبا ونهض
العسكرية الحديثة الى مصر .

وكان هؤلاء الضباط الاجانب يمثلون جانبا محدودا من ضباط الج
المصرى . . . الاغلبية كانوا من الاتراك ثم المماليك الذين دربو على يد مح
على بعد ان فقد الآخرون شوكتهم بعد مذبحه المماليك .

واغرى محمد على الضباط الاتراك والاجانب على الخدمة فى الج
المصرى برفع مرتباتهم عن نظيرها فى الجيش التركى نفسه . . . هذا
كان الجنود وصف الضباط المصريون يتناولون مرتبات اقل كثيرا من مرة
جنود السلطان التركى كما يتضح فى الجدول الآتى :

رتبة	الجيش المصرى	جيش السلطان	النسب
عسكرى	١٥ قرشا	٢٠ قرشا	٧٥ ٪ الى
باشجاوليش	٤٠	١٢٠	٣٣ ٪ الى
ملازم ثان	٢٥٠	١٢٠	٢١ ٪ الى

(٨) المصدر السابق .

وتبة	الجيش المصرى	جيش السلطان	النسبة
يوزباشى	٥٠٠	١٨٠	٢٨٠ الى ١
بكباشى	٢٥٠٠	٤٠٠	٦٢٥ الى ١
اميرالاي	٨٠٠٠	١٢٠٠	٧٧٦ الى ١

يتضح من هذا الجدول ان الاميرالاي فى الجيش التركى كان يحصل على مرتب يعادل مرتب الجندى ٦٠ مرة بينما كان يحصل فى الجيش المصرى على مرتب يعادل مرتب الجندى ٥٢٣ مرة ، وذلك حرصا من محمد على على الارتفاع بمستوى الجيش .

ولم تقتصر مكافاة الضباط فى مصر على هذه المرتبات المرتفعة وانما كانوا يمنحون ايضا وجبات طعام ودخانا ، والضباط العظام كانوا يمنحون قطعا من الارض ٠٠ اما الخبراء الفرنسيون فقد أجزل محمد على لهم العطاء وخصص لكبار الضباط منهم راتبا لا يقل عن ٣٦٠٠٠ فرنك فى السنة عدا الهدايا والهبات فى وقت لم يتجاوز فيه راتب المدرب الاوروبى ١٨٠٠ فرنك فى السنة .

وكان محمد على قد عاد بعد تحويل الارض للملكية الدولة الى توزيع بعض منها لتصبح ارضا خاصة اعتبارا من اول ديسمبر ١٨٢٩ وهو التاريخ الذى بدأ يهب الارض فيه الى اقاربه وحاشيته وبعض كبار الضباط .

نشأت من ذلك فى صفوف الجيش فروق طبقية حادة بين الضباط والجنود ٠٠٠ او بين الاجانب والمصريين ٠٠٠ واصبح هناك نوع من الاقطاعية العسكرية التى لا تتناسب مع اتجاهات محمد على التقدمية .

ادى ذلك الى بقاء الفلاح المصرى او الجندى المصرى فى موقعه عاجزا عن التعبير عن لارادة الجماهير التى نبت بينها ، خاضعا لتعليمات قصادته وضباطه الذين لا تربطهم بمصر اكثر من رابطة المصلحة المادية .

ورغم ذلك اشترك المصريون فى كل حملات محمد على العسكرية وخاصة تحت قيادة ابراهيم باشا الذى كانت له قدرة خارقة على استثارة حماسة الجنود ، وكان لا يرضى ان تعمل اصغر رتبة فى جيشه ما لا يطبق هو نفسه عمله ٠٠٠ وكان اسمه الشائع هو (ابو خليل) الذى كان يحمى الفلاحين من الجنود من التصرفات المهينة لبعض الضباط الاتراك او المماليك .

ولا بد لنا من جولة قد تطول قليلا فى تاريخ حملات محمد على العسكرية ، ولكنها ضرورية لانها تظهر الدور الذى لعبه الفلاح المصرى فى ملابس الجندية ، والمؤهلات التى توافرت لنضاله وتضحياته .

محمد علي وثورة اليونانيين التحررية

اسهم العسكريون المصريون ابناء الفلاحين في حملات عديدة ، بدأت بحملة لاحتلال شرق السودان مستهدفة ضرب فلول بالماليك الذين تجمعوا في دنقلة ، وقد بدأ زحف الجيش المصري البالغ تعداده ٥ آلاف محارب تحت قيادة اسماعيل باشا احد ابناء محمد علي في اكتوبر ١٨٢٠ .

ولم يقابل للجيش المصري مقاومة شديدة كما حدث في الجزيرة العربية ، اذ لم يكن لدى السودانيين اسلحة نارية . . . حاربوا بالرماح والحراب والتروس ، بينما كان الجيش المصري مسلحا بالدفعية .

وانتهت الحملة بالاستيلاء على شرق السودان . . . واصبحت الخرطوم مركز الممتلكات المصرية ، وتحولت بسرعة الى مدينة تجارية كبيرة .
وقد زار محمد علي السودان عام ١٨٢٨ حيث جهز بعثات للبحث عن الذهب في النيل الابيض والازرق ، وقسم السودان الى مملكة اقاليم عين محمد على عليها باشوات من حاشيته الاتراك .

كان المصريون قد دخلوا صفوف الجيش . . . ولكنهم لم يكونوا قد فرضوا انفسهم بما يسمح بتعيينهم حكمدارات او حكاما لاقاليم المفتوحة .

كان محمد علي قد سيطر بحملته على السودان على مجرى النيل كله تقريبا واستقر سلطانه في مصر .

ولكن هذا لم يضع حدا لطموحه . . . فان قدرات مصر فجرت في نفسه كثيرا من الاهداف .

كان يأمل في تكوين دولة عربية مستقلة . . .
أخذ محمد علي يجاهر بأن الشعوب العربية التي تكون مصدر قوة السلطان بالمال والرجال تعيش في الامبراطورية العثمانية حياة التابع البائس المستضعف ، وقام ينادي باستناد المناصب في الادارة والجيش الى العرب ليمارسوا حق السلطة كما يتحملون تكاليفها .

كانت مصر قد أصبحت اضيق من ان تتسع لاحلامه .
يؤكد الذين رافقوا ابراهيم باشا في حملته على سوريا فيما بعد بأنه سئل أثناء حصار عكا الى اي مدى ستصل فتوحاته فاجاب :

(الى حدود البلاد التي لا يتكلم فيها الناس ويتفاهمون باللسان العربي) (١) .

(١) السلسلة الدولية في الشرق العربي ، الجزء الثاني — اميل خوري وملائ اسماعيل .

وكان محمد علي مصمما في قرارة نفسه في حال نجاح سياسته ان يدفع هذه الشعوب لمبايعته بالخلافة فيعزل الاتراك نهائيا عن العالم الاسلامي (١٠) .

ولكن الظروف التي تعرضت لها الامبراطورية العثمانية غيرت قليلا من مسار خطة محمد علي ... فقد كان القرن التاسع عشر عصر القوميات في البلاد الاوروبية ، وقامت في انحاء الامبراطورية عدة ثورات تحررية وانتفاضات شعبية ... ثورة الصرب ١٨١٥ والحمركة الوهابية ١٨١٨ وعلان العصيان في حلب ١٨١٩ ... واخيرا ثورة اليونان ١٨٢١ .

واذا كان محمد علي قد استجاب لاقتراح السلطان بالتضامن على الوهابيين مرحبا بخروج جنوده من مصر ، فانه تعرض مرة اخرى لموقف جديد في مواجهة ثورة اليونانيين التحررية التي كانت تعطف عليها كافة الشعوب الاوروبية .

كان السلطان محمود الثاني قد تورط في مقاومة الثورة اليونانية التي استطاعت البرجوازية اليونانية-النامية بسرعة شديدة من التجارة البحرية - ان تجذب اليها الفلاحين الذين قاسوا من اضطهاد الاقطاعيين الاتراك ، وارتكب جنوده فظائع وحشية شديدة توترت لها اعصاب الجماهير الاوروبية ، وتطوع في جيش الثوار عدد من القادة العسكريين ورجال الفكر في اوربا كالوزين سانتاروز الايطالي ، والشاعر لورد بيرون ، ولورد ستانهاوب والسير ادوارد تشرش البريطاني ، والجنرال روش ، والكولونيل فافيه ، والكولونيل فيليب جورودان الفرنسيين (١١) .

ولم يجد السلطان محمود الثاني بدا من الاستعانة مرة اخرى بمحمد علي بناء على نصيحة مترنيخ الالماني ، وكان يستهدف بذلك امرين كلاهما له فيه مصلحة ، الاول القضاء على الثورة اليونانية بسلح محمد علي وما يؤديه ذلك الى خلاف بينه وبين الدول الغربية ... والثاني اضعاف محمد علي بسلح اليونانيين ومن ورائهم الشعوب الغربية .

ودعا السلطان محمود محمد علي الى تركيا واحاطه بكل مظاهر العطف والتكريم واقطعه جزيرة كريت ثمنا لتدخله ، وفي ١٦ ديسمبر ١٨٢٤ صدر فرمان شاهاني بتعيينه قائدا عاما للقوات العثمانية في المورة ، فندب لذلك ابنه ابراهيم مع ٣٠ الف جندي واسطول مؤلف من ٥٦ سفينة حربية كبيرة ، و ٢٥٠ سفينة نقل .

(١٠) السياسة الدولية في الشرق العربي ، الجزء الثاني - اميل خوري وعادل اسماعيل

(١١) (نفس المصدر) .

ولكن لم يكن محمد علي جاهلا بنية السلطان ، ولكنه وجد فرصة لتحقيق اهدافه . . . فان ضعف الباب العالي واشتعال ثورات التحرر في ارجاء الامبراطورية العثمانية يعطى محمد علي خير فرصة لتحقيق استقلال مصر .

ولعل اصلح توضيح لخلفية فكر محمد علي ما ورد في خطاب صديقه الجنرال بوايه كبير المندوبين العسكريين الفرنسيين بتاريخ ١٨ يولييه ١٨٢٥ مرسلا الى وزير حربية فرنسا :

« من واجبي ان اطلعك على حديث سرى جرى لي مع الباشا اطلعني فيه على حقائق افكاره وعرانيه وما هياه من مشاريع . ان محمد علي يشق ثقة كاملة بعقريه ابنه وصلابة عود جيشه ، ولا يشك مطلقا بان حملته على المورة ستكفل بفوز تام . وقد قال لي « ان الانتصارات التي سآحرزها في هذا الجزء من الامبراطورية ستوسع مدى صيتي وتزيدني نفوذا . والسلطان لم يبق له من وسائل القوة والبأس ما يمكنه من أن يحول دون تنفيذ مشاريعي . ولقد أصبح النصر حليفي وبات اسمي ومجدي علم كل شفة . ولسان في الامبراطورية . انا من الترك ولهم . ولكني ايضا للتاريخ . لقد اقلت الدولة من عثراتها ونهضت بها مما كانت فيه من خراب وذلك على كره من الديوان الذي يأبى على غيره ان يكون عظيما ويريد ان تكون العظمة وقفا عليه . وانا مدرك ان الامبراطورية ماضية قدما الى هلاكها وان يزوما سيأتي يستص على فيه امر انقاذها ، فلا مقتم لي ولا فائدة في ان اغامر بامكانياتي ووسائلتي في سبيل امر مستحيل ، ولكني ساقوم على انقاذها حملة واسعة . وانا املك كل ما يلزم لتحقيق هذه الغاية . ولى من جيوشي وعملاني المنتشرين في كل جانب ما يجعل كلمة واحدة مني كافية لفتح حصون عكا وابواب دمشق وبغداد . وشعب جبل لبنان سيحصل سلاحه عند اول اشارة مني للاسهام في تحقيق اهدافي وتنفيذ ارادتي . ولا اطلب من الزمن الا ان يكون حليفي لثلاث سنوات وهي مدة تكفيكم لتجهزوا . وتنظروا لي جيشا اضافيا من خمسين الف مقاتل ومائة وخمسين مدفعا . وعندئذ أصبح مستكبرا لاسباب العمل . وسأفيد من السنوات الثلاث لتعزيز جيوشي . في سنار وبلاد الحبشة والحجاز . وسأجد فيما تحت حكمي من البلاد الاسيوية وشعوبها الكثيفة عددا لا يستهان به من العساكر . وفي هذا الوقت يتم احتلال المورة وتنظيمها سلمية . وعندئذ أصبح بفضيل قوتي متحررا من كل هم خارجي فينطلق لابني الظافر لتقرير المصير على ضفاف دجلة والفرات اللذين اريدهما حدودا حصينة للاراضي التي اناوى اقتطاعها اياما والتي له من البأس والشجاعة وقوة العزيمة ما يضمن انتزاعها

وبسط سلطاني عليها .

يظهر هذا الخطاب ان محمد علي لم يأخذ موقفا مبدئيا في مساندة حركات التحرر القومي . رغم ان محاولته الاستقلال بمصر كانت واحدة من اهم هذه الحركات التي تفجرت في الامبراطورية العثمانية مع مطلع القرن التاسع عشر .

ولكن ظروفه الخاصة في مصر وظروف العصر الذي كانت تتناطح فيه الدول الاستعمارية الاوروبية دفعته الى الاقدام على مشاركة السلطان في محاربة الثورة اليونانية مما يذر تناقضا محدودا بينه وبين فرنسا التي ساندت الحركة التحررية في اليونان ، وفي ذلك يقول محمد علي للجنرال بوايه :

« انتم في اوروبا لكم من تربيتمكم ودينكم وتقاليديكم ما يجعلكم تستفظمون ما هو واقع في بلاد اليونان فاكتب الى اصدقائك اني في الساعة التي يلقي فيها هذا الشعب المتمرد سلاحه ويعلن خضوعه ساجع في كل البلاد التي احكمها ، الارقاء الذين اسرهم جنودي واعيد عليهم ، ذكورا واناثا ، حريتهم وارجعهم الى بلادهم . فانا اريد ان اكون ملكا على شعوب حرة لا على عبيد . ومتى تقدمت في تنفيذ مشاريعي فاني ساطبق قوانينكم في تنظيم الادارة واقتفى خطى الشعوب المتحضرة في قارتكم السعيدة ، فكل ما يعمل عندهم ليس اعتباطيا بل مدروسا . وكل الانظمتكم موجودة لدى بنصها وترجمتها ولن يمضي وقت طويل قبل ان اجعلها مطبقة وناقضة في بلادى » .

« وانا لا اشعر بخوف الا من بريطانيا لان باستطاعة اساطيلها ان تشمل ارادتي وفعاليتي وتخرب ماليتي بحصار تضربه على سواحي ، ولكن لي سياسة ، وساسهر على الا يكون فيها ما يفضيب هذه الدولة . فاذا ساعدتني الحظوظ ومكنتني من كسب الوقت الكافي فاني سأخرج من هذه الظروف للصعبة وانا على اطيب حال » . (١٢)

وكان وصول القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا لانعطافا حادا في طبيعة الحرب اذ توالت انتصارات الجيش المصري ، فتم تدمير حصن ميسولونجي مركز مقاومة اليونانيين الرئيسى في ٢٢ ابريل ١٨٢٦ ... وشاعت مصادفات القدر ايضا ان يستسلم الاكروبول وتحتل قوات ابراهيم اثينا يوم ٥ يونيو ١٨٢٧ وهو نفس التاريخ الذي هزمت فيه القوات المصرية امام اسرائيل بعد ١٤٠ عاما .

(١٢) السلسلة الدولية في الشرق العربي ، الجزء الثلى - ايل خورى وعادل اسماعيل -

أظهر الجندي المصري قدرته على التحمل والتضحية بأسرع مما توقعه
أكثر القادة العسكريين تفاؤلا .

وقد جذبت انتصارات محمد علي أنظار الدول الغربية اليه باعتبارها
خطرا يهدد أوروبا . . . ونصح القائد الفرنسي بليار خلال مستشاره
يوايه بقوله « غريب ان يستمر الباشا في عمله ويواصل ارسال عساكره
وأمواله الى بلاد لاحظ له ببقائها تحت حكمه والتي ارادوا ان تكون مقبرة
لقواه ومجده » . . . ان سر عظمة محمد علي الحقيقية هي في ان يكون
قويا جدا ومنيعا في داره أي في حدود ملكه ، وامامه مجالات واسعة لامتداد
سلطته . . . أمنه سوريا وافريقيا وآسيا ، ففي هذه البلاد ميادين تليق
بمجده . . . ونصح أيضا بان يسارع لعقد معاهدة تعاون وصداقة مع
اليونانيين اذا لقي من يحدثه في ذلك (١٣) .

ولكن محمد علي بقي مترددا في الانسحاب من المورة وترك جيوش
السلطان تحت رحمة اليونانيين وعبر عن حقيقة تفكيره بما قاله للجنترال
يوايه :

ولما تخرج الموقف بعد سقوط اثينا عقدت إنجلترا وفرنسا وروسيا
معاهدة في لندن بعد شهر واحد من سقوط الاكروبول - يوم ٦ يوليو
١٨٢٧ - وقررت فيها حل المسألة اليونانية بأن تصبح اليونان دولة مستقلة
تحت إشراف السلطان ، أي فصلها مدنيا عن تركيا ، وتضمنت بنودا سرية
في حالة رفض السلطان للمعاهدة تقضى باتخاذ اجراءات عملية لانهاء الحرب
والاعتراف بالدولة اليونانية .

رفض السلطان المعاهدة ، وطلب من محمد علي تحريك اسطوله الى
اليونان فتحرك فعلا في شهر اغسطس ١٨٢٧ ، وفي تقارين يوم ٢٠ اكتوبر
حدث تصادم بين بحارة سفينة عثمانية وملاحى احدى السفن البريطانية
انتهى الى معركة طاحنة انتهت بتدمير الاسطولين العثماني والمصري تدميرا
تاما . . . ولم يكن ابراهيم وقتها في مكان المعركة ، بل كان في المورة .
وكانت معركة تقارين بداية حرب روسية تركية رفض محمد علي
الاشتراك فيها واطهر من الحكمة والتعقل ما جعله يقبل طلب اللبول الكبرى
الجلاء عن اليونان بعد ان تكبد خسائر فادحة بلغت ٣٠ الف مقاتل واسطولا
كاملا .

وغادر ابراهيم باشا المورة والتعاسة تثقل قلبه ، واثناء تسليمه للقائد
الفرنسي جنرال ميزون قال الاخير ان الغاية من قدومه لهنسست الا تكريس

(١٣) السلسلة الدولية في الشرق العرس ، الجزء الثاني - اميل خوري ومجل اسماعيل -

استقلال اليونان ، ورد عليه ابراهيم باشا ساخرا « اذا كان الامر هكذا وإذا صح ان فرنسا حريصة على استقلال الشعوب فلماذا تستعيد الاسبان وترسل اليهم الجيوش للقضاء على حركتهم التحررية .. أليكون الاسبان أقل حقا من اليونانيين بأن يكونوا أحرارا ؟ » (١٤) .

وفي ٩ سبتمبر غادر ابراهيم باشا المورة مع فلول قواته بعد ان انتهت التعاون العثماني المصري ، وانقرط ايضا عقد التحالف الثلاثي بين روسيا وانجلترا وفرنسا ، خشية تسرب النفوذ الروسى ، ووعلت فرنسا محمد على بمساعدته فى بناء اسطول جديد .

من اجل دولة عربية مستقلة

ولم تصب هزيمة نغارين محمد على باليأس . وانما بعثت فيه نشاطا جديدا فى صراعه من اجل سوريا وفلسطين وتكوين الدولة العربية الكبيرة التى كان شديد الطموح لتكوينها .

وفى ذلك كتب كارل ماركس (لقد فقد الباب العالى هيئته فى عيون رعيته نتيجة لحرب ١٨٢٨ - ٢٩ الفاشلة ، وعندما تضعف السلطة العليا - كما هو مألوف عادة فى الامبراطوريات الشرقية - تستمر انتفاضات الباشوات . ومنذ اكتوبر ١٨٣١ نشب خلاف بين محمد على باشا مصر الذى كان قد أزر الباب العالى اثناء الانتفاضة اليونانية (١٥) .

كانت العلاقة بين السلطان ومحمد على تزداد توترا يوما بعد يوم . . رفض محمد على الاسهام مع تركيا فى حربها مع روسيا ، ورفض المساهمة فى دفع التعويضات مع السلطان .

وكان مفروضا ان تتول ثورة محمد على التحررية الى حرب فعلية ضد السلطان عقب انتهاء حرب المورة ولكنها تأجلت مدة عامين بسبب الخطط المصرية الفرنسية الراهية الى فتح شمال افريقيا والتى انتهت الى رفض محمد على للمشاركة فى هذا الفتح لان الاتفاق كان على حد قوله للمفاوضين الفرنسيين « يعتبر تأمرا على الباب العالى مع دولة اجنبية » ، ويلقى محمد على مزيدا من الضوء على اسباب رفضه فيقول ايضا « لست مستعدا للمجازفة بمر كزى وشعبيتى ، واذا قبلت الاتفاق فاني اخسر كل ما اكسبته اياه أعمالى وجهودى ، واخسر معه شرفى فيحترقنى ابناء امتى

(١٤) السياسة الدولية فى الشرق العربى ، الجزء الثانى - مجلة خورى ومجلد اسماعيل .

(١٥) تاريخ الانقلاب العربية الحديث (لوفسكى) .

ويتصرف الناس غنى ، وثقوا ان قرارى وما اقول لكم الآن لا ينبغي — عاطفة دينية فانتهم تعرفوننى وتعلمون اننى متحرر من هذا الاعتبار التى يتقيد بها قومي وان تفكرى يسمو فوقها ، ولكنى افعـل واقول ه لانى لست كبيراً الا بفضل عطف امتى على وثقتها بى . قد تقولون ان مواط حمير وثيران . هذا حقيقة اعلمها . ولكن هؤلاء الثيران والحمير هم قوتى لان الاتفاق الذى تفرضونه على اذا قبلته كان قبولى حكماً منى على قد بالهلاك ولا اقول لكم هذا اعتباطا ولكن عن علم صحيح وبعد تفكير طويل والبدوى فى الصحراء اصدق علما بمرض بعيره من اكبر طبيب فى اوروى وانا لا اجزع من القيام بالحمل ، ولكنى لن اقوم بها الا منفردا وعلى اساء الاتفاق الاول .

رفض محمد على ان يسهم فى حملة ضد السلطان مشتركا مع دو غربية ، واصـر على ان تكون حركته منفردة حتى لا توصم بشير حقيقتها — القومية التحررية . . . كما زاد ارتباطا واثقة بالشعب والجيش المصرى

وعندما وصلت محاولة الاتفاق لغزو شمال افريقيا مع فرنسا نهايتها ، بدأت فوراً حركة محمد على للاستيلاء على فلسطين وسوريا . اجل تكوين دولة عربية واحدة مستقلة مستندا الى ان جزيرة كريت ليست كافية وحدها لتعويض النفقات والمصاريف التى تكلفها فى حملة المورة

واستخدم محمد على نزاعا نشب بينه وبين عبد الله باشا والى : الذى رفض إعادة ٦٠٠٠ جنـدى هارب الى صفوف الجيش المصرى . . وكان عند من الجنود المصريين يعمد الى الهرب من العسكرية للمتـاء الشديـدة التى يتعرضون لها فى الحملات الخارجية ، ولشـعورهم باء يحاربون فى معارك (لا ناقة لهم فيها ولا جمل) كما ان محمد على كان ضاعف عدد المجندين لسدالثغرات التى فتحتها فى صفوف جيشه حـرو الحبشة وآسيا والمورة — على حد تعبيره ، وتجنيد عشرين ألفا م البحارة لتعزيز اسطوله الجديد الذى لانشاء بالتعاون مع فرنسا بعد هزو نفارين وضم ثلاث سفن ضخمة ذات ثلاثة طوابق ، وعشر بواخر ، وخمس عشر طرادا ، كما ان محمد على كان يتخذ اسلوبا عنيفا فى معاملـة الهارب من الجندية اذا ظلوا فى مصر وهو فى ذلك يقول « ولا يخفى على ان عند غير قليل من عساكرى البوين والبحرين يفرون من الخدمة العسكر ولذلك لامرت بشنق كل رجل يأوى الى بيته جنـدى فار سواء آكان ه الرجل شيخ القرية او القائمقام او حاكم الاقليم ، (١٦) .

ولذا استخدم محمد علي رفض والى عكا اعادة الستة آلاف من الجنود الهاربين ذريعة للهجوم على سوريا وفلسطين في وقت كان الشعور فيه معاديا للسلطان نتيجة لضيق الجماهير الشعبية من الضرائب التي اجبر السلطان على فرضها للنفقات والقرامات الحربية .

واستقبل المصريون كمنقذين ومحررين من نير السلطان ، لا من قبل سكان المناطق العربية فحسب ، بل من قبل سكان المناطق التركية الصرفة التابعة للامبراطورية (١٧) .

كانت حركة الجيش المصري في سوريا وفلسطين مختلفة تماما عن حركته في بلاد اليونان . . . انه يناصر الشعوب العربية ضد الظلم الواقع عليها من السلطان التركي بينما كان في السابق يصادى حركة الشعب اليوناني التحررية .

بدأت الحملة تحت قيادة ابراهيم باشا في ٤ نوفمبر ١٨٣١ وتساقطت المدن واحدة بعد الاخرى : غزة و يافا وجيفة ثم عكا بعد حصار طويل ، واخيرا دمشق وحمص وحماة وحلب . . . واثناء ذلك وجد الجيش المصري قوات الاتراك التي تمركزت قرب حمص ، وكبلها خنادق بلغت ٤٠٠٠ قنيل وجريج . . . ودخل بلاد الاناضول حيث هزم الجيش التركي للمرة الثانية في بيلان في ٢٩ يوليو ١٨٣٢ وهرب قائده مع فلول قواته الى اطنس . . . وواصل الجيش المصري زحفه حتى التقى بحشده من القوات التركية بلغ ٦٠,٠٠٠ يواجهون ٣٠,٠٠٠ جندي مصري في مدينة قونية ، وكانت النتيجة انتصارا باهرا للجيش المصري الذي اسر القائد محمد رشيد باشا الصلر الاعظم ، وفتح الطريق بعد ذلك الى الاستانة ووصل الى كوهيه .

وكتب ابراهيم باشا الى والده بعد المعركة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٨٣٢ يقول :

« اني اعتقد ان مشكلاتنا يجب ان تسوى في الاستانة لا في غيرها من الاماكن . ففي الاستانة اذن يجب ان نلق اوتادنا لنعمل ارادتنا ونحقق اهدافنا . . . ويجب الا ننسى ان الاتراك لم يعقلوا الصلح مع روسيا الا بعد ان وصلت جيوش القيصر الى ابواب الاستانة . لذلك يجب علينا ان نسرع بالتقدم الى بروسه على الاقل ونحتل البلاد الواقعة على ساحل بحر مرمرة ونتخذها قواعد بحرية لتموين جيشنا . ومتى دخلناجا يصبح سهلا علينا نشر الاشاعات التي تؤدي الى اسقاط السلطان . وانا عجزنا عن خله

(١٧) نلس المصدر

(١٨) تاريخ الاكابر العربية الحديثة .. (لوصكى) .

فاننا لن نعيّز عن املء شروط الصلح التى نريدها » (١٩) .

ولكن محمد على كان له رأى آخر صرح به لقتصل روسيا فى الاسكندرية بعد رؤيته لفزع الدول الكبرى من انتصاراته الخاطفة اذ قال له :

« اننى لا اسعى للجلوس على عرش السلطان رغم علمى بما يدور فى الاستانة واطلاعى على امكانات الباب العالى الحقيقية . ان باستطاعتى ان انزل السلطان عن عرشه بهجمة موفقة يقوم بها اسطولى ولكنى لا احب الاعتداء على حقوق ابنته لانهم خلفاء النبى . وليس معنى هذا اننى اهرب جيوش السلطان . ان السلطان يتهمنى بالعصيان وينسى اننى استوليت على مصر بسيفى وان احدا لا يستطيع ان يخرجنى منها الا بحد السيف . انه تابع للسلطان ولكنى فى مصر بحق الفتح . واذا كتب لى البقاء فى الشام فسأظل تابعا له ودعامة لعرشه » .

وكان محمد على ابعد نظرا اذ سرعان ما طلب السلطان محمود الثانى للمعونة من روسيا فى ٣ فبراير ١٨٣٣ فدخل اسطولها مياه البوسفور فى ٢٠ فبراير وانزل فيلقا عسكريا من ٢٠ الف محارب ، وامرعت بريطانيا وفرنسا خوفا من تغلغل النفوذ الروسى الى مصالحة محمد على مع السلطان الامر الذى تحقق فى كوتاهيه بتاريخ ٤ مايو ١٨٣٣ عندما اصدر السلطان فرمانا يثبت فيه حقوق محمد على فى مصر والجزيرة العربية والسودان وكريت وتعيينه حاكما عاما على فلسطين وسوريا ، بعد ان كان قد اصدر فى ٤ مايو ١٨٣٣ نطقا يعلن فيه خروج محمد على عن الطاعة هو وابنه ابراهيم وعزله عن ولاية مصر

ظل صلح كوتاهيه شفهيًا ورفض السلطان ان يسجل احكامه فى معاهدة خطية مما جعله بمثابة تجميد للمشكلة وليس حلا لها . . هذنة وليست صلحا .

كان السلطان يريد الانتقام من محمد على ، ولكنّه كان عاجزا وحده عن ان يفعل شيئا ، فاتجه الى روسيا التى ساعدته على الاحتفاظ بعرشه ، وعقد معها معاهدة (هفكار اسكسى) فى ٨ يوليو ١٨٣٣ فور جلاء القوات الروسية عن الارض التركية .

وانارت هذه المعاهدة التى عقدت لمدة ثمانى سنوات وقصفت وكانت احدى مواضع السرية تشير الى تعهد الباب العالى باقتال الدردنيل بوجه كل اسطول

(١٩) السياسة الدولية فى الشرق العربى .

(٢٠) نفس المصدر .

اجنبى يرى الروس فيه ما يهدد سلامة ممتلكاتهم الواقعة على البحر الاسود مع فتح المضائق امام الاساطيل الروسية فى سيرها الى البحر الابيض المتوسط فى حال وقوع حرب بين روسيا وحدى الدول الاخرى .

اثارت هذه المعاهدة عاصفة فى السياسة الدولية لانها تمت تحت ضغط حقد السلطان على محمد على وفى ذلك قال لندوبى انجلترا وفرنسا بأن « الدولة العثمانية وعاصمتها لا قيمة لهما فى نظره وانه مستعد للنزول عن عاصمته لمن يجيئه برأس محمد على » (٢١) .

ماذا فعل محمد على فى الارض التى احتلها الجيش المصرى ؟ كتب بالمستون عن محمد على فى عام ١٨٢٣ قائلا « ان هدفه الحقيقى هو تكوين مملكة عربية تضم كل الاقطار التى تتكلم بلغة الضاد » . وبلغ البارون بوكمت الممثل الفرنسى لدى ابراهيم بأنه يرمى « الى بعث الوعى القومى العربى واحياء الامة العربية وغرس شعور وطنى اصصيل عند العرب » (٢٢) . وسبق ان ذكرنا تصريح ابراهيم قال فيه ان فتوحاته ستصل « الى حدود البلاد التى لا يتكلم فيها الناس ويتفاهمون باللسان العربى » .

وهكذا كانت القومية العربية تلهب خيال محمد على وتدفعه الى تجريد الامبراطورية العثمانية من سكانها العرب .

وبذل ابراهيم فى سبيل ذلك الى جانب خطواته الحربية خطوات اخرى اجتماعية . فقام بعدد من الاصلاحات مثل التى قام بها والده فى مصر لتصفية العسف الاقطاعى وتغيير اسمه ، فحرم الابتزاز واعفى الارض البكر من الضرائب وسكن البدو فى الارض المناسبة .

زادت مساحة الارض المنزعة فى سوريا خلال العامين الاولين من ٢٠٠٠ الى ٧٠٠٠ فدان فى حوران واستطاع الفلاحون ان يتاجروا بمحاصيلهم بدلا من تخزينها خوفا من الباشوات الاتراك وكبار الاقطاعيين الذين اجبرهم ابراهيم على الخضوع للسلطة المركزية .

واعاد ابراهيم تنظيم البلاد على اساس ست مديريات ينظما عصرى مركزى ، كما اصلح نظم التعليم وانشأ المدارس الابتدائية فى كافة انحاء سوريا ، والمدارس الثانوية فى المدن الكبيرة ، وجعل كلوت بك مشرفا عليها طالبا منه غرس الوعى القومى العربى فى نفوس الطلاب . وانشأ ابراهيم

(٢١) السولة الدولية فى الشرق العربى .

(٢٢) تاريخ الاقطار العربية الحديث - لوستكى .

ايضا اول دار للطباعة في لبنان (٢٢) •

وكان ابراهيم مثل والده محمد على بعيدا عن التعصب الديني فحرر المسيحيين من القيود التي فرضها عليهم الباشوات الأتراك • ولكنه رغم كل ما قام به محمد على وابراهيم من إصلاحات في سوريا وفلسطين الا ان تجمعا معارضا بدأ يتحد ضدهم من الاقطاعيين الذين قهر نفوذهم ومن الفلاحين الذين بدأ يطبق عليهم قوانين التجنيد فقامت عدة انتفاضات من الفلاحين ضد التجنيد في فلسطين وفي مناطق الدروز ، وتعرضت القوات المصرية وابراهيم نفسه لخطر شديدة ، تغلب عليها بعد مقاومة عنيفة •

وانتهز السلطان هذه الفرصة متدعيا بالاضطرابات ليعاود موقفه العدائي من محمد على مستهدفا ايماده عن سوريا لانه على حد تعبيره « غير اهل للحكم وعاجز عن تأمين الأمن والراحة للأهلين » ••• ولكن الامر كان يجاوز حدود قدراته لفقدان الباب العالي لهيبته وعجزه عن ارغام محمد على عسكريا على الانسحاب •

ولكن تطورات السياسة الدولية ساعدت السلطان على اتخاذ موقف صريح ضد محمد على ، فان فرنسا فشلت في انجاح المفاوضات بين السلطان ومحمد على ، وانجلترا برزت في الميدان تستهدف تحطيم نفوذ فرنسا ووقف نمو النفوذ الروسي وانتصار محمد على في وقت واحد • كان محمد على يخشى انجلترا ••• ولم تكن الحكومة البريطانية من جهةها مرتاحة الى نجاح محمد على والتقدم الزراعي والصناعي والعسكري الذي احرزه في مصر وبسطه لسيطرته على الجزيرة العربية وسوريا مما يجعل طريق الهند تحت رحمة رجل قوى منظم يقود قوة عسكرية هائلة • ولعب بالمرستون وزير خارجية بريطانيا دورا خبيثا في تحقيق هذه الاهداف معتمدا على ضعف السلطان •• وقد وصف كارل ماركس هذا الرجل الداهية بقوله :

« انه محافظ من رأسه الى اخمص قدميه ، البس السياسة البريطانية نسيجا من الكذب والنفاق فكان في هذا خير ممثل للمحافظين وأصبح ناطق باسمهم • وكان ماهرا في صب الآراء والافتكار الاقطاعية في قالب كلامي ديموقراطي ، وفي اخفاء ما في صدره من اطماع تجارية رأسمالية وراء ستار الجهرص على السلام والاستمساك الشديد بالقيم الروحية » (٢٤) •

(٢٣) الميمنة الدولية •

(٢٤) الميمنة الدولية •

وكان محمد علي قد استمدى قنصلي بريطانيا وفرنسا وابلغهما انه قرر اعلان استقلاله تمشيا مع سياسته الاصلاحية وتطور بلاده ، وان بقاء مصر وسوريا في حظيرة السلطان يتنافى والواقع السياسي والاجتماعي في الشرق وكان قد سبق له حديث قاس مع القناصل سألهم فيه كيف تقبل دولهم استقلال الولايات المتحدة واليونان وبلجيكا وتآبى على مصر ان تستقل قائلا لهم « خبروني ايها القناصل عن التاريخ الذي قرأتم فيه ان رجلا كان له من القوة والشأن مثل مالي فاستكفى بوضع التابع ولم يحطم الغير ليبحر ويستقل » .

وكان بالمستون يعتقد ان اي تصادم بين محمد علي والسلطان سيكون فيه القضاء على الجيوش العثمانية قضاء تاما فيتدفق الروس الى الاستانة ودمشق ويصعب اخراجهم منها ، كما ان انتصار محمد علي لا بد ان يحل انتعاشا للنفوذ الفرنسي ولذا عقد معاهدة تجارية مع تركيا عام ١٨٣٨ ، حولت بها الامبراطورية العثمانية الى مصدر تابع للدول الاجنبية يزودها بالمواد الاولية ، والفت احتكار الخزينة الدولية لمختلف انواع المواد الاولية .

ولكن السلطان محمود الثاني عندما شعر بمساقمة الدول الأوروبية له (روسيا وانجلترا والتمسا وبروسيا) استعد للحرب بصورة محمومة وعبا جيشا من مائة ألف جندي .

الحملة السورية الثانية :

عبرت القوات التركية الفرات في ٢١ ابريل ١٩٣٩ وهاجمت قوات محمد علي ولكنها منيت بهزيمة شديدة في ٢٤ يونيو قرب نصيبين رغم ان القوات العثمانية كانت تحت ادارة القائد الالماني المشهور (فون مولتكه) الذي اصبح فيما بعد القائد الاعلى للجيش البروسي في عهد بسمارك .

اصبح الطريق مفتوحا للمرة الثانية امام ابراهيم باشا الى الاستانة وتوفي السلطان محمود بعد ستة ايام من هذه الهزيمة . واعتلى العرش ابنه عبد المجيد وانضم الاسطول العثماني كله بقيادة الاميرال احمد فوزي الى جانب محمد علي .

ومع ذلك لم يتقدم ابراهيم باشا الى الاستانة واستجاب لرأي والده الذي اراد تقاضي القيام بأي عمل استفزازي ضد الروس .

تردد محمد علي في فرض ارادته كما فعل بعد لاقتصاره في المرة وكان عند كثير من المفكرين الاوربيين يرون أنه كان على محمد علي ان

يعلن استقلاله بالقوة اثناء حرب المورة فتضطر الدول الى «معاملة مصر على قدم المساواة مع اليونان» . وكان من أبرز هؤلاء المفكرين الامير البروسي بوككر - موسكو وهو عالم اثرى ، فكتب ان الدول الاوروبية ظنت واعلنت ان واجب الشرف يقضى عليها بخوض معركة نافارين دفاعا عن حرية اليونانيين واستقلالهم ، وواجب الشرف يقضى علينا نحن بان نسالها لماذا لم تنظر الى استقلال بلاد الفراعنة بالعين التي نظرت بها الى الحرية اليونانية . ان علماء الآثار ورجال التاريخ والجغرافيا لا يفرقون بين حضارة البلدين وحق كل منهما في الاستقلال والحرية ، ولكن القوة العسكرية ليست بيدهم . ان راحة اوروبا وآسيا ومصلحة العلوم والفنون والحضارة أحق بالرعاية والاحترام من الغايات المادية . ولقد كان علي محمد علي ان يمضي الى هدفه غير متأثر أو متعثر بالاعتبارات الخارجية . واخشى ان ينطبق عليه قول حكيمنا شيلر « ان الفرصة التي أعطتها الدهر فرفضتها لن تعيدها لك الابدية » .

وتحقق قول شيللر فعلا فضاغت الفرصة من محمد علي ووقعت الدول الاربعة مذكره الى تركيا تطالبها بعدم اتخاذ قرار نهائي وبدن مساعدتهم لها وان ترقب نتائج التعاون المشترك الذي اتخذه من قبلهم من اجل مصيرها (٢٥) .

وقامت في فرنسا معارضة قوية ضد الرأي الذي بدأ يسود بتسوية الاوضاع في الشرق على اساس اعادة سوريا الى السلطان دون تصويص محمد علي . وشنت الصحافة الفرنسية حملة شديدة على السياسة البريطانية التي استشعرت خطرها على مستقبل فرنسا في البحر المتوسط وهم يحتلون أهم المراكز الاستراتيجية في جبل طارق ومالطة وكورفو ويتحينون الفرصة للاستيلاء على الاسكندرية والسويس .

خطب الشاعر المعروف لامارتين في الجمعية الوطنية الفرنسية في اول يوليو خطابا كان له دوى عظيم في المحافل السياسية قال فيه :

« لاجل ان الدولة التركية تميل الى الانهيار . وكبار الرجال والعناصر الفتية والقوية ينفخون روح الرجولة في الامبراطوريات الهرمة ويجددون لها شبابها . انظروا الى باشا مصر يبعث البلاد العربية فهل هو ابن سلطان . ان هو الا عبد متمرّد . وهل في هذا ما يحط من شأنه او من قيمته . هو الرجل الذي تتجسم فيه الشرعية الوحيية في الشرق الناهض . وقد حقق المجزات . هو رسول الحضارة الى الشرق وسيد مصر وبلاد

(٢٥) تاريخ التطور القومي الحديث . لوسكي »

العرب وسوريا . ولو انكم لم تحولوا دون زحفه بمسد وصوله الى كوتاهيه
لكان الآن في الاستانة رأس الامبراطورية يبعثها جديدة قائمة على انقاض
دولة بني عثمان ، (٢٦) .

ومضى ما يقرب من عام كامل والدول الكبرى تتفاوض حول مصير
تركيا ومصر . . . مؤتمرا للسفرلاء يعقد بصفه مستترة في لندن . . .
وفرنسا تنجح في مايو ١٨٤٠ في عقد اتفاقية بين مصر وتركيا يمنح السلطان
فيها محمد على حكما وراثيا في مصر وسوريا ، ولكن الدول الكبرى تعمل
على احباط هذه الاتفاقية .

وتنشط بريطانيا في استفزاز قوة محمد على دون توريط قواتها التي
كانت تعاني في الصين مما اجبرها على اجلاء الرعايا البريطانيين من الاماكن
التي كانت تحتلها في ماكاو ، واضطرابات عدن وهجمات البدو على الحامية
البريطانية فيها ، وتدهور الحالة الداخلية في الهند .

اطلق البريطانيون الجواسيس والعملاء يشجعون اللبنانيين على
النزوة ضد ابراهيم باشا والامير بشير لزيادة الضرائب التي بلغت ثمانيه
ملايين وسبعمائة وخمسين الف قرش عام ١٨٤٠ بعد ان كانت لا تزيد عن
المليون ونصف المليون قبل مجيء الجيش المصري قبل ذلك بثمانى سنوات،
وصدور قانون الخدمة العسكرية الاجبارية على جميع اللبنانيين مسلمين
ونصارى ، وكذلك استغلال الامير بشير للسخرية .

وعندما فشلت ثورة لبنان التي كانت ضعيفة التنظيم حاول
البريطانيون خلق المتاعب لمحمد على بتحريض بحارة الاسطول العثماني
اللاجى الى الاسكندرية على رفع رايه العصيان والعودة الى الاستانة .

وساءت العلاقات بين محمد على والقنصل البريطاني هودجز الذي
قال عند تقديم أوراق اعتماده بان بريطانيا عازمة عزمها اكيدا على مواصلة
سياستها القائمة على سلامة الامبراطورية العثمانية ووحدةها مما يحمل
شبهة اعلان الحرب على محمد على الذي انصرف الى تقوية دفاعه وتوسيع
استعداداته العسكرية ، فبدأ بتشكيل فيالق جديدة ، وبناء تحصينات قوية
على الشواطىء وفي داخل القطر ، وجمع الضرائب واستنفاذ الرجال ، فاقلمت
استعداداته قناصل الدول في مصر وسوريا فكتب هودجز الى بالرستون
في ٢٢ فبراير ١٨٤٠ « ان الدول الأوروبية تخطى خطأ فادحا اذ تعتقد ان
محمد على زعيم عصابات من الافارقة السود الذين لا معنى عندهم للقيادة
ولا قيمة للنظام ، فهو في الحقيقة رئيس لدولة غنية بالرجال والاموال وقائد

لجيش ملرب على أحدث الطرق الأوروبية . وهو ينظر بعين ملؤها الحذر الى تنكر أوروبا لنهضته وتجهمها له ويستعد للقاتها . وقد تلمست في نشاطه ، في كل نواحي هذا النشاط ، فكرة يقظة وإرادة منظمة كنت بعينها كل البعد عن الاعتقاد بوجودهما عنده . ولكن بالمستون كان مصمما على القضاء عليه فكتب الى هودجز يقول له بكل صراحة ان الدول الأوروبية قد قررت لاستعمال القوة ضده اذا لم ينفذ مقرراتها واقام على موقفه من السلطان .

كان تفكير محمد على سليما في استعداده لمواجهة بريطانيا بالقوة ، ولكن حيل بالمستون لم تنضبط فيركز على النشاط الدبلوماسي ، ودفن عجلة المفاوضات بين السفراء في لندن حتى نجح في الحصول على توقيع النمسا وبروسيا وروسيا وتركيا على اتفاقية لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ وهي الاتفاقية التي قررت مصير محمد على .

اعتبرت اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ نصرا كبيرا للدبلوماسية البريطانية ، والتي وجهت الى محمد على انذارا في ١٩ اغسطس بشروط الاتفاقية وهي :

- ١ - تسلم محمد على مقاليد مصر كملك ورثي .
- ٢ - اناطة ادارة فلسطين (ولاية عكا) به كملك عليها مدى الحياة .
- ٣ - اعادة جميع الممتلكات الاخرى الى السلطان .
- ٤ - في حالة عدم موافقة محمد على على الشروط المقترحة خلال عشرة ايام يحتفظ بمصر وحدها .
- ٥ - ان لم يوافق خلال عشرين يوما على هذه الشروط يعمل على عزله عندئذ بجهود الحلفاء المشتركة .

رفض محمد على الانذار ، واعلن انه ينوي ان يبقى بالسيف ما رجا به بالسيف ، وبدأت الحرب ينزول قوات بحرية بريطانية ونمسية مشتركة على شواطئ لبنان وانتهت بسقوط بيروت واللاذقية والاسكندرية وعكا وتهديد الاسطول البريطاني بضرب الاسكندرية .

واضطر محمد على الى التوقيع على الاتفاقية يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٤٠ تحت فوهات المدافع البريطانية بعد ان اقتصرحت مساعدة فرنسية حليفة مصر على الامداد بالاسلحة والتأييد المعنوي ، متحاشية دخول حرب اوروبية ضد روسيا وانجلترا في وقت واحد . فترك مصر وحدها في كفنة الاقدار .

اصدر محمد على مرسوما بالجلاء عن سوريا وفلسطين ، واضطر ابراهيم باشا للانسحاب في ظروف صعبة عبر السهول والصحاري الاردنية

فلم يصل من قواته التي بلغت ٦٠.٠٠٠ جندي مصري الا ٢٤.٠٠٠ وهلك
الباقون من العطش والجوع والبرد والمرض وهجمات العرب عليهم .

تمت تسوية الموقف في اول يونيو ١٨٤١ باصدار مرسوم سلطانى يحتفظ
فيه محمد على ضمن ممتلكاته الوراثية بمصر والسودان مع إعادة جميع
الأراضي الباقية ، وانقاص عدد الجيش ليصبح ١٨.٠٠٠ فقط مع حرمان
محمد على من حق تعيين اللواتى فى جيشه او بناء السفن الحربية ، مع
اعترافه بأنه تابع للسلطان ، يتعهد بدفع جزية كبيرة الى خزينته .

وهكذا تحالفت البرجوازية الاوربية وخاصة الانجليزية لضرب مصر
التي حقق فيها محمد على الانجازات هائلة فى ميدان الصناعة والزراعة
والثقافة والحرب الحديثة وضعفت تبعية مصر الشكلىة لتركيا لتتقرب
وتقع فى دائرة النفوذ البريطانى .

لم يكن محمد على مثلما حاول لامارتين الشاعر الفرنسى ان يصف
صورة السيد فى الشرق مظهره الخلاف بينها وبين صورة السيد الذى
يحكم فى الغرب عندما وقف خطيبا امام الجمعية الوطنية الفرنسية قائلا :

« فى الشرق لا وجود للنظم والاجهزة بمفهومها الصحيح ولا اثر للتقاليد
السياسية . ولا وجود فيه الا لسيد من ناحية ولعبيد من ناحية اخرى .
والرجل الكبير فيه ليس سوى شخصية او حدث ، بل هو اثنى سببه بنجم
يتلأل لحظة فى ظلمات البربرية . هو رجل يقوم بأعمال كبيرة يستخر لها
آلآفا من الناس الذين يحكمهم ولكنه لا يغير شيئا فى مستوى هذا الشعب
ولا يؤسس دولة وطيدة الاركاب ، ولا يخلق اجهزة او يضع قوانين ، فاذا
غادر هذه الدنيا طوى عبقريته كما يطوى البدوى خيمته وتوارى معها تاركا
المكان خاليا كما كان قبل قيامه » .

لم يكن محمد على مثل البدوى الذى يطوى خيمته ويفادر الارض بلا
اثر فانه أقام فى مصر نظام اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا انعكس
بعد موته ولكنه لم يندثر .

كان محمد على قد وضع اساسا سليما لاقامة بناء ينفرد به المصريون
ولا يخضعون فيه لسلطة قوة خارجية عنهم .

وضعت اتفاقية لندن نهاية لحكم عصرى متحضر امتد ما يقرب من ٤٠
عاما استطاع فيها أن يستنفذ جانبها من طاقات الشعب المصرى ، ويتيح
الفرصة لابنائها فى مجالات التعليم والثقافة والحرب ايضا .

وكتب كارل ماركس قائلا (ان محمد على كان الشخص الوحيد الذى
كان فى قدرته تحويل تركيا من العمامة المفتخرة الى رأس حى حقيقى) .

الامير الالى عرابى ثائرا وقائدا

(السلطة التى اتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها
بل قلدنى اياها الشعب) .

احمد عرابى

أثر الاستسلام على قدرة محمد على العقلية وهو فى الواحدة والسبعين
من عمره فتنتحى عن ادارة شئون الدولة لابنه ابراهيم باشا الذى ادارها
فى الاربعينيات حتى اصبح حاكم مصر الرسمى عام ١٨٤٨ إلا انه توفي بعد
ثلاثة شهور فقط فى ١٠ نوفمبر ولحق به محمد على الذى مات عن ثمانين عاما
فى ٢٠ اغسطس ١٨٤٩ .
تولى عباس باشا الحكم فى ٢٤ ديسمبر ١٨٤٨ ومحمد على ما يزال على
قيد الحياة ...

وانحسرت خلال حكمه منجزات محمد على ، لانه كان معاديا للتطور .
نفورا من الحضارة الاوروبية ، منجذبا الى السلطنة التركية ... فأغلق
المصانع والمدارس وهدم ما بنى من القناطر الخيرية ... وخضع لتعليمات
الانجليز خضوعا تاما . واستند فى حكمه الى كبار الاقطاعيين الذين تكونوا
فى عهد محمد على ، و اضاف عباس لهم مزيدا من الارض ، وكان هو نفسه
اكبر مالِك فى مصر .

منح عباس الانجليز امتياز مد السكة للحديد من الاسكندرية الى القاهرة والسويس لتسهيل تجارتهم مع الهند ٥٠٠ واصبحت انجلترا هي الدولة الاولى في التعامل التجاري مع مصر . في اواخر الاربعينيات كان ربع الاستيراد منها وثالث الصادرات اليها .

ووصل الانحسار الرجعي في مصر الى صفوف الجيش اساسا فانقص عدده عما حدد له حتى هبط في وقت ما الى ٥٠٠٠ جندي ، حوله كما كان في عهد بكوات المالك الى حرس خاص له ٥٠٠ ومع ذلك كانت نهايته القتل بواسطة حرسه والاعلان في بيان رسمي صدر في يوليو ١٨٥٤ بأنه مات بالسكتة القلبية .

ولم يكن سهلا على عباس ان يرجع بمصر التي تألفت باصلاحيات محمد علي الى الانظمة التركية القديمة ٥٠٠

كانت مصر قد بعثت فيها القوى الانتاجية ، واطمحت العلاقات الرأسمالية وتكونت البرجوازية ، وارتبطت بالسوق العالمية .

وفي ١٤ يوليو ١٨٥٤ تولى الحكم سعيد باشا احد اولاد محمد علي الصغار وكان مختلفا في طبيعته عن عباس باشا ٥٠٠ تميز بتفكير حر واعتبر نفسه مصرياً الا ان ميوله كانت غربية ٥٠٠ منح صديقه فرديناند دي ليسبس امتياز شق قناة السويس بعد ثلاثة شهور فقط من حكم مصر .

كانت بعض شروط الامتياز شديدة الاجحاف بمصر التي تعهدت بتقديم اربعة احماس العمال المطلوبين للحفر مناجا ، والذين بلغ عددهم بصفة مستمرة ما بين ٢٥ الى ٤٠ الف فلاح ، عملوا في سخرة مطلقة وتحت ظروف رهيبه القسوة ، فمات منهم خلال العمل ٢٠ الفا ، شيدوا بحياتهم وعرق زملائهم اضخم مشروع للبرجوازية الاوروبية في القرن التاسع عشر . وفي نفس الوقت حرم سعيد باشا نظام وتجارة واستيراد الرقيق ، وحرر العبيد الذين كانوا يعيشون في مصر ٥٠٠ ولأعطى للفلاح حق تملك الارض ، وحرية زراعة وبيع المحصولات الزراعية بعد ان انفي نظام الاحتكارات وقام بتصفية الجمارك الداخلية ٥٠ وقد كون هذا الوضع ظروفا ملائمة لتطور العلاقات الرأسمالية في القرية حيث اتيج للتجار واثرياء الفلاحين شراء الارض مما نقل مساحات كبيرة الى الملاكين والرأسماليين الاجانب .

وفي عهد سعيد أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في مصر .

وكان سعيد باشا مع ضعفه وتناقضاته يحب مصر حبا عميقا ، ويتحسس للمصريين ، وإنعكس ذلك على الجيش اساسا ، فأعاد له صبغته

الوطنية ، ونجح في تغيير بعض القيود التي فرضت على الجيش عام ١٨٤١
فحصل في عام ١٨٥٦ على موافقة من الباب العالي بزيادة الجيش المصري
من ١٨ ألفا الى ٣٠ ألف جندي ، وكان يقضى معظم وقته مع الجيش ،
يقدم لجنوده جيد الطعام ، ويوفر لهم افضل الملابس الزاهية ، ويشجع
المصريين على دخول مدارس الجيش التي اعاد فتحها . . يقول عرابي
في مذكراته ان سعيدا اهداه تاريخ نابليون بالعربية طبع بيروت وهو يادى
الغيت لتمكن الفرنسيين من التغلب على البلاد المصرية .

ومن قاعة جديدة تسمح يترقى صف الضباط والضباط المصريين
الى رتب كبار الضباط ونسر بذلك نهائيا الحاجز الذي كان يسد
طريق وصول المصريين الى قيادة الجنود لأول مرة في تاريخ مصر الحديث ،
وفي نفس الوقت مهد الطريق لثورة حقيقية في المجتمع المصري .

وصل الى رتبة البكباشى - المتقدم - في عهده ضابطان مصريان ، هما
احمد عرابي وعبد العال حلمي ووصل الاقباط كذلك الى رتب الضباط
اول مرة .

واحمد عرابي ولد عام ١٨٤١ ابنا لشيخ بلد قرية (هرية رزنة)
بالشرقية ، تعلم القراءة والحساب على يد صراف قبلي ثم انتقل الى الازهر
ومنه الى الجيش ، حيث ساعده تعليمه وزيادة عدد الجيش على سرعه
الترقى حتى اصبح ملازما عام ١٨٥٨ وبكباشى وياورا لسعيد عام ١٨٦٠ .
ولكن احمد عرابي لم يواصل ترقياته السريعة في عهد اسماعيل الذي
اقتصر منذ تولى الحكم بعد سعيد عام ١٨٦٣ على ترقية الضباط الالبانيين
والشراكسة الى المناصب القيادية ، وابعاد الضباط المصريين الى المناصب
الثانوية ، مما احدث خلافا في صفوف الجيش بين العناصر الوطنية
الديمقراطية من الضباط الذين كانوا يسمون انفسهم (الفلاحين) والآخرين
الذين لقبوا باسم (الشراكسة) وزادت حدة التناقضات بتوزيعه خمسائة
فدان لكل لواء ، ٢٠٠ فدان لكل اميرالى ١٥٠ لكل قائمقام ومعنى
هذا حرمان المصريين من هذه الهبات .

ومع هذا لم يكن عهد الخديوى اسماعيل يمثل انحسارا في تطور
الجيش العكس هو الصحيح .
اتاحت الفرمانات التي حصل عليها من الباب العالي فرصة كبيرة
لتطوير للجيش والمجتمع ايضا .

وصل للجيش في السبعينيات الى ثمانين الفا ، وارسل ١٥ فرقة
عسكرية الى مولدافيا وكريت لمساعدة الجيش العثماني في القضاء على
ثوراتها ، وكما حضر الضباط الفرنسيون بعد خزيمة نابليون للعمل في
الجيش المصري ، حضر ايضا عدد من الضباط الأمريكيين بعد انتهاء الحرب
الاهلية الامريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) .

وقد احتجت انجلترا وفرنسا على ذلك ولكن اسماعيل قابلهما بالسخرية وعلم الاكرثات .

كان الخديوى اسماعيل يفضل الضباط الامريكيين لان الولايات المتحدة الامريكية فى ذلك الوقت كانت بعيدة عن الاطماع الاستعمارية وخلال الفترة من ١٨٧٠ الى ١٨٧٩ كان هناك ٥٤ ضابطا امريكيا يخدمون فى الجيش المصرى ، احدثهم فى رتبة لواء ولفئتان فى رتبة الاميرالاي ، ولكنهم سرحوا جنيعا عام ١٨٧٩ كنتيجة لازمة المالية الطاحنة ، ولم يبق الا اللواء ستون باشا الذى كان رئيسا لهيئة أركان الحرب من ١٨٧٠ الى ١٨٨٢ .

ولم يكن الضباط الامريكيون يعينون فى قيادة الوحدات ، ولكنهم كانوا يتولون مناصب فى الرئاسات وفى الاسلحة المساعدة قام البعض منهم باعداد خرائط حربية لمناجم النيل وغرب السودان وتشاد . ونتيجة لزيادة عدد الجيش المصرى ، وصدر قرار بتعيين ضباطه من خريجي مدارس الجيش فقط ، زادت نسبة الضباط المصريين حتى اصبحوا الاغلبية التى ترأسها وتتحكم فيها الاقلية الشرسية كما انتشر التعليم فى الجيش بحيث لم يكن فيه سوى ٤٢ جنديا اميا فقط (٢٧) . أحمد عرابى الذى وصل الى رتبة البكباشى فى عهد سعيد ٠٠ امضى ١٩ عاما بلا ترقية خلال حكم اسماعيل ، ولم يصل الى رتبة الاميرالاي الا بعد خروج اسماعيل فى صيف ١٨٧٩ .

وتألفت فى الجيش المصرى عام ١٨٧٦ اول (جمعية سرية) فى تاريخه الحديث برئاسة على الروبى للدفاع عن مصالح الضباط الوطنيين باسم (مصر الفتاة) وزاد نشاطها عقب انضمام أحمد عرابى لها بعد حرب الخيشه . التى اتهمه الاتراك خلالها ظلما بالرشوة ، عندما كان مأمور الحملة فى (مصوع) واصبح عرابى بجراته وفصاحته الرئيس الفعلى لهذه الجمعية عام ١٨٧٧ .

واختبرت الاحداث قوة الضباط الوطنيين فى مواجهة السلطة ، عندما تأخر صرف مرتبات الضباط ما يقرب من ١٥ شهرا ، ثم سرت اشاعة بنية رئيس الوزراء الارمنى نوبار باشا ووزير ماليته ريفرز ويلسون الذى عينته الحكومة البريطانية لتسوية الديون بتسريح ٢٥٠٠ ضابط مصرى ، وتخفيض رواتب الباقين الى النصف

وقام الضباط المصريون بقيادة لطيف سليم ناظر المدرسة الحربية باول مظاهرة فى التاريخ يوم ١٨ فبراير ١٨٧٩ وحاصروا نوبار وويلسون

امام وزارة المالية وانهالوا عليهما ضربا ، حتى حضر الخديوى شخصيا لانتقامهما ، غير انه لم يتخذ اى اجراء مضاد ، نظرا لعدم تحمسه للاتنين ... ومع ذلك فقد قدم احمد عرابى وعلى الروبى ومحمد النائى الى المحاكمة بتهمة تدبير التمرد واكتفى المجلس العسكرى بتوبيخهم رغم علم اشتغالهم فى المظاهرة وهذا دليل على ان حركتهم كانت تحت الضوء ... وقد دفع ذلك عرابى الى التفكير فى تكوين جمعية لخلق الخديوى اسماعيل التى اقترض ٤٠٠.٠٠٠ ر. جنيه من بيتروتشيلد لدفع المرتبات المتأخرة ، واقتال توبار باشا فى ٩ مارس وعين ابنه توفيق رئيسا للوزراء .

وكانت هذه الحادثة بمثابة الاكتشاف الجسديد ، لقوة ضباط الجيش الوطنيين الملقبين باسم (الفلاحين) ، اذ ادركوا امكانية خوضهم النضال ضد الظلمة الاوروبيين ، واشتهرت بينهم اسماء احمد عرابى وعلى الروبى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ومحمود فهمى وغيرهم من الضباط الوطنيين .

ولم تكن حركة الضباط منعزلة عن الجماهير ... بل كانت مرتبطة بها اشد الارتباط . وكان احمد عرابى يعتبر نفسه من اتباع جمال الدين الافغانى الذى استقر فى مصر عام ١٨٧١ وابتعد عنها فى سبتمبر ١٨٧٩ ، كما برز بعض المعبرين عن ايدولوجية الحركة مثل الشيخ محمد عبده واديب اسحق الكاتب والصحفى السورى الذى استوطن مصر عام ١٨٧١ وعبد الله النديم وسليم نقاش وابراهيم اللقانى وغيرهم من المثقفين .

ولم يقف ارتباط حركة الضباط بالقوى السياسية عند هذا الحد بل وصلت اتجاهات المعارضة الى (مجلس شورى النواب) التى كان مشكلا من اصحاب الازمانى ورجال الدين ، والتى تحولت جلسته الدورية فى يناير ١٨٧٩ الى ساحة لمهاجمة (الوزارة الاوربية) والتى اصبح الهجوم عليها اساسا لكافة الاتجاهات الوطنية فى الجيش وخارج الجيش .

وفى هذه الفترة حدث تجمع العناصر - الشراكسة الاذكياء والبرجوازية الزراعية فيما عرف باسم (الحزب الوطنى) بقيادة محمد شريف باشا ... ورغم ان جمعية (مصر الفتاة) كانت تعتبر اكثر تقدما الا انها تحالفت معه واندمجت فيه ... ولكن الحزب الوطنى فى تشكيله العام كان قاصرا عن الوعي بابعاد التناقضات التى تعيش فى الجيش ومدى ما يمكن ان تؤدى اليه .

وبدأت تعقد الاجتماعات ضد (الوزارة الاوربية) علانية ، وتوسل العرائض للخديوى من المدنيين والعسكريين مطالبة باقالتها . وثمة اختلاف فى عدد الموقعين على عريضة المطالب وعلى تصنيفهم ، يذكر مراسل التيمس ان هذه العريضة قد وقعها سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريق الاقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم ، وسبعون من

الباشوات ومثلهم من البكوات وإربعون من الاعيان وكثير من ضباط الجيش .
ومعنى هذا أن الموقعين على البيان هم ٣٢٠ غير ضباط الجيش . بينما
يذكر الاستاذ الرفاعي ان عدد الموقعين جميعا ٣٢٧ منهم ٦٠ من اعضاء
مجلس الشورى و ٦٠ من العلماء والهيئات الدينية و ٤٢ من الاعيان
والتجار و ٧٢ من الموظفين والعاملين والمتقاعدين و ٩٣ من الضباط . ويقبل
العدد في مصادر أخرى الى ٢٠٠ عضو فقط منهم ٦٢ من رجال الدين و ٤١
من كبار الملاك الزراعيين والتجار و ٦٠ من اعضاء مجلس الشورى و ٣٧
من الضباط (٢٨) .

وشرع مجلس النواب يعد خطة مالية خاصة بخلاف خطة ويلسن . .
وقد ساعد المناخ السياسى على بلورة الاتجاهات السياسية فى الجيش كما
ربط بين الضباط والمدنيين . . . وسارع فى خلق علاقة وثيقة بين المطالب
المهنية والسياسية .

وجلت هذه الاتجاهات الوطنية صدى عند الخديوى اسماعيل الذى
عقد اجتماعا يوم ٧ ابريل ١٨٧٩ فى قصر عابدين اعلن فيه أن الاستياء قد
بلغ ذروته فى البلاد وأن الأمة تطالب بتأليف وزارة مصرية خالصة وقال
« انى اعتبر واجبى المقدس كرئيس دولة وكعصرى ان اراعى وجهة نظر
بلادى وان أحقق أمانى أمتى الشرعية بصورة تامة » .

وأعلن الخديوى اسماعيل عزل الوزارة الاوروبية وتأليف حكومة
مصرية برئاسة شريف باشا وزير العدل وكان من كبار اصحاب الاملاك وذوى
الانكار الوطنية الحرة .

أثار موقف الخديوى اسماعيل ثائرة الدول الاوروبية فاختل تصفه
بأنه (طاغية شرقى) بعد ان كانت تثنى عليه باعتباره حاكما مثقفا تقدميا
اثناء استدانته للقروض الخارجية .

وقسم القنصل البريطانى انذارا باسم اللورد سالسبورى وزير
الخارجية رفضه الخديوى اسماعيل وتبعه انذار آخر من حكومتى المانيا
والنمسا ثم وصل انذار نهائى فى ١٩ يونيو ١٨٧٩ فتمته انجلترا وفرنسا
تطلنان فيه التنازل عن العرش ، تحت تهديدنهما بالالتجاء الى السلطان
التركى وخلمه بالقوة .

رفع اسماعيل الموقف بنفسه للسلطان فكانت النتيجة وصول
برقية من السلطان يوم ٢٥ يونيو بعزله وتعيين ابنه توفيق خديوى على
مصر . . . ورحل اسماعيل وقد ودعته مظاهرة شعبية ففرت موقفه الاخير
فى تأليف حكومة وطنية وانتهاج سياسة مستقلة .

وطويت صفحة الخديوى اسماعيل الذى يعتبر رائد التطور الرأسمالى فى مصر ، والذى حقق فى المجتمع انجازات كبيرة شملت الصناعة التى تقدمت فى مجالات النسيج والتسليح وصناعة السكر وبناء السفن التى وصلت بأسطول مصر التجارى الى مستوى تفوقت به على الانسـطـول الفرنسى من الناحية الفنية . . . كما ان نسبة البواخر الى السفن الشراعية كانت ٦٠٪ فى مصر ، ٢٥٪ فى انجلترا ، ١٥٪ فى فرنسا . . . وسبقت مصر فى مجال السكة الحديد عددا من الدول الرأسمالية المتطورة ففي عام ١٨٧٦ مثلا كان فى فرنسا ٣٧٥ كيلو متر سكة حديد لكل ألف كيلو متر مربع من الارض بينما وصلت فى مصر الى ٥٥ كيلو متر .

وارتفع عدد المدارس فى عهد اسماعيل من ١٨٥ مدرسة الى ٤٦٨٥ كان يدرس بها حوالى مائة ألف تلميذ وانشئت الاوبرا ودار الكتب والمتحف والجمعيات العلمية وانتشرت الصحافة المتطورة .

كانت سياسة الخديوى اسماعيل الاقتصادية هى السبب الرئيسى الذى أدى الى وقوعه فريسة لذيون الدول الرأسمالية التى اطاحت بهرشه .

وكانت سياسته فى الجيش ايضا سببا فى وقوف الضباط المصريين منه موقف الجفاء ، اذ ادركوا انه لا يساندهم مساندة صريحة ، وانما يستعملهم لغرضه . . . نهب جعفر مظهر حاكم دار السودان الى ضرورة ارسال ضباط مصريين بدلا من الضباط الاجانب لاكتشاف مناطق خط الاستواء ، ولكنه ارسل صمويل بيكر ثم عين جوردون خلفا له فى حكومة خط الاستواء ، واخيرا عينه حاكما عاما فى السودان ترصبة لانجلترا وبناء على توصية البرنس اوف ويلز ولى عهد انجلترا .

وعقب مظاهرة فبراير ١٨٧٩ اصدر امرا بنقل احمد عرابى الى الاسكندرية مقضوبا عليه . . . مما جعل الضباط يجتمعون مرتين ويفكرون فى عزل اسماعيل والتخلص من اسرة محمد على واعلان الجمهورية كما روى احمد عرابى .

وكان المصدر الرئيسى الذى تشعبت منه هذه المظاهرة هزيمة الجيش المصرى فى الحبشة عام ١٨٧٦ عندما ارسل الخديوى اسماعيل حملة مؤلفة من ٢٠ ألف مقاتل تحت قيادة راتب باشا التركى والجنرال الامريكى لورنج واركان حربه . . . وحدثت خلافات فى القيادة العليا بين الاثنين انتهت بهزيمة منكرة للجيش كلفت الدولة اكثر من مليون جنيه ، وبلغت فى الشعب والجيش شعورا بالاستياء العام .

وكانت هذه الحملة هى الاخيرة فى سلسلة الحملات التى قام بها الجيش المصرى خلال ثمانين عاما تقريبا خارج وادى النيل (مصر والسودان)

وتحققت فيها انتصارات كبيرة ، اثبت فيها الفلاح المصرى انه محارب
شجاع وصبور متى توافرت له القيادة القادرة .

وكان وصول المصريين الى مراكز القيادة فى الجيش ، وتوافر الاغلبية
العامية بين الضباط لهم ، وتوحيد الافكار داخل الجيش وخارجه بين
العناصر الوطنية ، دافعا الى اتخاذ مواقف وطنية اكثر جرأة وصلابة ضد
الخدوى توفيق الذى بدأ حكمه بعد والده باتخاذ خطوات رجعية متهالكة
... رفض التوقيع على لائحة الدستور التى اعدّها شريف باشا ، واعاد
الرقابة المالية الثنائية ، ثم اقال وزارة شريف باشا واستبدله برياض
باشا الذى كان شديد الخضوع للمستوطنين البريطانيين ، فمارس المراقبون
الاجانب واعضاء (لجنة دين الخديوى) وظائف الحكومة الفعلية فى البلاد .

وبدا احتكاك الضباط بالخدوى يظهر فى صورة عملية بعد الغاء فرمان
١٨٧٣ الذى حصل عليه اسماعيل ، فتقرر حرمان مصر من عقد قروض
خارجية الا بعد موافقة الباب العالي ، وخفض عدد الجيش المصرى مرة ثانية
ليكون ١٨ ألف شخص فقط . فاحيل عدد كبير من الضباط الى الاستبعاد ،
ووقعوا فى ضيق مالى شديد .

عادت القسوة فى معاملة الفلاحين لسوء جشع المرابين الاجانب ...
وتأخر صرف مرتبات الضباط عدة مرات .. وتربع الشراكة تماما فى المراكز
القيادية التى ابعد عنها الضباط المصريون .

وحدث الصدام الاول بين الجيش والحكومة عندما أعد عثمان رفقى
وزير الحربية فى وزارة رياض باشا مشروعا يقصر مدة التجنيد على اربع
سنوات فقط ، الامر الذى يحرم ترقية الجنود الى ضباط ... او بمعنى
اصح يحرم المصريين من ذلك ... لان المدة المقررة للخدمة لا تكفى لكى
يصح التسكى الساذج الخالى من المعارف العسكرية الى درجة تؤهله لان
يكون ضابطا ، فلا بد ان ينحصر تعيين الضباط قيمن ينال المعارف العسكرية
بالتحصيل فى المدارس الحربية لا غير . وهى حجة واهية لان المدارس
الحربية فى ذلك الوقت كانت فى مستوى عادى ، ولم تكن تقدم معارف
عسكرية ذات قيمة فضلا عن ان دخول العناصر المصرية اليها لم يكن
ميسورا . وكان الهدف الحقيقى من اصدار القانون هو حرمان المصريين
حرمانا تاما من الوصول الى مراكز قيادية فى الجيش .

وتقدم احمد عرابى قائد الكتبية الرابعة بالجيش وعلى فهمى قائد
الكتبية الاول بعريضة الى رئيس الوزراء يطلبان فيها التحقيق فى الترفيعات

الآخيرة ، وعزل عثمان رفقي وزير الحربية لانه فصل بعض الضباط دون تحقيق .

واجتمع مجلس الوزراء برئاسة الخديوي يوم ٣٠ يناير ١٨٨١ واصدر قرارا باعتقال احمد عرابي وعلى فهمي وعبد العسال حلمي ومحاكمتهم لان عثمان رفقي اعتبرها (حركة فلاحين شيالين بالمقاطف) .

استدعى الضباط الثلاثة الى وزارة الحربية يوم اول فبراير ١٨٨١ حيث كان كل شيء معدا للتنكيل بهم . . . للمحاكمة الصورية والاحكام المسبقة . . . ولكن قرار مجلس الوزراء لم يكن سرا بالنسبة لهم ، فاتخذوا حيلتهم وابلغوا وحداتهم بانهم اذا تأخروا عن العودة أكثر من ساعتين فعليهم التحرك مع الآلى مشاة آخر فى طره لانقاذهم .

وما ان بدأت تمثيلية المحاكمة حتى وصلت قوات المشاة المصرية الى الوزارة فطوقتها ، وهرب عثمان رفقي من الشباك ، واقتحم الجنود قاعة المحاكمة وحملوا قادتهم على الاعناق ، وتوجهوا فى مظاهرة الى قصر الخديوي حيث طالبوا بعزل عثمان رفقي فوراً ، واقرار حقوق متساوية فى الجيش .

وتلقت الخديوي حوله فلم يجد أحداً يسأله ، فعزل وزير الحربية فوراً وعين بدلاً منه محمود سامي البارودي الذى كان شاعراً ووطنياً ديموقراطياً من الحزب الوطنى انجذب بعد ذلك الى جناح عرابي أكثر من جناح شريف باشا . . . وصدر قرار خديوي بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق لى ترقيات عثمان رفقي وعين فيها احمد عرابي .

كانت هذه هى المظاهرة العسكرية الثانية بعد مظاهرة الضباط ضد نوبار باشا . . . ولكنها كانت قاصرة أيضاً على مطالب مهنية محدودة، ولم تتجاوز ذلك الى مطالب وطنية أخرى فلم يعترضوا على صلاحيات الدقيقين الاجانب وتركوا رياض باشا فى منصب رئاسة الوزراء .

يرجع ذلك الى السرعة التى تمت بها كرد فعل دون تدبير . . . والى عدم اكتمال تنظيم الحزب الوطنى من المدنيين والعسكريين والاتفاق على برنامج واضح لهم .

وكانت هذه المظاهرة تعنى فقدان الخديوي لثقتة فى ضباط الجيش وتربصه بهم وتدابيره الخطط للتنكيل بهم .

نظرة الخديوي توفيق للجيش كانت ترى فيه حاميا للطبقة السائدة ووظيفته معلومة فيما رسم له وقد عبر الخديوي عن ذلك فى خطاب القاه فى احتفال أقيم فى ١٢ فبراير ١٨٨١ عقب الهجوم على قصر النيل وحضره

جميع الضباط الكبار في الجيش ، وفي هذا الخطاب اعلن الخديوى اسفه لما حدث في اول فبراير ، وعفوه عنه . ثم اكد للضباط انه « يلزمكم الا تشتملوا من الآن فصاعداً بشئ خارج عن حدود وظائفكم » ذلك ان « العسكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى في اداء واجباتهم العسكرية والامتثال لولى امرهم » . وان اكمل الصفات العسكرية هي « الاستقامة والامتثال في كل الامور والاحوال » . وكرر رياض باشا - رئيس الوزراء اذ ذاك - هذه الافكار ، فقد خاطب الضباط قائلاً : « انتم روح الضبط والربط وانتم قوة الحاكم وآلة المنفذة ، فاذا بدلكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً كما اخذتم مالمكم ان تؤدوا ما عليكم وهو طاعة ولي الامر الذي هو السبب الاعظم في جميع هذه الخيرات التي شملتنا . فعليكم ان تكونوا دائماً على قسم الاستعداد لتنفيذ احكامه والمحافظة على اوامره ونواميسه العادلة » .

اما نظرة ضباط الجيش فقد تمثلت في رد عرابي على خطاب رياض وتاكيد بانه وزملاءه « يريدون الإصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة » . وفي حديثه مع بلقت قال : « ان الجيش هو القوة الواقفة الان بين مصر وحكامها الاتراك الذين لا يحجبون عن تجديد مظالم اسماعيل في أى وقت اذا لاحت لهم فرصة » ويقول « ان المراقبة الأوروبية تحول بصفة جزئية بين اولئك الحكام وما يريدون ولكنها لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينتضى اجل المراقبة » وقال « لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم في مجلس النواب ، ونحن نؤيدهم - أى النواب - حتى لا يخسروا ولا يضغط عليهم بالقوة ، ومتى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهى مهمتنا نحن الجنود ، ونحن مصممون على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون اسكات صوته » وهو ما عبرت عنه المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطنى حيث اشارت الى مجلس النواب التركى الذى ذكره على الصمت وقالت ان الوطنيين قد « فوضوا الامرهم الى امراء الجهادية وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الاخنة في النمو . وليس في عزهم ابقاء الحال على ما هي عليه ، بل متى تمصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الجائرة ، ولان امراء الجهادية عازمون على ترك التخلل في السياسة متى فتح المجلس . فهم الآن بصفة حراس على الامة التي لا سلاح لها » . ومن هذا التصور لدور الجيش كسلطة ثورية تحفظ

« حقوق الامة » انطلقت القوى الثورية لتحقيق مفهومها هذا عمليا .

وهكذا بدأ التناطح وظهر ذلك سريعا اذ لم تكد تهدأ الاضطرابات حتى عزل الخديوى توفيق محمود سامي البارودى ، وقرن ذلك باجتماع دعا اليه كبار الضباط وابلغهم انه يضع ثقته كاملة فى رياض باشا رئيس الوزارة وامر بزيادة مرتبات الضباط المصريين الذين احيلوا الى الاستبعاد ، كما أصدر أمرا آخر يقضى بمعاملة جميع الضباط مستقبلا على قدم المساواة سواء اكانوا أتراكا أم شركاسة أو مصريين ، وحاول فى سنة ١٨٨١ أن يضم اليه القوات المرابطة فى الاسكندرية ، وإن يتفاهم مع على فهمى ليضمه اليه هو وقوات حرس الخديوى وخذعه على فهمى وأكد له انه معه تضليلا ... كما أصدر من جهة أخرى تعليمات بمنع اجتماعات الضباط فى المنازل او الاحياء ولكن هذه الخطوات لم تضعف من تآهب كل فريق للآخر وحذره منه ... كان الضباط يواصلون اجتماعاتهم السرية وارتباطاتهم العلنية مع الوطنيين والمثقفين ... وكان الخديوى يعد خطته للتخلص من الاتجاهات المضادة له فى الجيش ، فأصدر أمرا يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ بنقل بعض الااليات الى الريف وكلن ينبغي أن يرحل معها احمد عرابى وعلى فهمى وعدد من الضباط الوطنيين .

وقرر القادة الوطنيون عدم الاستجابة للامر اذ كانوا على ثقة من ان هذه كانت خطوة تهديدية للتخلص منهم ، خاصة وان بنور شك كانت قد بعثت فى صدورهم بوجود مؤامرة لاغتيالهم .

وتحرك الجيش المصرى فى مظهرته الثالثة خلال فترة اقل من ثلاث سنوات فى نفس اليوم الذى تلقوا فيه الاوامر بتحريك القوات للريف ... وكان عددهم حوالى ٢٥٠٠ ضابط وجندى اصطفوا فى شكل مربع مفتوح مواجه لسراى عابدين بقيادة احمد عرابى ، وعندما نزل الخديوى توفيق الى الساحة ومعه اوكلند كلفن المراقب المالى البريطانى ، بعد أن حاول عبثا استثارة وحدات موالية له ... تقدم له احمد عرابى ممطيا جواده ومقدما ثلاثة مطالب محددة هي :

١ - اقالة وزارة رياض باشا .

٢ - اعلان الدستور وتشكيل مجلس نواب على النظام الاوروبى .

٣ - زيادة عدد الجيش .

وارتبك الخديوى ثم دار الحوار المشهور عندما قال له الخديوى ،

— كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وانا ورتت هذه البلاد عن آبائى واجدادى وما انتم الا عبيد احساناتنا .

وقال عرابي قوله المعروفة :

.. لقد خلقنا الله احرارا ... واننا لا نستعبد بعد اليوم .

وخاف الخديوي من لهجة الحديث واشبار عليه القنصل البريطاني الذي كان يقف الى جانبه بالعودة للسراي ، وتصدى هو وكلفن لمناقشة عرابي الذي وافقهما على تنفيذ المطلب الاول بتعيين شريف باشا رئيسا للوزراء وتأجيل الباقي لعرضه على الباب العالي في تركيا .

ومرة ثانية ... لم تصل الحركة العسكرية الى غايتها ، ولم تحقق اهدافها كاملة رغم تعبيرها عن ارادة الجماهير كما قال عرابي للقنصل البريطاني « ان طلباتي المتعلقة بالاهاالي لم اعمد اليها الا لانهم اقاموني ثانيا عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم اخوانهم واولادهم » .

كان النصر مرة اخرى جزئيا ... لان المظاهرة الثالثة ايضا بعد مظاهرات ١٨٧٩ واول فبراير ١٨٨١ كانت من رد الفعل الذي اجبر الضباط على تنفيذه دون تخطيط او تدبير في نفس اليوم ، حتى يكونوا في الهجوم بدلا من الدفاع .

وكانت العلاقة بين الضباط الثوريين ابناء الفلاحين ... وبين كبار الملاك الارستقراطيين غير منسجمة بالقدر الذي يحقق لها الوحدة الشعبية الكاملة ... فعندما دعى شريف لتولي الوزارة عارض في ان تاتي عن طريق ترشيح الجيش المتمرد .

ولم يلعن شريف لرجاء مندوبي انجلترا وفرنسا ... واراد احمد عرابي ان يحصل على تأييد مجلس النواب واعيان القاهرة فجمعه يوم ١٣ سبتمبر ، وعرض عليه نتيجة اتصالاته بشريف وموقف الاخير منها ، حيث كان يصر على انسحاب الااليات المتمردة الى فلولاق التي يختارها لها في حالة توليه رئاسة الوزارة .

ولم يدرك احمد عرابي في هذه اللحظة عمق التناقضات الطبقية بين الفلاحين الذين كان يفخر بتمثيله لهم ، وبين الاعيان الذين كان يمثلهم شريف ... كان كبار الملاك ينتابهم الخوف من اندفاع الحركة الشعبية ... كما ان العناصر المدنية كانت تخشى تأليف حكومة عسكرية كاملة .

ولذا وقف اللدنيون من الاعيان وغيرهم الى جانب شريف ، وتوسطوا لديه بقبول الوزارة على ان يكون الجيش خاضعا لها ... وحدثت مساومة قبل فيها عرابي نقل الااليات المتمردة من القاهرة ، وقبل شريف تولي الوزارة مع تعيين محمود سامي البارودي وزيرا للحربية وتنفيذ القانون العسكري الذي تعتبر اهم مادة فيه زيادة الجيش الى ١٨,٠٠٠ .

ورغم ذلك تعتبر انتفاضة ٩ سبتمبر ١٨٨١ نقطة انتقال في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، اذ ربطت لأول مرة بين الشعب والجيش في نضال مشترك . ولم يعد عرابي زعيما لفريق من الضباط وانما اصبح في مركز الصدارة من الزعامة الشعبية ورئيسا. فعليا للحزب الوطني واصبح الجيش هو المنظمة الوحيدة التي تتطلع اليها الجماهير لتحقيق امالها . والدفاع عن حرياتها . وتعزز مركز الوطنيين في مصر ووقعوا توكيلات بانابة احمد عرابي عن الامة في كل ما يتعلق بالسياسة الوطنية .

وانتهز شريف باشا الذي اسفر عن موقفه الطبقي المعادي لحركة الجيش فرصة تولية الوزارة فارسل الى الخديوي يطلب استمرار نظام المراقبة الثنائية الاوروبيه على الحكومة كما شرع في ترحيل الااليات المتمردة ، فانسحب في اكتوبر ١٨٨١ الى عرابي الى ابو كبير والى عبد العال حلمي الى دمياط .

وكانت تحركات هذه القوات فرصة لقيام مظاهرات شعبية ضد حكومه شريف ، واحشد عشرات الالاف من سكان القاهرة لتوديع عرابي وجنوده والاحتجاج على نقلهم من القاهرة . وقد زاد ذلك في متانة النسيج بين الشعب والجيش .

ولم تنجح هذه التحركات في اضعاف المد الثوري اذ واصل جنود حامية القاهرة مساندتهم لعرابي الذي رجع الى القاهرة بحجة توعك صحة زوجته ، وبدأ يواجه الخديوي صراحة ويعارض اتجاهاته علانية .

وظهر عرابي بمظهر الرجل القوي الذي يهدد المصالح الاجنبية في مصر مما دفع فرنسا وانجلترا لتهينة خطة مشتركة للعمل في مصر . وقرر شريف عندئذ عقد مجلس النواب لكي يحرم الجيش من دوره النضالي مصرحا بان مجلس النواب سيصبح هيئة يستند اليها الخديوي وحكومته في نضالهما ضد (الاستبداد العسكري) .

ورفض شريف اقرار الدستور الذي اعده هو نفسه منذ سنتين ليظل المجلس محصورا في حدود سلطاته المحدودة . وهكذا وقف عرابي والجيش مع دستور شريف ، واحتفظ شريف بقانون المجلس القديم .

وتألف المجلس فعلا في ديسمبر ١٨٨١ برئاسة محمد سلطان باشا ، واتخذ موقف التأييد من الخديوي ، ولكنه اصر على حقه في التصويت على الميزانية المصرية . مما دفع حكومتي انجلترا وفرنسا الى تقديم مذكرة اثارت استياء عاما في مصر وجعلت المجلس يقرر ان حقه في التصويت على الميزانية لا يمكن ان يكون موضع نقاش مع الدول الا .

وإسستقال شريف الذى كان قد قبل المذكرة واقترح على المجلس إجراء مفاوضات مع إنجلترا وفرنسا في ٥ فبراير ١٨٨٢ وتولت الحكيم وزائرة يرأسها محمود سامي البارودي وعين احمد عرابي وزيرا للخيرية ، وكان ذلك انتصارا للحركة الوطنية ولانتصارا للجيش الذى وصل الى قمة المسئولية فيه جندي من الصفوف ، وهكذا نجحت ثورة الجنرالات التي عبرت عن حق المواطن المصرى فى تحقيق ذاته من السلطة التركسية ومن اجل التغيير الاجتماعى .

وعبرت هذه الحكومة عن ذلك بعمل اجراءات هامة ٠٠ اصدر عرابي لوامره بترقية ٤٠٠ ضابط الى رئيس اعلی ، وترقية ١٥٠ صف ضابط الى رتب الضباط وحالة ٣٠٠ ضابط الى المعاش بحجة تجاوز السن القانونية واغلبهم من الشراكسة والأتراك .

وقرر زيادة المرتبات ايضا :

ملازم ثان من	٣٥٠ قرشا	الى ٦٠٠ قرش
يوزباشى من	٥٠٠ قرش	الى ٩٥٠ قرشا
يكباشى من	٢٥٠٠ قرش	الى ٣٥٠٠ قرش
رتب اعلی	٥٠٠٠ قرش	

وتلاحظ النظرة الاجتماعية في هذه الزيادات اذ علت نسبة الزيادة للرتب الصغيرة عنها للرتب الكبيرة ، وقلت الفروق الى حد كبير بين الرتب العليا والرتب الصغيرة في الجيش بعد ان كانت النسبة بين الحد الادنى والحد الاعلى في فئة الضباط (ملازم الى فريق) هي ١ : ٣٧ في القانون القديم ، قلت في القانون الجديد الى ١ : ١٣ . اما النسب بين الحد الادنى والحد الاعلى في فئة صف الضباط (من اومباشى الى صول) فقد كانت في القانون القديم ١ : ٤ زادت الى ١ : ٦ نتيجة لرفع مرتب الصول الى ما يوازي ٢٠٠٪ . وهذا مع العلم بأنه بعد رتبة الصول مباشرة يحدث تقارب شديد بين فئات المرتبات . اما رتبة النفر فقد زاد مرتبها الى ما يوازي ١٣٣٪ مما كانت عليه . وبشكل عام فان النسبة بين لادنى فئة واعلى فئة (نفر - فريق) كانت في القانون القديم ١ : ٢٧٥ قلت الى ١ : ٢٦٦ . وهو ما يمثل الى حد كبير تقدما لا بأس به في ظروف العصر .

وهكذا تبدل الحال ٠٠٠ وبعد ان كان الضباط المصريون يعيشون في خوف التشييت لو الاحالة الى الاستيلاء ٠٠٠ فاذا بهم يشعرون بالامن والاستقرار ويحصلون على زيادة في المرتبات سبق ان حصل عليها اللديون .

ولم تتوقف الاجراءات عند حدود الجيش فقط ... اذ ان الوزارة الجديدة ابطلت المراقبة الثنائية ، واعادت (لاتحة اساسية) لمجلس النواب تضمن له حقوقه ، واعادت قانونا انتخابيا جديدا اكثر ديموقراطية ، كما اعادت عدة قوانين تقدمية تقضى بالغاء السخرة وتأسيس البنك الزراعي واصلاح المجالم المختلفة وتحريم استخدام جنابة الضرائب للسياسة ، كما اعد مشروع اخره مجلس النواب يقضى بانشاء مدرسة فى كل قرية وتعميم التعليم لتخلو مصر من الاميين خلال عشر سنوات .

وقد ادت هذه المشروعات الاجتماعية المتتالية الى بحث نقطة شعبية اضعفت من سلطة المديرين المطلقه ، ودعت بعض الفلاحين الى اخذ حقوقهم بالتهجم على اراضى كبار الملاك ، واعلن احد كبار الضباط اثناء زيارته للريف بان الارض يجب ان تكون لمن يفلحونها ... وارتفع شعار (مصر للمصريين) كاحد شعارات الجيش وحرص زعماء الحركة العسكرية الثلاثة ان ينهوا اسماءهم بلقب (المصرى) تمييزا لهم .. ونبتت فكرة الانفصال النهائي عن الخلافة . وظهور فكرة الجمهورية او الدولة العربية .

وهنا بدأ اصحاب الاملاك يتلمسون خطرا يهددهم ، وتراجع بعض اعضاء مجلس النواب فى موقفهم ، وقال سلطان باشا رئيس المجلس للفنصل الانجليزى ان استقاله شريف باشا تمت بضغط من العسكريين تحت زعامة احمد عرابى .

وهكذا بدأ تجمع رجعي من الخديوى والضباط الشراكسة وبعض الانطاعيين .. واكتشف عرابى مؤامرة لاعتقاله فحوكم ٤٨ ضابطا شركسيا من بينهم عثمان رفقى واصدرت المحكمة فى حقهم حكما معقولا اذ قررت تجريد ٢٠ من رتبهم العسكرية ونفيهم الى السودان ، ولكن الخديوى خفف فرار المحكمة فى مايو ١٨٨٢ بايعاز من القنصلين الفرنسى والانجليزى واكتفى بالابعاد عن القاهرة الى الريف بدلا عن النفى .

وكان هذا الموقف من الخديوى تحديا للجيش ومفجرا لطاقت النضال فوقع احمد عرابى امام مجلس النواب مطالبا بخلع الخديوى . ولكن اعضاء المجلس لم يستجيبوا له ... البعض كان عاطفا على الخديوى والبعض كان فى خشية الوقوع تحت حكم عسكرى .

وطالب الخديوى عقد المجلس بصورة غير قانونية ، مطالبا بحله ، وهنا استقال محمود سامى البارودى ، ورفض الوزراء الوطنيون الاستقالة حتى يصلا مجلس النواب قراره بذلك ... ورفض كافة اعران الخديوى تولي رئاسة الوزارة مادام الوطنيون فى قيادة الجيش .

واضطرب الخديوى امام هذا الموقف الى استبقاء محمود سامى البارودى رئيسا للوزراء ٠٠ ليدبر مع انجلترا وفرنسا خطة لخرى قضيت بحضور بعض قطع الاسطولين الانجليزى والفرنسى الى الاسكندرية يوم ٢٠ مايو ١٨٨٢ وبعد خمسة ايام طلبت الدولتان من الخديوى رسميا فى مذكرة ٢٥ مايو الشهيرة ابعاد احمد عرابى عن مصر وابعاد على فهمى وعبد العال حلمى عن الجيش الى الريف واقالة محمود سامى البارودى .

قبل الخديوى هذه الطلبات واعلن اقالة الوزارة بعد ان كانت قدمت استقالتها يوم ٢٦ مايو على اساس قبول الخديوى للمذكرة ٠٠٠ وهذا تحركت قوات الجيش فارسلت حامية الاسكندرية يوم ٢٧ مايو برقية للخديوى ترفض موافقته على الانذار وتعطيه مهلة ١٢ ساعه للتفكير .

وقد حدد عرابى موقفه فى انه لا يعتبر استقالة الوزارة انتهاء لوجود القوة الثورية وانحسار تأثيرها ٠ وقد صرح للضباط فى اجتماع عقد فى ٢٧ مايو بقشلاق عابدين « انه تنازل عن نظارة الجهادية ولم يتنازل عن رئاسة الحزب الوطنى » ٠ واكد ذلك فى خطاب ارسله لتفرايقا لجميع مراكز العسكرية قال فيه « اننى وان كنت قد استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم استعف من رئاسة الحزب الوطنى » .

وعقد كبار ضباط الجيش والبوليس فى القاهرة اجتماعات متعددة ليبحث الموقف على ضوء احتمالات التدخل الاوروبى . واجتمع كبارهم فى قشلاق عابدين حيث تعاهدوا على الدفاع عن الوطن . وحضر هذا الاجتماع الذى اقسام فيه المجتمعون على مصحف وسيف كل من عرابى وعبد العال وطلبة عصمت ويعقوب سامى وعلى الروبى وعلى فهمى ومحمد عبيد وعبد الغفار والزمر وحسن جاد وعلى يوسف ومحمود فهمى والبارودى . كما حضره عمر رحى وابراهيم فوزى مأمور الفيلق . ويقال ايضا ان عبد الوهاب قومندان البوليس قد حضره . وقام الشيخ محمد عبيد بتلقيح الحاضرين يميناً من بين فقراته : « والله العظيم قاهر السماوات والارض اننى انا فلان لا اخون وطنى ولا اخون نفسى ولا أغش احدا من اهلى بلادى واحفاظ على عرضى وعلى دينى وعلى عرض اهالى بلادى ما دمت قادرا على منعه ، واننى احافظ على النظام وعلى القانون المسمى بكل ما يمكننى ، واذا حنثت فى يمينى اكون مستحقا لقطع الرقبة وشق الصدر وان اكون محروما من مزايا الانسانية والاداب » . وذكرت جهات الامن انه قد ذكر فى اليمين ان « يكون الضباط يدا واحدة وعصبة واحدة ولا يسمعون اوامر من احد ما الا اذا اتفقوا عليها » .

واستبد النعز بالخدوي فلجأ الى سلطان باشا الذي حاول اقناع الوطنيين بالطاعة في نفس اليوم ، ولكن ردهم كان المطالبة بخلع الخديوى الذى اصبح تابعا للدول الاجنبية . وقال احد قائممقامات الجيش على حسب رواية كرومر بأن « الضباط يمزقون عرايى اربا اذا هو تخلى عنهم » . . . وكان هذا دليلا على ان جذور الحركة الوطنية قد ضربت بعق في صفوف الجيش والشعب معا ، فقامت المظاهرات وعقدت الاجتماعات مطالبة بعزل الخديوى وتثبيت عرايى والوزراء الوطنيين في السلطة .

وارتبكت افكار الخديوى فقرر اعادة عرايى ، واصبح هو الوزير الوحيد بلا وزارة . . ثم استنجد بالباب العالي الذى ارسل بعثة من درويش باشا وشيخ السعيد قام الخديوى يرشوهما بمبالغ مالية كبيرة ، وطلبت البعثة من عرايى ان ينهب الى استانبول على وعد بأن ينال منصبا كبيرا هناك .

رفض عرايى قائلا (ان السلطة التى اتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها بل قلدنى اياها الشعب ويتوجب على أن أنزل على ارادته وأعطى أذنا صاغية لشكاويه) .

وعقب فشل مهمة البعثة بدأ تنفيذ خطة جديدة صاحب فكرتها المعتمد البريطانى مالبيث وهى اثارة اصطدامات داخلية تكون سببا في تدخل خارجى مسلح .

ويوم ١١ يونيو ١٨٨٢ استأجر مالطى كان فى خدمة القنصل الانجليزى بالاسكندرية حوذا حملته الى احدى الحانات ، وعندما طالبه بأجره حدثت بينهما مشادة اطلق فيها المالطى النار على الحوذى وظهر عدد من الاجانب المشتبه فيهم فاطلقوا النار على الاهالى الهائجين . . . وفى توقيت معلوم ظهر فريق من البدو كان الخديوى قد استأجرهم فشاع الاضطراب فى الاسكندرية وقتل ١٤٠ مصريا و ٥٠ اوريا فى المدينة التى كان الاجانب من المرابين والمضاربين والراسماليين قد بدأوا يتدفقون عليها بعد بداية الضائقة الاقتصادية الناجمة عن الديون .

ولكن عرايى استطاع السيطرة على الاضطرابات واعادة الهدوء الى المدينة وانكشف أمر المديرين ، وفشلت خطة التدخل . وشقت هذه الحادثة المجتمع الى شقين . . . الخديوى وكبشمار الملاك والاعيان فى جانب والقوى الوطنية من المدينيين والعسكريين فى جانب آخر . وسار الخديوى الى الاسكندرية ومعه كبار الرجعيين والاقطاعيين مثل نوبار باشا ورياض باشا وانضم اليهم ايضا شريف باشا وسلطان باشا . .

وهناك ألف الخديوى وزارة خاضعة فى الاسكندرية برئاسة راغب باشا ..
بينما كانت القاهرة تحت سيطرة الوطنيين .

رئيت خطة ثالثة للتدخل الاجنبى عندما قرر احمد عرابى ترميم
الحصون الساحلية عقب زيارة الاسطولين الانجليزى والفرنسى للاسكندرية ،
والرسل الباب العالى يطلب وقف الترميمات ووجد الاميرال سيمور قائد
الاسطول البريطانى فى ذلك فرصة للتدخل فأرسل انذارا الى رئيس حاميه
الاسكندرية يوم ٦ يوليو ١٨٨٢ مطالبا بوقف التحصينات ... واجاب
عرايى بانهم يقومون بالترميم فقط دون اقامة اى تحصينات جديدة .
ومع ذلك قدم سيمور انذارا آخر يوم ١٠ يوليو مطالبا بتسليم
التحصينات خلال ٢٤ ساعة ورفض عرابى ذلك رفضا باتا ... فاطلق
سيمور مدافع أسطوله يوم ١١ يوليو على الاسكندرية فحولها الى انقاض ..
ومع ذلك ظل الخديوى وكبار الاعيان فى قصورهم بالضواحي بعد تحذير
سيمور لهم فى الوقت المناسب ، واصدر عرابى امرا بانسحاب الحامية
من المدينة المحترقة .. وغادرها معه آلاف السكان ... وبعد ٤ ايام احتل
الانجليز المدينة المهجورة ... وكان ذلك ايدانا بالحملة البريطانية على مصر
التي صوت مجلس العموم البريطانى على اعتماداتها يوم ٢٧ يوليو ١٨٨٢
تحت قيادة الجنرال ولسلى .

وطلب الخديوى من عرابى ان يوقف العمليات الحربية ضد الانجليز ،
ولكن عرابى رفض تنفيذ الامر مخاطبا الشعب بان حريا لقد بدأت بين
المصريين والبريطانيين المعتدين محدرا الخونه ... واسرع الخديوى القابع
فى الاسكندرية تحت حماية الغزاة باصدار امر يعزل به عرابى من وزارة
الحربية يوم ٢٢ يوليو معلنا عصيانه .

وكان رد عرابى لاجماهير الشعب يوم ٢٥ يوليو ١٨٨٢ بيانا قال فيه
« ان الخديوى قريب الى الانجليز وكل مايقوله يعود عليهم بالفائدة ...
وهو يقوم بتضحية مصالح البلاد والشعب ... واما فيما يتعلق بنا فنحن
لا نتخلى عن الشعب ما دام لنا قلب ينبض » .

ونقل عرابى المعركة الى صفوف الشعب ... وتقدم آلاف المتطوعين
من الفلاحين وسكان المدن مقدمين تبرعاتهم التى ساعدت على التسليح .

واعتبرت هذه الحركة امتدادا لنضال الشعب المصرى المسلح ضد
الحملة الفرنسية . ثم غزو الانجليز للاسكندرية ورشيد عام ١٨٠٧ ، ولكن
تميز هذه المرة بوجود قادة مصريين وعساكر نظاميين من العمال
والفلاحين .

وتشكل (مجلس الطوارئ) من العلماء والمشايع والاعيان ، ولكن بعضهم كان مترددا بين الولاء للخديوى وبين الاندفاع مع التيار الوطنى ، وذهب بعضهم الى الخديوى فى الاسكندرية .. وتشكل ايضا (المجلس الحريى) من الضباط الوطنيين .

واعدت خطة الدفاع عن الشمال باعدادا تاما اعجز الانجليز عن التقدم عند كفر الدوار .. واعد رئيس اركان حرب الجيش محمود فهمى خطة اخرى للدفاع عن الشرق تقضى بتعطيل قناة السويس وسد ترعة الاسماعيلية ولكن فرديناند دى ليسيس فزع من هذه الخطة حرصا على ارباحه وتأمره مع الغزاة فتعهد لعرايى بأنه سوف لا يسمح للقوات الانجليزية بالنزول فى منطقة القناة .. وقبل عرايى منه هذا التعهد .

• وكانت هذه غلطة الاولى حريا وسياسيا .

ونزلت القوات البريطانية فى السويس يوم ٢ اغسطس ١٨٨٢ ثم قاموا بعملية انزال فى بور سعيد والاسماعيلية يوم ٢٠ اغسطس رغم وعود دى ليسيس وبدأوا بتنظيم القوات استعدادا للمعركة الحاسمة .

وحدثت موقعة التل الكبير يوم ١٢ سبتمبر ١٨٨٢ بهجوم بريطانى مفاجئ ، لاذ البدو بعده بالفرار وركعوا عرايى بالحجارة .

وهرع عرايى الى القاهرة حيث عقد (مجلس الطوارئ) مصرا على مواصلة النضال ، مقترحا تشييد تحصينات حول العاصمة ، مقترحا اغراق الوادى حول القاهرة ، وايده فى ذلك عبد العال حلمى وعبدالله النديم ومحمود سامى البارودى ، ولكن كبار الملاك والاعيان صوتوا من اجل الاستسلام وخضع عرايى لهذا القرار ... رغم وجود قوات الجيش المصرى سليمة فى الشمال .

وكانت هذه هى غلطة عرايى الثانية والاخيرة ... فقد استسلم للبريطانيين على مشارف القاهرة يوم ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، نتيجة لخيانة شيوخ البدو واعيان القاهرة .

وهكذا طويت صفحة مضيئة من صفحات نضال الشعب المصرى ، بعد ان تكالبت عليه بريطانيا كما تكالبت البول العظمى على محمد على قبل ٤٢ عاما فقط .

ولكن هناك فرقا فى الحالتين .

محمد على لم يكن مصرىا صميما - قال ابنه ابراهيم « غيرتنا شمس مصر وصهرتنا » - ولم يعتمد الا على الارستقراطية والبرجوازية التى كانت موجودة أو خلقها بهباته من الارض للمماليك والالبانيين .. كما لم يطور

النظم والمجالس التي كونها نابليون .. ولم ينقل من ديموقراطية أوروبا
وفكرها السياسي مثلما نقل علومها وصناعاتها .. كما ان غزواته اثارت
ضد شعوب الدول المقهورة ومهدت ضد مؤامرات الدول الاستعمارية
الكبرى التي وجدت فيه خطرا نابعا من الشرق ..

اما احمد عرابي فكان مصريا صميما .. اقرب الزعماء في تاريخ مصر
الحديث الى قلوب الفلاحين واول قائد لجيش كامل من المصريين ...
والاول ثائر تتجمع حوله الجماهير من المساكين والمدينين بما استثاره فيهن
من همة وحماسة ... وهو في حركته كان يستلهم افكار الثورة الفرنسية
الديموقراطية ، ويحاول ان ينسج بين الشعب والجيش .. وان كان قد
فاته ادراك التناقضات الاجتماعية العميقة التي ظهرت في المجتمع مع ظهور
البرجوازية المصرية .. والتي خلفت لحركته اعداء طبقيين يرون خطرا كبيرا
في اطلاق لارادة الفلاحين والبرجوازية الوطنية الصغيرة والبروليتاريا
الناشئة ... كما انه لم تتوافر لاحمد عرابي النظرة العلمية الشاملة التي
تجعله يحسن تصنيف الاعداء والاعداء فخدعه دي ليسبس وخضع لاصوات
اعيان القاهرة .

وثورة عرابي لم تحصر في دائرة التناقضات القائمة بين الضباط
المصريين والشراكسة ولكنها امتدت الى رحاب الشعب فكانت انعكاسا لما
هو قائم في المجتمع من فروق طبقية وقهر اجتماعي بين الفلاحين والقطاعيين
واغلبهم من الاجانب والمرايين والشراكسة .

وهزيمة ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ أدت الى نتائج وخيمة للحركة الشعبية
والمقوى الوطنية في الجيش .

الجيش المصرى ٠٠ تحت الاحتلال البريطانى

(من الحكمة الا نمكن العدو من رقابتنا وانا
لاأود ان يدخل ضباط الجيش فى حركتنا
السياسية)

مصطفى كامل

اصدر الخديوى توفيق يوم ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ مرسوما من جملة
واحدة (تسريح الجيش المصرى) ٠٠ وعاد الخديوى الى القاهرة فى حماية
القوات البريطانية ليتابع اصدار قراراته بتجريد جميع الضباط من رتبة
يوزباشى فما دون اشتركوا فى الثورة العربية من رتبهم وحرمانهم من
الاعاش ، وتقديم اعداد كبيرة من الرتب الكبيرة للمحاكمة ، بعد اعتقال
٣٠٠٠ شخص ، وفرض المحتلون تعويضات على الشعب المصرى قيمتها
٩ ملايين جنيه استرلينى .

واختار الخديوى توفيق (السير فلاتين بيكر) لتنظيم جيش مصرى
جديد ٠٠ وعين (السير ايفلين وود) قائد جيش الاحتلال ليكون قائدا
عاما للجيش المصرى الذى تقرر ان يهبط عنده ليكون ٦٠٠٠ جندي .

وتبع ذلك خطوات اخرى اذ اغلقت كل المدارس الحربية عدا واحدة ،

واغلقت ترسانات الاسلحة والمدرسة البحرية ، وعطلت الترسانة البحرية ، وبيعت السفن الحربية ...

وفي بداية عام ١٨٨٣ كان هناك ٢٥ ضابطا بريطانيا يتولون المناصب القيادية في الجيش المصري ، اما صغار الضباط فكانوا يختارون من الاسر الموالية للانجليز والخبديوى .

وفي ديسمبر ١٨٨٢ حوكم عرابى وصدر الحكم باعدامه هو وانصاره ، ولكن دوفرين سفير انجلترا فى تركيا الذى كان قد حضر للتفكيك بالمشتركين فى الدفاع عن الاستقلال الوطنى قرر استبدال الاعدام بنفيه هو وسبعة من زملائه نفيًا مؤبدا الى سيلان . مدركا ان اعدام أحمد عرابى يمكن ان يؤدى الى انتفاضة شعبية اخرى .

ودخل العسكريون المصريون فى مرحلة جديدة ، لم تعد لهم فيها القيادة ... وادخل الاحتلال نظام (البدل النقدي) عام ١٨٨٦ ليصبح التجنيد فى الجيش قاصرا على الفقراء ، ويعفى منه ابناء الضباط ورجال الدين وموظفو الحكومة وطلبة المعاهد الدينية مما أدى الى زيادة الفراق الطبقي بين الجنود والضباط ، كما عمل على قتل روح الجندية فى جماهير الشعب . وكان الجيش المصرى عند وقوع الاحتلال موزعا بين مصر والسودان ... وكانت ثورة المهدي مشتعلة هناك ، وناور الاحتلال البريطانى اولا بعدم امداد الجيش فى السودان بأية امدادات ثم تعيين ضابط بريطانى هو الجنرال هكس ليقود الجيش هناك خلفا لعبد القادر باشا حلمى وذلك بناء على طلب من رئيس الوزراء شريف باشا .

واخيرا انتهز الاحتلال فرصة اشتعال الثورة المهدية ليتخلص من الجنود والضباط المصريين الذين اشتركوا فى الثورة العرابية ، فاقاموا معسكرا للتدريب فى القناطر الخيرية جمعوا فيه بقايا جيش عرابى المنحل ، وارسلوا ٥٠٠٠ جندي الى الخرطوم وارتفع العدد عندما وصل هكس باشا يوم ٧ مارس ١٨٨٣ ليصبح حوالى ١٣٠٠٠ جندي .

ولكن الجنود الذين ارسلوا الى السودان كانت فى قلوبهم مرارة شديدة لشعورهم بأن بلادهم محتلة ، ولاحساسهم بأنهم انما يرسلون الى هناك للتخلص منهم ، وذلك كما ورد فى تقرير كتبه كولونيل ستيوارت الذى ارسلته الحكومة البريطانية الى السودان لتقديم تقرير عن الحالة .

وقد وقعت الكارثة التى رسمها الاحتلال عندما خرج الجنرال هكس (باشا) يوم ٨ سبتمبر فى حملته التعميسية لمهاجمة كردفان فلما وصل الى غابة شيكان كوجى بالدرابوش يحاصرونه من كل جانب بينما كان جنوده قد انهكهم التعب والجوع والمطش ولايبذل الجيش الذى تجاوز عدده ١٠٠٠٠ جندي عن آخره ولم ينج منه سوى ضابطين برتبة الملازم وثلاثمائة جندي معظمهم من الجرحى .

نمت هذه الكارثة بذور الريبة في موقف الحكومة البريطانية التي نادى
أولا بعدم التدخل ثم ساندت الجنرال هكس باشا في اعداد حملته على
كردفان وغم تحذير الكولونيل ستيوارت من خطرها في تقرير رسمى .

واكتملت ابعاد هذه الخطة بعد مصرع آلاف من جنود الجيش المصرى
عندما نصحت الحكومة البريطانية مصر باخلاء السودان .

ورفض شريف باشا .

وهنا ارسل اللورد جرانفيل وزير المستعمرات برقية في يناير ١٨٨٤
تفيد بأن من لا يريد اتباع نصائح الاحتلال فعليه ان يتخلى عن منصبه
واستقال شريف باشا في ٧ يناير ١٨٨٤ قائلا (اذا تركنا السودان فالسودان
لن يتركنا) .

وجاءت وزارة نوبار باشا يوم ١٠ يناير خاضعة للاحتلال البريطانى
ساجدة لاوامره مصدرة تعليماتها باخلاء السودان وترحيل الموظفين وسحب
الحاميات المصرية التي بلغت ٢٥٠٠٠ جندي وصدر مرسوم في ١٥ يناير
بالحاق ادارة السودان بوزارة الحرية بدلا من رئاسة الوزراء .
كان المستهدف هو افناء الجيش المصرى أولا ثم انسحاب مصر من
السودان ثانيا .

ولذا لم تقف الكارثة عند حدود معركة (شيكان) فقط ، وانما امتدت
لتشمل تدييرا بريطانيا قضى باعلانهم استقلال السودان عن مصر في مقابل
تعيين غوردون حاكما عاما للسودان .

ووصل غوردون يوم ١٨ فبراير ١٨٨٤ الى الخرطوم ، واعلن استقلال
السودان وعين المهدي سلطانا على مديرية كردفان ، محتفظا لنفسه بمنصب
الحاكم العام ، وقام بالغاء جميع الضرائب المتأخرة ، وأعلن العفو عن
المسجونين الذين تأخروا عن دفعها ٠٠٠ الا ان المهديين اكتشفوا هيفه
المناوره البريطانية ، ولم يكن في نيته تقديم السودان للسلطة الانجليزية .

وعندما فشلت هذه الخديمة في سرعة تقرر تكليف غوردون بتدبير
عملية انسحاب المصريين مدنيين او عسكريين من السودان ، ولكن دون ان
تصله اية قوات لتأمين عملية الانسحاب ٠٠٠ الجنرال ولسلي وهو الجنرال
الذى فتح مصر قواد جيشا من ٧٠٠٠ جندي ولكنه لم يصل الى الخرطوم .
وفي ذلك قال غوردون (لقد عينت لاخلاء السودان وليس للهروب من
الخرطوم) وترك الحاميات الاخرى في جميع المواقع تواجه مصيرها ٠٠٠
واعتبر التخلي عن هذه الحاميات عارا لا يحى .

وفي ٢٣ يناير ١٨٨٥ توقفت الخرطوم المحاصرة عن المقاومة ، واحتلها
الثوار المهديون وقتل غوردون والانجليز الذين كانوا معه اثناء اقتحام المدينة

وتركت الحاميات الاخرى تواجه مصيرها قبل سقوط الخرطوم
وبعدها .

وكان من نتيجة موقف الحكومة البريطانية أن أبيد أكثر من ٣٣ر٠٠٠
جندي مصرى من حاميات المدن السودانية المختلفة واثناء سقوط الخرطوم
وكسلا وسنار خلال عامى ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ .

فقدت الخطة للاستعمارية لآبادة الجيش المصرى فى مصر والسودان
لضرب الحركة الوطنية التى تولدت فيه ، ووقف نموها ٠٠٠ وكان انتصار
ثورة المهدي عام ١٨٨٥ قد طوى صفحة الجيش المصرى فى السودان الى
حين . وبدأ الاستعمار البريطانى مناوراتى لتحويل الاحتلال المؤقت الى
احتلال دائم عن طريق الماطلة ، حتى عقدت فى ٨ ابريل ١٩٠٤ اتفاقية بين
فرنسا وانجلترا ، انطوت على نص يقضى بأن الحكومة البريطانية ليس فى
نيها تغيير الوضع السياسى فى مصر مما يطلق يدها فى مصر ويد فرنسا
فى مراكش .

وقبل هذه المعاهدة وخلال ثمانينيات القرن الثامن عشر ، وبعد الضربة
الشديدة التى وجهت للقضاء على الجيش المصرى واعتقال ٣٠ر٠٠٠ مصرى
بعد قمع الثورة العربية غابت الحركة الوطنية المنظمة ، وتشتمت كوادى
الوطنيين او مارسوا نشاطا سريا .

ولكن لم تكد تسعينيات القرن تهل حتى نشط مثقفو البرجوازية
الوطنية المصرية بعد وفاة الخديوى توفيق وتعيين ابنه عباس حلمى الثانى
الذى حكم مصر فى يناير ١٨٩٢ وهو فى الثامنة عشرة من عمره وبرز فى هذه
الفترة الشيخ محمد عبده الذى سعى الى تطوير الشريعة الاسلامية بما
يتناسب مع العصر ، وناضل ضد تترك السكان العرب فى الامبراطورية
العثمانية داعيا الى بحث اللغة العربية الفصحى ، وعبد الرحمن الكواكبي
(١٨٤٩ - ١٩٠٣) المولود فى حلب والذى هاجم الاستبداد فى كتبه ودافع
عن الفقراء والبؤساء واستنكر التعصب الدينى ودعا الى تكوين دولة عربية
واحدة ، واضعاً الوطن فوق الدين والوطنية فوق الخلافات الدينية ٠٠٠
ومصطفى كامل الذى كون حلقة من الشباب وهو مازال تلميذا ، وطالب
بابعاد الانجليز عن مصر ، ففتحت له الابواب فى فرنسا .

وكان مثقفو البرجوازية المصرية لا يؤمنون بإمكانية الحركة المثقفة
الجماعية فى هذه المرحلة ، تأثروا منهم بنكسة الاحتلال ، ولذا وجهوا
اهتمامهم فى الحصول على التحرر الوطنى الى محاولة استغلال التناقضات
بين الدول الامبريالية وخاصة انجلترا وفرنسا ٠ واتجه مصطفى كامل

ايضا الى اعتبار التشفيف والدعاية وسيلة اخرى من وسائل التحرر الوطنى وذلك بعد ان اجهده السعى وراء المناقصات .

ولكن الخديوى عباس الثانى كانت له وجهة نظر فى الجيش عبر عنها بقوله (انه الاداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية) . ولذا فقد ربط نفسه به واطهر اعنما شديدا باصلاحه . . . كان يلبس الملابس العسكرية ويزور الوحدات ويحضر التدريب والمناورات ويرعى حالة الجنود والضباط مما جعل قوات الجيش تتعلق به على عكس والده .

رائتهز الخديوى فرصة سفر كرومر الى انجلترا وعين محمد ماهر باشا وكيلًا لنظارة (وزارة) الحربية ، واعتبر هذا الاجراء بداية المناعب ، فقد اخذ ماهر باشا يحدد سلطة كتشنر سردار الجيش ، ورافق الخديوى فى زيارة تفتيشية مع كتشنر عند حدود مصر الجنوبية ، حيث اكرر الخديوى من انتقاد العيوب وخاصة التى لمسها فى تصرفات الضباط البريطانيين قائلا للجنرال كتشنر عقب استعراض فى وادى حلفا : انه من العار - فى رايه - أن يكون الجيش المصرى على هذه الدرجة من عدم الكفاءة .

وقدم كتشنر استقالته وارسل الى كرومر برقية بما حدث فأصر على ان ينقل الخديوى محمد ماهر باشا من (نظارة) الحربية ، تحت التهديد بوضع الجيش المصرى تحت سلطة الحكومة البريطانية رأسا . . . وقد خضع الخديوى عباس للانذار ووجه الى السردار خطابا نشر فى الجريدة الرسمية يبدى فيه الرضى عن حالة الجيش ، ويسجل للضباط البريطانيين خدماتهم فيه . . . وبعد ايام نقل محمد ماهر باشا محافظا الى بور سعيد .

كان هذا الموقف نقطة تحول فى تاريخ الجيش . . . فبعد ان كان الخديوى توفيق يأخذ موقفا معاديا من رجاله ويلقى بنفسه فى احضان الانجليز . . . اذا بالخديوى عباس يحاول ان يأخذ موقفا معاديا من الانجليز ويلقى بنفسه فى احضان الجيش .

ولكن خضوع الخديوى لانذار كرومر اضعف من نبت الحركة الوطنية لدى الجيش التى انتعشت بالامل . . . ولكنها لم تذيّل تماما . . . تكونت فى صفوف الضباط جمعية سرية اسمها (جمعية المودة السرية) من الضباط الموالين للخديوى لتزويده بالانباء والاخبار .

واتخذ البريطانيون موقفا اكثر تشددا فى تعيينات الضباط المصريين وترقياتهم ، وبدأوا بتعيين ادوارد زهراپ باشا وكيلًا للحربية وكان ولاؤه للانجليز كما يقول ملتر (امر لا يحتمل المناقشة) .

وهنا خلقت الظروف موقفا وضع الجيش المصرى امام مسئولية جديدة .

كانت خطة الاستعمار البريطاني لآبادة الجيش المصرى وإبعاده عن السودان قد تحققت ... وإراد الاستعمار بذلك أن يكسب السودان صفة الدولة التى لا يستعمرها أحد فى إفريقيا لمدة سنوات مما يبعد صلته عن مصر ، ويضعف العلاقات الشعبية الوثيقة بينهما ... ثم يهجم الاستعمار البريطانى عليه من الجنوب ... من كينيا وأوغندا ليحتله بقواته ويصبح مستعمرة بريطانية كاملة لا صلة لها بمصر .

كان الاستعمار البريطانى يريد أن يقلص (عازلا زمنيا) بين مصر والسودان .
ولكن عاملا هاما لم يكن قد دخل فى حسابات الخطة البريطانية انقضى عليها ، فغيرها تغييرا كاملا .

إعادة تكوين الجيش المصرى

تسابت الدول الاستعمارية على اقتطاع اطراف السودان والتوغل فى ارضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله التعايشى الضعيفة . وكانت فرنسا تزحف على إفريقيا من الغرب ولما كان السودان بعد عام ١٨٨٥ يعتبر دولة مستقلة فانها قررت أن تحتله وزحفت عليه بغثة وإرشان حتى وصلت حدوده عام ١٨٩٨ .

وحدث سبب مباشر عند هزيمة الايطاليين فى موقعة عدوة اول مارس ١٨٩٦ على لايدى الاحباش ، وتهديد الدراويش السودانيين لكسلا التى كان الايطاليون قد اخلوها بصفة مؤقتة عام ١٨٩٤ ... وطلب الحكومة الايطالية من الحكومة البريطانية أن يهاجم الجيش المصرى الدراويش فى دنقلة للتخفيف من الضغط عليهم .

ولم يجد الاستعمار البريطانى أمام هذه الظروف المتغيرة من سبيل الا إعادة تكوين جيش مصرى لدخول السودان .

واتخذت الحكومة البريطانية قرارها فى ١٢ مارس ١٨٩٦ باسترجاع دنقلة ، وكان فى هذا نقطة تحول عن سياسة انشاء جيش مصرى صغير للاممال البوليسية ، الى انشاء جيش محارب قادر على خوض المعارك .
لم يكن قد مضى على حل الجيش المصرى فى مصر الا ١٤ عاما .
ولم يكن قد مضى على الابادة المتعمدة للجيش المصرى فى السودان الا ١١ عاما . وبدأ تكوين جيش مصرى جديد .

وكان الاستعمار البريطانى يعتمد فى ضمان بقائه بمصر على وجود جيش الاحتلال ، وقيادة الضباط البريطانية للجيش المصرى الجديد .
وزاد عدد الجيش المصرى حتى بلغ ١٨٠٠٠ جندي عند بدء حملة

دقيقة وبدأت عملية استرداد السودان تحت قيادة كتشنر سردار الجيش
المصرى .

كان هجوم البريطانيين على السودان من كينيا واوغندا متعسرا في
هذا الوقت الضيق لظروف طبيعية . . . كما ان دخول السودان بالجيش
المصرى كان يعطى للغزو سندا قانونيا امام فرنسا التي كانت قواتها قد
احتلت (فاشودة) غرب السودان .

دخل كتشنر (أم درمان) عاصمة المهديين في سبتمبر ١٨٩٨ مستخدما
الرشاشات كسلاح جديد ، فاصيب جيش المهدي بخسارة فادحة بلغت
٢٠ ألفا وانسحب الجيش الى كردفان . وعن هذه المعركة قال الكولونيل
مساعد كتشنر « كانت تحركات المهديين دائمة الى الامام تحت وابل
رمصاصنا ليلاقوا الموت المحتم وجها لوجه . وبعد المعركة التي سيطرنا فيها
انتصارنا كانت جثث قتلاهم بثيابها البيضاء تغطي ساحة القتال كما تغطيها
الثلوج » ولم يقتف أثر المهديين ولكنه اتجه الى (فاشودة) حيث التقت
القوات البريطانية وجها لوجه مع القوات الفرنسية ، وحدثت أزمة
(فاشودة الحربية) المعروفة والتي قال لينين عنها « كانت اتجلت على
شفا الحرب مع فرنسا » . وانتهى الامر بينهما الى توقيع اتفاق ٨ ابريل
١٩٠٤ تعهد فيه فرنسا بعدم معارضة النفوذ البريطانى في مصر او تحديد
موعد لجلاء قواتها عنه . كما تعترف بريطانيا بسيادة فرنسا على المغرب .

ولكن صداما لم يحدث اذ حسمت المشكلة على اساس توازن القوى
وبعد مفاوضات طويلة امرت الحكومة الفرنسية (مارشان) بالتراجع يوم
٤ نوفمبر ١٨٩٨ عن (فاشودة) ، ووقعت في مارس ١٨٩٩ اتفاقية انجليزية
فرنسية لتوزيع مناطق النفوذ في افريقيا .
وتم استرداد السودان في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ بعد حرب امتدت أكثر من
ثلاث سنوات خاضها الجيش المصرى .

وبعد استرداد السودان واجه الاستعمار البريطانى مرة أخرى مشكلة
وجود جيش مصرى ، بدأت تنتشر في صفوفه افكار الحركة الوطنية التي
كانت قد انتعشت في صفوف الجماهير وبين المثقفين في التسعينيات من
القرن التاسع عشر .

ولم تجد الحكومة البريطانية مبررا يدفعها الى الغاء الجيش المصرى
مرة أخرى . . . كما فعلت في بداية الاحتلال . . . ولكنها ابقى معظم الجيش
الذى بلغ في مطلع القرن العشرين عددا يتراوح بين ٢٠ ألفا ، ٢٥ ألفا في
السودان لعدة أسباب أهمها :

- ١ - إبعاد الجيش المصري الذي استترد ثقله بنفسه عن قاعدته الجماهيرية - على حد تعبير كرومر .
- ٢ - إطلاق الأمر للجيش للاحتلال في مصر دون منازع .
- ٣ - تثبيت الأمن في السودان .
- ٤ - وجود الجيش المصري في السودان أعفى الحكومة البريطانية كذلك من توليد جيش كبير للاحتلال . وقد احتلت وحداتهم مواقع استراتيجية هامة مثل القلعة والعباسية وقصر النيل بالقاهرة . ومصطفى باشا ورأس التين بالإسكندرية .

وكان استرداد السودان وتوقيع اتفاقية ١٨٩٩ للحكم الثنائي المصري البريطاني وهي الاتفاقية التي وقعها بطرس غالي عن مصر ولورد كرومر عن بريطانيا ، والتي جاء في مقدمتها أن الأسباب التي دعت إلى الحكم الثنائي هي أن مصر حكمت السودان حكما سيئا مما أدى إلى ضياعه (وموافقة) الحكومة المصرية على السماح لانجلترا بإدارة السودان لقاء المعونة التي قدمت لها إلى مصر في السودان .

ولا شك أن هذه الاتفاقية التي فرضت على مصر ، كانت (اتفاقية أذعان) أطلق عليها الناس اسم (الاتفاقية المشتومة) .

أصبح الحاكم العام البريطاني هو السلطة العليا في السودان تتجسّم في يده جميع السلطات المدنية والعسكرية والتنفيذية والتشريعية ، وبدأت الحكومة البريطانية ترسم سياسة جديدة نحو الجيش المصري .

قررت تجريد الضباط والجنود المصريين والسودانيين في السودان من سلاحه والذخيرة بواسطة الجنرال مكسويل نائب الحاكم العام وكان تمردت بعض الوحدات ، فسجن الضباط المتهمون بالتجريس وحوكموا . م طرد منهم سبعة من خدمة الجيش وأحيل واحد إلى المستشفى وأُخسر للاستيناع .

واراد كرومر أن يستغل هذا الحادث لاهانة الخديوي وتحقيره أمام المتعاطفين معه في الجيش ، فطلب منه إحضار المحكوم عليهم وتوبيخهم ، ليضعه في موقف حرج سواء بالرفض أو القبول وقد قبل الخديوي ذلك ، وأحضر المحكوم عليهم ووبيخهم وأعلن تأييده للسردار وتمتج باشا . وقررت الحكومة البريطانية أيضا انقاص الوحدات المصرية البعثة في الجيش وزيادة الوحدات السودانية ، والفوا (أو طين) كتيبتى مشاه ، وسرحوا اللفجية ، وخفض عدد (الأورطة) الكتيبة المصرية إلى ٦٠٠ جندي بدلا من ٨٠٠ جندي للكتيبة السودانية ، ونقص عدد الضباط المصريين في

الوحدات السودانية الى العشر .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل شنت الجيش المصري في السودان الى حاميات صغيرة مبعثرة في المدن البعيدة ، بينما تمركزت الحامية البريطانية في الخرطوم .

وهكذا ضم الجيش المصري بعد أن أدى واجبه في استرداد السودان واتخذ الاحتلال البريطاني يكلف وحداته بواجبات تعميرية مدنية .

ولما كان هناك نقص شديد في الصناعات المهمة بالسودان فقد استصدر اللورد كاتشنر امرا خديويا يقضى بتجنيد ابناء القاهرة والاسكندرية ، وكان ذلك موقوفا منذ بدء الاحتلال منعا لتسرب الافكار الحضارية في المدن الى صفوف الجيش ، وهكذا تضاعف عدد الصناع في السودان عدة مرات .

وقام الجيش المصري بدور حضارى في السودان انشأ طرق السكك الحديدية في ظروف بالغة القسوة والصعوبة قال اللورد كرومر لانهم مدوا ٣٢٥ ميلا من خطوط السكة الحديد خلال ١٤ شهرا وقال احد الضباط المصريين (انه توجد تحت كل شبر منها جثة جندي مصري) .

وكثير من منشآت السودان في المدن المختلفة بنيت بواسطة الوحدات المصرية حتى اصبح ذلك طابعنا للجيش ، وهذا يقصد به صرفه عن التدريب والتماسك وعندما فكر الرئيس السابق اللواء محمد نجيب في دخول المدرسة الحربية ، قال له ابراهيم عرابي بن احمد عرابي وكان مقيما في السودان ، وهو يحاول يثنيه عن عزمه (يا بني ... ان الضابط في بلد محتل ليس سوى مقول عمال او رئيس فعلة ولا يتعدى عمله الحفر والردم) .

وكان كلام ابراهيم عرابي صحيحا الى حد ما فقط روى لي محمد نجيب ان اول عمل كلف به عقب تخرجه كان تمهيد بعض الطرق في السودان .

بعد ان استقرت الاحوال نوعا ما صدر قانون القرعة العسكرية التجنيد - عام ١٩٠٢ بعد ان تلاشت الحاجة لاي قوات مصرية من وجهة نظر المصالح البريطانية ، ولذا فقد تضمن إعفاء كل العناصر ذات الفعالية او التأثير في الاتجاهات الوطنية لمكافحة الاستعمار ، حتى تظل بعيدة عن الجيش .

اعفي ابناء الاعداء والمشايخ وموظفي الحكومة والعلماء وطلبة الأزهر وطلبة الجامعة وابناء وأخوة ضباط الجيش .

انخفض بذلك مستوى المجندين ومستوى الجيش بالتالى .

استمر العمل بهذا القانون حتى ١٩٤٧ الى ٤٥ عاما متصلة .

وخلال السنوات الاولى للحكم الثنائى فى السودان قامت عبدة انتفاضات شعبية لم يذكر لمسير (اللون جورست) الحاكم العام شيئا عن دور الجيش المضرى فى قمعها ، مشير فقط الى القوات البريطانية والسودانية واذا صح ذلك فانه يشير الى خشية الاحتلال من تحريك الجيش المصرى حركة عسكرية فى مواجهة انتفاضة شعبية خشية حدوث التحام بينهما ، وخاصة ان ضباط الجيش كانوا ما زالوا يتذكرون انتفاضة عربى ، ويقرأون سرا كلمات الزعماء والمتنفذين فى مصر مثل محمد عبد وعبد الرحمن الكواكبي ومصطفى كامل وغيرهم .

وكان الاتجاه السائد فى الراى العام المصرى هو الاستفادة من التناقضات الدولية ، والنضال ضد قوات الاحتلال البريطانية باعتبار مصر تحت السيادة الشرعية التركية .

وقد تعرض الجيش المصرى عام ١٩٠٦ لموقف شديد الحرج عندما ارادت الحكومة العثمانية ان تمد خط سكة حديد الحجاز من معان الى العقبة ثم الى قناة السويس ، وما يستتبعه ذلك من ضرورة اقتطاع جزء من سيناء .

وعندما وجدت قوات الاحتلال ان ذلك يهدد قواتها البحرية فى البحر الاحمر ، ارسلت قوة مصرية صغيرة يقودها مصرى هو الاميرالاي سـمـعـد رفعت لاحتلال بلدة (كابا) التى تقع على بعد ٨ أميال برا من قلعة العقبة، ولكنها عندما وصلت وجدت ان القوات التركية قد احتلتها ، واصبح الموقف يهدد بمواجهة عسكرية بين القوتين .

كان موقف الجيش المصرى غريبا فى هذه الازمة التى تتنازع فيها الارض المصرية دولتان اجنبيتان هما تركيا صاحبة السيادة الشرعية وانجلترا صاحبة قوات الاحتلال .

ولكن الراى العام المصرى انجذب الى السلطان الذى كان اسمه يذكر فى خطب الجمعة بالمساجد ويدعى له بالنصر وناقشت الصحف صراحة احتمال تمرد الجيش المصرى وانضمامه للقوات العثمانية باعتبارها قوات اسلامية لا يجوز معاداة .

ووجدت قوات الاحتلال البريطانى انها فى مأزق يهددها بتمرد الجيش فسارعت بزيادة الحماية البريطانية واستلعت قوات هندية للدفاع عن قناة السويس ، ونشرت الصحف البريطانية مقالات تثير بها الشك فى ولاه

اسرعت باعلان حياد مصر فى الحرب تجنباً لاحتمال اشتباكها مع ايطاليا
... ولم تحاول الدولة العثمانية من جهتها ارسال قوات عبر مصر ، وعندما
اتصل بعض الوطنيين المصريين باللويد كيتشنر مطلعين بارسال قوات مصرية
لمساعدة الجيش العثمانى ، اجاب بان ذلك يعنى زيادة قوات الاحتلال ..
وعندما طلب بعض الضباط التطوع ولحقهم على شرط أن يجدوا أنفسهم
فى الاستيداع بعد العودة .. وعندما طلب اللورد على من الاعراب التطوع
وافق بشرط إلغاء النص الذى يعفيهم من التجنيد .

ولكن ذلك لم يمنع بعض المصريين من التطوع على نفقتهم الخاصة ...
وكان على رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام امين الجامعة العربية فيما بعد ،
وصالح حرب الذى رأس جمعية الشبان المسلمين بعد ذلك وتولى منصب
الوزارة فى احدى وزارات على ماهر ... وعزيز المصرى الذى اشترك فى
العمليات الحربية وعين قائدا لمنطقة بنغازى وغيرهم كثير من المتطوعين .

وبدأت الاسلحة تندفق عبر الصحراء الغربية الى ليبيا ، الامر الذى
جعل قوات الاحتلال البريطانية تستبدل مامورى الحدود المصريين بمامورين
من البريطانيين .

وهكذا منعت قوات الاحتلال الجيش المصرى من المساهمة فى هذه
الحرب التى كان يلغىها اليها اتجاه الراى العام المصرى .

وفى ذلك قال يوسف نجيب الضابط فى الجيش المصرى والذى مات
ودفن فى السودان لولده محمد نجيب وهو يختار له مهنة المحاماة قبل وفاته
(ان الجيش قوة اضافية تتلقى اوامرها من الانجليز) .

ولم يكن الجيش المصرى يتلقى اوامره من قوات الاحتلال التى يقوده
ضباطها البريطانيون فقط ولكن قواعده الجديدة كانت تطبق عليه ...
الوحدات السودانية الجديدة أصبحت تتلقى اوامرها بالانجليزية ..
وبعض الفرق التدريبية كانت تقتصر على الضباط السودانيين والعرب دون
المصريين مثل مدافع الماكينة فى مركز التدريب بملاكال ، وذلك حسب رواية
اللواء محمد نجيب الذى تخرج فى المدرسة الحربية ، وعين مثل والده فى
الكتيبة ١٧ مشاة بالسودان ايضا .

واوقف الاحتلال البريطانى الترقية الى رتب الضباط بين ضباط
الصف ، واغلق بذلك الباب امام الفلاحين والفقراء وحال بينهم وبين الوصول
الى المراتب القيادية كما حدث مع احمد عرابى ... وبدأت الفروق الطبقيّة
تظهر بطريقة حادة فى صفوف الجيش ... الضباط كانوا يختارون اما من
ابناء الضباط واما من ابناء العائلات الكبيرة الفاشلة فى التعليم دون التقيد

بشهادة مدرسية حتى صدر قانون ١٩٢٨ الذي يقصر دخول المدرسة الحربية على خريجي المدارس الثانوية ٠٠٠ إما الجنود فكانوا من افقر عائلات مصر .

وعادت من جديد حدود الترقية الى الرتب العليا ٠٠٠ المصريون لا يرقون اكثر من رتبة الاميرالى ، والسودانيون لا يتجاوزون رتبة الصاغ ، بينما البريطانيون يبدلون من رتبة اليوزباشى الى اعلى رتب الجيش .

وحلت خلال هذه الفترة انحصار حقيقي في جلة الجيش ٠٠٠ تدريباً وتسليحاً وعدداً ٠٠ وارتباطاً بالحركة الوطنية . أيضاً فقد كان البريطانيون يختارون الضباط خلال ثقب اختيار ضيقة ، ويحاولون ان يجتذبوهم الى نموذج الحياة البريطانية وتقاليدها مما يزلهم تدريجياً عن مجتمعهم .

وعندما نشبت الحرب العالمية الاولى وكانت تركيا ما زالت في مرحلة الحياد ، ضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية لمنع اتخاذا قراراً بالحياد واصدرت قراراً في ٥ أغسطس ١٩١٤ يقضى بمنع التعامل مع المانيا ورعاياها ومنع السفن المصرية من الوقوف في أى مرفأ المانى ٠٠٠ ولما نشبت الحرب بين انجلترا وتركيا فرضت الحملة البريطانية على مصر واسقطت السيادة العثمانية يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

وفي اليوم التالى مباشرة أى ١٩ ديسمبر خلع الانجليز الخديوى عباس حلمى الثانى الذى كان فى القسطنطينية فى ذلك الوقت ، وعينوا الامير حسين كامل منعمين عليه بلقب السلطان .

واقترنت هذه الاجراءات باعلان الاحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ واصبحت السلطة العليا فى يد الجنرال مكسويل قائد القوات الانجليزية فى مصر ، واعتقل آلاف الوطنيين من المثقفين البرجوازيين ، وعطلت الصحف الوطنية ووضع الباقي تحت رقابة شديدة .

ولم يعتمد الانجليز فى حربهم ضد الاتراك على قبوات الجيش المصرى اعتماداً كاملاً ، بل كلفوا وحدات قليلة منه بالاشتراك فى خطة الدفاع عن قناة السويس ٠٠٠ وحسب ما كتبه الليفتنانت كولونيل كيرزى ، كان يوجد فى مصر فى اواخر عام ١٩١٤ ما يقرب من ٢٢ ألفاً من القبوات المصرية والسودانية ، بينما كان يوجد ٧٠ ألفاً من القوات الهندية والاسترالية والنيوزيلندية والبريطانية ثم زادت هذه القوات مع استمرار الحرب حتى وصلت ٢٧٥ الف جندي .

ولم يدفع الانجليز بكل قواتهم الى المعركة ٠٠٠ احتفظوا بحامية كبيرة فى القاهرة والاسكندرية خوفاً من الانتفاضات الشعبية .

وكانت معاداة البريطانيين هي العامل المحرك للقوى الوطنية في ذلك الوقت ، وخاصة بعد دخول الحرب ضد الاتراك ... وان كانت قد بدت ونمت ونمت فكرة الاستقلال والتحرر الوطني بعيدا عن الدولتين .

وفي الصحراء الغربية كانت القوات المصرية تحت قيادة كولونيل بريطاني (سيسل سنو) بينما كان القائد المصري هو اليوزباشي محمد صالح حرب - باشا فيما بعد - والذي انتهاز فرصة انسحاب (سنو) من السلوم الى مرسى مطروح بعد نشوب القتال مع السنوسيين وعدم اهتمامه بمصير قوات الحدود المصرية في سيدي براني وقيق ، فانضم صالح حرب ومعه حوالي ٨ ضباط وأكثر من ١٢٠ جنديا الى السنوسيين ضد البريطانيين .

ومع ذلك فقد اشتركت وحدات مصرية صغيرة لمساعدة حركة القوات البريطانية في الصحراء الغربية بعد ذلك .

الاشتراك الرئيسي للجيش المصري في الحرب العالمية الاولى كان في السودان ضد السلطان علي دينار في دار فور بعد ان نبذ ولاءه لحكومة السودان في ١٠ فبراير ١٩١٦ تحت تأثير الاتراك والسنوسيين ، وذلك بعد ان كانت قد اعترفت به حكومة السودان سلطانا على دار فور عام ١٩٠٠ بعد لاستخلافه لها من يد درلويش المهدي .

كانت الحملة تحت قيادة ضابط بريطاني اللغتننت كولونيل (كيلي) ولكن الضباط والجنود المحليين كانوا من المصريين والسودانيين ... وقد انتهت الحملة بانتصار الجيش المصري ودخول (الفاشر) عاصمة دارفور في مايو ١٩١٦ ، وقتل السلطان في احلى المعارك غرب دارفور في نوفمبر ١٩١٦ ، مما دفع الملك جورج الخامس الى ارسال برقية تهنئة عند احتلال الجيش المصري للفاشر ، واشادة الحاكم العام للسودان اثناء احتفاله بعيد الهجرة (١٩٣٥ - ١٩١٦) في نادي الضباط المصريين قائلا : انه يذكر بمزيد الفخر والاعجاب الخدمة العظيمة التي قام بها الجيش المصري وضباطه اليواصل في دارفور فانها ستبقى مسطرة بأحرف من ذهب في تاريخ الجيش .

ولمضح ان الاشتراك المسلح للجيش المصري كان محدودا ومقتصرا على عمليات صغيرة او قوات مساعدة ... ولم يحاول البريطانيون ان يجندوا وحدات كبيرة تدخل المعارك الحربية ، كما هو الحال بالنسبة للقوات الهندية مثلا ، وذلك لادراكهم ان ذلك قد يصبح مكمنا خطر عليهم لان الروح الوطنية في الشعب كانت ملتهبة لا تخمد .

خرجت قوات الاحتياط التي استدعيت للخدمة يوم ٢٩ يناير ١٩١٦

من ثكنات عين شمس وسارت. في مظاهرة جماعية حتى سراى عابدين وهم
يهتفون ضد الظلم الذى تعرضوا له لاستدعائهم عقب مدة خدمة الزامية امتلأت
سنتين .

ولما لم يجلو اذنا صاغية خرجوا في مظاهرة في اليوم التالى ، حيث
تصلت لهم قوات البوليس ، وفرقتهم بعد ان تساقط عدد من الجرحى .

واستبدلت الحكومة البريطانية سير هنرى مكماهون المنسوب السامى
البريطانى ، الذى لم يسبق له الخدمة في مصر بالسير ريجنلد وينجت حاكم
عام السودان الذى كانت له صلات متعددة مع عدد من ضباط الجيش
المصرى وقد ابقى السير وينجت لنفسه الاشراف على الجيش المصرى
وحكومة السودان وعين سيرلى ستاك نائبا للسردار ونائبا للحاكم العام
للسودان حتى عين سردارا وحاكما عاما في ٩ مايو ١٩١٥ .

وقد ابتكر وينجت اسلوبا جديدا لاستغلال القوة البشرية المصرية
وقدرتها على الصبر والتحمل والتضحية فشكّلوا ما سمي (فيلق العمل
المصرى) وكانوا يحشدون فيه العمال والفلاحين للقيام بالاعمال
العسكرية الشاقة مثل حفر الخنادق والآبار واقامة الاستحكامات ومد
السكة الحديد واثايب المياه عبر الصحراء ونقل الاثقال وتطهير القنوزات
موكان ذلك غالبا ما يتم في ظروف المعركة تحت نيران العدو مما يعرض
افراد الفيلق لاطار جسيمة الامر الذى جعل الناس يهربون من
الفيلق ويختفون من محال اقامتهم حتى لا تلحقهم يد (التطوع) لهذا الفيلق
والذى انقضى في البداية على اساس (التطوع) شكليا ثم لما نفر الناس
منه نفورا شديدا ، وعجزت السلطة البريطانية عن اغراء الناس بالاعلان
عن الاعفاء من الخدمة العسكرية لكل من يقضى سنة واحدة في جيش اضافي
(اى جيوش الحلفاء) - تحول التجنيد له الى اجبار عام ١٩١٧ .

كان الحشد لفيلق العمل يتم ثلاث او اربع مرات في العام وكل مرة
يحشد فيها حوالى ١٢٥ الف شخص يقون مدة ستة شهور
وجاوز مجموع من دخل هذه الفيلق رقم المليون وبلغ عدد الضحايا
٣٠ ألفا لاقوا حتفهم على حدود مصر او في فرنسا واللدردنيل وفلسطين
حيث امتد نطاق عملهم ؛

ومكنا جند البريطانيين مئات الآلاف من المصريين وحشدوهم في
اعمال جشنة ضعيفة تحت ظروف شديدة الخطر والقسوة ولكن بدلا
من ان يضعوا في ايديهم السلاح وضعوا القفوس والمبال وادوات الحفر
والبناء .

كان (فيلق العمل المصري) جيشه غير مسلح يتعرض لخطر المعارك وليس في يده ما يبالغ به عن نفسه .

وخلال سنوات الحرب كانت اقتصاديات مصر قد تأثرت ، فارتفعت اسعار القطن من ١٤ ريالا عام ١٩١٢ الى ٢٨ ريالا عام ١٩١٧ وبثرى كثير من التجار والمضاربين والوسطاء ، وادت الحرب وقطع الصلات التجارية الى تطوير الصناعة المحلية ، وتنشيط رأس المال المصري وخلق مئات من المشاريع اليدوية والصناعية . . . وزاد عدد العمال حتى بلغ حوالى نصف المليون عام ١٩١٧ .

ومع ذلك لم يتحرر رأس المال المصري المتطور من وصاية السلطات الاستعمارية ، فقد هودع في الخزانة البريطانية الرصيد الذهبي للبنك الاهلي المصري ، وانتزعت سلطات الاحتلال العملة الذهبية والفضية واستبدلتها بأوراق نقدية عام ١٩١٦ ، وزادت كمية هذه الاوراق المتداولة حتى حدث تضخم نقدي أدى الى ارتفاع الاسعار كمقارنة مع اسعار ١٩١٤ فوصلت ٢١١٪ عام ١٩١٨ ، ٢١٢٪ عام ١٩٢٠ وخاصة للمواد الاساسية مما ادهق الفلاحين والفقراء ، الذين صادرت سلطات الاحتلال حيويهم دون ثمن مجز ، الامر الذى أدى الى شعور كامل بالسنخ ضاعفه نظام السنخرة والعمل الاجبارى .

وقد أدت مشاعر السنخ السخط البغوية ، الى نمو سريع فى الانتجاهاات القومية وخاصة فى صفوف المثقفين والبرجوازية الصغيرة الذين التقوا حول الحزب الوطنى . . . بينما جنحت البرجوازية الكبيرة الى التعاون مع الاحتلال بعد ان تضاعفت ارباحها .

ولكن ظروف الحرب والاضراب اوقفت نمو الحركة الوطنية ودفعت باقسام منها الى الاعمال الارهابية . . . تمت مخطولتان لاغتيال السلطان حسين كامل فى ابريل ويونيو ١٩١٥ ومطاوله ثلاثة لاغتيال رئيس الوزراء حسين رشدى باشا فى سبتمبر ١٩١٥ .

ولم تنمر المخطولات الارهابية الا مزيدا من ضغط قوات الاحتلال . . . ومزيدا من انطواء الوطنيين على انفسهم .

وضعت جماهيرية الحزب الوطنى التى كانت قلبد بلدت القمة بتأثير مصطفى كامل ، ويذكر ان ٣٢ ضابطا من حامية سواكن ارسلوا برقية الى مصطفى كامل عندما تقدم عرضته المشهورة الى البرلمان الفرنسى قالوا له فيها « ان قلبك الحق امضى من سيوفنا ، وحججك القوية امضى من رصاصنا » . . . وكان اخوه على فهمى كامل احد ضباط التنظيم .

ولم يدر في خاطر مصطفى كامل أن يكون عرابيا آخر . فقد كانت حركته بعيدة عن الارتباط بالجيش بعدا كبيرا ، ولذا فقد ارسل لهم ردا قال فيه « من الحكمة الا نمكن العدو من رقابتنا . ولانا لا أود ان يدخل ضباط الجيش في حركتنا السياسية دخولا ظاهرا لان هذا يضر بالمسألة ضررا بليغا حيث يجهد الاحتلال مسوغا لخلق التهم الثورية بمصر . وغير ذلك مما لا يخفى عليكم » .

هكذا كان مصطفى كامل حريصا على عدم اثارة شبهة اتصاله بقوات الجيش علنا ، وما أظن ان القادة الوطنيين الذين يبرزوا بعد احمد عرابي كانوا راغبين في الظهور بهذا المظهر تحت سيطرة قوات الاحتلال البريطاني خشية من ناحية وحذرا من ناحية أخرى ورغبة في عدم تكرار مأساة الثورة العرابية ، وخاصة ان قوات الجيش كانت تشهنت وتفتن تبعاً لمخططات امبريالية .

على فهمي كامل شقيق مصطفى كامل لم يطل به المقام في الجيش ، وخاصة بعد نشاطه مع ضباط جامية سواكن اذ حوكم وعزل من رتبته ووقف بجانبه بعض الضباط من جانب الوفاء ولبكتهم كانوا أعجز من أن يتحركوا حركة اعتراضية ايجابية وقد مضى بعد ذلك على فهمي كامل في خضم الحياة السياسية حتى اصبح وكيلا للحزب الوطني .

وما أن انتهت الحرب ، حتى يادر الشعب المصري يعبر عن ارادته وفي يوم الهدنة ١١ نوفمبر ١٩١٨ تقدم سعد زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية التي توقف عملها مع اشتعال الحرب وعضوا الجمعية على شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك يطلب مقابلة سير ريجنالد وينجت المندوب السامي البريطاني فتحدد لهما يوم ١٢ نوفمبر للمقابلة وهو اليوم الذي ظلت تحتفل به مصر عيدا للجهاد تعطل فيه الحكومة حتى قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ومنذ هذا التاريخ تشكل (الوفد المصري) برئاسة سعد زغلول بناء على عرائض وقعتها الجماهير في مختلف المديريات تفوضهم « في ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجبوا سبيلا للسعي في استقلال مصر » .

وحينما فكر سعد زغلول ورفاقه في السفر الى الخارج لعرض قضية مصر على المسئولين في الحكومة البريطانية ، رفض الجيش البريطاني السماح لهم بالسفر ، وكان هو جهة الاختصاص في سفر كافة المواطنين . وانفجرت ثورة ١٩١٩ تحت ضغوط اصرار البريطانيين على فرض

الحماية على مصر ، وحالة الارهاب التي امتدت سنوات الحرب ، والمعاملة الخشنة والسخرة للمصريين من جانب قوات الاحتلال وارتفاع الاسعار وما صاحبها من ضائقة اقتصادية ، والتطلع الى الاستقلال التام (مصر للمصريين) بعد المبادئ التي أعلنها (ويلسن) رئيس الولايات المتحدة الامريكية .

واشتعلت الثورة بين مختلف الفئات ٠٠٠ بدأت بالطلبة ثم العمال والفلاحين واضراب الطوائف وتظاهر السيدات ، واخيرا اضراب الموظفين . ولم يكن للجيش دور ايجابي في احداث ثورة ١٩١٩ ، كما كان في ثورة عرابي .

الاعوام التي انقضت بين الثورتين نفتت فيها قوات الاحتلال مخططا . يقضى بفصل الجيش عن الحركة الوطنية ، وتولية نوعية خاصة من الضباط ذات جذور اجتماعية وفكرية تجعلها في موقع بعيد عن مرجل الثورة .

كان الضباط يدخلون المدرسة الحربية بتعليم محدود لا يتجاوز الابتدائية يمرن خلال مهجر استعماري خاص يفحص اصولهم الطبقية ، وهم كانوا غالبا اما ابناء ضباط معروفين ، واما ابناء اسر اقطاعية او ثرية فقلوا وعجزوا عن مواصلة التعليم .

وقد أدى توقف النمو الفكري والثقافي للضباط الى خلق هوة واسعة بينهم وبين المثقفين الذين انجذبوا الى حضارة الغرب ، ونقلوا الافكار العصرية مبشرين بمجتمع جديد .

احمد عرابي وضباط الجيش الوطنيين كانوا اقرب ما يكونون الى مثقفي عصرهم جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده واديب اسحق وعبدالله النديم ويعقوب صنوع (ابو نضارة) وسليم نقاش وغيرهم .

اما ضباط الجيش عام ١٩١٩ فكانوا ابعد ما يكونون عن مثقفي ذلك العهد ٠٠٠ محمد قريد ولطفي السيد وطه حسين .

خطب لوزد كيرزون الوزير البريطاني يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ والثورة في قمة التهابها يثنى على « موظفي الحكومة ورجال البوليس والجيش المصري » ويشيد بحسن سلوكهم اثناء الاضطرابات في الوقت الذي أعلن فيه ان الحكومة البريطانية لا تنوي التدخل عن الحماية .

وكان رد فعل هذا الخطاب عند الموظفين لقيامهم باضراب طويل شامل بدأ في ٢ ابريل وانتهى بسقوط وزارة حسين رشدي باشا رغم الافراج عن سعد زغلول يوم ٦ ابريل وسفر الوفد بعد ذلك بخمسة ايام الى مالطة

ومنها الى باريس ... وذلك لشعورهم بالخرج لما انطوى عليه الخطاب من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال والحماية والتنكر للحركة الوطنية .

أما ضباط الجيش فلم يتحركوا حركة ثورية ... ليس لانهم قد تنكروا لوطنيتهم ... فان مواقفهم تدل على عكس ذلك ... فقد ذهب حشد منهم بملابسه للرسمية الى بيت الامة عقب نفى سعد زغلول ، وحملوا صورته أمام مصوري الصحف ، دون أن يعابوا بأن ذلك عليهم ، وكان من بينهم اللواء محمد نجيب وهو ما زال في رتبة الملازم .

والفلاحون والعمال الذين يشكلون الطبقة التي يجند منها الجنود قاموا بأعمال ثورية بالهرة خلال الثورة ... كانت الاقاليم تلهب بالمظاهرات وقطع المواصلات والسكك الحديدية الى الدرجة التي افزعت قوات الاحتلال من حراس الغمر للسكة الحديد فاستبدلوهم بجنود بريطانيين .

رفض الجنود ابناء العمال والفلاحين اطاعة الاوامر باطلاق النار على المتظاهرين ، كما حدث في المنيا عندما اصدر لهم البكباشي شاهين امرا بذلك ... فاطلق هو الرصاص على المتظاهرين وقتل ثمانية منهم .

بعض ضباط الجيش انضموا في خلسة قوات الاحتلال ونفذوا الاوامر بلا تردد حتى اشتهر بعضهم بالقسوة في معاملة الجماهير مثل البكباشي شاهين ، ومحمد حيدر الذي اصبح قائدا عاما للقوات المسلحة فيما بعد .

والبعض منهم كان متعاطفا مع الثورة ... بل مساهما فيها ... مثل عبد الرحمن فهمي الذي كان احد اعمدة التنظيم والتنفيذ والعمل السري في الثورة ... وهو ضابط سابق من ضباط الجيش المصري اشترك في الحملة المصرية بقيادة كوشنر لاعادة فتح السودان ، ثم عين ياورا لوزير الحربية عام ١٨٩٦ ثم انتقل بعد ذلك الى سلك البوليس والادارة .

كانت القيادات العليا وقيادات الكتائب كلها للضباط البريطانيين الذين رصدوا عيوبنا لهم تسجل كل كلمة نائرة او حركة معادية ... كما ان قوات الاحتلال تضاعفت خلال سنوات الحرب في الوقت الذي جمده فيه الجيش المصري ، واستقرت نسبة عالية من وحداته في السودان .

قال لي محمد نجيب انه كانت هناك (جمعية سرية للضباط الوطنيين) في السودان لا يعرف الضباط منها الا من ضمنه اليها ... وعندما حضرت لجنة ملتر كلفت الجمعية محمد نجيب بالوقوف امام نادي الضباط بالخرطوم

خلف منضدة صغيرة عليها صورة الخيرية التي قرر الضباط إرسالها للاحتجاج على لجنة ملتر ، والقول بأنه لا يجوز التفلسف الا مع الوفد المصرى برئاسة سعد باشا زغلول ، حتى يوقع الضباط عليها تضامنا مع الشعب المصرى .

ويقول محمد نجيب ان احدا لم يتخلف عن التوقيع ولكنه فوجيء باعتقاله فى اليوم التالى واغلاق نادى الضباط بامر السردار ... وعرف فى المعتقل بعض اعضاء الجمعية لأول مرة وكان منهم اليوزباشى احمد الصاوى الذى اصبح وكىلا لوزارة الحربية عام ١٩٣٨ واليوزباشى محمود هاشم الذى اصبح مديرا لسلح الحدود واليوزباشى عبد الوهاب لهنساوى الذى عين فيما بعد قائدا لقسم القاهرة واليوزباشى احمد عطية والملازم اول طبيب سليمان أباطة والطبيب البيطرى اليوزباشى سليمان عزت .

واحتجز الضباط فى المعتقل حتى افرج عنهم بعد اسبوع تحت ضغط الضباط من زملائهم الذين ثاروا لاعتقالهم واغلاق النادى الذى فتح بمساحة اربعة ايام من اغلاقه .
كانت قوات الاحتلال تقبل مرغمة مثل هذه التحركات المحدودة ... ولكنها لم تكن تسمح ابدا بما يتجاوز هذه الحدود .

وقد استطاعت ثورة ١٩١٩ ان تحقق نتائج ايجابية محدودة ، اذ صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى اعلنت فيه انجلترا انتهاء الحماية لبريطانية على مصر واعلن استقلالها يوم ١٥ مارس وبدا انتهت مرحلة طويلة من عدم الاستقرار والتشتت السياسى فى وضع مصر التى كانت تعتبر لفترة طويلة (ولاية عثمانية تحت الحكم البريطانى) .

ولكن الاستقلال الذى ظلت مصر تحتفل به يوم ١٥ مارس وتعطل فيه المصالح كان استقلالا شكليا اذ احتفظت الحكومة البريطانية بتولى الامور التالية بصورة مطلقة :

- ١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .
- ٢ - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء او تدخل اجنبى بالذات او بالواسطة .
- ٣ - حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الاقليات .
- ٤ - السودان .

واستطاعت ثورة ١٩١٩ ايضا أن تجبر الاستعمار والسراى على وضع دستور ١٩٢٣ الذى تشبث به الشعب ووجد فى تطبيقه تعبيرا عن ارادته رغم انه كان ناقصا من الوجهة الديمقراطية اذ كان يعطى للملك حق

حل مجلس النواب وتأجيل انعقاده وإصدار مراسيم في غيبته .

ومع ذلك فإن القوى المعادية لانطلاق ثورة ١٩١٩ إلى أهدافها بادرت قبل أن تأتي وزارة الثورة الأولى إلى إصدار (قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية وقانون الأحكام العرفية للذين أصدرتهم وزارة يحيى إبراهيم في مايو ويونيو ١٩٢٣) كما عينت سفنكس باشا البريطاني مفتشاً عاماً للجيش .

عقب ذلك ظهرت في السودان حركة وطنية بين الضباط المصريين والسودانيين ، وكان أبرز قادتها الملازم أول علي عبد اللطيف من الكتبية التاسعة للمشاة والذي نشر منشوراً في مايو ١٩٢٢ بعنوان (مطالب الأمة السودانية) يطلب فيه استقلال السودان وضمه إلى مصر . . . فقبض عليه وحُكم بتهمة إثارة الشغب والاضطراب وفصل من الجيش وسجن لمدة عام . . . ولكنه بعد خروجه من السجن كونه جمعية (اللواء الأبيض) في اجتماع عام لم يحضره مصريون ، واختاروا للجمعية علماً أبيض رسمت عليه خريطة النيل وفي ركن منها العلم المصري الأخضر وقد كتبت على أرضيته البيضاء (إلى الامام) ، وكانت لهذه الأحداث انعكاسات في (البرلمان المصري) .

ووصلت المظاهرات في السودان إلى ذروتها يوم ٩ أغسطس ١٩٢٤ عندما تظاهر طلبة الكلية الحربية بزعيم العسكري وهم يحملون البنادق ، واتجهوا إلى منزل علي عبد اللطيف وهتفوا بسقوط الإنجليز والحاكم العام ، الأمر الذي أدى إلى محاكمة علي عبد اللطيف وسجنه ثلاث سنوات أخرى .

واجتمعت حكومة سعد زغلول في ١٥ أغسطس لدى الحكومة البريطانية بطلب تقول فيه أنها تتبّع بمزيد الحزن والأسف الحوادث التي تتوالى في السودان ، والتي اعتبرتها نتيجة طبيعية لاسلوب الموظفين البريطانيين .

ولكن الحكومة البريطانية ردت بأنها اتخذت العسلة لتعزيز الحماية البريطانية ، ولهاجازت لحكومة السودان أن تبعد في الحال أي وحدة من وحدات الجيش المصري يظهر منها علم اللواء .

وخلال هذه الفترة التي بدأت فيها إرهابيات ثورة داخل الجيش وخارجه في السودان قتل السردار الخيام سيدي ستاك يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ في أحد شوارع الزملاء بالقاهرة . وانتهزت انجلترا الفرصة وقامت انذاراً للحكومة المصرية عن طريق اللورد اللنبي فلدى توجهه إلى سعد زغلول برئاسة الوزارة في مكب من ٦٠٠ فارس بريطاني مطالباً بسحب الجيش

المصري من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها على أن تصدر الحكومة المصرية بيانا بذلك خلال ٢٤ ساعة .

رفض سعد باشا زغلول الانذار وقدم استقالته يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ بعد عشرة شهور فقط من توليه الحكم .

وأُسِّرت الحكومة البريطانية لتنفيذ مخططاتها بمحاصرة القنصوات البريطانية للقوات المصرية في الخرطوم ورفضت الكتيبة الثالثة السفر الا بأمر وزير الحربية المصري .

وثارت أيضا الكتيبة ١١ السودانية وحاولت الاتحاد مع الجيش المصري في الخرطوم بحري فتعرضت لها قوة بريطانية ونشب قتال لم ينته الا عند منتصف الليل بعد أن نفذت الذخيرة وقتل قائدها الشهيد عبدالفضل المظ . .

وأعلنت قوات الاحتلال ثلاثة شهداء هم الضباط حسن فضل الحولي وسليمان محمد وثابت عبد الرحيم وكان رابعهم علي البنا الذي نجا من الاعدام وعمل في مصر حتى أصبح كبيرا للياوران بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وفصل الاستعمار ١٧ ضابطا رفضوا أن يقسموا يمين الولاء للحاكم العام وفروا الى مصر كما حضر اليها عدد من طلبة المدونة الحربية الذين سجنوا بسجن كوبر بخريطوم بحري . . وقد عمل هؤلاء جميعا في الجيش او البوليس المصري .

وهكذا حقق الاحتلال البريطاني خطته بفصل السودان عن مصر وسحب الجيش المصري من هناك كما حدث عام ١٨٨٥ .
وأدت انتكاسة انتفاضة ١٩٢٤ الى انحسار موجة العمل السياسي داخل صفوف الجيش وذابت الجمعيات السرية أمام المحاكمات والاضغوط الارهابية .

ومع ذلك ظلت جذوة الوطنية مشتعلة في صدور بعض الضباط ، رغم انتهاء التنظيمات الخاصة بهم ، وحدثت بعض تصرفات فردية تنل على ذلك مثل ذهاب محمد نجيب متخفيا الى منزل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد في عام ١٩٢٩ عقب حل الملك فؤاد للبرلمان ومنع مجلس النواب من الانعقاد ، لوجود أغلبية وفدية ساحقة ليبلّغه استعلاء الجيش لمقاومة الاجراءات غير الدستورية التي يركبها الملك .

حضر هذه المقابلة مصادفة مكرم عبيد باشا سكرتير الوفد ومحمود

فهى النقراشى أحد أعضائه ٠٠٠ ولكن مصطفى النحاس قال لمحمد نجيب أنه يؤثر أن يكون الجيش بعيدا عن السياسة وأن تكون الامة مصدر السلطات ٠٠٠ ولو أنه يمتنى أن يكون ولاء الضباط للوطن والشعب أكثر مما هو لشخص الملك .

واذا تفاضينا عن فردية هذا الحدث فانه يستين لنا أن الوفد المعبر عن ارادة الشعب كان لا يستجيب لدعوة ضباط الجيش للتحرك
تقديرا منه لخطورة الصدام مع قوات الاحتلال أولا فى وقت لم تنضج فيه الظروف لذلك بعد ٠٠٠ كما أن خضوع الجيش سنوات طويلة لسيطرة قوات الاحتلال كما يبعث الحذر فى جدية التعاون ٠٠٠ اذ كان معروفا أن اليد العليا فى تحريك الجيش هى لقوات الاحتلال ، وقائد الجيش وكبار قادته كانوا من البريطانيين منذ عام ١٨٨٢ .

عندما فكر البرلمان المصرى عام ١٩٢٨ فى زيادة وحدات الجيش المصرى وتحسين أسلحته ومهامه وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ليصبح الدخول لها بالثانوية العامة (البكالوريا) والحد من سلطة المفتش العام البريطانى احتجت انجلترا وأرسلت ٣ بوارج من أسطولها الى الاسكندرية فاضطرت الحكومة المصرية الى التراجع ومد خدمة سفنكس باشا المفتش العام للجيش. ومنحه رتبة الفريق وتعيين ضباط انجليز جنودا بالجيش .
وهكذا كان الفارق الفكرى والثقافى يزداد اتساعا بين الجيش والقوى السياسية أو بين قادة الاحزاب الذين تخرجوا فى الجامعات وحصل البعض منهم على شهادات عالية فى الخارج ٠٠ وبين ضباط الجيش الذين كانوا حتى صدور قانون عام ١٩٢٨ القاضى بقصر دخول المدرسة الحربية على خريجي المدارس الثانوية يتخرجون وهم لا يحملون أكثر من الشهادة الابتدائية .

الضباط المتطلعون الى الحياة هم الذين كانوا يواصلون دراستهم لتأكيد شخصيتهم وصل مواهبهم كما فعل محمد نجيب مثلا عندما درس أثناء خدمته فى الجيش حتى حصل على الشهادة الثانوية وليسانس الحقوق ودبلومين بعد ذلك .

واستمرت حالة الجيش على هذا المتوال ٠٠٠ بعيدا منذ استرداد السودان عام ١٨٩٩ عن خوض أية معارك حربية ، يتعرض للنقصان وليس للزيادة ، يزداد خضوعه لقوات الاحتلال والسراى ومظهر ذلك تدخل الجيش فى الانتخابات بالاقاليم وخاصة فى الانتخابات التى أجراها اسماعيل صدقى بعد إلغاء دستور ١٩٢٣ وعمل دستور جديد ضد ارادة الشعب عام ١٩٣٠ .

نشرت مجلة روزاليوسف في عددها أول يوليو ١٩٣٠ ان زيارة النحاس باشا الى الزقازيق مرت بسلام ، فاحيل قائد قوة الجيش الصاغ محمد أمين الى الاستيداع دون تحقيق .

ونشرت أيضا خبر تعيين اللواء عبد العظيم باشا على قائدا لحصار البرلمان وكان قبل ذلك قائدا لقوة المنصورة حيث جرت اضطرابات شديدة سقط فيها بعض الجرحى ، ثم عين لحراسة النادى السعنى وقد صرح بأنه يكون سعيدا يوم يفرغ رصاص مسدسه فى رأس مصطفى النحاس باشا .

وهكذا كانت حالة العسكريين فى مصر ، عندما عقدت معاهدة ١٩٣٦ . . . لم يكن الجيش قوة سياسية ولم يكن خاضعا لقيادة وطنية . . . وكان الاستعمار يسعى جاهدا لتغطية دوره الحربى التاريخى ، ونضاله مع جماهير الشعب ، تحت ستار من النسيان .

وكانت معاهدة ١٩٣٦ بذلك نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديث . . ونقطة تغيير فى واقع العسكريين المصريين وفى تفكيرهم .

الباب الثاني الجيش والحركة السياسية في مصر قبل الثورة

الفصل الرابع نضال الشعب ٠٠٠ وموقف الجيش ٠٠ بعد
معاهدة ١٩٣٦

(إن نطلق الرصاص على مظاهرات الطلبة
والعمال)

قسم بعض ضباط الجيش أثناء وزارة
اسماعيل صدقي
عام ١٩٤٦

الفصل الخامس حرب فلسطين

(اننى متفائل ونحن نعرف قوة اليهود ، وانا
احب اطمئنيك الى ان الانجليز هم الذين
شجعوني على ذلك)

محمود فهمى النقراشي لفرّاد سراج الدين
في مجلس الشيوخ يوم ٢٢ مايو ١٩٤٨

الفصل السادس الضباط الاحرار

(الشعب والجيش يقفان اليوم بالرصاص لكل
حركة ترجع بنا الى الوراء ٠٠٠ ان الشعب
والجيش سيحطمان أى محاولة لضرب
الحركة الوطنية ٠٠٠ لقد أيدنا الحكومة
الوفدية في خطواتها التى اتخذتها بالقاء
للمعاهدة الاستعمارية)

منشور للضباط الاحرار

الفصل الرابع

نضال الشعب وموقف الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦

(لن نطلق الرصاص على مظاهرات الطلبة
والعمال) .

قسم بعض ضباط الجيش

ثناء وزارة اسماعيل صدقي عام ١٩٤٦

الضمر الذي عانى منه الجيش المصري ، والعزلة عن المجتمع التي فرضت عليه ، والخضوع المطلق لسلطات الاحتلال والسراي ، تغيرت مع عقد معاهدة ١٩٣٦ الى حد كبير ، ولم يعد الجيش محدودا بعدد ١٥٠٠٠ جندي فقط .

وقد عقدت معاهدة ١٩٣٦ في ظروف كان الاحتلال البريطاني يجنابها فيها موقفا لم يتعرض له من قبل . . . تناقضات الامبريالية العالمية تشدد وتقترب من حرب عالمية . . . ايطاليا تغزو الحبشة وتنتصر عليها والامبراطور هيتلر يهاجر الى انجلترا . . . والنازية تصل الى الحكم في المانيا . . الحركة الوطنية تشتعل من جديد ضد دستور صدقي ، وتعم المظاهرات مصر ، ويسقط عدد من الشهداء .

ووصف النحاس باشا هذه المعاهدة بأنها (وثيقة الشرف والاستقلال)

ولكنها لم تكن كذلك ... فقد كان في بنودها سلبيات وإيجابيات .

أمنت المعاهدة نوعا من التحالف المشترك مثل الذي تم بين بريطانيا والعراق عقب انتهاء الانتداب في أكتوبر ١٩٢٢ ، وبينما اعترفت المعاهدة بسيادة مصر على أراضيها وحرية التصرف في الشؤون الداخلية إلا أنها نصت على ضرورة التزام مصر بعدم انتهاج سياسة خارجية تتناقض مع التحالف ، كما نصت على وضع مميز للسفير البريطاني يتقدم به سكرتير الدبلوماسية بين الأجانب .

واحتفظت بريطانيا بقواعد بحرية في مصر ، مع حقها في استخدام التسهيلات لقواتها التي تنسحب إلى منطقة قناة السويس بعد ٨ سنوات ، وقد اعترفت بريطانيا بسيادة مصر على القناة ، كما اعترفت مصر بأن القناة وسيلة دولية للمواصلات ، وإنها وسيلة مواصلات حيوية بين الاطراف المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، وأن من حق بريطانيا ان تبقى قواتها في منطقة القناة إلى الوقت الذي تصبح فيه مصر قادرة عسكريا على حماية القناة ، كما أن للجيش البريطاني حق العودة في حالة الحرب أو خطر الحرب .

واعطت المعاهدة بريطانيا حق المطالبة بفرض الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية في حالة قيام الحرب .

قال مستر ايدن امام مجلس العموم البريطاني يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦ ان السبب الذي دعا حكومة انجلترا الى التنازل عن احتلال القاهرة والاسكندرية والاقصر على منطقة قناة السويس ، هو أن قوات انجلترا أصبحت ميكانيكية تستطيع الحركة في سهولة على الطرق المعبدة ، ولذا نصت المعاهدة في ملاحفها على أن تقوم الحكومة المصرية ببناء ثكنات القوات البريطانية في الاماكن التي تحددها ، مع انشاء شبكة طرق بمواصفات خاصة عرفت باسم (طرق المعاهدة) بين القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والاسماعيلية والسويس وغيرها .

والطريف ان المعاهدة قد أعطت للقوات الجوية المصرية حق الطيران في اجواء بريطانيا ، لأنها اعطت للقوات الجوية البريطانية حق الطيران في الاجواء المصرية كلها .

معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق اهداف ثورة ١٩١٩ .
ومع ذلك لم تكن المعاهدة قيودا كلها ... كانت هناك ايجابيات حققت جانبا من اهداف الجماهير .

ألغيت الامتيازات والمحاكم المختلطة ، وأصبحت مصر عضوا في عصبة

الامم في مايو ١٩٣٧ ، واقترب الاستقلال الشكلي الذي ورد في تصريح فبراير ليكون أكثر واقعية رغم بقاء نفوذ وسلطة قوات الاحتلال .

وعادت القوات المصرية الى السودان بعد سحبها عام ١٩٢٤ ، واستقبلتها الجماهير هناك بترحيب كبير .

وحددت المعاهدة مدة عشرين عاما لبقاء القوات البريطانية في مصر واقرن ذلك حسب نص المعاهدة بقدرة مصر على حماية القناة .

وكان ذلك حافظا على تطوير الجيش المصري وانقائه من جموده وعزلته وتشكيل مجلس الدفاع الاعلى ، وعين اللواء محمود شكرى باشا قائدا للجيش المصري بعد سجنكس باشا الذي خرج من قوة الجيش المصري هو وجميع الضباط البريطانيين .

وكانت المعاهدة قد نصت ايضا على ان تقوم بريطانيا بتدريب الجيش المصري وتزويده بالسلاح ٠٠٠ وتشكلت البعثة البريطانية من ضباط بريطانيين انتشروا في مختلف اسلحة الجيش ، وكان لهم نفوذ كبير في التوجيه والتدريب ٠٠٠ بعض هؤلاء الضباط كانوا صف ضباط في الجيش البريطاني وحصلوا على الترقية عند الالتحاق بالجيش المصري ولم يعينوا في رتبة اقل من يوزباشى ٠٠٠ واتخذت البعثة البريطانية مقرا لها مبنى في كوبرى القبة مجاورا للمستشفى العسكري العام .

وبدا مجلس الدفاع الاعلى يرسم سياسة جديدة لزيادة الجيش ٠٠٠ ففتح ابواب المدرسة الحربية التي تحولت الى كلية بعد المعاهدة للفعات وصلت الى عدة مئات وخاصة عند اقتراب الحرب العالمية الثانية بعد ان كانت البعثة لا تتجاوز العشرين او الثلاثين طالبا .

فتح ابواب الكلية الحربية لهذا العدد الكبير نسبيا في وقت كانت المدارس الثانوية فيه محدودة ولا توجد الا جامعة القاهرة وحدها ، ضيق من امكانية تحديد نوعية معينة من المقبولين ، وجعل عناصر جديدة من الطبقة الوسطى النامية تنسرب الى صفوف الجيش ، رغم وجود لجنة تكشف على المتقدمين (كشف هيئة) تقرر فيه اصولهم العائلية والاجتماعية .

ولكن المقبولين عموما كانوا في حدود القادرين على دفع مصروفات الكلية التي كانت متتين جنيها في العام وهو مبلغ كبير اذا قدر بمتوسط الدخل العام ومرتب خريج الجامعة الذي لم يكن يتجاوز ثمانية جنيهات في الشهر عدلت فيما بعد لتصبح ١٢ جنيها . ولكن قدرة الدولة على استيعاب

الخريجين بهذا المرتب كانت محدودة ، الامر الذى خلق بطالة بين المتعلمين أو اضطرارهم للعمل بمرتبات أقل ١٠٠٠ وأغرى فى نفس الوقت عددا كبيرا من حملة الثانوية العامة على الالتحاق بالكلية الحربية لضمان الوظيفة والمرتب الكبير نسبيا .

وإعداد المجلس الاعلى للدفاع خطة لتطوير الجيش وتسليمه عام ١٩٣٨ فى حدود مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، ولكن ذلك لم يتحقق لان شروط المعاهدة كانت تنص على ضرورة التسليح من بريطانيا فى وقت كانت تحتاج هى فيه لكل قطعة سلاح لما كان يبدو فى الافق من اخطار حرب عالمية ثانية لم تلبث ان اندلعت عام ١٩٣٩ واستغرقت جهد بريطانيا مما ترك الجيش المصرى دون تسليح يتناسب مع الرغبة فى الوصول به الى مستوى معقول بعد عشرات السنين من الضمور .

ولم تكن وزارة الوفد التى أتت بها الانتخابات تبدأ تنفيذ سياستها حتى اقيمت فى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧ وكان الملك فاروق قد تولى سلطاته الدستورية فى ٢٩ يوليو من ذلك العام وهو فى الثامنة عشرة من عمره .

وهكذا عصف الملك بارادة الشعب وبروح الدستور وعين محمد محمود رئيس حزب الاحرار الدستوريين رئيسا للوزراء، وتولت الحكم وزارات احزاب الاقلية ، وكان قد انضم اليها حزب جديد هو الحزب السعدي الذى انشق على الوفد وتشكل برئاسة احمد ماهر باشا ومعه محمود فهمى النقراشى باشا ، ولعب دورا كبيرا فى خدمة الراسماليين المصريين ، فاصبح احمد ماهر رئيسا لمصانع نسيج القاهرة بعد ان كان من نقاليد اعضاء الوفد عدم تولى مناصب الادارة فى الشركات .

ولعب الجيش دورا سافرا فى تزيف ارادة الشعب أثناء الانتخابات التى اعقبت اقالة الحكومة الوفدية ، لان الوفد رغم كل شئ، كان يمثل القوة السياسية الشعبية القادرة على نيل اغلبية الاصوات ومقاعد البرلمان فى انتخابات ديمقراطية حرة .

وزعت وحدات الجيش على الاقاليم ووضعت تحت تصرف رجال الادارة يستعينون بها وقت الحاجة كما حدث فى سمود مثالا وهى بلد مصطفى النحاس باشا التى رشح نفسه فيها ، عندما فتحوا الكوبرى لتعطيل المرور وانتقال الناخبين .

يرى اللواء صلاح الحديدي قائد المخابرات الحربية فيما بعد ان العملة دعا الضباط من رتبة البكباشى فما فوق الى مادية عشواء ليلة الانتخابات تأييدا للمرشح المضاد للنحاس وكان اسمه على النزلاوى . . .

وفى الصباح عندما ظهر التدخل سافرا إبلخ المرشحون النيابة التي قامت باستجواب الضباط ٠٠٠ ولم يتردد صفار الضباط فى القول بأنه حدث تدخل فعلا لمصلحة المرشحين المعادين للوفد ٠٠٠ ولكن التحقيق لم ينته مع ذلك الى قرار .

وخرج الوفد من الحكم بعد ان أدى الدور الذى رسمه الاحتلال له فى تكوين جبهه وطنية تقر معاهدة نتيجه حدا أدنى من الاستقرار فى ظروف اقتراب خطر حرب عالمية ٠٠٠ وانبت ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق المضمون الحقيقى للاستقلال الوطنى ، ولم ترسخ القواعد الديمقراطية فى المجتمع .

ولان إبعاد الوفد عن الحكم ٠٠٠ إبعادا نه عن النفوذ الى الجيش ايضا ٠٠٠ حيث كان الدخول الى الكلية الحربية يتم خلال لجنة نشكل من بعض كبار القادة الخاضعين خضوعا كاملا لتنفيذ السراى مما لم يتيح للوفد فرصة تسريب عناصر تثيره من أبناء أنصاره الموالين له فى العاصمة والافاليم الى صفوف الجيش ، علاوة على بث روح من اليأس بين الجيش والوفد باعتباره بنظيرما يضم جماهير الفشارع التى تتنافر فى حركتها مع النظام والاضباط الذى يسود الجيش ، والذى كان كبار الضباط الذين دخلوا الجيش من ثوب الاحتلال يتشبثون به باعتباره المظهر الوحيد لأقربهم وسلطتهم .

وكان الركود الذى اصاب الجيش خلال السنوات الماضية قد انعكس عليه ، عزله عن الجماهير وعن الحركة الوطنية ٠٠٠ وخاصة فى مناصب القيادة العليا ، بينما كان صفار الضباط المتخرجين فى الكلية الحربية ، والمندفقين اليها فى دفعات متتالية بلغت ثلاث دفعات فى كل من أعوام ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ يحمل البعض منهم الى الكلية افكار الطليعية الذين تظاهروا معهم من أجل عودة دستور ١٩٢٢ ، وسقوط الاستعمار .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ بادر على ماهر الذى كان قد تولى الوزارة بعد اقالة محمد محمود باشا فى شهر اغسطس الى اعلان الاحكام العرفية تنفيذا لمعاهدة ١٩٣٦ ، والتى قضت بتوقيف عقوبات شديدة لا على كل من يرتكب الجرائم الضارة بأمن الدولة فقط ، وانما على كل من يرتكب أضرارا بملك حليف أو شريك لصر فى العمل ضد علو مشترك ٠٠٠ وكان الغرض هو حماية انجلترا حماية كاملة .

والغريب ان على ماهر الذى تولى الوزارة بعد رئاسته للديوان الملكى لم يكن له حزب ولا عضو واحد فى البرلمان .

كان العيث بالدستور وإقالة حكومة الوفد فاتحة لمزيد من العيث ومزيد من الاقالات . . . حتى على ماهر نفسه لم ينج منها عندما تلكأت وزارته في موقفها ازاء رعايا إيطاليا التي أعلنت الحرب في ١٠ يونيو ١٩٤٠ فاجبر على الاستقالة في ٢٨ يونيو وخلفه حسن باشا صبري على رأس وزارة من الدستوريين والسعديين والحزب الوطني الذي اشترك في الحكم لأول مرة لانه كان يرفض دائما الاشتراك في الحكم قبل اتمام الجلاء .

الجيش والحرب العالمية الثانية

لم تعلن مصر الحرب على المحور ، ولم يدخل الجيش المصري في اطار جيوش الحلفاء ، ولم تستعن به بريطانيا في عمليات حربية خارج حدود مصر ، كما استعانت بجيوش الهند والسودان وليبيا وغيرها من الدول الافريقية .

بلغ عدد الجنود السودانيين في صفوف الحلفاء ما يقارب سبعة الف جندي ، اشترك منهم حوالي ستين الفا في معارك ليبيا والصحرى الغربية . . .

ومع ذلك كان الجيش المصري رغم تواضعه عددا وعملة محل اهتمام القوات البريطانية التي حاولت في البداية ان تحتويه وتستعين به في عملياتها الحربية ، ثم تراجعت عن ذلك لما لمست من خطورة تحريك الجيش في ظروف لا يحل فيها الشعب أى ارتياح لقوات الاحتلال .

ورفض عزيز المصري رئيس اركان حرب الجيش في ذلك الوقت اشراك للقائات المصرية في خطة الدفاع البريطانية بدعوى ان مصر لم تعلن الحرب على ألمانيا ، كما رفض تحريك قوات مصرية الى سيوة ضمن خطة الدفاع عن الصحراء الغربية .

وكان الجنرال سير هنرى ميتلاند ويلسون قد عثر اثناء فحص الاوراق الإيطالية التي وجدها في مقر رئاسة القوات على الخطة الدفاعية البريطانية عن الصحراء الغربية وهى الخطة التي كان قد ارسلها الى عزيز المصري منذ شهور .

وطلب الانجليز اخراج عزيز المصري وأذعن على ماهر لهم فمتحه اجازة لأجل غير مسمى .

ويقول قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد ان الطيارين المصريين قد اشتركوا بعد ذلك في خطة الدفاع عن القاهرة مع اسراب الطائرات البريطانية ، من مطار حلوان ، وخاصة بمسند

ان دمرت القواالت الالمانية ٢٠ مقاتلة بريطانية ٠٠٠ ولكن ذلك لم يستمر سوى شهور معدودة تغيرت بعدها الظروف ، وانعكست ثقة البريطانيين في امكانية التعاون مع الجيش المصرى .

وكان خروج عزيز المصرى من الجيش بداية لاتصالات سرية قام بها مع عدد من الضباط الذين وجدوا فى الاتصال بالالمان فرصة لتحرير مصر من المقواالت البريطانية دون تقدير سليم لابعاد الفكر النازى القائم اساسا على التعصب والتفرقة العنصرية .

وقد بدأت محاولات الاتصال بالالمان فى مجال سلاح الطيران حيث امكانية الحركة متوافرة ٠٠٠ وكانت قد تكونت عام ١٩٣٩ مجموعة من قادة الاسراب والطيارين عبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم وحسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف ووجيه اباطة واحمد سعودى وحسن عزت وانضم لهم فيما بعد ضابط الاشارة أنور السادات .

وكان محور تفكير هذه الجماعة هو ضرورة خلق دور للشعب المصرى فى المعركة الدائرة على ارضه بين الحلفاء من جهة والقواالت الفاشية والنازية من جهة اخرى .

وكانت هذه المجموعة منبهة بالدعاية والنظم النازية ، تتطلع الى الانتصارات الاولى لالمانيا وترى خلالها النتيجة الوحيدة المحتملة للحرب العالمية الثانية .

وعندما تقدم رومل فى هجومه السريع نحو الاسكندرية قررت هذه المجموعة ارسال قائد السرب احمد سعودى مندوبا عنهم الى رومل لشرح وجهة نظرهم فى التعاون ضد بريطانيا ٠٠٠ واعدوا له حقبة من المستندات بها مفجر يفجرها عند الخطر ٠٠٠ وكلف حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد بحمل الحقبة الى سعودى حتى الطائرة بعد اختفائه فى احد الخنادق ، كما كلف ووجيه اباطة باعداد خط سير الرحلة .

لم يصل احمد سعودى الى الالمان ، سقطت طائرته واذاغت الاذاعة الالمانية خبر اسقاط طائرة قتال بريطانية اقتربت من مرسى مطروح ٠٠٠ وحوكم حسن ابراهيم باعتباره ضابطا منلوبا وتأخرت اقدميته ليصبح آخر دفعته ونقل الى المهمات .

ولم تتوقف محاولة الاتصال بالالمان بعد اختفاء طائرة سعودى ٠٠٠ سلك نفس السبيل الوصول للطيار محمد رضوان الذي كان ووجيه اباطة قد استعان به فى وضع الخطة . ووصل رضوان فعلا الى القواالت الالمانية حيث تعاون معها تعاونا كاملا الى ان اعتقل فى برلين عندما دخل الحلفاء

وحكم بمجلس عسكري بعد انتهاء الحرب وحكم عليه بالسجن ١٥ عاماً ،
٨٠٠٠ جنيه غرامة حتى أفرج عنه بعد الثورة ، وعمل بعد ذلك في إدارة
الشئون العامة للقوات المسلحة .

ولم تكن هذه هي المحاولات الوحيدة للاتصال بالالمان ٠٠٠ عزيز
المصرى أيضاً قام بهذه المحاولة عقب اشتعال ثورة رشيد عالي الكيلاني
في العراق ، وكان عزيز المصرى على اتصال بالالمان ، الذين اعدوا معه خطة
للهرب بهبوط طائرة المانية في منطقة (جيل رزه) على طريق الواحات
البحرية .

وكان مفروضاً أن يقود قائد الجناح عبد المنعم عبد الرؤوف سيارة
عزيز المصرى الى المنطقة المحددة ليستقل الطائرة ولكن الحظ لعب دوره
وتعطلت السيارة قرب منطقة الاهرام ٠٠٠ وفشلت خطة الهرب .

ولكن عزيز المصرى لم يقنع بذلك ٠٠٠ أصر على الهرب مرة أخرى
بطائرة مصرية كان يقودها له حسين ذوالفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف .

ولكن الطائرة لم تحقق هدفها لان الميكانيكى اخطأ ففعل مفتاح الزيت
بدلاً من فتحه ٠٠ ولم تكد تحلق الطائرة حتى هبطت في قليب في احدى
الحدائق ٠٠٠ ولجأ عزيز المصرى الى مأمور المركز الذى كان تلميذاً له في كلية
البوليس فاعطاه عربته دون أن يعرف سر رحلته الفاشلة ، وأوصلته الى ميدان
الابو ١ ثم لجأوا الى مدرس في امبابه كان عضواً بجامعة مصر الفتاة .

وكان هذا المدرس مراقباً من البوليس بحثاً عن احمد حسين رئيس
حزب مصر الفتاة الذى كان هارباً وقتها في طنطا كدرويش من دراويش
السيد البدوى ٠٠٠ واعتقل عزيز المصرى وحسين ذوالفقار صبرى وعبد المنعم
عبد الرؤوف لمدة تزيد عن عام ونصف الى أن أفرجت عنهم وزارة
الوقد في مارس ١٩٤٢ واعادتهم للجيش مع تقبل حسين ذوالفقار الى
السودان وعبد المنعم عبد الرؤوف الى المهمات ، حيث لم يعد بعدها للطيران
ابداً ٠٠ وكان قد نقل مع اعتقالهم ٢٢ ضابطاً من الطيران الى أسلحة
الجيش المختلفة .

وانتهى عمل مجموعة الطيران مع فشل رحلة عزيز المصرى وانتهت
صلاهم التي لم تكن تنظيمية بالمعنى المعروف للتنظيم ، وإنما كانت تضمهم
رابطة صداقة ووحدة هدف وطنى .

وكان هناك اتصال آخر بالالمان وضباط الجيش المصرى عن طريق انور
السلطات وحسن عزت اللذين قدم لهما عبد الغنى سعيد اثنين من رجال

المخابرات الألمانية هما (هانز ايلر) الذى تزوجت والدته الألمانية من مستشار مصرى (صالح جعفر) فى ألمانيا ، ثم حضرت الى مصر ومعها ابنها الألماني الصغير ، واراد الزوج المصرى أن يوفر لابن زوجته حياة مطمئنة فأعطاه لقب أسرته وعرف باسم (حسين جعفر) ، ولكنه انحرف عن حياة المجتمع المصرى وهاجر الى وطنه ألمانيا ليعود بعد ذلك عميلا لمخابراتها هو وزميل آخر اسمه (سانهى) .

وقد انتهى اتصال انور السادات وحسن عزت بهما الى اعتقال الجميع فى اغسطس ١٩٤٢ بعد افتضاح أمر الجواسيس الألمان الذين أقاموا فى عوامة مع الراقصة حكمت فهمى .

وجرت محاولة لحاكمية انور السادات وحسن عزت امام مجلس عسكري يضم بعض الضباط الانجليز بتهمة التجسس ، ولكن محمد نجيب مساعد نائب احكام الجيش فى ذلك الوقت اعترض على تكييف التهمة ، وانتهى الامر بطردهم من الجيش فى ٨ اكتوبر ١٩٤٢ ثم اعتقالهم حتى نهاية الحرب .

وكان الضباط المصريون قد اخذوا موقف المقاومة عندما ظهرت بوادر تنفيذ الخطة البريطانية لنزع سلاح الجيش المصرى اذ حاول مقاومة البريطانيون . وقد ظهر ذلك فى محاولة سحب الدبابات المصرية بدعوى شرائها بعد معركة (بنكرى) ورفض ضباط الوحدات المصرية تسليم اسلحتها كما حدث فى حامية منقباد ، وفى الصحراء الغربية حيث رفضت الوحدات المصرية تسليم اسلحتها للقوات البريطانية التى مستحلت مواقعها وعادوا بها الى القاهرة كاملة .

وكانت الصحراء الغربية فى ذلك الوقت هى المنفى الذى ينتقل اليه الضباط الذين تظهر عليهم أية ميول سياسية . . . نقل اليها انور السادات بعد الاشتباه فى تحركاته ، وتشكلت هناك مجموعة كان فيها مجدى حسن من احد الضباط الاحرار ومؤسس مديرية التحرير فيما بعد ، وكان هدف هذه المجموعة تدمير مهمات ومعدات الجيش الانجليزى . . . وقاموا فى سبيل ذلك بالاتصال مع ضباط الفرقة الرابعة الهندية لاثارتهم ضد القوات البريطانية ، وقد حوكم أربعة من الهنود فعلا فى (فوكه) ونفذ فيهم حكم الاعدام لانهم رفضوا الخروج للحرب .

ومن مصادقات هذه الفترة ان قافلة عسكرية مصرية من ٦٨ عربية كانت متجهة الى سيوه تحمل تمويناً لها وللتأكد مما اذا كانت محررة او سقطت فى يد القوات النازية . . . وعند العودة عثر مجدى حسن على قائد

هذه القافلة على ٦ عربات ميجورة للفرنسيين الاحرار وكان بها ٦ صناديق قنابل يدوية (٧٢ قنبلة) حملها الى الطيار حسن عزت .

وكانت هذه هي القنابل التي استخدمت في الاعمال الارهابية بالقاهرة فيما بعد انتهاء الحرب العالمية .

زاد الشعور المعادى لبريطانيا مع استمرار الحرب . وفشلت أحزاب الاقلية في قيادة الدولة ، حتى بلغت ازمة التموين حدا اشاع القلق والسخط ، واطلق المظاهرات في شوارع القاهرة ، واجبر بريطانيا على الاقتناع بضرورة رفع الحظر الذي فرضه على السراى ضد حكم الوفد . كان الاستعمار البريطاني على حذر شديد من قيام ثورة شعبية في مصر ضد صفوفه الخلفية ، ولذا فانه عندما ظهر في الافق خطر الهجوم النازي رأوا ان يعيدوا الوفد الى الحكم ضمنا لسيطرته على الشعب في هذه المرحلة الحاسمة ، وخاصة بعد ان كان الملك وبعض المحيطين به على استعداد كامل للتعاون مع الغزاة الفاشيين والنازيين .

ولما تلكا الملك فاروق في الاستجابة لارادة الحكومة البريطانية لاستمرانه بالحكم في ظل حكومات ضعيفة تابعة ، ولأمله في ان يتغير مسار الحرب لصالح المحور ، قدم السفير البريطاني انذارا للملك يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ بعد ان كانت وزارة حسين سرى قد استقالت يوم ٢ فبراير ٠٠٠ وحاول رئيس الديوان احمد حسنين المراوغة لتشكيل وزارة قومية رغم مقابلة السفير له يوم ٣ فبراير ، وطلبه ان يعهد الى النحاس بتشكيل الوزارة ، وهو تدخل كان يعتبر حتى هذه اللحظة طبيعيا في مجال السياسة المصرية . ولكن مراوغة الملك استمرت حتى يوم ٤ فبراير فقدم السفير انذارا هذا نصه « اذا لم اعلم قبل السادسة مساء ان النحاس باشا قد دعي لتأليف الوزارة فان الملك فاروق يجب ان يتحمل تبعات ما يحدث » . ولما لم تتم استجابة فورية لذلك حاصرت الدبابات قصر عابدين في الساعة التاسعة مساء ، ودخل السفير وقائد القوات البريطانية وامامهم ثمانية ضباط يحملون المسدسات ، ودخل السفير على الملك في مكتبه وكان بجواره احمد حسنين فخيره بين التنازل او تشكيل وزارة وفدية فقبل الحل الثاني فورا (٢٩) .

أدت مظاهرة السفير العسكرية ، ودعايات احزاب الاقلية الى الاساءة للوفد ، واصبح ٤ فبراير مطعنا يطمنه منه كل معاد له او كل من لم يكتشف حقيقة دور السراى المتعاونة مع السلطة الاجنبية في الجمنور ، او الذين جرفتهم الوطنية الى قبول الافكار الفاشية دون بحث او تمحيص .

ولذا ترك حادث ٤ فبراير في الجيش تأثيرات بعيدة المدى ... قسّم اللواء محمد نجيب استقالته ، ولكن الياور عبد الله النجومي السوداني الاصل لاقتنه بسحبها ، واجتمع ضباط سلاح الطيران وقرروا تسجيل اسمائهم في سجل التشريفات ، وذهب عبد اللطيف البغدادي وعبد الحميد الدغيدى الى احمد حسنين رئيس الديوان ليحصلوا منه على تقييم لموقف مصطفى النحاس (حتى اذا كان خائنا يقتل) على حد تعبيرهم ، ولكن احمد حسنين ابلغهم انه سيرفع الامر الى مولاة ليتصرف بحكمته ، واوقف مجدى حسنين حفلا في نادى الضباط بالاسكندرية اقيم بمناسبة عيد ميلاد الملك فاروق في ١١ فبراير اى بعد الحادث بأسبوع وكانت تشترك فيه الراقصة بيا عز الدين والمطرب جلال حرب ، وقام البكباشى محمد كامل الرحمانى بحركة نشطة في الجيش تأييدا للملك وانتهت بتشكيل مجموعة متعاطفة معه كنت واحدا من اعضائها هدفها منع البريطانيين عند انسحابهم امام الالمان من تدمير المنشآت المصرية مثل الكبارى والجسور وانتهى به الامر الى اعتقاله هو والقائمقام فؤاد صادق الذى أصبح قائدا للقوات المصرية المقاتلة في حرب فلسطين بعد ذلك .

لم تكن هذه هي حوادث الاعتراض والاحتجاج الوحيدة ، فقد كان معظم ضباط الجيش قد تأثروا بهذا الحادث من الوجهة الوطنية ... وأثر ذلك على اتجاهاتهم السياسية وابعدهم عن الوفد ... وقد تأثرت حقيقة عندما قال لى كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة فيما بعد قراءته للذكرات كليون ووثائق الخارجية البريطانية من اكتشافه ان النحاس كان يريثا في ٤ فبراير ...

البراءة بعد ٣٠ عاما تصبح كلمة في التاريخ ولكن ادراك حقيقتها في حينها كان كميلا بتفسير كثير من الامور .

وانتهز الملك هذه الفرصة ، فآثر من زيارته لنادى الضباط بالزمالك ... وكانت هذه الفترة هي بداية ظهور حركات سرية بين ضباط الجيش بعد ركود طويل اعقب حادث السودان عام ١٩٢٤ وسخط الجيش المصرى من السودان .

وقد بلغت الاثارة بين الضباط حدا جعل ضابطا في مصلحة خفر السواحل اسمه شبانة يلقي حذاه على رئيس الوزراء مصطفى النحاس عند خروجه من مسجد الرفاعي بعد الصلاة فيصيب عربة عبد الحميد غيد الحق احد الوزراء الوفديين ، وتطوع عدد من الضباط للشهادة معنه رغم علم وجودهم في مكان الحادث كان منهم اليوزباشى عز الدين ذو الفقار

المخرج السينمائي فيما بعد والملازم مجدى حسنين .

وحتى هذه اللحظة كان المحرك الرئيسى لاتجاهات الضباط هو الامل فى انتصار الان وهزيمة البريطانيين . ولذا كانت هزيمة رومل فى معركة العلمين امام الفيلد مارشال مونتجومرى نقطة تحول هامة فى تفكير الضباط الذين استبدت ببعضهم الحيرة وهو يرقب الهزائم المتتالية تلحق بالجيشوش النازية التى صورتها الدعاية فى صورة القوات التى لاتقهر .

ولم يكن الضباط يتحركون وحدهم فى عزلة او فى فراغ . . . كانت لهم صلات بالقوى السياسية خارج الجيش .

ومع ذلك لم تحل ارهاصات العمل السياسى والوطنى داخل الجيش المصرى بينه وبين تنفيذ واجبات محددة ضمن خطة الدفاع البريطانية . . . كان ابرزها ولا شك دور المدفعية المضادة للطائرات والانوار الكاشفة فى القاهرة والاسكندرية ومنطقة القتال ، رغم ان دخول سيناء كان محظورا الا بتصريح حتى لضباط الجيش ، وكانت السلطة فيها لقنوات الاحتلال والمحاظف البريطانى .

قال تشرشل « ان مصر قامت بدور مشرف مهم له قيمته لا فى دفاعها عن نفسها فحسب ولكن فى الصراع العالمى » وقال الجنرال اوكنك قائدا القوات البريطانية « ان المساعدة التى قدمها لنا الجيش المصرى عظيمة فقد حرس المرافق الداخلية ، وتولى اعمال المراقبة ، والانوار الكاشفة والبطاريات المضادة للطائرات وخفف بذلك الضغط على قواتنا الى حد كبير » .

وعندما انفرجت أزمة العلمين سمحت القوات البريطانية لعدد من الضباط المصريين بالحصول على فرق تدريبية فى مدارس الجيش البريطانى بالشرق الاوسط بفلسطين مثل مدرسة المدفعية المضادة للطائرات فى حيفا ومدرسة مدفعية السواحل فى عكا ومدرسة المشاة فى صرند وغيرها .

وفى هذه المرحلة كانت حكومة الوفد تواصل مسارها ، بعد ان انجلب مكرم عبيد سكرتير الوفد الى السراى ونشر فى الاهرام مقالا يقول فيه عقب مقابله للملك يوم ١٣ مارس ١٩٤٢ « لم البث طويلا حتى ادركت ان ملكنا الشاب قد ملك زمام الامور بفضل ما اوتى من رجولة مبكرة وخبرة منسوعة نادرة قلما آتيت للملك من السلوك فكان يتنقل من موضوع الى آخر ومن نصيح الى نصيح فى عطف ووداعة وصراحة اخاذة ونفاذة » وشكل حزب (الكتلة الوفدية) التى اصبحت حزبا من احزاب الاقلية المنقرطة اساسا من مسبعة الوفد ، وتعرض الوفد خلال هذه الفترة الى حملات شديدة ضد سياسة المحسوبية والامتنعاعات التى انتهجها لخدمة انصاره بعد ان اقصى

عن الحكم أكثر من خمس سنوات .

ولكن الوزارة الوفدية استطاعت خلال حكمها ان تقدم إنجازات ذات تائيز اجتماعي هام مثل إصدار قانون مجانية التعليم الابتدائي ، وإنشاء جامعة الاسكندرية ، وديوان المحاسبة ، واستخدام اللغة العربية في مكاتبات الشركات ودفاترها ، وإصدار قانون استقلال القضاء ، وخفض الضريبة المربوطة على صفار المزارعين ، ووضع مشروع المجموعات الصحية ، وإصدار قانون عقد العمل الفردي ونقابات العمال .

وبعندما أدت وزارة الوفد دورها في تهدئة الجماهير تخل الاستعمار عنها وإسرع الملك إصدار قرارا بإقالتها يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، بعد ان وقعت بروتوكول الاسكندرية الخاص بإنشاء جامعة الدول العربية في اليوم السابق مباشرة . . . وكاننا انتظر منها ان تختم دورها بتكوين الجامعة التي يلدك انطوني ايند أنشأها .

وكان خطاب الإقالة مهينا مثل خطاب الإقالة السابق اذ قال فيه الملك وهو يقيل وزارة الأغلبية الشعبية انه يقيل الوزارة بدافع الحرص على ان تحكم البلاد « وزارة ديموقراطية تعمل للوطن وتطبق احكام الدستور نصا وروحا » وهكذا انتصرت حاشية السراى على ارادة الأغلبية الشعبية .

الفاشوى فى مصر

واعتقب اقالة الوزارة الوفدية عودة احزاب الاقلية الى الحكم ومعها الحزب الجديد (الكتلة الوفدية) فى وزارة برئاسة أحمد ماهر رئيس حزب السعديين الذى حل البرلمان لاجراء انتخابات جديدة لم يشترك فيها الوفد ، واجتمع البرلمان الجديد فى ١٨ يناير ١٩٤٥ ولكن لم تمض الا ايام حتى اغتيل أحمد ماهر يوم ٢٤ فبراير اعتراضا على اعلانه لاشتراك مصر فى الحرب اغتاله المحامى محمود الميسوى الذى كان يعمل محاميا فى مكتب الكتاب المؤرخ عضو الحزب الوطنى عبد الرحمن الرافعى .

وتألفت بعد ذلك وزارة محمود فهمى النقراشى .

كان انتهاء الحرب وإنهاء الرقابة على الصحف فى ٩ يونيو ، والغاء الاحكام العرفية فى ١٤ أكتوبر بداية مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطنى ضد الاستعمار .

وتحت ضغط الشعور الشعبى العام الذى الهبته الصحافة الوفدية وخاصة بعد المذكرة التي ارسلها مصطفى النحاس الى السفير البريطانى

يطالب فيها بالجلد الكامل عن مصر ووحدة مصر والسودان ، ازمسل محمود فهمي النقراشي مذكرة الى الحكومة البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ يطالب فيها بسحب القوات البريطانية وقت السلم ، مشيراً الى ان علاقات مصر وبريطانيا ستكون مستقرة على اساس من التحالف .

ومع ذلك جاء رد الحكومة البريطانية بعد شهر كامل ، ليقول ان المبادئ الاساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها ، وان سياسة حكومة جلالة الملك هي ان تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الامم البريطانية والامبراطورية في اثناء الحرب .

وكان لهذا الرد الذي ربط بين مصر ومجموعة الامم البريطانية لاول مرة رد فعل شعبي مضاد ، تحركت معه جماهير الطلبة ، فاصدرت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ، واتحاد خريجي الجامعة بيانات احتجاج . . . وتقرن عقيد مؤتمرات عامة في المعاهد والجامعة لمناقشة الحالة .

وعقد مؤتمر في الجامعة يوم السبت ٩ فبراير ١٩٤٦ ضم بضعة آلاف تحركوا بعد في مظاهرة كبيرة نحو قصر عابدين تحت شعار (لا مفوضية الا بعد الجلاء) .

وعندما وصلت المظاهرة في طريقها الى كوبري عباس وجدته مفتوحاً فاصر الطلبة على عبوره وحاصروهم البوليس وانهاك عليهم ضرباً في قسوة شديدة ، ثم اطلقت بعض طلقات الرصاص مما دفع بعدد من الطلبة الى القاء انفسهم في النيل ، وعرفت هذه الحادثة يومئذ باسم (مذبحه كوبري عباس) ، التي قدر عدد المصابين فيها بستين طالباً واعتقل ١٥٠ متظاهراً .

وعمت المظاهرات انحاء مصر احتجاجاً على المذبحة وامتلات الصحافة ببينانات الاحتجاج وصاشرت الحكومة بعض الصحف التي نشرت صبور المظاهرات يوم ١١ فبراير (عيد ميلاد الملك فاروق) وحطم الطلبة ترتيبات الحكومة التي اقامتها احتفالاً بالعيد وداسوا صور الملك بالاقلام واشعلوا فيها النار وفتحوا ضد الاستعمار والسراي ، وخرجت في اليوم التالي ١٢ فبراير جنازة صامتة واقام طلبة الازهر صلاة الغائب .

ولم تجد الوزارة امامها بعد عجزها الفاضح عن مجابهة الانجليز بعد حديث متكرر عن (الصمت) و (الوقت المناسب) ، وبعد تقسوتها في مجابهة مظاهرات الطلبة ، وامام تصاعد المقاومة الشعبية حيث لم تعمد المظاهرات قاصرة على الطلبة بل امتدت الى طوائف الشعب الاخرى - لم تجد الوزارة الا ان تنساق استقالته يوم ١٥ فبراير ، ليتولي الوزارة بعد ذلك اسماعيل

ضد في رئيس حزب الشعب السابق للرجل الذي كان قد شكل دستور ١٩٣٠
وعضو مجلس ادارة شركة قناة السويس ، ورئيس اتحاد الصناعات .

وقد مهد اسماعيل صدقي لوزارته بحديث كان قد نشره في الايام
يوم ٧ فبراير يدعو فيه الى المفاوضات بدلا من المباحثات التهديدية مع السفير
البريطاني وهي الخطة التي كانت وزارة النفاشي قد انتهجتها ، وهو في مقاله
يعتبر بريطانيا صديقا وحليفا ويعلن ان الرغبة في التحالف معهم لا تحتاج
الى تقليل .

وسهل الانجليز ايضا مهمة اسماعيل صدقي بسحب لورد كيلرن
السفير البريطاني الذي يرتبط اسمه بحادث ٤ فبراير وعينوا بدلا منه سير
رونالد كامبل

وقد بدأ صدقي وزارته بأسلوب ناعم ... اقنع السعديين الاحرار
بخطى عودة الوفد فضمن تأييد البرلمان له .. وصرح بقيام المظاهرات لايام
محدودة ، وصرح للطلبة باستعداده ورغبته في التعاون مع مصطفى النحاس ،
ولكن النحاس باشا صرح بأنه لا يقبل أى نوع من انواع للتعاون الا على
أسس انتخابات برلمانية جديدة وهو الامر الذي يعنى انتهاء التحالف القائم
بين احزاب الاقلية التي ارتضت الاشتراك في الوزارة عدا حزب الكتلة
الوفدية .

لم تتوقف المظاهرات الشعبية لوعيتها بطبيعة وتاريخ اسماعيل صدقي ،
وتشككها وحلها من تصريحاته عن التحالف مع بريطانيا ، واصدرت لجنة
الطلبة التنفيذية بيانا قالت فيه ان الاسباب التي دعت الى الجهاد ما زالت
قائمة ... وفي ١٨ فبراير تجمع بميدان عابدين نحو ٤٠ الف متظاهر ، كما
تجمع نحو ١٥ ألفا بفناء الجامعة بالجيزة .

وخلال هذه الايام العامرة بالنضال التقى مندوبو الطلبة والعمال
وانتخبت (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة) لتؤدى دورا تاريخيا بداته
باعلانها ان نقابات العمال وطلبة الجامعات والازهر والمعاهد العليا والمطارس
الخصوصية والثانوية قررت ان يكون يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم
الجلاد ويوم الاضراب العام لجميع هيئات الشعب وطوائفه ، ونادت ايضا
بتعطيل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية .

ووصلت المظاهرات قمة النجاح وتعطلت الحياة العامة في القاهرة ،
وعقد مؤتمر شعبي في ميلكن الاوبرا قرر مقاطعة المفاوضات والغاء معاهدة
١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٨٩٩ وعرض القضية على مجلس الامن ، ثم تحركت
المظاهرات الى ميدان قصر النيل (التحرير بعد ذلك) حيث ظهرت عسرات

بريطانية مسلحة اخترقت المجموع ودمعتهم فالقى المتظاهرون الحجارة على الشكاك ، فرددت القوات البريطانية بإطلاق الرصاص من خلب الاسوار وتساقط عدد من الشهداء قتلوا بعشرين شهيدا وتارت نائرة الجماهير فأنقضوا على بعض المحلات الاجنبية ومعسكر للجند الافريقيين خلف المحكمة المختلطة ونادى الطيران البريطاني واعتدوا عليهم واستمرت المظاهرات تطوف شوارع القاهرة وتلوح بالمناديل المخضبة بدماء القتلى امام قصر عابدين حتى منتصف الليل . . .

ولم تقتصر المظاهرات على القاهرة وحدها انتشرت في مختلف المدن ، ولم تنفع بيانات صدقي في التفرقة بين الطلبة والعمال ، وتقرر يوم ٤ مارس يوما للحداد العام على ارواح الشهداء ، فاضربت الصحف عن الصدور ، واغلقت المصانع والمدارس ، وفي الاسكندرية تحركت مظاهرة شعبية ضخمة من محرم بك الى محطة الرمل ، وحاول بعض المتظاهرين ازالة علم بريطاني يرتفع على فندق يقيم فيه بعض رجال البحرية البريطانية فأطلق عليهم جنود البوليس الحربي البريطاني الرصاص من كشك في ميدان محطة الرمل وحلت ضلماً انتهى الى قتل ٢٨ متظاهرا ، ٢ من الجنود البريطانيين وجرح ٣٤٢ .

وكانت الحكومة البريطانية رغم تأييدها لاسماعيل صدقي قد انهدت عليه تهاونه في قمع المظاهرات الامر الذي يهدد لقيام ثورة شعبية تهدد قوات الاحتلال ، فارسلت بيان احتجاج للملك مباشرة ، وقبل صدقي الاحتجاج دون ان يعلن ذلك ، ولكن وزير الدومنيون البريطاني اعلن الخبر في مجلس اللوردات وطيرته وكالة رويتر للصحف المصرية مما اوقع صدقي في دائرة الحرج ، وكشف تماما عن دوره المخادع عندما اصدر قرارا بمنع المظاهرات .

وسرعان ما ألف في ٧ مارس ١٩٤٦ وفدا رسميا للمفاوضة مع الانجليز يضم الى جانبه محمد شريف صبرى وعلى ماهر ومحمد تحسين هيكل وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى ومحمود فهمى النقراشى واحمد لطفى السيد وعلى الشمسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وابراهيم عبد الهادى ، وهي مجموعة من الاسماء المعروفة في السياسة المصرية ، يؤمن معظمهم بان التحالف مع بريطانيا امر تقتضيه الضرورة والمصلحة . . . اما الوفد فقد أبى الاشتراك في هذه الهيئة مادام لا يملك رئاستها او اغلبية فيها .

وكان رفض الوفد للاشتراك في وفد المفاوضة دافعا الى تساؤلات ظهرت في الصحافة البريطانية تشكك في سلامة تمثيل هيئة المفاوضة للواقع

المصري ٠٠٠ وادى هذا الموقف الى تدهور سريع فى علاقات صدقى مع الوفد تمثل فى مصادرة الحكومة لصحف الوفد ومحاصرة الجنود لدورها ، ووضح ذلك صبرى ابو علم زعيم المعارضة الوفدية بمجلس الشيوخ فى ٩ مارس ، واصدر صدقى بيانا فى ٢ ابريل هدد فيه الوفد بعنف وإتهمه بأنه يضع العراقيين امام المفاوضات ، ويدفع الطلبة والعمل الى الاضراب والتظاهر .

وعندما اطمانت الحكومة البريطانية الى موقفه المتشدد شكلت حكومة العمال البريطانية وفدا للمفاوضة برئاسة بيغن وزير الخارجية ولورد ستانيسليت وزير الطيران ، واصدرت فى ٧ مايو بيانا حددت فيه سياستها على أساس سحب كافة قواتها من مصر على أساس ثلاثة هي :

اولا : توطيد التحالف مع مصر على اساس المساواة بين امتين تجمع بينهما مصالح مشتركة .

ثانيا : ان يتقرر بالمفاوضات تجديد مراحل الجلاء والمواعيد التى يتم فيها .

ثالثا : الاتفاق على ما يتخذ بين الحكومتين من التدابير لتحقيق التعاون فى حالة الحرب او خطر حرب وشيكة الوقوع .

وقد قوبل هذا البيان بهجوم متعدد الاطراف ٠٠٠ حمل تشرشل على البيان فى مجلس العموم من ناحية ان القواعد العسكرية فى برقة وفلسطين لن تكون كافية لحماية قناة السويس ، وقال ايذن ان علم تمثيل الوفد فى وفد المفاوضات يجعل العرض البريطانى بالجلاء عرضا مقدما بغير ضمان استيفاء الثمن من مصر .

وفى يوم صدور البيان نقلت وكالة رويتر عن الدوائر الرسمية القول بان الجلاء لا ينتظر ان يتم بالسرعة التى تم بها عن سوريا ولبنان وذلك بسبب ضخامة حجم القوات البريطانية اولا وبسبب ما يحتاجه الجيش المصرى من استعدادات تؤهله لحمل التبعات ثانيا .

هذا ما حدث فى بريطانيا ٠٠٠ اما فى مصر فقد اهابت فكرة التحالف شعور المصريين وخرجت المظاهرات الى الشوارع . وفى ١١ مايو اصطلح البوليس بمظاهرة خرجت من الازهر وجرح فيها ثلاثون متظاهرا وعشرة من رجال البوليس ، واصدر الوفد والحزب الوطنى بيانات هاجموا فيها البيات البريطانى .

واستمرت المفاوضات حتى قبل الجانب المصرى فكرة تكوين (لجنة الدفاع المشترك) من عسكريين مصريين وبريطانيين ، وما ان عرفت موافقة الحكومة على انشاء هذه اللجنة حتى تحركت المنظمات الشعبية تعقد المؤتمرات وترتب المظاهرات ، واصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً حجبوا فيه يوم ١١ يوليو ١٩٤٦ (ذكرى ضرب الانجليز للاسكندرية عام ١٨٨٢) يوماً للحداد العام وبدا الجهاد الوطنى .

وهنا اسفر صدى عن وجهه الحقيقى وقام فى اليوم السابق على الاضراب باعتقال حوالى مائتين من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والطلبة ، واغلاق كثيراً من دور النشر والجمعيات الجديدة ذات الطابع التقدمى مثل دار الابحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديثة ودار القرن العشرين والجامعة الشعبية الاهلية واتحاد خريجي الجامعة وجامعة ام درمان ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ونادى الشرقية ورابطة بعثات الجامعة والمعاهد ، كما اغلق نهائياً صحف الفجر الجوية والجهة وام درمان والعراق والبراق والضيق والوفد المصرى وصاوى لعنة ايام جرائد المصرى والكتلة ومصر الفتاة ، ومنع الاحتفال بيوم ١١ يوليو .

واطلق على هذه الحملة (قضية المبادئ الهدامة) والصق بالمعتقلين تهمة الشيوعية ، وكان منهم سلامة موسى والدكتور محمد مندور ومحمد زكى عبد القادر وغيرهم ، ورغم النباء تصريح جريدة (الوفد المصرى) فان معارضة الوفد لهذه الاجراءات لم تكن قوية بالدرجة الكافية ، وضحي الوفد بجريدته مطالباً بصدر جريدة أخرى بدلا منها (صوت الامة) .

وبقدر ما قوبلت حملة صدقي باشا بالارتياح فى الدوائر الاستعمارية ودوائر السراى والرجعية المصرية ، بقدر ما قوبلت بالرفض من جانب المثقفين والعمال والطلبة ، فما لبث ان اضرب عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية يوم ١٥ يوليو ، ولقيت خمس قتابل يوم ١٧ يوليو على احد الاندية البريطانية .

وكانت هذه الحملة نقطة تحول فى اسلوب السلطة التنفيذية اذ جعلت تهمة (الشيوعية) سيفا مصلتا على رقاب كل الوطنيين الذين يقفون موقف المعارضة لربط مصر بعجلة الاستعمار .

وحلول صدقي جاهلا ان يصل الى عقد اتفاقية مع الانجليز بعد حملته الصليبية ، وسافر فعلا الى لندن فى ١٥ اكتوبر بعد ان كان قد قدم استقالته فى ٢٨ سبتمبر وكلف الملك خاله شريف صبرى بتشكيل وزارة تضم الوفد اليها ولكنه عجز عن تحقيق ذلك لرفض الوفد واصرارته على اجراء انتخابات

جديدة ، وادى ذلك الى ذهاب مصطفى النحاس لتوقيع اسمه فى سجل التشریفات بمناسبة عيد الاضحى لاول مرة بعد اقالته .

وقع صدقى اتفاقية بالحروف الاولى مع بيفن ، وعاد يعلن ان الوحدة بين مصر والسودان قد تقررت نهائيا ، ولكن رئيس الوزراء البريطانى مستر اتلى كذب هذا التصريح مما اضعف من موقف صدقى ، الذى كان يعانى فى الداخل معارضة شديدة ، وخاصة من جانب الطلبة الذين عقدوا مؤتمرا يوم سفره الى لندن حضره ممثلو الطلبة الوفديين والحزب الوطنى والتنظيمات الماركسية والكتلة ورابطة الطلبة المصريين وقرروا التواء معاهدة ١٩٣٦ وقطع المفاوضات فورا والالتجاء الى مجلس الامن ، وكان صدقى قد اجل الدراسة الى ١٧ نوفمبر .

وما كادت الجامعة تفتح ابوابها حتى بدأت المظاهرات ، دون توقف ، تزداد انتشارا وقوة فى مختلف المدارس والمعاهد والكليات ، وتصطبم بالبوليس يوميا ويتساقط الجرحى من المتظاهرين ، وخطب مصطفى النحاس فى ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) مهاجما مشروع صدقى بيفن ومحاوله فرض بريطانيا معاهدة التحالف على مصر متهما صدقى بأنه المسئول عما يراى فى الشوارع من دماء .

وتحت هذا الضغط الشعبى اصدر سبعة من اعضاء وفد المفاوضات بياننا اعلنوا فيه معارضتهم للمشروع الذى انتهى اليه صدقى مما اجبره على حل وفد المفاوضات فى ٢٦ نوفمبر ٠٠٠ وتعهد الانجليز احراره ايضا بعد ان وجدوا انه لم يستطع التعبير عن لراة الشعب المصرى ، فجعلوا الحاكم العام للسودان يصدر تصريحات تتناقى مع بيانات اسماعيل صدقى .

وفشلت دعاية الصحفى مصطفى امين لمشروع صدقى فى مقالاته التى كتبها فى مجلة آخر ساعة تحت عنوان (اوقعها والفها) واضطر صدقى لتقديم استقالته يوم ٦ ديسمبر ١٩٤٦ تحت ضغط النضال الشعبى العام والوقوف الموحد للجماهير والتنظيمات السياسية والمهنية .

وهكذا انتصرت الارادة الشعبية ، وسقط مشروع صدقى بيفن . وسقط حكم صدقى بعد عشرة شهور فقط .

وعاد محمود فهمى النقراشى رئيسا للوزراء يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٦ .

وتعتبر الفترة التى مضت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة النازى حتى سقوط مشروع صدقى بيفن من أكثر فترات النشاط السياسى خصبيا وتوهجا وتأثيرا فى المجتمع .

ولم يكن الجيش خلال هذه الفترة بعيدا عن الأحداث ٠٠٠ ولم تكن

هزيمة النازى التى حطمت احلام كثير من الضباط هى كلمة (النهاية) فى نضالهم .

تحول النشاط عند مجموعات الضباط التى اسقطتها هزيمة النازى فى حيرة شديدة الى البحث عن موقع جديد يواصلون منه نضالهم الوطنى .

وكان الجيش خلال الفترة التى عمت فيها المظاهرات مصر يؤدى دورا بوليسيا . . لم تسحب اليه وزارة محمود فهمى النقراشى الاولى ، ولكن سمحته له وزارة اسماعيل صدقى التى اعلنت نظام الطوارئ ، وحشدت قوات الجيش فى مناطق مختلفة . . . حديقة الاورمان المجاورة لجامعة القاهرة ، وفى منطقة شبرا الخيمة وفى المحلة الكبرى والاسكندرية وغيرها .

وطبق نظام الطوارئ . . . كان الجندى يحصل على علاوة طوارئ عشرة قروش يوميا فى الوقت الذى كان مرتبه الشهرى فيه ٥٤ قرشا ، ويحصل الضابط من الرتب الصغيرة على اربعين قرشا يوميا بينما مرتب الملازم ١٢ جنيه شهريا ، وترتفع هذه القيمة حتى تصل الى جنيهين فى اليوم لرتبة للواء .

كان خروج الجيش علنا لمقاومة المظاهرات ، واجتماع الضباط والجنود قريبا من مناطق تجمع الطلبة والعمال دافعا لهم على مناقشة الموقف السياسى ومحاولة التعرف على ابعاده ، وخاصة بعد حرص كثير من الطلبة على الاجتماع بالضباط فى زيارات ودية اثناء وجودهم فى حديقة الاورمان .

وامتقر رأى صفار الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية لخوانا او شيوعيين او غير منتمين لتنظيمات سياسية فى عدد من الوحدات على عدم إطلاق النار مطلقا على مظاهرات الطلبة او العمال مهما كانت الظروف .

حرص اسماعيل صدقى على استئطام الجيش كومييلته الرئيسية للارهاب والتهديد لم يكن مساهرا للتطور الذى احدثته معاهدة ١٩٣٦ فى صفوف الجيش . . . اذ لم يعد الجيش محدود العدد او خاضعا تماما للخضوع لتوعية خاصة من الضباط تمتد من اعلى الرتب الى اصغرها ، وبالتالي لم يعد أداة طيعة فى يد السلطة كما كان فى عهد وزارة صدقى فى بداية الثلاثينيات عندما استخدمه لتزييف الانتخابات .

تطورات كثيرة كانت قد حدثت فى مصر وفى الجيش لم يدركها ذكاء اسماعيل صدقى المعروف . . . وظهر رفض ضباط الجيش لاداء هذه المهمة البوليسية التى اوكلت اليهم - الى جانب التقارب وتوجيه آرائهم - فى صورة منشورات كثيرة وزعت خلال هذه الفترة من الضباط المنضمين للاخوان ، والتنظيمات اليسارية .

وتولد شعور طبقي ناشئ وغير منظـور عند صغار ضباط الجيش وعند عدد من صف الضباط الواعين ... بأنهم يعملون في خدمة طبقة اقطاعية لا ينتمون اليها ... ومن هنا كان اقتناعهم بالآي يكونوا أدوات تطلق النار على جماهير الطلبة والعمال .

ورغم هذا الموقف فإن الضباط لم ينجذبوا الى الوفد العـدو المعارض لاحزاب الاقلية ، والذي لم يطلق خلال تاريخه رصاصة واحدة على المتظاهرين ، والذي كانت صحفه في ذلك الوقت تلتهب بمقالات الاثارة بأقلام الدكتور محمد مندور والدكتور عزيز فهمي وغيرهما من شباب الوفد .

يرجع ذلك اساسا الى الاسباب الآتية :

اولا : كانت فرص الوفد في التسلل الى صفوف الجيش عن طريق دفع مؤيديه الى صفوفه محدودة جدا لقلة الوقت الذي بقى الوفد فيه متوليا الحكم مقارنة بحكم احزاب الاقلية .

ثانيا : تشبث القيادة الوفدية دائما بمبدأ فصل السلطات وإبعاد الجيش عن السياسة وحصرهم على تنفيذ ذلك لادراكهم ان الجيش كان في هذه المرحلة يتحرك بأوامر السراى الخاضعة لنفوذ الاستعمار البريطاني ، وهي العدو التقليدي للوفد .. ولذا لم تكن هناك صلات او محاولة عقد صلات بين الوفد ورجال الجيش .

ثالثا : تانت الدعاية المضادة التي صاحبت حادث ٤ فبراير قسوية الى الدرجة التي أثرت فعلا في سمعة الوفد داخل صفوف الجيش ، وظهرت بمظهر الحزب المتعاون مع البريطانيين في وقت كان فيه الارتباط بالنازيين هو الصورة البراقة للوطنية .

رابعا : ظهور تنظيمات سياسية جديدة ذات اتجاهات فكرية واجتماعية مختلفة (فصر الفتاة - الاخوان المسلمين - الحزب الوطني الجديد - التنظيمات الشيوعية) قادتها اقرب من ناحية السن والتكوين الاجتماعي لصغار ضباط الجيش ... وحركتها التنظيمية اكثر انضباطا من الوفد الذي كان يعتمد على رصيد زعامته وجماهيرية اهدافه وقبضاته المالية ، وبالتالي كانوا اكثر جاذبية للضباط الذين اعتادوا الانضباط والضبط والربط - على حد التعبير العسكري - في حياتهم اليومية .

خامسا : كان تكوين القيادة الوفدية متنافر الى حد بعيد مع طبيعة الجماهير المؤيدة له ... فمعظم القيادة كانت من الاقطاعيين ، ومعظم الجماهير كانت من العمال والفلاحين والمثقفين ... ولذا فإن الضباط لم ينجنوا في تكوين القيادة الوفدية ما يجذبهم اليه باعتباره ابناء للطبقة

الوسطى ، تولدت فى صفوفهم افكار وطنية وثورية ، اكسبتهما الروح العسكرية طابعا حادا يميل الى التغيير السريع .

انجذب الضباط بعد هزيمة النازى وفى مواجهة الموقف الذى انسحبوا اليه لمواجهة جماهير الشعب بطلقات الرصاص الى احزاب وتنظيمات اخرى .

تعددت الاتجاهات ... وتنوعت قوى الجذب المختلفة . ويمكن بلورة الاتجاهات داخل الجيش فى ذلك الوقت فى ثلاثة اتجاهات رئيسية :

١ - اتجاه جذبه الارهاب واغتيال جنود الاحتلال وامتد حتى وصل الى بعض السياسيين المصريين .

٢ - الاخوان المسلمون كقوة سياسية جديدة تظهر على المسرح مصحوبة بدعاية هائلة وتأييد صريح من حكومة اسماعيل صدقى .

٣ - التنظيمات اليسارية التى كانت تنمو فى سرية مطلقة مستفيدة من المد الثورى ، ووضوح موقف الدول والقوى الاشتراكية فى تأييد قضيتنا .

اما بقية القوى والاحزاب السياسية فان فرصتها للعمل والنشاط داخل الجيش كانت محدودة . بل معلومة تقريبا .

ومصر الفتاة لم تتح لهم الحرب العالمية الثانية فرصة النشاط مع الضباط وخاصة الذين تأثروا بمبادئها خلال الدراسة الثانوية ، لانها كانت مطاردة من السلطات لاتجاهاتها الفاشية فى هذه المرحلة .

اما احزاب الاقلية فان قدراتها كانت اضعف من التأثير على شباب الضباط لاتجاهاتها الرجعية المحافظة .

وهكذا انفردت هذه الاتجاهات الثلاثة لتنمو داخل صفوف الجيش .

اولا - الارهاب :

كان الاتجاه الارهابى اقدم فى وجوده من الحركة الشعبية التى انطلقت عام ١٩٤٦ ، وهو يمتد بجذوره الى افكار (الحزب الوطنى) الذى بدأ اعضاؤه يفتنقون الفكر الارهابى خلال ثورة ١٩١٩ وما بعدها ، بعد ان طغى الوفد عليهم بجماهيريته وشعبيته .

كان ضباط الطيران فعلا على اتصال ببعض الذين ناضلوا ضد

البريطانيين في جماعة (عصابة اليد السوداء) خلال ثورة ١٩١٩ وما بعدها
مثل عبد العزيز على الذى اصبح وزيرا في وزارة محمد نجيب وكان عضوا
في الحزب الوطني .

وكان اعضاء الحزب الوطني يعتبرون الاغتيال وسيلة من وسائل
النضال ، ومحمود العيسوي الذى قتل احمد ماهر كان محاميا تحت
التمرين في مكتب عبد الرحمن الرافي الذى اعتقل هو وفتحي رضوان
عقب حادث الاغتيال ثم افرج عنهما بعد ان ثبت علم وجود صلة لهما بعملية
الاغتيال نفسها .

وحدث اللقاء بين بعض الضباط وبين شباب من اعضاء الحزب
الوطني ، كونوا مجموعة للاغتيالات ... وكانت المحاولة الاولى اغتيال
مصطفى النحاس الذى اجتمع عليه رأيهم لما تركه حادث ٤ فبراير في
نفوسهم ، وقد قام بهذه العملية التي لم تنجح انور السادات ، وحسين
توفيق الذى اغتال امين عثمان بعد ذلك ، وسعد كامل ابن اخت فتحي
رضوان وعضو اللجنة التنفيذية العليا للحزب الوطني الجديد فيما بعد ،
ومحمد كامل السقير بعد ثورة ١٩٥٢ .

وتشكلت داخل الجيش مجموعة اخرى اتصلت بسعد كامل وضمت
الضباط مصطفى كامل صدقي وحسن فهمي عبد الجيد وعبد الرؤوف
نور الدين ، والقواء قنبلتين على منزل عبد الفتاح عمرو سفيرنا في لندن
بالدقي ، وقنبلة اخرى على الاتحاد المصري الانجليزي مكان نادى ضباط
القوات المسلحة بالزمالك الآن ، وقنابل دخان على دار اخبار اليوم .

وقامت المجموعة التي فشلت في محاولة اغتيال النحاس باشا باغتيال
امين عثمان بعد ذلك ، ولكنها اعتقلت وحوكمت وحكم على القاتل حسين
توفيق بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وكان والده وكيل وزارة المواصلات .
وامكن لهذه المجموعة تهريب حسين توفيق وخفاؤه فترة طويلة .

ولم يكن هذا النشاط خارج حدود الجيش .. بل تبلورت في الداخل
حركة مضادة لرئيس اركان حرب الجيش اللواء ابراهيم عطا الله الذي
ابتعدت قيادته للجيش عن كل معاني الجدية والتطور ... ذهب مع بعثة
من كبار الضباط لزيارة الولايات المتحدة وبعد عدة اسابيع عاد ليصدر
قرارا وحيدا يقضى بان تلبس كل الرتب علما رتبة اللواء بنطلونات قصيرة .
اثناء التواجد بالمعسكرات الامر الذى اثار الضحك على بعضهم لكرشهم
البارزة ... و اتفاقا للسراى اصدر قرارا بان يلبس ضباط الجيش رباطات
عنى سوداء يوم ٢٨ ابريل ذكرى وفاة الملك فؤاد ، ولكن عددا ملحوظا من

صفار الضباط رفضوا تنفيذ الامر ٠٠ كما أنه أوحى لضباط سلاح المدفعية بأن يجمعوا تقودا لشراء (عصا المارشالية) لتقدم هدية للملك فاروق عند زيارته للسلاح ، وقد رفض أيضا عدد من الضباط ان يسهموا في ذلك ٠٠٠ وكانت زيارة فاروق لميس المدفعية بالمطلة هي زيارته الاولى والاخيرة ، اذ اثارت مشاعر الضباط لما حوته من بذخ في الطعام والترفيه ٠٠٠ اذ اقاموا مسرحا خارجيا استضافوا فيه فرقة الريحاني واحمدى فرق البالية الاجنبية التى حضرت من الطائرة الى المدفعية مباشرة قبل ان تظهر في كباريه الاوبرج ، واعدوا بيست للرقص لم يشارك فيه الا عدد محدود من زوجات الضباط اللاتي قبلن الحضور ، فقد رفض اغلبية الضباط احضار زوجاتهم في حفلة يحضرها الملك ٠٠٠٠ ويذكر خلال هذه الليلة ان الصاغ عبد المنعم رياض - الفريق الشهيد بعد عدوان ١٩٦٧ - كان خالعا طربوشه ، فاقترب منه كبير التشريفياتية وبلغه بان ذلك ممنوع في حضرة الملك ، وحدثت بينهما مناقشة انتهت الى استدعائه في اليوم التالي للسرائى وتصفية الامر بعد ما لمسوه من غضب الضباط واحتجاجهم على هذا الاسلوب في مخاطبة أحد المختين لضابط مرموق .

وقررت مجموعة من الضباط اغتيال ابراهيم عطا الله ، واصدرت منشورات اعدتها مصطفى كمال صدقي الذى كان ضابطا للمخابرات فى مكتب ادارته ، الامر الذى كشف مجموعته وادى الى اعتقاله مع ٢٣ ضابطا وصولا من بينهم البكباشى رشاد مهنا واليوزباشية عبد الرؤوف نور الدين وحسن فهمى عبد المجيد ومملوح جبه والبكباشى محمد يوسف حبيب والصابغ عثمان نوري واليوزباشية عاطف سعد ومحمد احمد حسن والملازم عبد القادر طه واحمد فؤاد .

وسبب اعتقال افراد هذه الجماعة هو تبليغ احد صولات ادارة المخابرات (جمال الدين جلال) الذى استعانوا به فى عملية تهريب سلاح للفلسطينيين عن طريق بور سعيد ، وذلك بعد اتصالهم بالحاج امين الحسينى فى القاهرة .

ولم ينته اعتقال هذه المجموعة الى محاكمة عسكرية ، وانما انتهى الامر الى الافراج عنهم وعودتهم الى افعالهم ، واعفاء ابراهيم عطا الله من متصفية وتعيين اللواء عثمان المهدي بدلا منه ، كما عين محمد حيدر وزير الخارجية .

وكان هذا التعمين مفاجأة للجيش ٠٠٠ اذ المعروف ان محمد حيدر ضابط من السجن ، وكان له تاريخ مشهور أثناء ثورة ١٩١٩ فى ضرب المتظاهرين ، وقد استاء من ذلك عبد ملحوظ من الضباط اذ وجدوا في

ذلك امتحاننا لهم ، واتهاما بعدم كفاءة احد منهم لقيادة الجيش .
 وكان تعيين محمد حيدر ربيب السراى وياور الملك خطوة لمزيد من السيطرة على الجيش ، التقت فى خطوة اخرى تمثلت فى احتواء عدد - وليس كل - الضباط الذين اعتقلوا فى حادث ابراهيم عطاالله وتشكيل تنظيم خاص لهم للدفاع عن الملك والسراى عرف باسم (الحرس الحديدي) .
 ولم يكن هذا التنظيم خاضعا للحرس الملكى او للجيش ، وانما كان تنظيما سرىا خاصا يرتبط بالسراى عن طريق يوسف رشاد الطيبى البحرى وياور الملك ويضم من الجيش احمد يوسف حبيب ومصطفى كمال صدقي وسيد جاد وعبد الرؤوف نور الدين وخالد فوزى وحسن فهمى عبد المجيد .
 وينفى خالد فوزى انه كانت له صلة بالحرس الحديدي .. ولاشك انه كان الوحيد بين هؤلاء الذى انضم الى تنظيم الضباط الاحرار ، وكان له دور ايجابى معهم فى التحضير لحركة الجيش .

وقد بدأ (الحرس الحديدي) فور تكوينه يمارس عملياته الارهابية ... اطلق عبد الرؤوف نور الدين الرصاص ومعه انور السادات على مصطفى النحاس يوم ٥ ابريل ١٩٤٨ من عربة من عربات القصر الملكى احضرها اليوزباشى عبد الله صادق من مطافى القصر كان يقودها حسن فهمى عبد المجيد فاختطه رغم قرب المسافة ثم شرع مصطفى كمال صدقي وعبد الرؤوف نور الدين فى نسف منزله بسيارة حملت كمية كبيرة من المفرقات يوم ٢٥ ابريل . وكان ذلك نتيجة موقف النحاس باشا المتشدد فى المسألة الوطنية ، ورفضه لكافة محاولات التقرب من الوفد على غير اساس اجراء انتخابات جديدة ...

واستمر هذا التنظيم يواصل عملياته الارهابية السرية ، ويتعرف على اخبار الضباط ليبلغها للسراى ويحاول ان يحيط الملك بهالة مضللة تقتنع الناس بانه يمكن تحقيق الإصلاح عن طريقه .
 وكان يساعد هذا (الحرس الحديدي) محمد حيدر وزير الحربية واسماعيل شيرين مدير ادارة شئون فلسطين وزوج الاميرة فوزية .

وهكذا انتهت الارهاب الذى اندفع اليه بعض الضباط ومعهم عدد من المثقفين بعد هزيمة النازية لاغتيال جنود الاحتلال الى ان اصبح ادلة فى يد السراى للتخلص من اعدائها واعلاء الاستعمار فى نفس الوقت .
 لم يستطع الارهاب ان يفرض نفسه داخل الجيش بعد ان وصل نشاط الحركة السياسية فى المجتمع الى ذروته وانعكس ذلك داخل الجيش ايضا ... وعندما تنمو الافكار يذبل الارهاب ... ومع ذلك فان آثار الارهاب والاغتيال لم تنته تماما ، ولكنها حوصرت فى دائرة الحرس الحديدي والضباط الموالين للسراى .
 ومع ذلك فانه فى لحظات اليأس من الموقف والرغبة الجارفة فى

التغيير ، وضعف الثقة في التنظيم ... كان الفكر الارهابي عند الضباط الوطنيين يعاود الظهور ، بل ويتحرك للتنفيذ احيانا .. ولكنه لم يستطع ان يفرض نفسه سيدا للموقف كما ميّاتى تفصيلا فيما بعد .

ثانيا - الاخوان المسلمون :

صلة الضباط بالاخوان تعود الى الحرب العالمية الثانية ، ولكنها لم تظهر كتيار رئيسي في مجال الحركة السياسية بالجيش الا بعد انتهاء الحرب .

ولم تكن اتصالات الاخوان المسلمين مقتصرة على فرد او افراد محددين ... وانما كانت منتشرة مع اكبر عدد متاح لهم من الضباط .

ونظرة تاريخية الى حركة الجماعة قد تفيد .

تحول النشاط عند مجموعات الضباط التي اسقطتها هزيمة النازي في حيرة شديدة الى البحث عن موقع جديد يواصلون منه نضالهم الوطني .

طوال حكم الوفد خلال فترة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لم تتجاوز الجماعة حدود دعوتها الدينية ، ولم تظهر على المسرح السياسي بصورة سافرة الا بعد خروج الوفد عندما اصدرت مجلتها النذير السياسية عام ١٩٣٨ وقال أحمد حسين رئيس مصر الفتاة اثناء مرافقته في قضية اغتيال محمود فهمي النقراشي . بعد ذلك عام ١٩٤٩ ان حسن البنا وقادة الاخوان كانوا قد اعتقلوا في بداية الحرب العالمية ، الى ان حضر حامد جودة الوزير السعدى وقابل حسن البنا منفردا ثم تم الافراج عنه بعدها بأيام ... وقال كذلك ان عبد الرحمن عمار مدير الامن العام كان عضوا في الجماعة .

وكان حسن البنا مرشد الاخوان ذا شخصية نفاذة يجيد الخطابة ويحيط نفسه بهالة من الغموض تتيح له حسب لائحة الجماعة زعامة فردية مطلقة لا منازع له فيها .

يقول انور السادات في كتابه (اسرار الثورة المصرية) ان حسن البنا كان حريصا على ان يظل ما بينهما سرا خافيا (حتى على كبار الاخوان انفسهم) .

وعقب اقالة الحكومة الوفدية في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ نشط (الاخوسوان المسلمون) نشاطا شديدا وصرحت لهم وزارة محمود فهمي النقراشي بعقد الاجتماعات والمؤتمرات الشعبية في اواخر عام ١٩٤٥ بينما حرمتها على كافة الهيئات الاخرى .

وكان حسن البنا طموحا يبتغى الاتصال بالملك ليخلق بين الاخوين والسرائى نوعا من التعاون الوثيق . . . ولجأ فى ذلك الى الأمور السطحات بوسطه - حسب روايته - ليطرق باب صديقه الدكتور يوسف رشاد ليمهد له مقابلة مع الملك .

وقد وجد عند ملحوظ من الضباط فى هذه الجماعة مركز جاذبية لهم يختلف عن الاحزاب السياسية التى تعتمد على التنظيمات الجماهيرية المفتوحة ، حيث انه كان لهم تنظيم هرمى يقف المرشد على قمته ، ولهم تنظيم عسكري خاص لا يخلط بين المدنيين والعسكريين كان يساعد المرشد فى الاشراف عليه ضابط مصرى سابق كان قد هاجر الى اللانثا ثم عاد منها هو الصاغ محمود لبيب الذى اتصل بمعظم الضباط الذين جنسوا فى الجماعة ، هذا الى جانب تنظيم الجهاز السرى الذى كان يصل اليه الموثوق فيهم وكان تحت اشراف عبد الرحمن السنلى .

وفى الايام الاخيرة لوزارة الوفد عام ١٩٤٤ استدعى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية حسن البنا ، وابلغه بأن الوزارة لاتسمح بخروج جواله الاخوان لاستقباله على المحطات او القيام بطوافير استعراضية له . . . وكان فؤاد سراج الدين قد زار المركز العام للاخوان خلال الحرب عندما كانت جمعية معانة مثل الشبان المسلمين يحرسون على الظهور فى مظهر دينى - وكانت شعب الاخوان قد بلغت ما يزيد عن ٥٠٠ شعبة تقسم بمشروعات اجتماعية تحصل بها على اعانات من الدولة .

واستدعى مصطفى النحاس حسن البنا أثناء الحرب العالمية لمقابلته فى مينا هاوس حيث أقام فترة وجيزة من الانقماش فى العمل السياسى وطلب منه الا يتجاوز حدود دعوته الدينية .

ولكن اقالة حكومة الوفد كانت نقطة بدء لتحرك الاخوان المسلمين ليس ضده فقط . . . ولكن ضد كافة التنظيمات الشيوعية والديموقراطية والاتجاهات الاشتراكية .

ووصلت ذروة المساندة لجماعة الاخوان المسلمين عندما تولى اسماعيل صدقى الوزارة بعد مذبة كوبرى عباس ، ووجد فى الوفد كتلة صلبة لا تلتن فى عاداتها التقليدية التاريخى له منذ مطلع الثلاثينيات . . هرع اسماعيل صدقى عقب توليه الوزارة الى زيارة مركز الارشاد لجماعة الاخوان المسلمين فى الحلمية الجديدة ، ونسق سياسته معهم ، حتى اصبحوا من مروجى الدعاية له والدافعين عن سياسته .

عندما كانت الجامعة فى عنفوان اشتغالها الوطنى وقف مصطفى مؤمن

زعيم الاخوان في الجامعة يعلق على وعود اسماعيل صدقي المسولة بآية من القرآن » واذكر في الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا » .

وعندما شكلت (اللجنة التنفيذية العامة للطلبة) شكل الاخوان (لجنة الطلبة التنفيذية العليا) وعندما تكونت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة (التي قادت مظاهرات ٢١ فبراير ، اسرع الاخوان الى تشكيل (اللجنة القومية) وفيها ممثلون ايضا لمصر الفتاة والحزب الوطني وحزب الفلاح الاشتراكي وجبهة مصر . . . والتنظيمان الاخران من التنظيمات الشككية التي تعتبر لافتات بلا جماهير . وقد ساندت الحكومة هذه اللجنة واتفق على ان يكون محمد حسن العشماوي وزير المعارف ممثلا للحكومة في هذه اللجنة .

ومع ذلك لم يستمر الاخوان طويلا في عضوية (اللجنة القومية) التي شكلت في مركز الاخوان ، بل اعلنوا عقب يوم ٤ مارس ١٩٤٦ - يوم الحداد العام - انهم يعتبرون ان اللجنة قد شكلت لظهار شعور الامة ، وان مهمتها تعتبر قد انتهت بذلك . . . ولكن بقية اعضاء اللجنة اصرروا على بقائها حتى تتحقق المطالب الوطنية بالجلد والوحدة .

ورغم هذه المواقف السياسية الفاشلة من الاخوان المسلمين فان اتصالهم بالضباط كان عريضا ومنتشرا لم يقتصر على افراد محددين . . . ضباط الطيران كانوا على اتصال بهم . . . وانور السادات كان على صلة شخصية بحسن البنا الذي كان اول من اتاح له فرصة التعرف بعزیز المصرى كما ورد في كتابه (اسرار الثورة المصرية) . . . وقصد لعب عبد المنعم عبد الرؤوف قائد السرب الذي حاول الهرب مع عزيز المصرى دورا نشيطا في هذا المجال استمر الى ما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . . وخالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد قال انه كان عضوا في الاخوان ومجموعته التي وصلت الى مستوى الانضمام للجهاز السرى العسكرية لهم كانت تضم البكباشى جمال عبد الناصر والصباغ كمال الدين حسين . . . ولم يكن الانضمام لهذا الجهاز السرى مقتوحا الا للخلصاء موضع الثقة . . . وكانوا يقسمون بين الاخلاص للمجموعة في غرفة مظلمة خالية بمنزل عتيق في حي الصليبية ويد الضباط على مصحف ومسنن معا .

الظاهرة التي تستلقت النظر هي قيام هذه المجموعة المنضمة للاخوان بعقد جلسات لتحضير الاوراق . . . يقول ثروت عكاشة وزير الثقافة فيما بعد ان مجموعة كانت تضلعه هي وجمبعه عبد الناصر

وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين كانت تعقد جلسات لتحضير الارواح كل اسبوع بحضور الشيخ عبد الرحيم القناوى ، ويقول مجدى حسنين ان مجموعة اخرى كانت تضمه ايضا مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر واللواء طبيب حسين رياض كانت تحضر الارواح مع وسيط آخر هو الدكتور عزت خيرى الذى اصبح عميدا لكلية علوم جامعة القاهرة .

هكذا كانت الاخوان تضم اعدادا من الضباط ينتظمون فى جماعات تنتشر بينهم الافكار الآتية :

١ - معاداة الحزبية بأشكالها القائمة على اختلاف اتجاهاتها وأفكارها الاجتماعية ، مما رسب فى نفوسهم روحا معادية للديمقراطية ... وكان الاخوان يعتمدون على شعار (الرسول زعيمنا) بمعنى الرقض الكامل للزعامة الشعبية القائمة .

٢ - التمسك بالقيبيات التى تنشر الضباب الفكرى وتحول دون انطلاق الرؤية الى آفاق جديدة كما يتضح من تركيزهم على عقد جلسات لتحضير الارواح يحضرها الضباط .

٣ - الانضباط التام للتنظيم والخضوع المطلق لشخصية المرشد الذى كان يقف وحده بصلاحيات مطلقة على قمة التنظيم الشعبى والعسكرى السرى معا .

٤ - تبنى مفاهيم عنصرية خاطئة لا ترتبط بالواقع بل تحرف الانظار عما يدور فى المجتمع مثل قول المرشد « ان الدور عليكم فى قيادة الامم وسيادة الشعوب ، وتلك الأيام ندولوها بين الناس » وهى ترديد بصورة اخرى لبغض الافكار النازية العنصرية .

وكانت فرصة تجنيد الضباط لجماعة الاخوان متاحة اكثر من غيرها ... فالارهاب يحتاج الى جرأة وشجاعة وسرية وتعرض الذات للخطر ... كما ان التجنيد للتنظيمات اليسارية كان يتم فى سرية مطلقة فى وقت كانت كلمة (الاشتراكية) وحدها تكفى لالقاء الشبهات على الناطق بها ، وفتح ابواب المعتقلات له فى اول فرصة مناسبة .

ومع تدفق الضباط على تنظيم الاخوان وكثرة عدد الذين ارتبطوا به ، فان كثيرا منهم لم يجمدوا فى الاخوان ما يرضى نزعاتهم الوطنية الايجابية ، ولم يجدوا اجابة وافية مقنعة على اسئلتهم واستفساراتهم ، كما سيتضح فى مسار الحركة السياسية بعد ذلك .

ثالثا - التنظيمات اليسارية :

التنظيمات اليسارية لم تعاود نشاطها في مصر بعد ضرب الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٤ ، وحل تنظيماته ومطاردة وسجن أعضائه الا خلال الحرب العالمية الثانية بعد الانفراجة السياسية التي صبحت تحالف الاتحاد السوفييتي مع بريطانيا والولايات المتحدة في حربهم المشتركة ضد محور النازية والفاشية .

وتشكلت عدة تنظيمات جديدة ...

(اسكرا) وهي كلمة روسية تعني (الشرارة) بالعربية وكانت وجهتها العلنية دار الابحاث العلمية .

(طليعة العمال) هي تنظيم سري اصدر مجلة (الفجر الجديد) وعمل في اوساط الطلبة والعمال .. كانت له داران للنشر هما دار القرن العشرين ولجنة نشر الثقافة الحديثة ... وكانوا على صلة وثيقة بالشباب الوفدي .

(الحركة المصرية للتحور الوطني) كانت أكثر الحركات الشيوعية ارتباطا بالواقع وانتشارا بين التجمعات الجماهيرية ، وكانت لها صحيفة (ام درمان) العلنية .

وقد حدث اندماج عام ١٩٤٧ بين (اسكرا) والحركة المصرية للتحور الوطني في تنظيم سري باسم (الحركة الديمقراطية للتحور الوطني) او حدثو .

وكانت الافكار اليسارية التي حرصت هذه التنظيمات على نشرها في صفوف العمال والطلبة والمتقنين ، قد بدأت تمثل مركز جاذبية ملحوظة حتى لعدد من الضباط الذين بهرتهم الافكار والتنظيمات النازية في المرحلة السابقة لهزيمة المحور .

اتصل عبد اللطيف بغدادى ومجموعة الطيران ضمن اتصالاتهم المتعددة مع (جمعية الرياضة واوقات الفراغ) التي أسسها حسنى العرابى أحد الأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي المصري القديم ، ولكنهم لم يستقروا بها لانها لم تشبع رغبتهم في العمل والحركة .

كما حدث اتصال بين هذه المجموعة وبين ميكانيكية الطيران الذين بدأ انتشارا الافكار الماركسية في الجيش بينهم .. ولكن لم يحدث اندماج تنظيمي نتيجة فروق الرتبة والاتجاهات الطبقية والميول الفكرية المتنافرة بين الضباط وصف الضباط .

كانت الصلة قد بدأت بين (الحركة المصرية لتحرير الوطنى) وبين صف الضباط المتخرجين من مدرسة ميكانيكا الطيران ، والتي كانت قد فتحت ابوابها كمدرسة جديدة بعد المعاهدة عام ١٩٣٧ ودخلها فى الدفعة الاولى ٩٠ طالبا حاصلين على شهادات الكفاءة او البكالوريا او الفنون والصنائع . نظام الخمس سنوات .

تم اجتذاب الطلبة والخريجين خلال مطالب اقتصادية بدأت بالمطالبة بأن تتاح فرصة الترقى لرتبة طيار من ضباط الصف ، وقد عارض ذلك معارضة شديدة الطيارون القدامى ولكن تحقق ذلك بالنسبة للدفعة الخامسة مما اثار خريجي الدفع السابقة مطالبين بمساواتهم بنظام الدفعة الخامسة التي كانت دراستها تمتد خمس سنين ، منح المطالبة بتغيير اللباس .

كان قادة هذا النشاط من المنضمين سرا الى الحركة المصرية لتحرير الوطنى وبدأوا حركتهم بعمل برنامج يحقق المطالب الوطنى والاقتصادية ، كونوا تنظيما سريا من ٤٢ شخصا بحيث يمثل كل سرب او قسم اثنان من المتدربين ، وتكونت لجنة تنفيذية عليا من ١١ شخصا كان النفوذ الرئيسى فيها للشيوعيين .

ولم يقتصر نشاط هذه المجموعة على سلاح الطيران وانما امتد ايضا الى ميكانيكية سلاح الصيانة ثم الطيران المدنى وعندما تحققت مطالب ميكانيكية سلاح الطيران فيما يتعلق باللباس والمساواة ، ارتفعت معنويات زملائهم فى سلاح الصيانة ، وتحرك ٦٠٠٠ طالب وخريج منهم متوجهين الى قصر عابدين . . ولكنهم صرفوهم على وعد بتحقيق مطالبهم ، ثم اعتقلوا بعضهم .

وانتشر هذا النشاط حتى وصل الى خريجي مدرسة الكتاب العسكريين والموسميين ووجدت الافكار اليسارية مجالا للانتشار بعد هزيمة رومل فى العلمين وظهور الاتحاد السوفيتى كقوة عربية وسياسية هائلة .

والملاحظ ان نشاط الاخوان كان مركزا على صفاء الضباط ، ونشاط الشيوعيين كان مركزا على الميكانيكية وضباط الصف ولم يكونوا قد وصلوا بعد فى هذه المرحلة الى صفوف الضباط ، كما ان السراى كانت تواصل اعتمادها على كبار الضباط الذين خمدت عندهم طاقة الحماسة الوطنية وارتضوا التبعية للسراى والاستعمار

وكان موازيا لهذه الحركات فى صفوف الجيش المصرى ، حركات

أخرى في صفوف الجيش اليوناني المعسكر في مصر ٠٠٠ وكانت اليونان تحت دكتاتورية الجنرال ميتكساس منذ عام ١٩٣٦ ، ولذا كان الحزب الشيوعي اليوناني هو الذى يتولى قيادة الكفاح السرى المسلح فى اليونان ٠٠٠ وتشكلت جبهة التحرير الوطنى (EAM) فى خريف ١٩٤١ ، وتشكل جيش التحرير الشعبى (ايلاس) فى ربيع ١٩٤٢ .

وكانت اليونان بالنسبة للحلفاء نعمة من النعاج السوداء لديكتاتوريتها السابقة ، ولكن الملك ورنيس وزرائه فى المنفى ايمانويل نسودوروس اعلنا أن اليونان حكمه ديموقراطية تحكمنها ملكيه دستورية .

ومع ذلك ظلت (ايام وايلاس) نهاجمان الملك بإعتباره عدوا للشعب اليوناني ، وممثلا لنصيبه فاشيه . وامتدت جذران النوازع فى القاهرة والاسكندرية بكتابات يونانية وعربية تعلن شعارات المنظمات ، واخذت إحدى المجلات اليونانية هذا الاتجاه الذى عارضته القوات البريطانية فى مصر لما استشعرته فيه من خطر ، وخاصة بعد ان حدثت اتصالات سياسيه بين القوى اليسارية الناشئة فى مصر « الحركة المصرية للتحرير الوطنى » والقوى اليسارية اليونانية فى مصر .

وفى الوقت الذى كان البريطانيون يقدمون فيه أقصى مساعدة لايام وايلاس فى اليونان ، بدأوا هجوما على قروعهما فى مصر ٠٠ وحدثت فى مصر عدة تمردات فى صفوف الجيش اليوناني .

حدث تمرد فى معسكرهم بمينا هاوس واحتل الكولونيل نيكولاميدس مقر قيادتهم فى شارع قصر العيني ٠٠ وتمرد اللواء الذى كان معسدا للحركة فى ايطاليا ، وأعلنت خمس مراكب بحرية ولاها للجمهورية ، وكذا بعض وحدات الطيران ٠٠٠

وتمرد البحارة التجاريون لمدة ثلاثة اسابيع فى الاسكندرية ٠٠٠ ولكن القوات البريطانية استطاعت قمع هذه التمردات ومحاكمة المسؤولين عنها ٠٠٠ وكانت الحرب الاهلية قد ظهرت بوادرها فى اليونان عندما اصدر تشرشل يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٣ قرارا بتجهيز ٥٠٠٠ عسكري بريطاني لتولية الملك جورج على عرشه .

وكان اليساريون فى صفوف الجيش المصرى على صلة بهذه الحركات يقدمون لها المساعدة ويتخذون منها مادة للاثارة والهجوم على البريطانيين دون ان يتورطوا فى تأييد النازيين .

وخلال هذه الحركات السرية النشطة داخل الجيش ، التفتت التنظيمات السرية عددا من الضباط فى الفترة التى اعقبت الحرب مباشرة

وكانت اول ضابط مصري تتاح له فرصة الانضمام لهذه التنظيمات ، والعمل في مجموعة واحدة مع صف ضباط الطيران وغيرهم ، وانفتح بذلك مجال لتجنيد عدد من الضباط ليصبحوا ماركسيين .

وكان التجنيد للتنظيمات اليسارية داخل الجيش عملا شديدا الصعوبة بالغ التعقيد معرضا في ذاته لخطر العصف به من القسوى الرجعية المتريصة بأى نشاط تقدمي وخاصة في صفوف الجيش .

ومع ذلك فان حيرة الضباط الوطنيين بعد هزيمة النازية ، وعجز الاخوان المسلمين عن ارضاء نفوسهم بالاجابة الوافية على أسئلتهم واستفساراتهم ، وحركة المد الثورى التى انطلقت في المجامع وتمثلت في حركة المظاهرات والاضرابات المتزايدة ، وادانة الارهاب من اصحاب الضمان الوطنيه والافكار السليمة ، الى جانب السمعة الطيبة التى احرزتها الحركات المسلحة السوفيتية خلال الحرب والتأييد الواضح المعلن من جانب الدول الاشتراكية لقضيتنا فى هيئة الامم وخارجها . . . مع توافر التصور الفكرى الواضح لمشاكل المجتمع ووجود اجابة وافيه عميقة على تساؤلات الضباط ، الى جانب الثقافة الملحوظة التى يتميز بها اليساريون الذين يعتمدون فى حركتهم على عقولهم وافكارهم . . . دون الاعتماد على العضلات او الغيبيات .

كل هذه العوامل مجتمعة كانت تجعل من التجنيد للتنظيمات اليسارية امرا ممكنا رغم خطورة ذلك فى صفوف الجيش . الا انه لا يمكن مقارنة نسبة التجنيد لهذه التنظيمات بنسبة التجنيد للاخوان المسلمين مثلا .

الامر عند الاخوان لم يكن يحتاج الى تغيير الافكار والمعتقدات القديمة ، والقسم على مصحف ومسند كان كافيا لضم العضو الجديد . . . اما فى التنظيمات اليسارية فان الامر كان يحتاج الى مباراة فكرية تهتز فيها الافكار القديمة الثابتة لتشرق الافكار الجديدة النامية . . .

والانضمام للاخوان لم يكن يعرض الضابط لخطر الارهاب البوليسى، بينما الانضمام للتنظيمات السرية اليسارية كان يضع الضابط فى مركز خطر شديد لا يملك سلاحا لحماية نفسه به الا السرية والامان .

وخلال هذه الفترة امكن خلق نواة من صف الضباط والضباط اليساريين فى صفوف الجيش ، يصدرون منشورات تلاحق الاحداث وتفسرها وتنقد ما فيها من اخطاء . . . وكانت تصدر بتوقيع (رجـال الجيش) .

ولم يحدث ان تعرضت هذه التنظيمات لكشف السلطة لها ومحاولة

العصف بها الا فى سلاح الطيران عندما اشتدت موجة المطالبات الاقتصادية وما كشفته من اتجاهات سياسية أدت الى نفى ٤٠٠ صف ضابط الى سبيوة .

وكانت الاحداث السياسية قد بدأت تأخذ اتجاها جديدا مؤثرا ... كانت له انعكاسات هامة ايضا فى صفوف القوى العاملة داخل الجيش .
استقال اسماعيل صدقي وتولى محمود فهمى النقرشى رئاسة الوزارة بعد توقف المفاوضات .

واستغلت الحكومة قرار البريطانيين بالانسحاب الى منطقة القناة لتهدئة الخواطر ومنع الاحتكاك مع المصريين ، فاقامت احتفالات لرفع العلم المصرى على القلعة وتكثرت قصص النيل وغيرها ، ولكن المظاهرات والاضرابات لم تتوقف للكشف عن طريقة (الجلاء الجزئى) والضغط على الحكومة لالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ واللجوء الى مجلس الامن .

وقدمت الحكومة عريضة المسائل المصرية الى مجلس الامن يوم ١٣ يوليو بعد ثمانية شهور من توليها الحكم وبعد يوم واحد من فض الدورة البرلمانية تقاديا لمواجهة المعارضة .

وسافر النقرشى الى نيويورك يوم ٢٢ يوليو ١٩٤٧ وعرض القضية المصرية بطريقة عبرت عنها صحيفة التايمز البريطانية « النقرشى يسير سفينته بشارع المعارضة » وركزت الدعاية على قوله « ايهما القراصنة اخرجوا من بلادنا » .

أيد مصر فى مجلس الامن ثلاثة مندوبين ، المندوب السورى فارس لبحورى والمندوب السوفيتى اندريه جروميكو والمندوب البولندى اوسكار لانج ، ووقفت فرنسا ضد مصر خوفا من اشتعال الحركة الوطنية فى شمال افريقيا ضد فرنسا ، بينما وقفت الحكومة الامريكية موقفا عبرت عنه صحيفة نيويورك تايمز بقولها انها « ليست مستعدة لتأييد مطالب مصر او جلاء الانجليز عنها ولا الى التصويت ضدها وان مصلحتها تأجيل البت فى النزاع » .

وقد كشف عرض القضية المصرية على مجلس الامن حقيقة اتجاهات الدول الكبرى بطريقة عملية ... ارتفعت اصوات فى مصر تطالب بصدقة الاتحاد السوفيتى الذى وقف معنا ، ومثال ذلك مصر الفتاة التى غيرت موقفها بعد ان كان احمد حسين قد سافر الى الولايات المتحدة فى بداية ١٩٤٧ والذى تصرّحات تؤيد السياسة الامريكية وتؤيد مبدأ ترومان الذى

كان يقضى بالتدخل فى شئون ايران واليونان وتركيا ، وهى الدول المجاورة للاتحاد السوفيتى .

وارسل برقية الى ترومان من الف كلمة يهنئه فيها بقرار مساعدة تركيا واليونان ، ويرحب فيها باهتمامه بالشرق الاوسط ويقول له : ان السياسة الامريكية لمقاومة الشيوعية يجب ان تشمل مصر وهى لا تطلب مالا بل تطلب الحرية فانها اذا حصلت على استقلالها ووحدها مع السودان ستكون سدا منيعا ضد الشيوعية » .

ولكن موقف مجلس الامن كان تجسرية بددت اوامام احمد حسين فى صداقة الولايات المتحدة لمصر مما جعله يخفف حملته ضد الدول الشيوعية ويذهب بنفسه الى السفارة السوفيتية والبولندية ضمن الوفود التى توافدت عليهما للشكر وكذلك حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى المعروف بمواقفه المحافظة اصدر بيانا يطلب فيه ان توثق مصر علاقاتها مع الدول التى ساندتنا فى مجلس الامن .

وكان محمود فهمى النقراشى قد طلب من الولايات المتحدة وهو بنويورك ان تمنحه قرضا ومساعدات اقتصادية فلم تجبه ، وطلب اليها ان تمد الجيش المصرى بخبراء عسكريين فكان الجواب انه ليست لديهم خطة حول هذا الموضوع .

وامام غموض الموقف السياسى انفجرت المظاهرات الشعبية فى ٢٢ اغسطس ونادى الوفد بالجهاد ، وظهرت الدعوة الى الكفاح المسلح برفع شعار (الجلاء ، بالدما) وزادت اضرابات العمال زيادة ملحوظة من سبتمبر ١٩٤٧ ، وصلت الى ذروتها عندما اضرَب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى البالغ عددهم ٢٦٠٠٠ عامل واطلق البوليس عليهم الرصاص فقتل اربعة عمال واصاب ٢٠٠ وشبت بعض الحرائق قدرت الصحف خسائرها بنحو ٢٠٠٠ جنيه .

واستدعى الجيش للتدخل فحاصرت قواته المصنع ورابطت عرباته المصفحة بجوار المرافق العامة ، ولكنه كما حدث عام ١٩٤٦ لم يشتبك مع العمال باطلاق الرصاص او لم يطلب منه الدخول فى هذا الاختبار وفى ٢٦ سبتمبر اضرَب عمال الشركة الاهلية للغزل بالاسكندرية واعتصموا بمصنعي الشركة ، وارسلت اليهم قوات من الجيش ايضا ، واعلنت حالة الطوارئ فى الاسكندرية .

واضرَب عمال شبرا الخيمة تضامنا مع زملائهم وخرجوا فى مظاهرة كبيرة منعتها قوات البوليس من دخول القاهرة .

توالت حركات الاضراب حتى اصبحت ابرز ظواهر هذا العام وبداية عام ١٩٤٨ فقد اضرَب مدرسو التعليم الحر ، وموظفو التلفزيون وامتنع نظار ومعاونو السكة الحديد عن العمل ، واضرَب المدرسون عن تصحيح اوراق الامتحانات ، واضرَب خريجو المدارس الثانوية الصناعية في مسابك السكة الحديد ببولاق وورش ابو زعبل ، والمعروضون بالقصر العيني حيث قتل سليم زكي حكمدار العاصمة .

وتعددت اضرابات الطوائف وتضاعفت موجتها حتى وصلت الى غايتها عندما اضرَب رجال البوليس انفسهم مطالبين بمساواة العسكريين منهم برجال الجيش ومساواة الاداريين منهم برجال القضاء ، وقدموا بذلك عدة مذكرات لم يحصلوا منها على جواب فاجتمعوا بناديتهم في حديقة الازبكية يوم ١٣ اكتوبر ١٩٤٧ وقرروا الامتناع عن العمل يوم ١٥ اكتوبر حتى تجانب مطالبهم وقرروا تسجيل اسمائهم في قصر عابدين حتى لا يتهمون بالتمرد السياسى .

وفي صباح ذلك اليوم اعلنت الحكومة حالة الطوارئ، كمحاولة منها لمنع الاضراب ولكن ضباط القاهرة تركوا مكاتبهم وغادروا اقسام البوليس واجتمع ٥٠٠ منهم بالنادى ووصلتهم برفقيات تأييد من ١٧٧٢ ضابطا بالاقليم ٠٠٠ وقرر ضباط الاسكندرية النوم في ناديتهم .

وبعد مقابلة الملك لعدد من مندوبى الضباط عدل الضباط عن الاضراب ، ولكن الحكومة شتت قاداتهم ونزلتهم الى الاقاليم واحالت بعضهم الى الاستيداع .

ولم يؤثر ذلك فى استمرار حركة ضباط البوليس اذ اجتمعوا بناديتهم فى مارس ١٩٤٨ وقرروا ان يكون ١٥ ابريل موعدا لنهاية مدة الانتظار لاجابة مطالبهم مع المطالبة باعادة المنقولين والمحالين الى الاستيداع .

وفى اليوم المحدد للاضراب احتشد ضباط البوليس فى ناديتهم يحاصره ضباط الجيش الذين كان مجلس الوزراء قد قرر ان يحتلوا اقسام البوليس ويقوموا بحفظ النظام .

تضامن الصولات والكونستبلات وعساكر البوليس مع ضباطهم ، وعندما حاول رجال الحرس الجمركى فى الاسكندرية الخروج فى شعبة مظاهرة اصطدمت بهم قوات الجيش وقتل ثلاثة منهم واصيب ٢٧ .

وحدث صدام آخر اطلق فيه 'الجيش الرصاص على المظاهرات التى خرجت فى الاسكندرية تضم العمال والمطلبة وجنود البوليس وقد رفع بعضهم ارغفة الخبز فوق بناديتهم . وعندما امتلأ بهم ميدان المنشية اطلق

الجيش عليهم الرصاص ، وجاء رد الفعل في صورة حرائق صغيرة بقسمي
الجمرك والميناء واحترقت ١٥ عربة ترام وبعض المحال ودور السينما وقتل
٢٧ شخصا منهم ٧ من جنود البوليس ...

واصدرت الحكومة قرارا بمنع التجول في الاسكندرية من الساعة
مساء ، وسافر النقراشي الى الاسكندرية بعد ان اتخذ مجلس الوزراء قرارا
يفصل كل من لا يعود الى عمله في اليوم التالي مع تقديم المحرضين الى
الحاكمية العسكرية ومنع النشر عن اخبار هذا اليوم وضودرت الصحف .

وكان هذا الاضراب في صورته التي تم بها تعبيراً عن التفسخ الذي
وصلت اليه الحالة ، وعجز الحكومة عن مجابهة الامور .

وكانت الطلقات التي خرجت من بنادق الجيش ضد جنود البوليس او
مظاهرات الشعب دليلا على أن الخطر قد وصل فعلا الى حد تهديد النظام
نفسه اجتماعيا وسياسيا .

ولم يكن الجيش نفسه بعيدا عن التأثير بهذه الحركات السياسية -
مشروع صلقى بيقن - فشل القضية في مجلس الامن - عجز الحكومة عن
مجاهاة الموقف - تصاعد الاضرابات والمظاهرات .

وكان امرا خطيرا أن يصل انفعال الجيش بحركات الجماهير الى
الذروة ، لانه يعني في مضمونه احتمال انفجار ثورة شعبية لا تخضعها قوة
مسلحة خاضعة للسلطة الحاكمة .

كانت هذه الفترة من امجد فترات تضامن الشعب المصري في حركة
سياسية واجتماعية مشتركة .. وفي تناسق ناشئ بين الشعب والجيش .

ولم يكن منتظرا ان تصاب السلطة الحاكمة ومن ورائها الاستعمار
بشلل مفاجئ ... بل كان امرا منتظرا وطبيعيا ان يحدث تغيير ما
يجهض هذه الانتفاضات الشعبية ، ينهي رد فعلها في صفوف الوطنيين
بالجيش .

وكانت قضية فلسطين :

حرب فلسطين ١٩٤٨

(اننى متفائل ونحن نعرف قوة اليهود ، وانا
احب اطمئنك الى ان الانجليز هم الذين
شجعوني على ذلك) .

محمود فهيم النقراشي لقواد سراج الدين
فى مجلس الشيوخ يوم ١٢ مايو ١٩٤٨

طلب ترومان رئيس الولايات المتحدة من الحكومة البريطانية فى
أكتوبر ١٩٤٥ فتح أبواب فلسطين فى الحال لدخول مائة ألف مهاجر يهودي
... وقد ادعت الحكومة البريطانية لذلك نتيجة أزمتهالاقتصادىة
واعتمادها على الولايات المتحدة لاعادة بناء ما خلفته الحرب العالمية الثانية،
ولكنها رأت إشراك الأمريكيين معها فى تنفيذ سياسة التوسع لى تهجير
اليهود وذلك حتى لا تتحمل وحدها مسئولية ذلك امام جماعير الأمة
العربية ، فى الوقت الذى ستفيد منه الولايات المتحدة حيث زاد نفوذ اليهود
الأمريكيين داخل الحركة الصهيونية حسب ما ورد فى مذكرات وايزمان .

وكان من أهم جوانب هجوم تشرشل زعيم حزب المحافظين البريطانى
على سياسة بيفن فى تصريحه بالجلاء عن مصر سنة ١٩٤٦ أن هذا الجلاء
يقضى بالبقاء فى فلسطين الامر الذى يبعد امكانيات الاتفاق بين بريطانيا
وامريكا ، ومع فشل مشروع صدقي بيفن فى اواخر ١٩٤٧ وضع ان اتفاقا

قد تم على أن تترك فلسطين للولايات المتحدة من خلال تمكين الصهيونية فيها على أن يستمر بقاء الانجليز في مصر .

وفي خريف ١٩٤٧ أعلنت بريطانيا عزمها على انههاء الانتداب عن فلسطين في ١٤ مايو ١٩٤٨ وعرضت الامر على الامم المتحدة التي أصدرت قرارها بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

وقد صدر هذا القرار في وقت كانت الحركة الوطنية فيه ملتعبة في مصر ، واضرابات الطوائف ومظاهرات الطلبة والعمال تتزايد ، وحركات الارهاب ضد البريطانيين وعملاتهم تتجسد .

وكانت قضية فلسطين تشغل بال الرأي العام المصري ، ولكنها كانت تأتي بالتأكيد بعد قضية الجلاء والوحدة مع السودان والديموقراطية .

ولكن بعض التنظيمات السياسية مثل الاخوان المسلمين ومصر الفتاة دفعت بهذه القضية الى المقدمة وجعلت منها موضوعها الرئيسي ودعت الى الكفاح المسلح ضد الصهيونية ، ونظرت الى فلسطين كجبال لحرب مقدسة وطنية ودينية ... ولاحلت جماهير هذه التنظيمات تتظاهر وتعتدى على بعض اليهود المقيمين في مصر ... وارتفعت دعوة التطوع للقتال وسافر احمد حسين رئيس مصر الفتاة الى سوريا ، وآلف الاخوان المسلمون كتابات الجهاد .

وكان حسن البنا قد وجد في قضية فلسطين فرصة لمضاعفة نشاط جماعته خارج مصر ، فاكسب تأييد امين الحسيني مفتي فلسطين ، واقتصل بحكام البلاد العربية وملوكها ، وشجعه على ذلك امين الجامعة العربية عبد الرحمن عزام .

وعندما رفضت وزارة النقراشي السماح لهم بادخال افواج المتطوعين الى صحراء النقب تسللوا عبر سيناء وانضم البعض منهم للجامعة العربية التي شكلت منهم ثلاث كتائب ، وقد بدأ قتالهم الفعلي في فبراير ١٩٤٨ . في وقت كانت الاضرابات والمظاهرات الوطنية في مصر من اجل الجلاء قبل بلغت الذروة .

اما سياسة الوفد فكانت حسب تصريح لمصطفى النحاس الى جريدة الايام السورية تؤيد ان تكون فلسطين لاهلها مسلمين او نصارى او يهودا ولكنه لا يقبل ان تكون وطنيا قوميا للصهيونية ، وقال انه اعلن ذلك في بروتوكول الاسكندرية الذي صدر عام ١٩٤٤ بانشاء الجامعة العربية ... وقد عارض الوفد بوضوح تقسيم فلسطين ولكنه لم يدع الى الكفاح المسلح

او انشاء الكتائب او دخول الجيش المصرى للحرب واكتفى بسلوبه التقليدى
فى النضال الجماهيرى .

اما الحركات الماركسية وهى (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى)
(طليعة العمال والفلاحين) فقد اتخذت موقف العداء للصهيونية ودعت الى
مقاومتها وكشف ارتباطها بالاستعمار الأمريكى ، وشجعت اليهود المهادين
للمسيونية الذين انتظمتم (رابطة الاسرائيليين لمكافحة الصهيونية)
(الحركة المضادة للصهيونية) والتي نادى بالتضاء على الحركة الصهيونية
والوقوف ضد هجرة اليهود من مصر وتاكيد ارتباطهم بمصالح الشعب
المصرى وكفاحه الوطنى .

وعندما صدر قرار التقسيم عارضته (طليعة العمال والفلاحين)
وأيدته (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) مبصرة ذلك بقولها « اننا لا
نريد ان ننزع فلسطين من العرب ونعطىها لليهود بل ننزعها من الاستعمار
ونعطىها للعرب واليهود ، ولا نوافق على التقسيم الا مضطرين كأساس
لاستقلال فلسطين ثم يبدأ كفاح طويل للتقريب بين وجهات النظر فى الدولتين
العربية واليهودية » .

وقد عارضت (حدثت) الدعوة للمحمومة لدخول حرب دينية موضحة
انه لن يفيد منها سوى المستعمر منادية كما جاء فى مجلتها الجماهير
(لنوجه السلاح الى الاستعمار فى فايد وقنال السويس والسودان فلن
يمكن تحرير فلسطين وظهورنا مكشوفة للعدو » وجاء فى بيان للحركة
الديموقراطية للتحرر الوطنى « ان الضمان الوحيد لوحدة فلسطين هو
العمل على ايجاد جو من الالة والثقة المتبادلة بين الجماهير الكادحة
العربية واليهودية ، وانه اذا كان قد اتخذ قرار التقسيم فان طريق توحيد
الدولتين هو طراد الاستعمار » وعلق البيان على موقف الحكومات العربية
قائلا انها تهافت الى « وقف تيار الحركات الوطنية الصاعدة وتحول حريتنا
المنظمة ضد الاستعمار الى حرب عنصرية دينية تدعم مركز الاستعمار
واقه يرمى الى صرف انظار الجماهير الكادحة عن الكفاح فى مسيل مستوى
معيشتها الى امر خارجى ينسبها هذا الكفاح » . ولكن هذا الموقف لم يجد
استجابة لدى الجماهير امام تيار الدعاية الذى شنته بتظيمات الاخوان
المسلمين ومصر الفتاة وساندتهم فيه الجامعة العربية ، وموقف الوفد المتحفظ
من القضية وخاصة بعد قرار الامم للتحلة لمشروع التقسيم .

وكان تيار النطوع يزداد تعلقا ... كتائب الجامعة العربية تساللت
الى فلسطين تحت قيادة القايقام محمد عبد العزيز ومعهم كمال الدين

حسين عضو مجلس الثورة فيما بعد وعدد من الضباط كانوا جميعاً من
المتنمين الى الاخوان المسلمين .

وقد كان لجمال عبد الناصر رأى فى التطوع اوضحه لوجيه خليل أحد
الضباط الوطنيين الذين سعوا الى العمل التنظيمى خلال الحرب العالمية
ثم استشهد فى فلسطين اذ طلب منه تأجيل ذلك حتى يدرس الامر على
مستوى الدولة كلها .

واما مجموعة الطيران فقد اتصلت بفوزى القاوقجى قائد جيش
التحرير السورى عن طريق عبد اللطيف بغدادى الذى ابتدئ استعداده
للتعاون معه بعد ان رفضت الحكومة المصرية تطوع الطيارين عن طريق
الهرب الى سوريا بطائرات مقاتلة ٠٠٠ ولم يكن فى سوريا وقتئذ سلاح
للطيران ، ولا مطار سرى يصلح للهبوط .

وقال فوزى القاوقجى انه سوف يحتاج لهم فى المعركة الفاصلة .
وسافر حسن ابراهيم عضو مجلس الثورة فيما بعد وزكريا سليمان وهو
فى تسليح حيث قابلا وزير الدفاع السورى وانشئ مطار سرى شرق
دمشق بستين كيلو ٠٠٠ وانتدب القاوقجى شابا كان قد تدرب فى المانيا
ليكون ضابط اتصال مع الطيارين المصريين ، ولقد حضر الى مصر مع جهاز
لاسلكى وشغرة خاصة .

وطال انتظار الطيارين المصريين طويلا فلم يتصل بهم فوزى القاوقجى
حتى قامت الحرب فعلا ، بعد ان جندوا ١٥ طائرة مبتغى صالحة
للقاتل .

وكانت فكرة التطوع تجد لها انصارا كثيرين فى الجيش من بينهم
محمد نجيب الذى آمن بان الوسيلة المثلى للقتال فى فلسطين لا تكون الا
باستخدام حرب العصابات ٠٠٠ وفى هذه الفترة اصدرت كتابا كان الاول
من نوعه فى العربية عن (حرب العصابات) .

ولم يكن لجوء النقراشى للقوة المسلحة ودخول الحرب امرا واردا حتى
يوم ١١ مايو ١٩٤٨ عندما تغير رأيه فجأة (بين عشية وضحاها) على
حسب تعبير الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ فى كتابه
(مذكرات فى السياسة المصرية) وطلب فى ١٢ مايو عقد البرلمان فى جلسة
سرية لطلب دخول القوات المسلحة ارض فلسطين .

كان هذا التغير المفاجئ فى موقف النقراشى مثرا للانتباه والدهشة
٠٠٠ وقد سأله فؤاد سراج الدين زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ
عما اذا كان قد قدر موقف الانجليز ووعده بلفور وعن احتمالات طعنهم

لجيشنا من الخلف ... فكان جواب النقراشي له « اننى متفائل ونحن نعرف قوة اليهود تماما ، وأنا أحب أطمئنتك الى أن الانجليز أيضا هم الذين شجعوني على ذلك » .

واعترض ايضا اسماعيل صدقي على دخول الجيش لانه غير مستعد من الناحية العسكرية ولكن النقراشي أكد انها نزهة للجيش .

ولم يكن الملك أقل تحمسا للقتال من غيره ... بل انه يادر بتحريك الجيش قبل موافقة البرلمان عن طريق اعطاء الاوامر لمحمد حيدر وزير الدفاع دون علم رئيس الوزراء ... وأدلى الملك فى اليوم السابق لعرض الامر على البرلمان بحديث الى مراسل اليونانيتيرس تجاوز به حدود اختصاصاته الدستورية وقال انه سيد العرب بكل مساعدة عسكرية ومالية واقتصادية وانه لن يقبل قيام دولة صهيونية على حدود مصر ولذا فلا بد من استعمال القوة .

اتخذ القرار فى لهفة وعجلة ودون دراسة متروية فى وقت كان الجيش المصرى فيه ما زال يعاني من نقص التسليح فلم تكن بريطانيا قد امتدته بالاسلحة التى طلبها بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وكانت بريطانيا قد امتنعت عن تصدير الاسلحة اللازمة نتيجة الوضع الدولى واندلاع الحرب العالمية الثانية ولم تستأنف المفاوضات حول هذا الموضوع الا عام ١٩٤٦ حيث قطعت مرة أخرى بسبب الموقف الداخلى .

كان الجيش المصرى حتى هذه الفترة بعيدا عن تنظيم المعركة ... فلم يكن قد عرف نظام التشكيلات بعد . أى كان اسلحة منفصلة لا تنسيق فيها ولا تجميع للقتال ... وكان التدريب قاصرا ومتخلفا عن مناورات المعركة .

ولم تكن طوابير الجيش تشاهد الا فى المحمل والجنازات ... وكانت هذه الحقيقة يدركها كل ضباط الجيش ، ولكن الدعاية الجارفة اشعلت الحماس للقتال ، وجعلت رجال الجيش يقبلون على المعركة فى البداية بروح معنوية عالية .

حدث فى سلاح الطيران ان جمع اللواء شعراوى قائد السلاح ميكانيكية السلاح الجوى ليمهد لهم دخول الحرب ... وتساءل بعضهم عما اذا كانت المناقشة حرة فلما اجاب بالايجاب ، وقال له بعض الحاضرين ان سلاح الطيران تحت يد رجال البعثة البريطانية بطريقة عملية وانه لن تتوافر للمصريين حرية الحركة ، كما ان هناك تناقضا بين وجود القوات المصرية

فى سيناء ومن خلفهم القوات البريطانية ... ووجد هذا الرأى موافقة شبه جماعية ...

ولكن ذلك لم يحل دون دخول الجيش ارض فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ .

وكان فى هذا الموقف انقاذ لنظام الحكم الذى كان يجابه المشاكل الآتية : -

١ - القضية الوطنية معلقة بعد فشل المفاوضات وفشل اللجوء لمجلس الامن والسياسة الاستعمارية تعمل على فصل السودان ، والجماهير لاتغفل لحظة عن مطالبها الجماعية .

٢ - التهاب الموقف الداخلى بالمظاهرات واضرابات الطوائف والهيئات المهنية والعمالية فى مطالبة جماعية بتحسين الاوضاع الاجتماعية ، وصنلت الى ذروتها باضراب رجال البوليس .

٣ - ضيق الشعب بحكم احزاب الاقلية التى لا تمثل ارادته مطلقا .

٤ - استحكام الغلاء الى حد جعل الحياة شديدة الصعوبة بالنسبة للاغلبية الساحقة من الناس .

هذه هى الحالة التى كانت تسود مصر قبل حرب فلسطين مباشرة ، وهى مليئة بعوامل التفجر التى تهدد قواعد النظام الذى كان يستند الى ملكية فاحش راحته تصرفات رجالها الى الحد الذى أضعف تماما من مركز الملك ، واحزاب الاقلية عاجزة عن مجابهة المستعمرين ، الامر الذى كان يحمل بنور ثورة شعبية .

وهكذا وجدت حكومة النقراشى فى دخول الحرب انقاذا لها مما عجزت عن مجابهته ، ووجد فيها الملك والاستعمار طوق نجاة يتعلقان به لانقاذهما من غضب المجتمع المتزايد يوما بعد يوم .

وصحب دخول المعركة عدة اجراءات أنهت فترة المد الثورى التى بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، استصدرت الحكومة فى ١٣ مايو قرارا يخولها حق اعلان الاحكام العرفية وبدأت عمليات الاعتقال فى ١٦ مايو لعدد كبير من المناضلين اليساريين واليهود المصريين بلغ عدة مئات فى معسكر هاكستب .. وقرضت الرقابة على الصحف ، وقيدت الاجتماعات العامة ، وضربت الحريات الشعبية .

وهكذا تراجعت المسألة الوطنية والصراع الاجتماعى ... وبرزت هستيريا الدعاية الحزبية ..

بدأت قوات الجيش المصرى معاركها الاولى فوق ارض فلسطين ...
بعد فترة لم يشترك فيها الجيش فى حرب منذ عاد من السودان عام ١٨٩٩ .

خمسون عاما والجيش تحت الاحتلال البريطانى بلا قتال .
كان الجيش المصرى غير مهيا للقتال تسليحا او تدريبا ... ولم يكن
قد قام بمناورات قتال ضد وحدات عصابات متحركة .
قانون التجنيد الذى صدر عام ١٩٠٢ لم يتغير الا عام ١٩٤٧ بعد
عشر سنوات من معاهدة ١٩٣٦ وقبل عام واحد من حرب فلسطين .

كان القانون الجديد خطوة الى الامام نحو تطوير الجيش المصرى ..
اذ الغي البذل النقدي وخفض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية من خمس الى
ثلاث سنوات ، وسنة واحدة لذوى المؤهلات ، وسمح بتأجيل تجنيد الطلبة
حتى سن ٢٧ .

كان غريبا ان يتأخر صدور هذا القانون بعد هاجمة ٣٦ عشر سبوتين
يظل الجيش خلالها تحت ظروف شديدة التخلف مما أدى بالتالى الى دخوله
حرب فلسطين وهو غير مهيا من ناحية المهارة والقدرة الفنية على القتال
الحديث .

ومع ذلك صور له القادة المعركة وكأنها امر يسير لن يحتاج لتضحيات
او جهد كبير ... قال اللواء عثمان المهدي رئيس اركان حرب الجيش فى ذلك
الوقت لاجتماع من الضباط (انتم ذاهبون الى قسحة) .
ولم تكن الدولة قد عبات نفسها للحرب ... بل لم تكن هناك ادارة
للتعبئة ... اول كتيبة دخلت ارض فلسطين كانت تحملها عربات اوتوبيس
أحضرها أحد المتاولين .

وبعد الهدنة الاولى التى فرضت يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ قلم فؤاد سراج
الدين استجوابا للنقراشى باشا فى جلسة سرية بمجلس الشيوخ قال له
فيه انه قد تبين منذ اليوم الخامس للقتال ان الحكومة تستولى على وسائل
النقل المدنية لحساب الجيش .

ولم تكن هناك قيادة مشتركة للجيش العربية السبعة التى دخلت
ارض فلسطين : جيوش مصر وشرق الاردن ولبنان وسوريا والعراق
والسعودية وفلسطين والسودان ... وقال النقراشى فى الجلسة السرية
ايضا ان نوري السعيد قد عرض عليه تكوين قيادة مشتركة ، ولكنه رفض
لانه «لا يستطيع ان يتحمل متاعبهم» ولا يود أن يضع رقبته فى أيديهم .

وجهات نظر مختلفة للقضية الفلسطينية

عاد القتال فتجدد مرة اخرى يوم ٩ يوليو حيث توقف مرة ثانية يوم
١٨ يوليو .

وكانت قيادة اللواء أحمد المواوى للقوات المصرية محل شكوى كثير من الضباط ، وخاصة محمد نجيب الذى جرح فى هذه الحرب ثلاث مرات ، وحدث بينه وبين المواوى مشادة انتهت الى نقله مديرا للمدرسة بالضباط العظام بالقاهرة ، حتى عين اللواء احمد فؤاد صادق بدلا من المواوى .

وقد تغير الموقف قليلا بعد تعيين اللواء احمد فؤاد صادق لانه كان يجيد الخطابة واحاط نفسه بعناصر محبوبة من الجيش ٠٠٠ أعاد محمد نجيب الى ميدان القتال قائدا للواء الضارب ، وعين البكباشى محمد كامل الرحمانى الذى قاد حملة الاحتجاج على حادث ٤ فبراير واعتقل نتيجة ذلك ، اركان حرب له .

وقد فكر الضباط الذين كان قد فاض بهم من تصرفات كبار الضباط فى تعيين اللواء احمد فؤاد صادق رئيسا لأركان حرب الجيش بطريقة مسرحية خلال حفل توديعه بعد انتهاء الحرب ، ولكنه عندما أحس بذلك خرج من القاعة بعد خطبته مباشرة ، وقبل ان يلقى الضابط المكلف باعلان هذا الخبر كلمته .

والحقيقة ان أحمد فؤاد صادق كان على صلة ببعض الحرس الحديدى مصطفى كمال صدقى الذى كان يهوى له الامر ليكون رئيسا لأركان الحرب فعلا بإرادة الملك والسراى، وليس بإرادة الضباط الوطنيين . ومنذ هذه اللحظة تبين لصغار الضباط ان اللواء احمد فؤاد صادق ليس اهلا لتحمل مسئولية ثورية ، وقد اعترف هو بذلك فى خطاب كتبه الى محمد نجيب بعد الثورة قائلا له : انه كان اشجع منه يوم قبل المهمة التى كلفه بها الضباط الاحرار .

وقد حفلت حرب فلسطين ببطولات نادرة للضباط والجنود المصريين، الذين حاربوا ببسالة فى ظروف شديدة الصعوبة ، واستشهد منهم ٩٧ من خيرة الضباط .

ولم تستمر الهدنة الثانية أكثر من شهرين وتجدد القتال بهجوم صهيونى فى اكتوبر انتهى الى حصار القالوجا فى ١٦ اكتوبر واستمرت محاصرة لمدة ١٣٠ يوما حتى بدأت مفاوضات رودس ووقعت بها اتفاقية الهدنة يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بعد ان توقف القتال يوم ٧ يناير .

كان احد قادة القالوجا قد أعد خطة لفك الحصار عنها مع التضحية بنسبة كبيرة من حاميتها ، ولكن جمال عبد الناصر احد ضباط حرب الحامية المحاصرة عارض ذلك حتى تكون القوة المصرية بالقالوجا عامل ضغط

سياسى للمفاوض المصرى فى رودس ، وهذا يوضح بصيرته السياسية النافذة المبكرة .

وضعت اتفاقية الهدنة بسحب القوات المصرية من الفالوجا ، وتبادل الاسرى خلال عشرة ايام ، ومنع الفريقين من القيام بأى حركات عسكرية او زيادة للذخائر او المهاتم الحربية ، وعدم انشاء مطارات فى فلسطين .

والمقارنة بين بنود اتفاقية الهدنة التى اقرت الاوضاع القائمة واعطت الفرصة لاسرائيل بالاستيلاء على صحراء النقب والوصول الى ايلات وبين قرار الامم المتحدة الخاص بالتقسيم يوضح ان العرب قد فقدوا فرصة اقامة دولة عربية مستندة الى قرار الامم المتحدة وفقدوا جانباً كبيراً من الارض التى كان قد منحها لهم قرار التقسيم .

صحيح ان التقسيم كان قد منح اليهود ٥٠٪ تقريباً من مساحة فلسطين بينما حجم الممتلكات اليهودية الفعلية لم يكن يتجاوز ٧٪ من هذه المساحة ٠٠٠ ولكنه صحيح أيضاً ان العرب فى القسم العربى كانوا اغلبية كبيرة (٦٨٣ الف عربى ، و ٨٠ الف يهودى) وانهم فى القسم اليهودى كانوا ٥٨٤ الف مقابل ٥٨٣ الف يهودى (دراسة الكاتب الفلسطينى خيرى حماد) ، وان فرصة النضال لتكوين دولة موحدة فى ظل السلام ، كانت اكبر من فرصة فرضها بانقتال .

كانت الدلائل توحى بذلك بعد ان تحولت الهاجانه الى الهجوم بعد رفض العرب قرار التقسيم . وفى الواقع كانت اعمال المقاومة العربية تقتصر فى ذلك الوقت على قطع بعض الطرق أساساً ومحاولة حصار المناطق اليهودية لاحتياط الاهداف التوسعية المتبقية ، فخلال الشهور التى اعقبت قرار التقسيم والى ان تدخلت جيوش الدول العربية فى منتصف مايو ١٩٤٨ لم تهجر او تدمر أى مستعمرة يهودية ، بينما اقتحمت القسـوات الصهيونية الكثير من القرى العربية التى تبعد احياناً كثيرة عن المستعمرات اليهودية بحجة مهاجمة العصابات العربية .

ويمكن القول ان الفترة ما بين اول ابريل ومنتصف مايو ١٩٤٨ تعتبر من اخطر مراحل المخطط الصهيونى وأعظمها أثراً رغم كونها لم تزد عن ستة اسابيع ، فقبل هذه الفترة كان العرب يسيطرون على معظم اراضى فلسطين الا انه خلال هذه الفترة كانت قوات الهاجانه قد استولت على مدن طبرية وحيفا (عدا الميناء لوجود قوات بريطانية) وصفد ويافا والاحياء الهامة من القدس كما حاصرت عكا واستولت على الجليل الغربى والشرقى (علمابان الجليل الغربى بما فيه مدينة عكا وكذلك مدينة يافا كانت خارج نطاق

الدولة اليهودية) وتولت المضايقات الارهابية (الارجوى وشترن) اعمال الارهاب والعنف الرامية الى اجبار السكان المدنيين على ترك مدنهم وقرىهم فهاجمت القرى الآمنة وارتكبت مجازرواحشية ضد العرب دون تمييز بين الرجال والنساء والاطفال ومن اكثرها بشاعة مذبحه دير ياسين التي جرت يوم ٩ ابريل ١٩٤٨ وانتهت بقتل اكثر من ٢٥٠ عربيا . . . وقد بلغ عدد القرى العربية التي تعرضت للهجوم حوالي مائة قرية عربية .

هكذا التقى رفض العرب لمشروع التقسيم ونقص قدراتهم العسكرية مع المخطط الصهيوني التوسعي القائم على استخدام القوة ، وانتهى الامر باعلان بن جوريون لدولة اسرائيل مساء ١٤ مايو ١٩٤٨ واعترفت حكومة الولايات المتحدة بها بعد دقائق من اعلانها ووجه ترومان الدعوة لحاييم وايزمان رئيس دولة اسرائيل في اليوم التالي لتعيينه مباشرة .

وقد ساعد على تثبيت دعائم اسرائيل رغم دخول الجيوش العربية ساحة القتال وعرض القضية امام مجلس الامن ، الظروف التي سبق شرحها لحالة الجيوش العربية ، واستفادة الصهاينة من الهدنة الاولى لاعادة تنظيم وحشد قواتهم واستيراد الاسلحة الثقيلة كالدافع والدبابات واستخدام الطائرات لأول مرة ، مع ان قرار الهدنة كان يحظر استيراد الاسلحة .

وخلال الهدنة وصل الكونت فولك برنادوت مبعوثا لهيئة الامم المتحدة واعد مشروعا يدعو فيه الى توحيد فلسطين وشرق الاردن في وحدة مكونة من جزأين احدهما عربي والاخر يهودي مع تخصيص النقب كله او معظمه للقسم العربي والجليل كله او معظمه للقسم اليهودي ، اما القدس فتبقى ضمن القسم العربي مع توفير حكم ذاتي للجلالية اليهودية فيها . . . وكانت نتيجة تفكيره في هذا المشروع اغتيال الصهاينة له يوم ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ وتعيين رالف باننش بدلا منه .

وعندما استؤنف القتال في ٩ يوليو تمكنت اسرائيل من متابعة هجومها ضد مناطق سبق تخصيصها للدولة العربية والسيطرة على ١٤ مدينة و ٢٠٠ قرية عربية ، واستمر القتال عشرة ايام بدا خلالها الموقف العسكري العربي يتعرض للاهتزاز خاصة بعد اخلاء الجيش الاردني لمدينتي اللد والرملة واستيلاء الصهاينة عليهما . . . وكان الجنرال جلوب البريطاني هو قائد قوات شرق الاردن .

ورغم اغتيال برنادوت فان مشروعه عرض على هيئة الامم المتحدة في اواخر سبتمبر وقبلته بريطانيا وامريكا ولكن رفضه كل من العرب

والصهيونيين ٠٠٠ العرب رغم وضوح دقة موقفهم وبوادر هزيمتهم
والصهيونيين بحجة (تسهيل الدفاع عن حدود اسرائيل) .

ولم يحافظ الاسرائيليون على الهدنة الثانية واستمروا يضيفون
مزيدا من الارض حتى تجدد القتال في اكتوبر وسقطت بئر سبع في ٢١
اكتوبر ليتوقف القتال بعد ذلك يوم ٢٢ ، وتدخل الامور في دائرة المفاوضات
التي انتهت بالهدنة .

وبينما كان الوفد الاردني يجرى محادثاته في رودس اصدر جلوب
اوامره بسحب القوات الاردنية من مناطق رأس النقب وام شرش على خليج
العقبة ، حيث احتلتها القوات الاسرائيلية واقام ميناء ايلات .

ترتب على الهزيمة رد فعل قوى خارج الجيش وداخل الجيش ٠٠٠
وكانت الحرب قد استغلت اسوأ استغلال وامتلأت المعتقالات والسجون
بعدد كبير ، وتوقفت قسرا رحلة المقاومة الثورية ضد الاستعمار والنضال
الشعبي ضد انظم الاجتماعي .

وكانت جماعة الاخوان المسلمين قد انتهزت فرصة حرب فلسطين
لتقوية جهازها السرى المسلح وامداده بالاسلحة والذخيرة في الوقت الذي
اسهم فيه بعض اعضائها بالقتال في فلسطين واستشهدوا هناك في ارضها .

وانتهزت الجماعة فرصة حرب فلسطين فقامت بعمليات ارامية القت
فيها القنابل والمتفجرات على المحال الكبيرة التي يمتلكها اليهود في مصر
كأريكو وشيكوريل في يوليو ١٩٤٨ وبنزايون وجاتينو في اغسطس وشركة
الاعلانات الشرقية في نوفمبر ٠٠٠ وكان قد سبق لهم اغتيال احمد
الخازندار رئيس محكمة جنايات مصر في مارس ١٩٤٨ ، واغتالوا ايضا
سليم زكي حكمدار بوليس القاهرة في ٤ ديسمبر بقنبلة ألقيت عليه امام كلية
الطب ، وكان هذا مما دفع الحكومة الى حل جماعة الاخوان .

وردت على ذلك جماعة الاخوان باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي
النقراشي باشا يوم ٢٨ ديسمبر في يهو وزارة الداخلية ، ومحاولة نسف
دار محكمة الاستئناف في ١٣ يناير ١٩٤٩ .

وهنا تصاعدت موجة العنف من جانب الحكومة عقب تولى ابراهيم
عبد الهادي رئاسة الوزارة ، وبدأت عمليات الارهاب والتعذيب تطفو فوق
سطح الحياة المصرية ٠٠٠ واغتيال الشيخ حسن البنا مرشد الاخوان بتدبير
من الحكومة والسراي يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ .

واعقل في موجة الاعتقالات عدد من ضباط الجيش ، وكان قاتل
النقراشي عبد المجيد احمد حسن شقيقا لاحد ضباط سلاح المدفعية ٠٠٠

واستلعي إبراهيم عبد الهادي البكباشي جمان عبد الناصر لمقابلاته ، وحضر
المقابلة اللواء عثمان المهدي رئيس هيئة اركان حرب الجيش ، حيث حضره
من أى نشاط او ارتباط بالاخوان المسلمين .

وخلال فترة حرب فلسطين وما بعدها كانت صلة الاخوان التنظيمية
بضباط الجيش قد ضعفت نتيجة عدة عوامل منها حركة التوحيدات الى
فلسطين وما يصحبها من تنقلات تضعف الاتصالات او انصراف البعض عن
تنظيم الاخوان لما لصق به من تهمة الارهاب ، كما ان عددا من الضباط
كانت عقولهم قد بدأت تفتتح على افكار جديدة ويطلب اجابات لتساؤلات
يعجز الاخوان عن الاجابة عليها ، كما ان القتال في المعركة فتح عيون الضباط
على حقائق الحياة وجعلهم يرفضون الخضوع المطلق للتبعيات . ومثال ذلك
عندما طلب الشيخ سيد سابق القائد الروحي لـ«اخوان من المتطوعين» ان
يهجموا متراصين مستندا في ذلك الى آية قرآنية ، وقد ناقشه في ذلك ورفض
الموافقة على رأيه بعض ضباط المدفعية .

وقد نمت هذه التناقضات في نفوس الضباط الى الدرجة التي طلبوا
فيها مستولا كبيرا من الاخوان يجيب لهم على هذا السؤال (ماذا ستعملون
في البلد لو انتصرنا ؟) وكان الجواب غامضا على عادة الاخوان ، خاليا من
البرنامج المقنع المدروس .

ولم تضعف صلة الاخوان التنظيمية بالضباط فقط ، ولكن ضعفت
ايضا صلة الضباط بالتنظيمات اليسارية لعوامل أخرى الى جانب حركة القوات
للفاجئة وما أثرت به على استقرار التنظيم منها ان عددا من الضباط
لم يقتنع بموقف التأييد لمشروع التقسيم وجرفته حماسة الشعور التي
ألهمتها الدعاية المكثفة للقتال ، كما ان فتح المعتقلات واحتجاز المئات من
الشيوعيين قد أضعف الصلة التنظيمية للحركة بصفة عامة . الامر الذي
ادى الى كتابة المنشورات بخط اليد وبورق الكربون . (كنت اقوم بذلك مع
البكباشي يوسف صديق في منزله بثكنات العباسية) .

وأدت حرب فلسطين ومواجهة الخطر المشترك وادراك ما يحيط
بالجيش والمجتمع من قساورشوه وانحلال الى خلق رابطة فكرية مشتركة
بين عدد من الضباط ذوي الميول الوطنية النابعة من اتجاهات سياسية
مختلفة . . . وتركزت النقطة على الملك واشتد السخط على حاشيته وعلى
احزاب الاقلية ايضا التي صادرت الحريات وانتهزت فرصة حرب فلسطين
وحوادث ارهاب الاخوان لترد عليها بارهاب مماثل لم تشهده مصر من
فترة بعيدة .

كان العنف قد أصبح طابعا للمرحلة ٠٠٠ الاخوان بما يملكون من ترسانة سرية للسلاح وايدولوجية اريابية ، والدولة بما تملكه من اجهزة مستخرة فى خدمتها مهما كانت الوسائل والغايات ٠٠٠ وقام الاميرالى محمود عبد المجيد بتدبير معظم الاغتيالات التى كانت تستهدف تصفية العناصر المضادة مثل حسن البنا وعبد القادر طه .

وعندما وقعت الهدنة وتكشفت هزيمة الجيش بدأ النظام يدخل مرحلة اختناق جديدة تجسدت فى العوامل الآتية :

اولا : جابهت وزارة السعدين فشلا جديدا هو هزيمة الجيش يضاف الى فشلها السابق فى حل المشكلة الوطنية عن طريق الجلاء والوحدة مع السودان وعجزها عن حل مشاكل الطوائف النائرة .

ثالثا : جاءت الهزيمة طعنة قاسية للجامعة العربية التى قوامت تحقيقا للاستراتيجية البريطانية ووضعت تماما شكلية دورها بالاجراءات التى اتخذتها شرق الاذن ، وأدت الى استيلاء اسرائيل على مناطق كبيرة من الدولة العربية الواردة فى التقسيم ، وانتهت الى قيام المملكة الاردنية الهاشمية تحت قيادة الملك عبد الله المعروف بتبعيته للاستعمار البريطانى .

رابعا : كان انتهاء الحرب الى الهزيمة يفرض على الحكومة انهاء الاحكام العرفية والافراج عن المعتقلين ، واطلاق حرية الصحافة ، الامر الذى قوى الجبهة المعادية لحكومة الاقليات والسراى .

خامسا : سرعان ما طفت الى السطح من جديد المشكلة الوطنية وإصرار الشعب على جلاء القوات البريطانية الامر الذى أدى الى نمو سريع للحركة الثورية التى طال كبته تحت ضغط الارهاب والاحكام العرفية .

لم يجد الملك امامه من سبيل الا التضحية بحكومة ابراهيم عبد الهادى فأرسل اليه محمد حيدر وزير الحرية بعد منتصف الليل يأمره بتقديم استقالته قبل يوم ٢٥ يوليو ، دون ان يقابله ، بطريقة وصفها الدكتور هيكى باشا بأنها كانت غير كريمة ، وهللت صحافة اخبار اليوم التى طالما ساءلت ابراهيم عبد الهادى بأنها هدية الملك الى شعبه فى العيد ٠٠٠

والحقيقة أن الملك قد أجبر على ذلك اجبارا بعد أن كان موعدا

الانتخابات قد اقترب ، وانحصار الوفد فيها مؤكد ... وبعد أن كان ارباب حكم السعديين واحزاب الاقلية قد بلغ النروة دون قدرة على حل المشاكل المتراكمة ...

وكانت ظروف الهزيمة تفرض على الاستعمار البريطاني تغييرا استراتيجيا في المنطقة بعد ان ظهرت اسرائيل الى الوجود ، وبدأت حياتها في تعاون وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما الاستعمار البريطاني يواجه في مصر أزمة شديدة .

ونشرت صحيفة الايكونوميست قبل اسبوع واحد من اجبار ابراهيم عبد الهادي على الاستقالة مقالا تغلغل فيه إقبلاص السياسة البريطانية المعتمدة على الجامعة العربية وتقول « ان السياسة المستقبلية الوحيدة يجب ان تعتمد على التعاون الانجلو امريكي وان تكون نقطة البدء في الشرق الاوسط هي التفاهم الوثيق بين الدولتين » .

كان تغيير وزارة ابراهيم عبد الهادي ضرورة تقتضيها الظروف السابقة التي استهدفت الاستعمار بها محاولة الخروج من عنق الزجاجة بتكوين حلف عسكري انجلو امريكي في المنطقة يحفظ له قبضته وسيطرته .

وعين حسين سرى باشا في يوليو ١٩٤٩ رئيسا لوزارة ائتلافية تضم أربعة وزراء لكل من الوفد وحزب السعديين والاحرار الدستوريين ووزيرين من الحزب الوطني (جناح حافظ رمضان) وأربعة من المستقلين ... وكان حسين سرى معروفا بميله للسياسة البريطانية التي رفعتها من موظف الى احد كبار (السياسة المستقلين) الذين يلجأ اليهم عندما تتأزم الامور وتتطلب وجها مرضيا عنه من الجميع .

وكان ذلك اول اشتراك للوفد في حكومة ائتلافية بعد ازمته مع الاحرار الدستوريين في وزارة ١٩٢٧ عندما تأمروا ضده بعد وفاة سعد زغلول .

ولم يطل عمر الوزارة الائتلافية كثيرا اذ استقال حسين سرى بعد الانتهاء من تقسيم الدوائر الانتخابية تبعا للتعداد الأخير للسكان ، ومحاولة احزاب الاقلية تقسيم الدوائر للأحزاب ورفض الوفد ذلك رفضا باتا ... وتشكلت وزارة محايطة اخرى برئاسة حسين سرى في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ لتشرف على اجراء الانتخابات .

وجددت خلال هذه الوزارة عدة احداث هامة ... اذ اجري وزير التموين مخمد علي راتب تحقيقات تناولت سبعة من وزراء الحكومة السعدية وانكشفت كثير من الفضائح التي كانت تدور خلف ستار .

ولان الافراج عن بعض المعتقلين . ومحاكمه قابل النقرشى ومحاولة احياء حامد جودة التى رافع فيها محمود سليمان غنام وعزيز فهمى وبحقبة الاحكام العرفية والرقبة على الصحف ، نمهدا للانتخابات فرصة مريدة كشعب ايضا همون التعذيب التى تعرض لها المعتقلون فى قفصه حاكم ابراهيم عبد الهادى سوا . شى معتدل هاستيب او الطور ٠٠٠ واستنكر الاحراز المصوريون ذلك ونفوا ان يكون لهم مسئولية الا عن الوزارة التى يشغلونها ٠٠٠

ونزلت بصورة نهائية نياب احزاب الاقلية وانكشفت عورة سيناتهم الامر الذى جعل فرصتهم للنجاح فى الانتخابات محدودة جدا .

واجريت الانتخابات فى ٣ يناير ١٩٥٠ وكانت النتيجة انتصارا واضحا للوفد اذ حصل على ٢٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣١٩ ، واطلقت صحيفة المصرى على هذا اليوم (يوم ثورة الشعب) .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للملك ايضا ، فاسرع الى منزل حسين سرى ليلا وقرر تعيينه رئيسا للديوان الملكى حتى يمكنه التفاهم مع الوفد من جهة ويحاول تنفيذ الاستراتيجية الانجلو امريكية من جهة اخرى .

كانت نقطة الخلاف الاولى بين الملك والوفد اثناء تشكيل الوزارة عندما طلب استمرار بقاء محمد حيدر فى منصبه وزيرا للجربية ، وكان قد احتفظ بموقعه فى وزارات محمود فهمى النقرشى وابراهيم عبد الهادى وحسين سرى ، ليكون عونا للملك فى مجلس الوزراء ، واداة للسيطرة الكاملة على الجيش ، وهو الذى حرك الجيش الى حرب فلسطين دون انتظار تعليمات رئيس الوزراء .

ولكن النحاس رفض ذلك رفضا باتا واصر على تعيين وزير وفدى هو مصطفى نصرت ، وتم الاتفاق على انشاء منصب جديد يعين فيه محمد حيدر وهو منصب (قائد عام القوات المسلحة) ٠٠٠ وبهذا لم يعد للوزير الوفدى نفوذ يذكر على الجيش وانقطعت صلة الوزارة الوفدية تقريبا بسياسة الجيش وترقيات الضباط وتعييناتهم وتنقلاتهم واستمرت السلطة العليا فى الجيش للسراى ولندوبها محمد حيدر .

وكان قبول الوزارة الوفدية لهذا الحل الوسط تنازلا منها عن حقوقها الدستورية التى تمسكت بها منذ عام ١٩٣٧ عندما طالبت بان يكون لها الاشراف على تعيين موظفى القصر نفسه ، وكان ذلك احد اسباب اقالتها ٠٠٠

كانت سياسة الحكومة الوفدية تميل الى احتواء الملك بدلا من التصادم

معه منذ اللحظة الاولى .. وخاصة انه رغم التأييد الشعبي الجسارف والاعلبية الساحقة فى الانتخابات فان اقالة الحكومات الوفدية اصبحت طابعا متكررا . وابتعادها عن الحكم سنوات طويلة كان يضعف نفوذها فى الاجهزة التنفيذية ، مع ان الوفد فى المعارضة كان دائما اشد اثرا واكثر جاذبية منه داخل الحكم .

لم تكن سياسة الوفد تصعيد الخلاف مع الملك الى درجة التآزم حتى لا يقفز الملك خارج اطار دستور ١٩٢٣ ويفرض حكما ديكتاتوريا تستفيد منه القوى الاجنبية المتربصة . . . وكان ذلك امرا طبيعيا من حزب ملكي دستوري لجا انبه النظام عندما دخل فى أزمة الاختناق .

ولكن انتصار الوفد فى انتخابات ١٩٥٠ لم يكن انتصارا له كحزب بقدر ما كان انتصارا لارادة الشعب ضد السراى واحزاب الاقلية ، وتعبيرا عن الموجة الشعبية الجديدة المؤيدة للوفد ، المطالبة فى نفس الوقت باهداف اجتماعية اكثر عمقا وشمولا .

ومع ذلك فان تشكيل الوزارة لم يأت معبرا عن الاتجاهات اليسارية التى بدأت تنمو داخل الوفد . . . بل استتنت خطة جديدة هى الاستعانة بالكفاءات والطاقات العلمية لمواجهة مطالب الجماهير الاجتماعية . . كان فى الوزارة خمسة يحملون لقب (دكتور) لأول مرة فى تاريخ الوزارات المصرية .

الضباط الاحرار

كان الجيش في ام ١٩٤٩ جريحا ومطمونا من اثر الهزيمة ٠٠٠ عندما انتهت الحرب وزعت قوات القتال في الجبهة على المناطق العسكرية المختلفة ، وضعت الصلات التنظيمية تبعا لذلك بين الجيش من جهة والاخوان المسلمين والتنظيمات اليسارية من جهة أخرى .

وضعف تيار العمل السياسى فى شعبة الرئيسية الثلاث التى تحدثنا عنها (الارهاب - الاخوان المسلمين - الشيوعيين) .

كان الارهاب الذى تركز فى يد (الحرس الحديدى) تقريبا ، قد عجز عن ايجاد دوافع جديدة للاغتيال ٠٠٠ وخاصة ان حادث ٤ فبراير كان قد ضعف اثره بعد نجاح وزارة الوفد فى الانتخابات نجاحا كبيرا معبرا عن تأييد شعبي جارف .

وهكذا توقفت حركة (الحرس الحديدى) .

اما الاخوان المسلمون فكانوا قد تعرضوا لحملة ارهاب حكومي شديدة بعد اغتيال النقراشى باشا ، ابعدت الضباط عن الاتصال بهم ٠٠٠ وان كان تنظيمهم قد استمر محتفظا بكيانه تحت قيادة قائد الجناح عبد المنعم عبد الرؤوف . وعاد البكباشى محمد انور السادات الى صفوف الجيش من جديد ضابطا فى سلاح الإشارة .

واستطاع قسم الجيش فى (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى - حدتو) ان ينجو سليما من ارهاب الحكومة لشدة الاهتمام بالامن باعتباره السلاح الوحيد الذى يحمى قسم الجيش فى وقت كان فيه معظم اعضائه

القيادة قد ضمتهم أسوار المعتقلات ... وكان المسئول السياسي لهذا القسم هو كاتب هذه السطور ومسئوله الثقافي احمد فؤاد وكيل النيابة في ذلك الوقت ، ورئيس مجلس ادارة بنك مصر فيما بعد .
ولكن ضعف تيار العمل السياسي بالجيش في شعبة الرئيسية الثلاث لم يدفع حركة الضباط الى الجمود ، ولم يمزق احلامهم او يبعثر جهودهم ... بل العكس هو الصحيح .

كان هناك في كل سلاح ضباط لحقتهم يد السياسة ولم يكن ممكنا لهم ان يتخلصوا منها وخاصة بعد هزيمة حرب فلسطين .

وفي هذه الفترة كان جمال عبد الناصر وكمال الدين حسنين قد تركا الاخوان مع عدد ملحوظ من الضباط .

وكانت طبيعة الامور تفرض على الضباط ان يتجمعوا ويتبادلوا الراى في وحداتهم واسلحتهم .

كان هناك ضباط وطنيون باتجاهات فكرية مختلفة ، بعيدا عن ايقصلات تنظيمية متناسقة .

كان هؤلاء الضباط يمثلون نواة خرجت من حرب فلسطين وهي غير مرتبطة بتنظيم موحد ... ولم يكن لهم حديث الا ما تركته الهزيمة في نفوسهم من مأساة .

وكان ابتعادهم عن التنظيمات السياسية القائمة (عدا التنظيمات اليسارية) دافعا لهم على البحث عن ارض مشتركة للقاء بعيدا عن التعصب والتحجر الفكرى .

وقد لعب البكباشى جمال عبد الناصر شخصا دورا رئيسيا بارزا في تجميع الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية . بدأ هذا الدور قبل حرب فلسطين بطريقة محدودة .

ومع انفراج الضغط الارهابى بتولى الوزارة الوفدية مسئولية الحكم في ١٢ فبراير ١٩٥٠ ، وتجمع الوحدات في القاهرة بعد تشيبتها عقب الخرب في منقباء والقنال والاسكندرية وغيرها ، نبت التفكير في تكوين تنظيم من الضباط المهتمين بامور السياسة .

وجمع جمال عبد الناصر اللجنة التأسيسية التي كان يتصل بها في اواخر ١٩٤٩ خلال حكم وزارة حسين سرى ، وكانت مشكلة من خمسة فقط هم جمال عبد الناصر وحسن ابراهيم وخاله محيى الدين وكمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف ... وهم دوق ميول سياسية مختلفة مع انهم بدأوا جميعا في ساحة الاخوان المسلمين .

ولم يكن قد اطلق على هذه اللجنة اسم (الضباط الاحرار) بعد ، كما انه لم يكتمل الشكل التنظيمي الا مع مطلع عام ١٩٥٠ عندما زاد عدد اللجنة التأسيسية بانضمام صلاح سالم وعبد اللطيف بغدادى وعبد الحكيم عامر وانور السادات وجمال سالم الذى دخل عليهم الاجتماع فجأة أثناء وجودهم فى منزل شقيقه صلاح سالم ، وتم فى هذا الوقت انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجنة التنفيذية .

وكانت صلة جمال عبد الناصر قد بدأت بمحمد نجيب اثناء حرب فلسطين خلال عبد الحكيم عامر ، الذى قال لجمال انه قد وجد كنزا فى محمد نجيب لجرأته وشجاعته ووعيه بأن أزمة الهزيمة فى القاهرة وليست فى العريش .

وعندما بدأ العمل بين الضباط يأخذ شكلا تنظيميا نبت اسم (الضباط الاحرار) ليكون توقيع اول منشور لهم يصدر فى فبراير عام ١٩٥٠ .

وهنا كان تنظيم الضباط الاحرار قد بدأ يأخذ شكلا منقسما . عن القوى السياسية خارج الجيش ... أى انه لم يعد تنظيميا تابعا للاخوان او الشيوعيين او الوفديين او السراى ... ولكن بعض اعضائه فى اللجنة التأسيسية لم يقطعوا صلاتهم التنظيمية القديمة ، ولم يغيروا افكارهم دفعة واحدة ... وانما اصبح انتماءهم الى مجموعة واحدة يشكل جبهة وطنية متحدة .

كان كمال الدين حسين مازال على صلة طيبة غير تنظيمية بالاخوان المسلمين ، وكان خالد محيى الدين على صلة بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، بعد ان كان قد انضم الى منظمة « اسكرا » عام ١٩٤٧ . وكان انور السادات على صلة ببعض رجال السراى ... كما كان جمال عبد الناصر الذى انتخبوه رئيسا لهم فى بداية ١٩٥٠ شديد النشاط كثير الاتصالات بمختلف القوى السياسية من مختلف الاتجاهات .

ولم يكن محمد نجيب يحضر اجتماعات التنظيم اثناء تكوينه لانه كان محل رقابة سلطات الامن المستولة باعتباره نجما محبوبا من ضباط الجيش ... ولانه كان فى رتبة كبيرة (اميرالاي) بينما كان اكبر الضباط فى ذلك الوقت يحمل رتبة (بكباشى) ، والاتصال يبدو مريبا ومثيرا ايضا ... ولذا تم الاتفاق بينه وبينهم على ان تكون الصلة به فردية وليست تنظيمية .

وتوالى صدور منشورات (الضباط الاحرار) ... المنشور الاول كتبه جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين وقام بطبعه مدنى اسمه (شوقى عزيز) ثم نقلت ماكينة الجستتر من منزله الى منزل عبد الرحمن عنان حد

ضباط سلاح الطيران ثم منزل حمدي عبيد أحد ضباط المشاة ووزير الإدارة المحلية فيما بعد ، واخيرا استقر امر طباعة المنشورات وتوزيعها بأجهزة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) وذلك في مرحلة تالية بعد حريق القاهرة ٥٥٠ وكانت معظم المنشورات تكتب بأقلام الضباط اليساريين ومنهم خالد محيي الدين وإلقاضى احمد فؤاد وكاتب هذه السطور ، والبعض كتبه جمال عبد الناصر .

وكان استمرار صدور المنشورات بتوقيع (الضباط الاحرار) إعلانا عن بداية مرحلة جديدة بعد فترة امتدت خلال السنوات من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٩ عندما كانت تصدر للجيش منشورات من تنظيم الضباط الأخوان وتنظيم الشيوعيين بتوقيع (رجال الجيش) ومنشورات مجهولة كانت تنتسب للحرس الحديدي .

منذ صدرت منشورات (الضباط الاحرار) توقفت القوى السياسية عن إصدار منشورات خاصة بها ، وكان هذا إعلانا عن نوع من الوحدة التنظيمية .

وكانت المنشورات تصل الى الضباط عن طريق عناوينهم المنزلية او في الوحدات بالبريد ٥٥٠ وأحيانا كانت توزع باليد داخل المعسكرات بطريقة سرية .

وكانت هناك ظاهرة غريبة يمكن القول بأنها قد بدأت مع فترة المد الثوري عام ١٩٤٦ ، وهي حرية الحديث والمناقشة بين الضباط في تجمعاتهم اليومية سواء في عربات الجيش الكبيرة التي تحمل الضباط من منازلهم الى المعسكرات او في الميس او نادى الضباط .

وكانت هذه الاحاديث والمناقشات الصريحة تتابع الاحداث الجارية وتعمقها بالتحليل من وجهات نظر مختلفة ، كانت تلتقى في النهاية على فساد الحكم والملك ورجال الحاشية .

ولكن هذا التيار الوطني العام في المناقشة لم يكشف عن سرية التنظيم الذي كان يتضاعف في سرعة شديدة ، ذلك ان الضباط بعد هزيمة فلسطين كانوا يشكلون أرضا صالحة لبذر الافكار الثورية المضادة لنظام الحكم والملك شخصيا .

وعندما بدأ تساؤل الضباط عن البرنامج الذي يرتبطون به ٥٥٥ أعدت الاهداف الستة وصدرت في منشور ٥٥٥ اعلمها أحمد فؤاد وخالد محيي الدين ٥٥٥ ووافق عليها جمال عبد الناصر .

أصبح اسم (الضباط الاحرار) يتردد في الجيش همسا أحيانا وإعلانية

أحيانا أخرى كما ان القوى السياسية المختلفة وبعض الصحفيين أخذوا علما به ... حتى المخابرات الحربية والبوليس السياسى كانا يعلمان بوجود هذه التنظيم الوليد .

ولكن اجهزة الامن سواء فى الجيش او الداخلية كانت محدودة العدد والعدة ... كان ضباط المخابرات الحربية ١٥ ضابطا جند بعضهم فى الضباط الاحرار او كانوا على صلة هامشية بهم مثل عبد المنعم التجار مدير المعلومات الذى اصبح سفيرا فى باريس والعراق بعد الثورة ومساعده سعد توفيق واسماعيل فريد الذى اصبح سكرتيرا عسكريا لمحمد نجيب ثم محافظا للدقهلية فيما بعد .

وكان ضباط القسم المخصوص بالداخلية لا يتجاوزون ٢٤ ضابطا ، ولكن لم يكن يدخل فى اختصاصهم العمل داخل الجيش الا عن طريق المخابرات الحربية ،

كانت قبضة اجهزة الامن لينة ، وقدرتها على النفاذ الى اسرار الجيش محدودة ، لانهم لم يكونوا قد استخدموا بعد نظام العمالة لرجال الجيش ، وشراء ضمائر البعض بببالغ ومكائات متنوعة .

يقول عبد المنعم التجار ان وزارة الداخلية قد اتصلت بالمخابرات الحربية للحصول على معلومات عن الضباط الاحرار وانهم حاولوا الكشف عن عناصرهم وخططهم دون استخدام (وسائل قذرة) ... ويقول ايضا ان كلا من المخابرات الامريكية والانجليزية كان لها خلايا خاصة بها ضد النشاط الشيوعى بالذات ... وقد أكد هذه الحقيقة الماجور ساتسومو المستول فى البوليس السياسى المصرى ثم ضابط امن السفارة البريطانية بالقاهرة بعد خروج الضباط الانجليز جميعا من البوليس المصرى فى كتابه (تجسس على الجواسيس I spied spies)

ومع ذلك لم يعتقل أى ضابط من الضباط الاحرار ... فى الموقوت الذى كانوا فيه يزادون عددا ووعيا .

ولم يكن فى سياسة الوزارة الوفدية ما يثير الضباط الاحرار ضدها ... ولم يكن علماء الاخوان التقليدى للوفد ذا تأثير فى اتجاهات الضباط الاحرار ... بل ان جمال عبد الناصر كان ذا ميول وفدية واضحة ... امضى ساعات طويلة فى منزلى بالاسكندرية قبل ٢٣ يوليو يدافع عن الوفد فى مناقشة حضرها مجموعة من الضباط الاحرار (البكباشى صلاح مصطفي الملقب العسكرى فى عمان الذى استشهد بطرد متفجر وصله من اسرائيل والبكباشى عبد الحليم الاعرن اركان حرب منطقة الاسكندرية فيما بعد) .

وقد بدأت الوزارة الوخدية عملها باقرار الحريات العامة ، فالتفت الرقابة على الصحف ورفعت الاحكام العرفية بعد تردد في مايو ١٩٥٠ وسنحت بالمظاهرات داخل الجامعة حيث مزقت صورة الملك وديست بالاقلام ...

والى جانب استقرار الحريات على اساس معقولة ، واصلت الحكومة الوخدية سياستها الاجتماعية ، فأقرت مجانية التعليم الثانوى عام ١٩٥٠ بعد ان كانت قد أقرت مجانية التعليم الابتدائى عام ١٩٤٢ ، وضاعفت جميع الضرائب بما فيها الضرائب العقارية الى ١٠٠٪ ، واعلنت مشروعاً لتعميم مياه الشرب فى القرى خلال خمس سنوات ، ودفعت وزارة التموين فروق اسعار بعض السلع لتكون فى مستوى محدودى الدخل ، وعمل كادر جديد للموظفين لمصلحة الصغار منهم .

الاساس الثالث الذى بنى الولفد سياسته عليه كان اجلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس قبل الموعد المحدد فى معاهدة ١٩٣٦ وهو عام ١٩٥٦ ، وتأكيد الوحدة بين مصر والسودان ، وقد بدأت المحادثات فى ابريل ١٩٥٠ وكان يتولاها وزير الخازنية محمد صلاح الدين وابراهيم فرج ، وحضر الفيلد مارشال وليم سليم رئيس اركان حرب الامبراطورية البريطانية وعقد ثلاثة اجتماعات مع الجانب المصرى برئاسة مصطفى النحاس يومى ٥ ، ٦ يونيو ١٩٥٠ . وقد أوضح له النحاس انه « لا يمكن ان يركن لوعود جديدة او يقبل نظريات مستحدثة ترمى الى بقاء قوات اجنبية فى مصر تحت أى اسم وبأية صيغة » وذلك رداً على قول سليم بأن النحاس يستطيع بمركزه الشعبى ان يقنع الناس بأن « الجيش المشترك والوجود الاجنبى » مبدأ جديد لا ينطوى على الاحتلال ... وكذلك اصر النحاس على ضرورة جلاء القوات البريطانية واقترح ان تنتقل الى فلسطين ليسهل عودتها الى مصر فى حالة قيام حرب فعلية ، كما طالب النحاس ان تهد بريطانيا مصر بالطائرات مشيراً الى اهتمام مصر بتقوية جيشها ليدافع وحدة عن منطقة القناة .

استمرت المفاوضات دون أى تقدم من جانب البريطانيين الذين لم يتراجعوا عن موقفهم خطوة واحدة . وبعد وفاة بيفن وتولى موريسون وزارة الخارجية البريطانية القى خطاباً استفز شعور المصريين لما فيه من قبول قاطع بعدم الجلاء ، مع مهاجمة الحكومة المصرية لمنها مرور البضائع الاسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة ، ورد عليه محمد صلاح الدين ببيان عنيف أنهى به المحادثات امام البرلمان يوم ١٦ اغسطس ١٩٥١ وخاصة

ان الحكومة الوفدية كلت قد تحملت بداية موجة هجوم ضد موقفها من قضية المجاذبات .

وهكذا يمكن تلخيص سياسة الوزارة الوفدية في اتجاهات رئيسية ثلاثة : تأكيد الحريات العامة ، واقرار نوع من العدالة الاجتماعية ، ومواجهة الاستعمار لتحقيق الجلاء ووحدة مصر والسودان .

ولم يكن في هذه الاتجاهات الوطنية ما يثير الضباط او يجتنب بهم الى تيار المعارضة رغم ان الوفد لم تكن له في الجيش أية شعبية نظر للظروف التاريخية التي ابعدت الوفد عن جهاز الجيش ، وعن السيطرة على احوال الطلبة للكلية الحربية ، والاساسا التي لحقت به بعد حادث ٤ فبراير . والتناظر الطبيعي الذي جعل من تأثيره الجماهيري مطعنا له عند ضباط الجيش الذين لا تستقيم حياتهم الا على اساس من الانضباط والنظام .

ولذا تبلورت اتجاهات الضباط الاحرار كما ظهر في منشوراتهم خلال حكم الوزارة الوفدية في فضح مفاصل القيادة العليا في الجيش ، والمطالبة بتحقيق الاهداف الوطنية .

وكانت مأساة حرب فلسطين قد عادت تطل على المجتمع بعد رفع الرقابة على الصحف ، وظهور عدة مقالات عن صفقات الاسلحة التي تمت خلال الحرب بوساطة بعض المقررين من السراى ، متابعة في ذلك استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة ، والاسستجواب الذي قلعه مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ عن اسباب هذه الاستقالة .

ورغم ان محمود محمد محمود كان حريصا على الصمت الا انه افضى لمصطفى مرعى بأسباب استقالته ، وكان ذلك لانه سجل في تقرير الديوان بعض الملاحظات على مسلك وزارة الحربية في موضوع الاسلحة المشتراة اثناء حرب فلسطين ، بالاضافة الى حصول كريم ثابت المستشار الصحفي للملك على مبلغ ٨٠٠٠ جنيه من ميزانية مستشفى المواساة تحت باب (دعاية) ، وعندما ارسل التقرير الى المطبعة الاميرية ردت له البروفات .

وانتهزت الصحافة فرصة نظم الاستجواب في آخر مايو ورفع الاحكام العسكرية فتمنت حملة على ما أسمته (الاسلحة الفاسدة) بنات في روز اليوسف يوم ٦ يونيو بمقال لاحسان عبد القدوس ومقالات لجللى سلام في مجلة المصور . ووجد بعض الضباط الذين لمسوا بأنفسهم فساد عمليات الفراء والسمرسة الفرصة المناسبة للاتصال بالرأى العام عن طريق الصحافة .

البكباشى عبد المنعم امين الذى كان مدرسا في مدرسة المتفعية

المضادة للطائرات ، واصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة فيما بعد ، سافر في بعثة لشراء أسلحة مضادة للطائرات ، بعد ان ألقت إحدى الطائرات الاسرائيلية ٣ قنابل على القاهرة كشفت نقص وسائل الدفاع الجوي ... كان معه البكباشي حسين محفوظ ندا مدرس مدفعية الميدان ، وهنالك اكتشفوا انحرافات من لجنة الشراء التي اشترت قنابل يدوية بمبلغ ثلاثة ارباع المليون ، واشترت ايضا مدافع ماكينة هو تشكس من التي استخدمت في حملة السودان (١٨٩٦ - ١٨٩٩) .

واهتمتهم اللجنة على حد قولهم كخبراء واعتمدت على السماسرة المهرين .. ولجأ عبد المنعم امين الى مصطفى مرعى بما عنده من بيانات بعد تقديمه الاستجواب ، ولكن مصطفى مرعى تشكك في اتصاله به قائلًا له أنهم هددوه بالقتل ، وهو لا يعرف ان كان عميلا مدسوسا عليه ..

ولم يكن عبد المنعم امين هو الوحيد الذي لجأ الى مصطفى مرعى ... ولكن عبد اللطيف البغدادي اتصل به ايضا هو وحسن ابراهيم وضباط الطيران محمد شوكت ومصطفى مرتجى ، وعندما قالوا له انهم معجبون بموقفه ، وانهم على استعداد لتنفيذ ما يستقر رأيهم عليه حتى ولو وصل الامر الى حد قتل الملك ... وهنا جفل مصطفى مرعى من هذا الحديث الخطير الذي ليست له مقدمات من الثقة ، وآثر ان يتحفظ معهم كما تحفظ مع عبد المنعم امين ، وسافر الى اوروبا .

هكذا كان الضباط غير المنتمين في حيرة من امرهم ، تركز غضبيهم على السراى وما ارتكبه رجالها من آثام ، ولكنهم لم يجعلوا الطريق السليم الذي يسلكونه ... حتى ان احدهم وهو الضابط محسن عبد الخالق الذي تولى ادارة دار التحرير للطبع والنشر بعد الثورة لجأ الى امينة السعيد الصحفية ورئيسة تحرير (حواء) والتي اعتادت تحرير باب تحت عنوان (اسألوني) .

كان الضباط في مرحلة نشاط شديد للاتصال بالعناصر المعبرة عما تطويه صدورهم ، وخاصة لان كثيرا منهم لم يكن قد انضوى واستقر في (الضباط الاحرار) ، ولم يكونوا قد شعروا بعد بحرارة الانتماء الى تنظيم مقنع لهم ، بعد ان كانوا قد تجاوزوا مرحلة الخضوع المطلق لتنظيم الاخوان المسلمين اساسا .

ولذا كان النشر عن قضية الاسلحة الفاسدة مركز جاذبية شديدة لهم فانهاالت منهم البيانات والوثائق والمعلومات على الصحفيين الذين تصدوا للكتابة في هذا الموضوع الذى الهب مشاعر الرأى العام ، ووجد فيه الضباط

مشجياً يعلقون عليه هزيمة حرب فلسطين . ويردون به الكرامة لضباط الجيش .

ولم تجد الحكومة الوفدية بدا من تبليغ النائب العام للتحقيق رغم ان هذا سجلت تصادماً مؤكداً بينها وبين الملك لان الذين مستهم البيانات كانوا من رجال الحاشية مثل انطون بولي وادمون صهلان ومحمد حلمي حسين ووصلت الاتهامات الى محاصرة محمد حيدر قائد عام القوات المسلحة باعتباره مسئولاً ومتسترأ على العملية من بدايتها عندما كان وزيراً للحربية ، مما اضطره الى الاستقالة ، هو والفريق عثمان المهدي رئيس هيئة اركان حرب الجيش ، بناء على طلب النائب العام ابعادهما عن مناصبيهما الحالية .

بدأ النائب العام محمد عزمي التحقيقات بجرأة واضحة ، بعد ان وصله امر كتابي من وزير العدل عبد الفتاح الطويل يطلب منه القبض على أي شخص سواء في الحكومة او السراى للتحقيق معه ، ولذا اصدر أمراً باعتقال ادمون صهلان الذي هرب الى سراى عابدين ، ولما اتصل حسن يوسف بوزير الداخلية الذي كان موجوداً في بلطيم لم يوافق فؤاد سراج الدين على حمايته وأصر على تنفيذ امر النائب العام ، فقام صهلان بتسليم نفسه .

ولكن النائب العام لم يواصل حملته حتى نهايتها ، بل استجاب لآغراء السراى فافرج عن المعتقلين ، وحفظ التحقيق بالنسبة لرجال الحاشية ، ورفع الحظر عن عودة محمد حيدر وعثمان المهدي الى مناصبيهما . وهاجمت الحكومة موقف النائب العام ، وخيرته بين الاستقالة او النقل الى منصب آخر ، فوافق على النقل ، وعين رئيساً لادارة قضايا الحكومة واعلن الملك عن استيائه من موقف الحكومة عندما قرر منح جميع الوزراء نياشين أعلى عدا وزير العدل ، ورفض الوزراء قبول النياشين تضرعاً مع زميلهم .

وأبرزت هذه الحادثة التناقض بين الملك وبين ضباط الجيش ، وعمقت في نفوسهم الشعور بقدرة السراى على وضع الامور في طريق مسدود ولذا كانت قضية الاسلحة الفاسدة من اولى القضايا التي اهتمت الثورة بتحقيقها وتقديمها للمحاكمة .

بعد ان استغرقت القضية ٩٠٠٠ صفحة في محاضر التحقيق ، ٢٣٠٠ صفحة في جلسات المحكمة ، ١٣٠٠ صفحة امام قاضي الاحالة فانها انتهت بحكم بسيط هو ١٠٠ جنيه غرامة لكل من القائمقام عبد الغفار عثمان والبكباشي حسن منصور وبرائة بقية المتهمين .

وهكذا كانت قضية الاسلحة الفاسدة ، قضية دعاية أكثر منها قضائية مخالفة للقانون . . . وقضية اثارة أكثر منها قضية اختلاس وسرقة . . . والاقلام التي انجذبت اليها صورتها على اساس انها قضية رئيسية في هزيمة الجيش ، متجاوزة بذلك قضايا أخرى أكثر أهمية منها وأكثر نفاذا في التأثير على قدرة الجيش على القتال . . . قضايا تمس صلب النظام الحاكم وقدرته على تعبئة طاقات الجماهير بما فيها القوات المسلحة .

لم تكن الاسلحة الفاسدة هي السبب في هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين . . . ولكنها كانت بقعة سوداء ضمن بقع كثيرة لطخت وجه النظام واسأت الى قدرة الجيش ، واثارت خلال فترة النشر والتحقيق مشاعر الجماهير ضد الملك ورجال الحاشية ، لانهم ربطوا بين السرقات وهزيمة الجيش واعتقال الوطنيين الاحرار .

الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى

كان الموقف السياسى يتدهور ، وهيبة النظام تتآكل ، وحماقات الملك فى نفس الوقت تتضاعف وتتسم بعدم المبالاة او سلامة التقدير . . . والتهبت الصحف بمقالات نقدية عنيفة تفضح التصرفات الشخصية للملك ورجال الحاشية بعبارات مستهترة ، ولم يفلح قانون حماية اخبار القصر فى وقف هذه الحملة التي ظهرت فى عدة صحف منها الاشتراكية (مجلة حزب مصر الفتاة) واللواء الجديد (مجلة حزب الوطن الجديد) والجمهورى المصرى (مجلة اثاره) كان يملكها ابو الخير نجيب) والكاتب (مجلة أنصار السلام) والملايين (مجلة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى - حدتو) وروز اليوسف التي بادرت بالسبق فى شن الهجوم فيما اطلقت عليه اسم الاسلحة الفاسدة .

وكان محمد صلاح الدين قد صرح فى مجلس النواب بأن الدورة لن تفض قبل أن يدلى بحديث للمجلس عن نتيجة المفاوضات ، ولذا فان المجلس لم يكن يعتقد ، ولكن الدورة لم تنفض .

وكانت الحكومة الوفدية قد اعلنت فى خطاب العرش لهذه الدورة التي تم تفض تهديدها بالغاء معاهدة ١٩٣٦ اذا لم تسفر المباحثات عن نتيجة .

وعندما التى محمد صلاح الدين بيانه امام مجلس النواب يوم ١٦ اغسطس حمل حملة عنيفة على الاستعمار البريطانى والسياسة الانجليزية فى فلسطين التي انتهت بانشاء اسرائيل ، وأشار الى ان الحكومة ما زالت

عند وعدها بإلغاء المعاهدة كما اعلنه رئيسها مصطفى النحاس في خطاب
العرش .

والنقط الجماهير خطاب وزير الخارجية ليكون نقطة انطلاق لها في
حركتها التي كانت تتصاعد يوما بعد يوم حتى يوم ٢٦ اغسطس - تاريخ
توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، فقررت التنظيمات السياسية التظاهر ، وخسرت
القاهرة عن (بكرة ايها) على حد تعبير جريدة المصري ، وخرج نحو ١٥ ألف
متظاهر من عمال الورش الاميرية والسكك الحديدية وورش ابو زعبل ٠٠٠
وجدت تصادم بين البوليس والمتظاهرين فأصيب البعض من الطرفين ، واستمرت
المظاهرات تموج في القاهرة حتى المساء .

وقد لعبت التنظيمات الوطنية واليسارية دورا بارزا في تحريك الجماهير
وقيادتها خلال هذه الفترة كما سيأتي ذكره فيما بعد .
ووجدت الحكومة الوفدية انها تفقد كثيرا من رصيدها الشعبي امام
موجة الحماس التي تجتاح الشعب ٠٠٠ ووجدت ايضا انها قد اصبحت
محاصرة بوعدا الذي قطعته على نفسها بإلغاء المعاهدة .

واستقر الرأي على اصدار قانون بإلغاء المعاهدة ، واصدار تشريعات
بتعديل موقف السودان ، وكلف بذلك الدكتور وحيد رافت المستشار
الملكي لرئيس الوزراء .

توقع الوفد الخروج من الحكم بعد اعداد هذه التشريعات ، ولكن
الملك الذي استشار نجيب الهلالي قرر التوقيع لان نجيب قال له ان الموقف
لا يحتمل عدم التوقيع ٠٠٠ وعدم التوقيع سيكون له اثر سيء عند
الشعب .

وجمع فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد الهيئة الوفدية البرلمانية في
البهو الفرعوني الساعة الرابعة والنصف حيث أخذ يخطبهم في تنظيمات
خاصة بالوفد لضمان تجمعهم لهذه اللحظة التاريخية الحاسمة .
ووصل النحاس باشا من الاسكندرية في نفس اليوم ، والجماهير
تستقبله بهتاف يكاد يكون واحدا (ألغ المعاهدة يا نحاس) .

ووقف النحاس باشا على منبر مجلس النواب ليعلم كلمته التاريخية
« من اجل مصر ابرمت معاهدة ١٩٣٦ ومن اجل مصر اطالبكم اليوم بالقائها »
وذلك في يوم ٨ اكتوبر ١٩٥١ وهو نفس اليوم الذي اُقتل فيه الملك الوزارة
الوفدية بخطابه المهين في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ .
فوجيء البريطانيون بالصورة التي الفيت بها المعاهدة ، فقد توقعوا
ان يكون الانهاء شكليا وليس بهذه الصورة الدستورية .

وحضر السفير البريطاني يحتج لدى فؤاد سراج الدين الذى قال له ان عندكم قواعد اخرى مثل عدن وقبرص ومالطة ، ولكن السفير البريطاني قال له انه لا يوجد فى اى قاعدة منها المزايا التى تتوافر فى قاعدة السويس ، وعندما سأل سراج الدين عن هذه المزايا ، قال السفير البريطاني ان قاعدة السويس تتميز بالآتى :

- ١ - توافر الايدى العاملة الرخيصة .
- ٢ - وسائل النقل متوافرة لها من طائرات وبحر وسكة حديد .
- ٣ - الحياة الاجتماعية فى مدن القناة ، وهى مسألة جوهرية للقوات المسلحة .

والتقط فؤاد سراج الدين هذه الكلمات لتبدأ منها سياسة الحكومة الوفدية بعد انهاء معاهدة ١٩٣٦ فى مواجهتها للاستعمار البريطانى . وكان انهاء المعاهدة اعلاناً ببدء الدفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة ، وحفزاً لتجميع القوى الاستعمارية والرجعية فى محاولة للاطاحة بالحكومة الوفدية التى استردت كامل شعبيتها وأزالت كثيراً من التناقضات بينها وبين القوى الوطنية الديمقراطية التى فرضت نفسها على الساحة الشعبية .

وبعد خمسة ايام من انهاء المعاهدة تقدم سفراء انجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا يطلبون مقابلة مشتركة مع وزير الخارجية ، ولكن الوزير حدد لهم مواعيد متتالية قدموا له فيها مذكرة واحدة تطالب باستبدال انهاء المعاهدة بعقد اتفاقية دفاع مشترك . . . ولكن مجلس الوزراء قرر رفض المذكرة واعلن ذلك فؤاد سراج الدين فى اليوم التالى مباشرة امام مجلس النواب بعد سؤال من حامد العلايلى مراقب حزب الاحرار الدستوريين عن سر مقابلة السفراء الاربعة لوزير الخارجية .

وفى نفس اليوم كانت ٣ ناقلات جنود بريطانية وصلت الى بور سعيد تحمل امدادات لتنفيذ خطة بريطانية جديدة تقضى باحتلال كافة مرافق مدن القناة ووضع اليد على جميع وسائل عبور القناة ، وبذا تصبح قوات الجيش فى غزة وسيناء تحت سيطرة قوات الاحتلال .

وتحركت التنظيمات السياسية تعد نفسها للكفاح المسلح .

الوفد ممثلاً فى الحكومة اصدر تشريعا بسجن كل عامل مصرى يعمل فى القاعدة البريطانية ، مع اذكاء الروح الوطنية فى الاذاعسة مما ادى الى تحقيق بطالة كاملة لعدد من العمال المصريين كان يتراوح بين ٤٠.٠٠٠ ، ٥٠.٠٠٠ عامل ، واصدرت الحكومة فى نفس الوقت تعليمات لوزير الشئون

الاجتماعية بصرف مرتبات العمال كاملة وتهيئة العمل المناسب لهم خارج منطقة القناة ، وفي ايام قليلة تجمعت اكثر من ١٧ باخرة بريطانية في القنال بغير تفريغ لشحناتها .

وصدر قرار وزاري بمنع السكك الحديدية من نقل اى مبيعات او مواد الى القاعدة البريطانية . . . وكذا منع النقل البرى والنهرى .

وصدر تشريع بمعاينة كل من يتعاون مع القوات البريطانية بالسجن . وتوقفت الحياة الاجتماعية للجند في مدن القناة نتيجة لنشـاط الفدائيين حتى اعتبرت المدن خارج الحدود للقوات البريطانية .

يقول فؤاد سراج الدين ان عددا كبيرا من ضباط البوليس فى ملايسهم المدنية قد شاركوا فى عمليات القتال وحرب العصابات ضد الجنود البريطانيين فى القاعدة . . . ويقول ايضا انه قد ابطل كافة المزايا التى ذكرها له سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى وهو يعدد له مزايا قاعدة السويس عن غيرها من القواعد الاخرى فى قبرص ومالطة وعدن .

وعندما تطور القتال فى منطقة القناة بدأت الحكومة تشتري السلاح للفدائيين من الصعيد . . . كما قابل فؤاد سراج الدين سفراء يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتى وطلب منهم شراء اسلحة للبوليس . . . ولكن هذه المقابلات التى تعتبر بداية الاتصال بالدول الاشتراكية فى موضوع شراء السلاح لم تسفر عن نتيجة ايجابية ، ويعمل فؤاد سراج الدين ذلك بأنهم لم يكونوا قد قرروا بعد مواجهة الغرب بطريقة استغزائية فى المنطقة .

وكانت الحكومة الوفدية تتصل بالسفير الامريكى جيفرسون كافرى عند مواجهتها بعض المصاعب ، فعندما منح الانجليز تدفق المازوت من السويس الى القاهرة الامر الذى يؤدى الى توقف المحارى والمصانع والمخابز والوارى ، اتصل فؤاد سراج الدين بالسفير الامريكى وحذره من خطر الهجوم على الاجانب اذا نفذ المخزون من المازوت وهو لا يكفى لاکثر من ستة ايام . . . وبعد اتصالات بين الحكومة الامريكية والبريطانية عدلت القوات البريطانية عن منع المازوت عن القاهرة .

وكانت الحكومة الوفدية الى جانب اعطائها الاوامر لقوات البوليس بمهاجمة قوات الاحتلال البريطانى فى القناة ، تعقد حملات مع بعض القوى الفدائية غير الحكومية . . . فعندما قدم الصحفى المسـروف فكرى اباطة رئيس تحرير المصور قريبه قائد الجـناح وجيه اباطه الى فؤاد سراج الدين

قامت بينهما صفة استمرت طوال معركة القناة كان يحصل فيها وجيه على مساعدات من الحكومة .

وتمت في هذه الفترة مقابلة اخرى بين فؤاد سراج الدين واحمد انور احد الضباط الاحرار وقائد البوليس الحري بعد الثورة ٠٠٠

وافق جمال عبد الناصر على المقابلة محذرا احمد انور من الارتباط بشيء لوجود زملاء يجب الرجوع اليهم ، كما حذره ايضا من محاولة فؤاد سراج الدين معرفة معلومات عن (الضباط الاحرار) .

يقول احمد انور ان فؤاد سراج الدين حاول ان يعرف منه اسم قائد التنظيم في سؤال عابر عن يصلح رئيسا لاركان حرب الجيش ، فقال له : مخفود سيف اليزل ، كما يقول انه قد بارك حركة الضباط دون ان يورط نفسه فيها ، وانه حمل له ذلك فيما بعد جميلا لانه كان يستطيع الاضرار به بعد المقابلة .

ويقول فؤاد سراج الدين ان احمد انور قد عرض عليه وقوف الجيش مع الحكومة الوفدية اذا اقلها الملك ، وانه قد علق على ذلك بقوله ان الملك لا يعتمد الا على الجيش ، ومع ذلك فقد اتفق بعد هذه المقابلة مع مصطفى النحاس على ان يقترح مصطفى نصرت وزير الحربية عزل محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة ، وفعلنا ذهب مصطفى نصرت للسراي وطالب بتغيير حيدر ولم يصل الرد حتى اقالة الوزارة ٠٠٠ وتصادف ان احتفل الجيش في نادي الضباط بعيد ميلاد الملك (١١ فبراير ١٩٥٢) في حفل تغني فيه ام كلثوم ، وانااب الملك محمد حيدر في آخر لحظة حتى يفاجي الوزارة بذلك، واستقبله الضباط بعاصفة من التصفيق بينما استقبلوا كلمة وزير الحربية بتصفيق فاتر .

عمق هذا الاستقبال شهور الوفد بانصراف الضباط عنه ، وبانهم القوة التي يستند اليها الملك ، رغم وجود حركة بين الضباط الوطنيين .

وظلت الحكومة الوفدية تواصل كفاحها ضد القوات البريطانية في القناة بواسطة البوليس اساسا ٠٠٠ بينما تآمر قوات البوليس بضرب المظاهرات في شوارع القاهرة ٠٠٠ وأدى هذا التناقض الى وجود نوع من الانفصام في طبيعة عمل قوات البوليس في هذه المرحلة الحرجة التي تواجه فيها الحكومة الوفدية عدوا اجنبيا في القناة ، وتواجه مظاهرات تشب ضدها في القاهرة ، تتهمها بالتقصير احيانا ، وتطالب بالسلاح احيانا اخرى . ولم يكن الضباط بعيدين عن معركة الكفاح المسلح في القتال ٠٠٠ كما

ان اتصالهم بالوفد لم يكن هو الاتصال الوحيد :
ولم يكن الوفد هو القوة السياسية الوحيدة المؤثرة في تحريك الجماهير
للكفاح المسلح . . . بل ان تنظيمات سياسية ناشئة استطاعت ان تلعب دورا
بارزا في هذه الفترة التي عمرت بالحرية والديموقراطية .

وحدث تغيير آخر في ترتيب القوى داخل الجيش . . . بعد ان كانت
الشعب الثلاث للعمل السياسي هي (الارهاب - والاخوان المسلمين
والشيوعيين) ، حدث تحول مواكب للحركة الجماهيرية .

ضاع الاتجاه الارهابي في تيار الكفاح الشعبي المسلح ، وذبلت قدرة
(الحرس الحديدي) على الاغتيال بعد تفجر طاقات الشعب الثورية ، واصيبت
حيويته بالجمود .

وحدث تبدل في موقف الاخوان المسلمين جعل ارتباط الضباط بهم
يضعف عما كان قبل واثناء حرب فلسطين . . . وكانت الصلة بين (الضباط
الاحرار) وتنظيم الاخوان قد استمرت قائمة على اسس غير عدائية وغير تنظيمية
ايضا .

وكان الاخوان المسلمون قد تعرضوا لهزة شديدة بعد اغتيال المرشد
الشيخ حسن البنا ، ونبتت داخل الجماعة خلافات وصراعات على تولي
الزعامة من بعده وخاصة ان نظامها الاساسي كان يركز كل السلطات في يد
المرشد العام ، وليس لمكتب الارشاد أو الهيئة التأسيسية الا وجود
استشاري بجانبه طوال فترة توليه المسؤولية التي تمتد حتى آخر يوم في
حياته دون تحديد لفترة زمنية معينة .

ولذا كان اختيار المرشد يعتبر موضوعا حاسما في صراع الخلفاء ولم
يفز الشخص القوي الذي يفرض نفسه ويدين له الباقون بالولاء . . .
فكان ان اجتمع رأيهم على تعيين شخص ضعيف . لكي يبدا كل منهم محاولته
في السيطرة على الجماعة خلاله .

واتفق الرأي على تعيين حسن الهضيبي مرشدا عاما ، وهو مستشار
عمل بالقضاء ٢٧ عاما واتصل بالشيخ البنا عام ١٩٤٢ ولكنه لم يكن عضوا
بمكتب الارشاد ولا بالجمعية التأسيسية المكونة من ١٥٠ عضوا ، ولم يكن
عضوا بارزا معروفا للاخوان كما انه كان قد اتم الستين من عمره في عام
١٩٥٠ .

واتخذ الملك موقف التأييد من انتخاب المستشار حسن الهضيبي
مرشدا عاما ، بل قيل انه كان العامل الاول في انتخابه لان كان متزوجا من
شقيقة ناظر الخاصة الملكية مراد حسن ، وقد نشرت مجلة اللواء الجديد

أن مزارحي باشا محامي الخاصة الملكية كان له دور في تحسين العلاقات بين الملك والأخوان ، ليستميلهم الى جانبه في حالة اتخاذ موقف العداء من الوفد .

ولم يمض شهر على انتخاب الهضيبي حتى ذهب في إحدى عسريات القصور الملكية مع بعض زعماء الجماعة لمقابلة الملك ، الذي ذكرهم بوعبد حسن ابننا لكریم ثابت عام ١٩٤٨ باتخاذ خطة معاداة الشيوعية اذا ألقى الملك قرار حل الجماعة ٠٠٠ وقد تكررت زيارة المرشد للملك عدة مرات صرح بعد احداها بانها (زيارة نبيلة للملك نبيل) .

وكانت جماعة الاخوان المسلمين قد خرجت من حـرب فلسطين ومن فترة الاعتقالات ، وقد مال ميزان قوتها ، وضعفت قبضتها على الضباط الذين نظمهم في صفوفها خلال السنوات السابقة ٠٠٠

ولذا لم تسهم جماعة الاخوان المسلمين خلال فترة الحكومة الوفدية في أى عمل إيجابي ضد الملك او الاستعمار ٠٠٠ بل انه عندما عين الملك حافظ عفيفي رئيسا للديوان ، وسارت المظاهرة تهتف ضد الملك وحافظ عفيفي ، كتبت مجلة الدعوة التي كان يصدرها صالح عشاوى عضو مكتب

الارشاد هجوما على رئيس الديوان الجديد ٠٠٠ وابتقت وكالات الانبياء بهذا الموقف الجديد للجماعة من الملك ٠٠٠ ولكن عبد الحكيم عابدين سكرتير الجماعة سرعان ما اذاع بيانا هذا نصه : « يقرر المركز العام للأخوان المسلمين ان مجلة الدعوة لاتصدر عنه ولا تنطق بلسانه ولا تمثل سياسته وانها صحيفة شخصية تعبر عن آراء صاحبها ولا تتقيد دعوة الاخوان المسلمين بما ينشر فيها » .

وتخلفت الجماعة عن بقية القوى والتنظيمات السياسية التي حاولت أن تجذبا في اتجاه ثوري ، أو تؤيد اتجاه صالح عشاوى ضد اتجاه الهضيبي المتحفظ والحريص على عدم حدوث احتكاك بينه وبين السراى باعتبارها مركز السلطة في مصر ٠٠٠ رغم انه كانت تتوافر لهم الاسلحة في جهازهم السرى .

واقصر نشاط الاخوان خلال هذه الفترة على الدعوة الى التربية الاسلامية وكانما هي تناقض الثورة ضد الاستعمار ، وفي حديث للهضيبي مع مجلة الجمهورى المصرى يوم ١٥ اكتوبر ١٩٥١ أى عقب الغاء المساعدة بأسبوع واحد قال « هل تظن ان اعمال العنف تخرج الانجليز من البلاد ، ان واجب للحكومة اليوم هو ان تفعل ما يفعله الاخوان المسلمون من تربية الشعب واعداده فذلك هو الطريق لاجراج الانجليز » ٠٠٠ ثم نفى الهضيبي

ما أشيع من ان الجماعة طلبت من الحكومة تدريب ١٦ ألف شخص ونفى أن
فى نية الجماعة التوجه بهذا الطلب .

وكان الهضبي يردد « اذا كانت الحكومة تريد تسليح الشعب فعليها
اولا ان تسلحه بالاخلاق فتغلق تلك المواخير الساهرة طوال الليل ودور
اللعب التى تقسد الاخلاق » .

وخطب الهضبي فى شباب الاخوان قائلا لهم « اذهبوا فاعكفوا على
تلاوة القرآن الكريم » ، ورد عليه خالد محمد خالد متهما اياه بالابتعاد عن
الدين الذى يفضل الكفاح على العبارة حسبا اثر عن رسول الله وقال « وجند
الوطن فى التاريخ قبلما يوجد الدين وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن
فهو ولاء ذاتى ليس من روح الله ، والوطن عماد الدين وسنده » ثم خاطب الاخوان
قائلا « اطلقوا سراح الطاقة المحتكرة » . . . وكتبت روز اليوسف تقول انه
يجب على الاخوان التحرك فى المعركة والا فقدتم مصر .

لم يسرع الضباط المنضمون للاخوان المسلمين لمعركة القناة ، كما
اسرعوا للتطوع فى حرب فلسطين . . وبلت منطقة القناة خالية من أية حركة
ايجابية لهم .

وبذلك تخلى الاخوان المسلمون عن أداء دور بارز فى الكفاح المسلح ،
وأثروا مهادنة الملك ، وترقب نتائج تورط الوفد فى مواجهة الاستعمار
واحفظوا بأسلحتهم فى المخازن ليوم قريب .

ونتيجة لهذا الموقف المتهلون انصرف الضباط الذين انضموا للجماعة
عدا قلة محدودة جدا وكانت هذه الفترة هى نقطة النهاية فى ارتباط الضباط
بالاخوان المسلمين .

اما التنظيمات الشيوعية فقد اسهمت ايضا فى معركة الكفاح المسلح
فى القناة ، ولكن بقدرات بدأت محدودة ثم نمت مع تطور القتال .
وصدرت فى هذه الفترة طبعة ثانية من كتابى (حرب العصابات) ،
ودرست قيادة حدثو الموقف فوجئت أنه لايجوز أن تضيق حلقة الكفاح
لتصبح محصورة فى القدينيين وحدهم ، وانما يجب ان يتسع نطاق المعركة
ليشمل الفلاحين فى القرى المنتشرة بالمنطقة ، وكثير منهم مسلح بطبيعته ،
كما انه تم البحث فى انشاء تنظيمات سياسية لتوعية الجماهير وقيادتها
فى القرى ، وجررت اتصالات كثيرة لخلق قيادة موحدة لكافة الكتائب
والتنظيمات المقاتلة حتى يزداد تأثيرها وتتوحد اهدافها ، وتكون نواة لجبهة
تخلق فى جو المعركة .

وكانت معركة (القرين) تجسيدا لهذه الاهداف التى رسمتها

(حدثوا) فلم تكن معركة فدائيين فقط ، وإنما كانت معركة فلاحين أساسا ، فقد خرجت القرية كلها ، وتسلق الفلاحون النخيل ، وصوبوا مدافعهم ضد دبابات الانجليز التي تراجعت ، وعجزت عن احتلال القرين .

وكانت مشكلة التنظيمات الشيوعية هي نقص السلاح عكس الإخوان المسلمين الذين توافر لهم السلاح ولم تتوافر ارادة القتال ...

كنا نحصل لهم على السلاح من داخل الجيش ... كان يحضره لنا جمال عبد الناصر من مجدى حسنين في سلاح خدمة الجيش بثكنات العباسية ، وكنت أحمله مع الصاغ عثمان فوزى سفير مصر في هولندا بعد الثورة الى المقاتلين في منطقة القناة .

وكان جمال عبد الناصر يعرف حقيقة الدور الذى نقوم به ويوافق عليه ، بعد ان كانت صلتته قد توطدت بمندوبى قسم الجيش في (حدثوا) للعمل في تنظيم الضباط الاحرار وهما القاضى احمد فؤاد واليوزباشى خالد محيى الدين .

وقد استشهد في القتال عباس الاعسر الطالب بكلية تجارة الاسكندرية ، وعضو لجنة انصار السلام بالمدينة ... وتحولت الجنازة الى مظاهرة شعبية كبيرة ، نظمنا اشتراك ضباط الجيش فيها رغم اتصال بعض ضباط القسم السياسى بنا ومحاولتهم ان يثبونا عن ذلك ... وسار ضباط الجيش فى صفوف منتظمة ومن خلفهم الجماهير تهتف ، وامامهم طالب يحمل تمثالا كبيرا لحمامة السلام البيضاء ... وكان عدد ملحوظ من الضباط وصنف الضباط قد وقعوا بيان ميثاق ستوكهولم .

كان عدد الانصار يتزايد ، ومضمون المعركة يتعمق ... ويلتقى صوت طلقات الرصاص مع رنين الكلمات المطبوعة على صفحات الجلات الوطنية . ولم تكن التنظيمات والقوى السياسية وجها فى المعركة ... كان هناك بعض ضباط الجيش ايضا .

كان ننظم (الضباط الاحرار) قد بدأ يتبلور وتتحدد معالمه ويزداد عدد المنضمين اليه يوما بعد يوم ... وكانت المنشورات هي الوسيلة الاولى لاثارة الضباط وتوجيههم .

كانت المنشورات خالية من الهجوم على الوفد او الحكومة القائمة ... لما كانت تقوم به من اعمال هي اقصى ما فى طاقتها ... وكان كتاب هذه المنشورات من اعضاء قسم الجيش (حدثوا) وهم يدركون ان الهجوم على الوزارة الوفدية لإخراجها واسقاطها يلتقى تماما مع رغبة الاستعمار والملك والعناصر الرجعية خارج السلطة ودخلها .

ولكن المنشورات كانت تعلن « ان الجيش هو جيش الامة وليس بجيش فرد من الافراد ، والامة هي التي تنفق عليه ودافعوا الضرائب من ابناء الشعب هم الذين يدفعون مرتبات هؤلاء الجنود ، وهم الذين يسلحونهم فمهمتهم الأولى ان يكونوا في خدمة الشعب لا في خدمة أى انسان آخر » . . . وكانت تهاجم الاموال التي تنفق على زفاف الملك « اليكم يا من تجمعون المال من عرق الشعب لتنفقوه في غير صالح الشعب . . . اليكم يا من تسوقون البلاد الى هاوية سحيقة لتصلوا بالبلاد الى مآربكم الخاصة . . . اليكم كلمتنا هذه لتكون نذيرا لكم لعلمكم تتوبون الى رشديكم وترجعون عن غيكم . . . وانتم ايها الضباط اليكم هذا العرض الموجز لما يحدث اليوم من مهازل ، فكونوا متيقظين دائما لما يدبر لجيشكم وبلادكم ، ولا تتهاونوا في حقوقكم قيد أنملة » . . . وكانت تعلن موقفها السياسي كما يأتى : « الشعب والجيش يقفان اليوم بالمرصاد لكل حركة ترجع بنا الى الوراء . . . ان الشعب والجيش سيحطمان اية محاولة لضرب الحركة الوطنية . . . لقد أيدنا الحكومة في خطوتها الوطنية التي اتخذتها بالغاء المعاهدة الاستعمارية (١)

وكان جمال عبد الناصر الرئيس المنتخب لتنظيم الضباط الاحرار حريصا على اشتغال حركة الكفاح المسلح في القنال . . . يسهل امداد التنظيمات المختلفة بالسلاح والذخيرة اذا طلبت وكما كان يعطيني السلاح لتطوعي (حدوتو) كان يعطى السلاح والذخيرة لعبد القادر عودة وحسن عشاوى ، كما كلف كمال رفعت احد الضباط الاحرار المرتبطين في البداية بالتنظيمات اليسارية والوزير وعضو مجلس الرئاسة بعد الثورة ، وحسن التهامي ضابط المخابرات وعضو الضباط الاحرار ثم الوزير بعد الثورة بالاشراف على معسكر تدريب الفلانيين في صحراء الفيوم ، ليرسلوا بعد ذلك الى كئاب وجيه اباطة عضو الضباط الاحرار ، والمتصل بفؤاد سراج الدين وزير الداخلية .

واشترك بعض الضباط الاحرار اشتراكا فعلياً في معركة القنابل . ويرى لنا انور السادات الذي اعادته الوزارة الوفدية الى صفوف الجيش بعد فصله واعتقاله عقب ضبطه متصلا بالجواسيس الالمان في القاهرة قيروى قصة (القنابل) وهو اللغم البحرى الكبير الذى تقرر اغلاق القناة به واشترك فى العملية تخطيطا وتنفيذا جمال عبد الناصر وانور السادات وصلاح هدايت

(١) حرب التحرير الوطنية - كمال رفعت .

الضباط المتخرج بعد ذلك في كلية العلوم ووزير البحث العلمي بعد الثورة وحسن التهامي وضابط خفر السواحل عبد الستار عرفة . . . ولكن العملية لم تنجح لاختلاف غير مقصودة في البداية ثم اخطاء فنية في النهاية .

لم يكن (الضباط الاحرار) يشكلون وحدات مقاتلة ، ولكنهم كانوا يتصلون بالفدائيين يدربونهم ويعدون معهم الخطط ، ويشتركون احيانا في بعض العمليات .

ولكن وحدات الجيش العادية في منطقة القناة ظلت بعيدة تماما عن أحداث المعركة ، تخضع لتعليمات قادتها التقليديين الذين يطلقون اوامره من محمد حيدر وجل السراي وقائد عام القوات المسلحة .

وكان غريبا ان تسهم قوات البوليس بالعاب الاكبر في معركة الكفاح المسلح بالقناة ، الى جانب الفدائيين والاهالي الذين بدأوا ينضمون الى حرب المصائب . . . بينما قوات الجيش تمارس حياتها الطبيعية دون اعتداء على قوات الاحتلال ، ودون تحرش من قوات الاحتلال .

ولولا نشاط بعض (الضباط الاحرار) وروحهم النضالية لعد الامر باعنا على التناقص الشديد . وظهر الجيش في مظهر القوة المستكينة الخاضعة لتعليمات السراي للتعاونة مع الاستعمار .

ارسل ضباط العريش ورفع الى رئيس الوزراء ووزير الحرية ورئيس اركان حرب برقية قالوا فيها « ان مصر العزيزة اولى بدعائنا من فلسطين ، واذا لم تصدر الينا الاوامر بالتحرك الى القناة فسنصرف على مسئوليتنا » وقد حضر مفتش عام الجيش بعد البرقية للتحقيق ولكنه لم يصدر أي اتهامات ولم تحدث مساءلة .

وقد اهابت هذه الحالة مشاعر الضباط ، وجذبتهم الى أحداث البلد السياسية ، وسهلت فرصة التجنيد لتنظيم (الضباط الاحرار) ، وشاعت الظروف ان يخطوا تجربة عملية لاختبار قوتهم .

وكانت هذه التجربة هي انتخابات نادي الضباط ، وهي في المادة كانت تمر عادية ودون اهتمام كبير من جانب الضباط . . ولكنها اقبلت هذه المرة في ظروف مشحونة بالقلق والتوتر .

(الضباط الاحرار) يعيشون أزمة الوطن دون ان تنطلق طاقتهم في حرية مثل بقية المواطنين ، يلمسون فساد السراي وتعاونها مع الاستعمار ولا يجدون وسيلة للتعبير الا في المنشورات .

وقد تصد موعد الانتخابات بعد اسبوع واحد من هدم البريطانيين

لقرية كفر أحمد عبده ، وهياج وثورة الرأي العام المصرى .
وقرر اللواء محمد نجيب ان يدخل الانتخابات رئيسا للنادى ، وكانت
اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار قد اختارته لما اتصف به من شجاعة
وامانة وبساطة خلقت له بين الضباط شعبية ملحوظة .

وتعتبر انتخابات نادى الضباط هى بداية المواجهة العلنية الصريحة
بين الملك وبين (الضباط الاحرار) .

وعندما رشح محمد نجيب نفسه رئيسا للنادى لم يكن ذلك مما يرنج
الملك ، فقلدا سبق ان نقله منذ شهور من سلاح الحدود الى سلاح المشاة ، ردا
على رغبته فى نقل الامر الى حسين سرى عامر وكيل الحدود القريب من
السراى والذى تولى قيادة السلاح بعده ، لما احاط به من شبهات سلوكية .

أراد الملك ان يفرض حسين سرى عامر على مجلس ادارة النادى واصدر
امره بتأجيل اجتماع الجمعية المحدد له يوم ١٨ ديسمبر ١٩٥١ ، ولكن
الضباط اجتمعوا وقرروا ان تجرى الانتخابات يوم ٣ يناير ١٩٥٢ . وفى
اليوم المحدد رفضوا اعتبار سلاح الحدود من اسلحة الجيش التى يمثل
مندوبيها فى مجلس ادارة النادى باعتباره سلاحا يضم ضباطا منتدبين من
مختلف الاسلحة .

وكان فى هذا الاجراء صفة شديدة لارادة الملك . وتمت الانتخابات
فعلا وحصل محمد نجيب على اغلبيه ساحقة (عدة مئات من الاصوات) بينما
حصل المرشحون الآخرون لمنصب الرئاسة وهم اللواء حافظ بكرى مدير
المدفعية ، واللواء ابراهيم الأرنؤوطى مدير المهمات واللواء سيد محمد مدير
الصيانة على ١٥٨ صوتا فقط .

لم ينتج محمد نجيب وحده . ولكن نجح معه ايضا مرشحو تنظيم
الضباط الاحرار الذين شكلوا اغلبيه المجلس وكان منهم زكريا محيى الدين
وحسن ابراهيم وابراهيم عاطف ورشاد مهنا الذى عين سكرتيرا لمجلس ادارة
النادى .

وكان هذا دليلا على تأثير وتفوذ تنظيم (الضباط الاحرار) بين ضباط
الجيش كما كان دليلا ايضا على شعبية محمد نجيب .

ولم تكن تمضى عدة ايام على الانتخابات حتى قام جمال عبد الناصر ومع
حسن ابراهيم وكمال رفعت وحسن التهامى بمحاولة اغتيال حسين سرى عامر
امام منزله يوم ٨ يناير ١٩٥٢ .

وهكذا اطلقت فكرة الاغتيالات برأسها من جديد . ولكن سرعان ماتين

لجمال عبد الناصر بعد تجربته الأولى ان الاغتيالات لن تحقق الهدف لانها حتى لو نجحت فان فساد النظام سوف يبقى ، كما عبر عن ذلك في كتابه (فلسفة الثورة) . وهكذا لم يكد يطل الارهاب برأسه من جديد حتى عاد واختفى .

وصرح رئيس شعبة الاخوان بالسويس بأنه « ليس للاخوان أي نشاط في حركة المقاومة » ، واثار هذا التصريح جدلا بين بعض قادة الاخوان مثل الشيخ محمد الغزالي الذي عارض هذا التصريح ، وسيد قطب الذي قال ان مسؤولية التعبير عن رأى الاخوان ملقاة على عاتق المرشد العام وليس على سواه . . . وعقب حسن الهضيني على هذا الجدل منتقدا كثرة الحديث عن موقف الاخوان ومتسائلا « كان شباب مصر كله قد نفر الى محاربة الانجليز في القتال ولم يتخلف الا الاخوان المسلمون » .

وكتب كمال رفعت في كتابه (حرب التحرير الوطنية) ان أحد الفدائيين عندما ذهب الى الشيخ فرغلي مسئول الاخوان في الاسماعيلية يسأله عن وقف الاخوان من احتلال الانجليز للهيئة فقال « نحن لسنا على استعداد لتحمل تهور النحاس ولا يمكن ان نضحي بأولادنا من اجل الوفد . . الوفد يحملها وعليه ان يتحمل نتائجها . . وما حدث في الايام الماضية كلام فارغ وقد راحت الناس ولا أحد يدرى بها . . كما ان الانجليز لا يمكن ان يخرجوا بالاتفاق مع الوفد وحده ، فهو حاليا لا يخيف الانجليز لانهم يعلمون ان هناك قوة ثانية في البلد هي الاخوان ، فاذا لم يقتنع الوفد بقوتنا فلن نفلح أي محاولة له ، وعلينا ان نترك الوفد يفرق وحده وينتهي » .

ويقول كمال رفعت انه كان لدى الاخوان اسلحة كثيرة مخبأة لم تستخرج في القتال ضد الانجليز .

ومع ذلك لم ينجب الاخوان المسلمون من معركة القتال غلبا تاما ، فان بعض أعضاء الجبهة من الشباب لم يطبق النخول في جند حزبي والمعاركة مع الاستعمار تلور في القتال فاشترك البعض منهم ، وتشكلت منهم عدة مجبوعات ، واستشهد منهم بعض طلبة جامعة القاهرة (فؤاد سابقا) عمر شاهين واحمد المنسي وغيرهما .

ولكن هذه الحركات المحدودة لم تكن تعبر تماما عن امكانيات وقدرات الاخوان المسلمين التي اندفعت الى معركة فلسطين بحماسة أشد .

تطور الكفاح الشعبي المسلح تطورا ملحوظا في منطقة القناة ، وبدأت كتابات التحرير الشعبية تعالج نقاط الضعف فيها ، وزاد اقبال (الضباط الاحرار) على المشاركة الصادقة فيها ، وتضاعفت العمليات حتى أصبحت

خسائر القوات المحتلة مصدر قلق شديد للقيادة البريطانية .. نشرت جريدة التيمز يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ تقول « ان اعصاب الجنود الانجليز قد أصبحت شديدة التوتر ، وانهم (أى الجنود) يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية ، فقدت كل قيمة عسكرية لها نتيجة للشعور الوطنى المعادى » .. كما علق نفس الجريدة على تصريح الشيخ ابراهيم حمروش شيخ الازهر يخل فيه دماء الجنود البريطانيين ، وكتبت فى صفحتها الاولى تحذر من أبعاد هذا الجهاد الدينى .. وعندما تسف القذائيون قطلرا كاملا محملا بالجنود والاسلحة والنسخة يوم ١٢ يناير كتبت النيوز كرونيكل تقول « علق الضباط الانجليز على هذه المعركة بأنها اعنف من أية معركة خاضوها ايام الانتداب البريطانى فى فلسطين » .. وكتبت نيوسيتيسمان « يبدو واضحا أن حرب العصابات قد أصبحت مسألة مقررة عند القذائيين فى مصر .. أن مستقبل المصالح البريطانية قد أصبح الآن مظلما .. فلما جلاء مخجل عن مصر . وإما اشتباك عسكرى وفترة طويلة من المعارك فى ظل الاحكام العسكرية » ..

ووصل الى القاهرة نجيب الراوى موقدا من نوري السعيد رئيس وزراء العراق حيث قابل فؤاد سراج الدين فى مكتبه وقال له ان الانجليز قد افلسوا تماما ، وهم يطلبون حلا يحفظ ماء الوجه .. واستطرد قائلا بأنهم مستعدون للموافقة على كل شئ على شرط إيقاف أعمال الكفاح المسلح فى القناة .. وقال له فؤاد سراج الدين ان الموقف قد وصل الى الحد الذى لا يجرؤ فيه مصرى على اعلان ذلك ، وأنه على الانجليز أن يقرروا الجلاء ، وعلينا تأمين ظهورهم أثناء الرحيل .

وقى هذه الفترة كانت خطة تخلص الملك من الحكومة الوفدية تتحرك فى نشاط .. قال لى احد كبار ضباط البوليس السياسى فى ذلك الوقت ، ان تعليمات قد وصلت لهم خلال هذه الفترة بأنه قد تقرر التخلص من الحكومة الوفدية ، وإن عليهم ان يهيئوا انفسهم لذلك .. ويقول أيضا أن قوات بوليس القصور كفت عندها ملفات هى صورة طبق الاصل من ملفات البوليس السياسى الذى كن يرسل لهم كل الاخبار وكافة التقارير .

وعند محاكمة كريم ثابت أمام محكمة القدر ، واستدعاء حافظ عفيفى كشاهد اثبات قال « ان الملك ابلغه انه يريد التخلص من حكومة الوفد فقلت له ان المعركة دائرة مع الانجليز ولا يمكن اخراجها الآن ، وأنه لا بد من حدوث

شيء هام لخراجها .. ولم يملك المستشير نفسه عن التعليق قائلا « واظن
يه باشا وجدتكم فى حريق القاهرة الحاجة المهمة »

وكانت الحكومة الوفدية تواجه انفصاما فى سلوكها :٠٠ تصد قسوات
البوليس وكتائب التحرير بالنخيرة والسلاح وتطلب منهم مقاومة الانجليز ،
بينما هى تضطر الى مقاومة المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية بالرصاص ،
أحيانا .

وكانت المظاهرات عقب الغاء المعاهدة ظاهرة شملت معظم المدن
المصرية ، وافرغت ما فى صدور الجماهير من رغبة فى القتال والمطالبة
بالسلاح . وكانت القوات البريطانية قد قتلت ٧ متظاهرين وجرحت ٤٠
فى الاسماعيلية وقتلت ٥ واصيب الكثيرون فى بور سعيد ثم وضعت منطقة
القتال تحت حكم عسكري مباشر تجاهل السلطة المصرية . وفى ١٧ ، ١٨
نوفمبر اطلق الانجليز النار على كتبات البوليس فى الاسماعيلية فرد هؤلاء
وسقط القتلى والجرحى من الجانبين ، وشيعت جنازة الشهداء المصريين فى
احتفال خرجت له المدينة كلها ، وفى اليوم التالى طلب الانجليز الى محافظ
القبال سحب قوات البوليس المصرى من الحى الامرنجى بالاسماعيلية وسحب
جنود بلوكات النظام وعدم ظهور الضباط المصريين بهذا الحى بأسلحتهم
فقبل الجانب المصرى هذه المطلب ، وفى ٣ ديسمبر اطلق الانجليز النار على
بعض قوات البوليس فى السويس واستشهد ٢٨ مصرى منهم ٧ من رجال
البوليس وقتل من الانجليز ٢٢ ، وتجدد الاشتباك فى اليوم التالى وسقط ١٥
شهيدا .

وفى ٨ ديسمبر طلب الانجليز اخلاء حى (كفر أحمد عبده) بدعوى
تفحص القذائين به واجتمع مجلس الوزراء وقرر رفض الطلب ، فحشد
الانجليز آلاف الجنود ودبابات ومصفحات لم يكن ممكنا لقوة بوليس لايزيد
عددها عن ٤٠٠ ان تقاوم فانسحبت وهزم الانجليز كفر أحمد عبده .٠٠ وردت
الحكومة على ذلك باستدعاء عبد الفتاح عمرو السفير المصرى بلندن فعيّنه الملك
مستشارا له للسياسة الخارجية ، وهو المعروف بميوله الانجليزية ، واستولت
على نادى الجزيرة الذى انشأه البريطانيون فور احتلالهم مصر عام ١٨٨٢
وقصروا عضويته على العائلات البريطانية ولا يدخله المصريون الا بعد المرور
على ميجر بريطانى دقيق ، واباحت للشعب حمل السلاح .

كانت هذه الاحداث المتكررة تهيج مشاعر الشعب فى مصر فتتطلب
المظاهرات ويحدث من بعض أفرادها اعتداء على الممتلكات .٠٠ وادرك بعض

الثوريين ان ذلك يمكن ان يكون ثغرة يشرب منها المستعمرون ، فكتب سلامة موسى في صوت الامة (٢٥ اكتوبر ١٩٥١) يذكر بأن ما حدث من فساد للنظام أمر يخيف الاجانب وان بعض الشعارات كانت سيئة مما يعطى للاعداء فرصة الانتداس فيها لاقصاها .. وخطب النحاس باشا الشعب طالبا منه الهدوء .

واصدر رؤساء تحرير الصحف بيانا يطالب بالعدول عن المظاهرات حتى لا يستغلها الانجليز ، وقد وقع البيان معظم رؤساء التحرير بما فيهم رؤساء تحرير (الكتف) و (الاشتراكية) ورفض أبو الخير نجيب رئيس تحرير مجلة (الجمهور المصري) التوقيع لان مجلته كانت من مجلات الاثارة غير الواعية .

ولكن استشهد المكافحين في القنال جعل وقف المظاهرات امرا صعبا مما اضطر الحكومة عقب اعلان ٢٣ اكتوبر يوما للحداد الى اصدار بيان بأن عناصر غير بريئة انتمت في المظاهرات ، وقررت منع المظاهرات منعاً باتاً مع التهديد باستخدام العنف .

ومع ذلك لم تتوقف المظاهرات تماماً .. ولم تستخدم الحكومة العنف تماماً حتى يوم ١٤ نوفمبر حيث صرحت الحكومة بخروج أكبر مظاهرة شهدها مصر تحت شعار (الصمت . الحداد . النظام) ، وسار في طليعتها مصطفى النحاس وبجواره على ماهر ورجال الحكومة ، وشيخ الازهر والبطريك والحاخام ورجال الدين والقضاء والجامعة والمهنيون وبعض العسكريين كما اشتركت وفود من النول العربية والسودان .. وكانت كتابت التحرير تحرس المظاهرة فلم يحدث حادث واحد ، في الوقت الذي قدر فيه عدد المتظاهرين بمليون متظاهر عدا المتفرجين على الارصفة ، حتى أنها وقد بدأت من ميدان الاسماعيليه (التحرير) لم يعرف لها أول من آخر ، وعم الصمت المظاهرة الكبيرة ، وتساقطت على المتظاهرين المنشورات الثورية وارتفعت لافتات قدرت بعشرة آلاف لافتة كتب عليها (يسقط الدفاع المشترك) (الوساطة الامريكية خدعة) (يسقط الاستعمار) (الموت للخونة) .. الى غير ذلك من الشعارات الثورية .

ولم تكن هذه المظاهرة التاريخية هي خاتمة المظاهرات .. فقد كانت حوادث القنال تجذ انكاسا وردود فعل سريعة في القاهرة لا تجد لها وسيلة للتعبير الا التظاهر رغم حظر ذلك ، حيث كانت المظاهرات تخرج بصفة تلقائية شعبية دون قيادة منظمة قادرة .

وزادت حلة المظاهرات فى اواخر ديسمبر واحرق المتظاهرون بعض عربات الترام ، ورجعوا البوليس بالحجارة مما ادى الى تعطيل الدراسة فى الجامعات ، وتجمع الطلبة رغم ذلك فى مظاهرات كانت تزداد عنفا وشدة طوال شهر يناير .

وبدت ظاهرة جديدة ايضا هى هجوم بعض الشبان على الملاهي والحانات كما حدث من تحطيم ملهين بالقاهرة يوم ١٥ يناير ، وانفجار دارين للسينما يوم ١٩ يناير ٠٠ وهو اتجاه يتنافر مع المظاهرات الشعبية ، ويشير دون دليل الى فكر الاخوان المسلمين الذين كانوا يرددون دائما الحديث عن الملاهي والحانات ، ولا يخوضون مباشرة فى قضية الكفاح المسلح ٠٠ مما يكون قد دفع بعض العناصر لهذا اللون من التدمير .

ومن الاستفزازات البريطانية التى كانت تفتعل فى القناة ردا على نشاط الفدائيين ٠٠ ومن ردود الفعل المنبثقة فى شكل مظاهرات فى القاهرة والاقاليم ٠٠ رسم الاستعمار البريطانى والملك وقوات البوليس السياسى خطتهم المشتركة للاطاحة بالحكومة الوفدية :

وصلت الاستفزازات البريطانية الذروة ليله الجمعة ٢٥ يناير عندما حاصر آلاف الجنود البريطانيين ومعهم المصفحات والدبابات مبنى محافظة الاسماعيليه وارسل الجنرال اكسهايم القائد البريطانى بالمنطقة انذارا لقوات البوليس المصرى بمحافظه الاسماعيليه بتسليم اسلحتها والخروج من المحافظة والثكنات والرحيل عن منطقة القناة كلها .

وجد القائد المصرى نفسه امام احتمالين كلاهما صعب . تسليم السلاح او المقاومة مع فارق العدد والعدة واراد ان يستطلع رأى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فارسل ضابطا صغيرا قفز من فوق السور ليتصل به بعد ان كان الانجليز قد قطعوا اسلاك التليفون عن المحافظة .

تمت المكالمة فى الثانية بعد منتصف الليل وكان فؤاد سراج الدين نائما وعندما استيقظ وجد نفسه مضطرا لاعطاء قرار : فسأل الضابط بالايجاب عما اذا كانوا مستعدين للمقاومة حتى آخر طلقة ولما اجاب الضابط بالايجاب اعطى فؤاد سراج الدين قراره بالمقاومة ، ثم وضع السماعة وهو يبكى .

وكان عدد جنود بلوكات النظام فى الاسماعيليه الف جندي مع كل منهم الف طلقة ٠٠ وبدأت المعركة باطلاق قذائف المدفعية والدبابات على مبنى المحافظة ، وقاوم البوليس المصرى مقولمة باسلة واطلق مليون طلقة رصاص ، وانتهت المعركة بمقتل ٧٠ عسكريا مصرية ، ٤٠ عسكريا بريطانيا . ودخل الجنرال اكسهايم مبنى المحافظة وصافح قائد القوة المصرية

قائلا له « اهنك واهنى جنودك على الروح التي قاتلوا بها ، ولذا فلن نعاملكم كاسرى حرب ، ولن تخرجوا من هنا رافعى الايدي » .

ورحل جنود بلوكات نظام الاسماعيلية في عربات السكة الحديد الى القاهرة ، وعندما اذيعت الاخبار كانت لها ضجة عالمية .. وظهرت صحف انجلترا يوم ٢٦ يناير وقد كتبت (انها تخیل لان الجيش البريطانى يحارب البوليس المصرى) .

وتحركت فى القاهرة منذ الصباح الباكر دوامة من المظاهرات لا تهدأ ولا تتوقف .

اتصلت السفارة البريطانية فى الثانية بعد منتصف ليلة ٢٥ - ٢٦ يناير بقوات البوليس تطلب حماية طائرة بريطانية هبطت فى مطار القاهرة . وموظفو المطار ممتنعون عن تقديم أى خدمات لها ولم ينزلوا الركاب وهددوا بحرق الطائرة بمن فيها .. وبعد اتصالات طويلة لم يعثروا على اللواء امام ابراهيم رئيس مكتب الاجانب ، فتحرك الى المطار بعض ضباط القلم السياسى . ويقوا هناك حتى السادسة والنصف صباحا .

وفى طريق العودة بلنهم ان عساكر بلوكات النظام قد خرجوا فى مظاهرة ، ففيرا خط سيرهم لتفاديها ، وذهبوا الى منازلهم للنوم حتى الحادية عشرة صباحا .

وكان جنود بلوكات النظام فى تكتلات العباسية قد خرجوا بأسلحتهم فى السادسة صباحا فى مظاهرة صاخبة احتجاجا على ما اصاب زملائهم فى الاسماعيلية ، واتجهوا الى جامعة فؤاد بالجيزة حيث اختلطوا بالطلبة المتظاهرين ، وتحركت الحشود المشتركة تنادى بحمل السلاح والسفر لمحاربة الانجليز ، وتهتف امام قصر عابدين بسقوط الملك .

وتجمع المتظاهرون فى مبنى رئاسة الوزراء حيث خرج عبد الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية يخطب فيهم ، وهم يهتفون بالقاطعة الكاملة للانجليز وارسل القوات المسلحة للقناة . وابرام معاهدة للصداقة مع الاتحاد السوفييتى ، وتجاوزت المظاهرة بمطالبها قدرة عبد الفتاح حسن على احتوائها وقد اوقف وزير الداخلية حكمدار القاهرة لانه لم يمنع المظاهرات .

وكانت مظاهرة اخرى تسير امام كازينو اوبرا حوالى الحادية عشرة والنصف صباحا حيث استفزها بعض ما شاهده فى شرفته فأحرقه الكازينو .

وهنا بلغ الامر فؤاد سراج الدين الذى اصدر امره بفض المظاهرات

بشدة ، وكان لدى الحكمدان اللواء مراد الخولى اوامر كتابية باطلاق الرصاص ولكنه لم ينفذها . . وابلغ امام ابراهيم مرعوسيه بأن الوزير قد اصدر اوامره يعلم التعرض للمظاهرات رغم صحة ذلك ومعروف ان امام ابراهيم كان أحد كبار المستولن في القسم السياسى الذى لا يدين بالولاء الاول لوزير الداخلية وانما يدين بالولاء اساسا لسلطات السراى التى كانت لها دائما صلاطات مشبوهة علنية وسرية بالسفارة البريطانية .

وانتقلت مظاهرات هذا اليوم بعد ذلك الى مرحلة جديدة مشبوهة هي حرق سينما ريفولى ثم سينما مترو ثم نادى (الترف كلوب) البريطانى الذى اشتعل بمن فيه ، وتلاحقت الحرائق فم المتاجر الكبيرة والفنادق حتى شملت ٣٠٠ متجر وفندق شبرد ومترو بولوتيان ، وعشرات من الحانات والبارات ومعارض السيارات وبنك باركليز البريطانى وغيرها مما حول وسط القاهرة الى شعلة من النيران .

ومع بداية هذه المرحلة المثيرة كان ٦٠٠ من ضباط الجيش والبوليس يتوافدون بالملئات على سراى عابدين لحضور مأدبة غداء ابتهاجا بمولد (حضرة صاحب السمو الملكى الامير احمد فؤاد ولى العهد) والذى كان قد ولد يوم ١٦ يناير واصدر مجلس الوزراء قرارا بتعطيل المصالح (ابتهاجا) بمولده يوم ١٧ يناير ، وقرر منح كل مواليد هذا اليوم عشرة جنيهات (لتكتمل البهجة) ، واجتمع البرلمان فى جلسة خاصة للاحتفال بالمناسبة (السعيدة) ، وذهبوا جميعا الى قصر عابدين لقيد اسمائهم فى سجل التشريفات .

وفى مناسبة مرور اسبوع على ميلاد ولى العهد استعرض الملك قوات الجيش من شرفه عابدين وقال « فى هذا اليوم اهدى الى الجيش اعز شئ عنلى وهو ابنى » . . واصدر حركة ترقية كبرى فى الجيش ، والقت طائرات الهليكوبتر اكياس الحصى على سكان القاهرة الذين كانت افكارهم مع المكافحين فى القناة .

القاهرة تحترق وضباط الجيش والبوليس على مأدبة الملك يتناولون الغداء الشهى ويحتفلون بميلاد ولى العهد ، وزير الداخلية يحاول الاتصال بحيدر باشا تليفونيا ليصدر اوامره بنزول قوات الجيش ، ولكن حيدر باشا لا يغادر مقعده على المائدة ويرسل له وحيد شوقي مدير خفر السواحل يحدثه مما دفع فؤاد سراج الدين الى مغادرة مكتبه بوزارة الداخلية والذهاب بنفسه الى قصر عابدين ، بعد ادراكه ان الحرائق خطا مدبرة ، ومع ذلك ظل ينتظر حتى الساعة الثالثة الا ربع مساء حتى حضر له حيدر وحافظ غيفى ثم ذهب

معا لمقابلته الملك وعادا فأبلغاه موافقة (جلالته) على نزول ضباط الجيش . .
وقد نصحهم عثمان المهدي قبل نزولهم بتفادي الشوارع المزدحمة بالمظاهرات
حتى الخامسة مساء لم تتحرك قوات الجيش . . وعندما وصلت بعد ذلك
الى حديقة الازبكية اخفت موقفا سلبيا من الذين يحرقون القاهرة بدعوى انه
لا توجد عندهم اوامر كتابية بإطلاق الرصاص .

ومع الغروب كان كل شيء قد انتهى . . احترقت القاهرة وباتت فيها
عصابات اللصوص والمخربين تسرق وتتهب -

واجتمع مجلس الوزراء ليلة ٢٦ يناير بعد ان كانت قد توقفت كل
اعمال العنف ، وانطقات معظم الحرائق ولم يقدم النحاس استقالته للملك
كما جاء في بعض المصادر .

يقول فؤاد سراج الدين انه كان هناك احتمال قائم بتكرار اعمال العنف
يوم ٢٧ يناير وخاصة بعد ثبوت ان الحرائق لم تكن تتم بطريقة مرتجلة . .
وانما كانت تتم بوسائل حديثة كما ظهر في حريق شبود اذ كانت هناك
جماعات تفتح غازات معينة ثم تشعلها .

ويشير كمال رفعت في كتابه (حرب التحرير الوطنية) الى هذه
الحقيقة عندما يقول ان هناك فرقا منظمة من محترفي الحرق والتخريب
انقضت على قلب العاصمة في سيارات الجيب ، تحمل أحدث اسلحة الحرق
والتدمير واشدها فاعلية ، وكانوا يقومون بمهمتهم بأعصاب باردة دون ان
يبدل عنهم شعار أو تصدر كلمة أو إشارة . . كان عملهم مدروسا وخريطتهم
مرسومة . . الاماكن التي يقصدونها محددة سلفا تتقدم مجموعة لاختحام
الابواب اما بنسفها بقنبلة عند اسفلها أو عمل فجوة بمواقد الاستيلين ، وتسرح
الى الداخل مجموعة ثانية تقذف في جوف المبنى بالمواد الناسفة والحارقة
وتندفع خارجة بعد ثوان معدودة ، وفي لمح البصر يكون المبنى كله شعلة
من النار .

ويستطرد فؤاد سراج الدين فيقول انهم لم يجدوا امامهم من سبيل
الا فرض الاحكام العرفية ، لسرعة اعتقال بعض الشبان المعروف عنهم التهور
واجراء التفتيش للبحث عن المواد التي استُخدمت .

فكرت الحكومة الوفدية في الآثار التي يمكن ان تترتب على فرض
الاحكام العرفية وفكروا ايضا في أمر الاقالة للمائل امامهم .

وكان حافظ غيفي قد سأل فؤاد سراج الدين في مكتبه بقصر عابدين
وهو ينتظر حيدر عما اذا كانت الحكومة الوفدية قد قررت قطع العلاقات

السياسية مع بريطانيا ، لأن السفير البريطاني ابلغه بوجود معلومات تشير الى ذلك ، وان هذا يعتبر بمثابة اعلان حرب بين الدولتين ، يمكن ان تدخل القوات البريطانية بمساعدة القاهرة .

وعندها قال سراج الدين انهم لو حضروا الى القاهرة لانقضى عليهم الشعب . ولكن حافظ عفيفي قال ان الامر خطير لانهم عندئذ قد يأخذون الملك اسير حرب وبهذه الطريقة يفرضون شروطهم على مصر .

ويقول فؤاد سراج الدين انه ايقن بعد هذه المحادثة ان عمر الحكومة الوفدية قد انتهى ، لانه طالما وصل الحديث الى احتمال اسر الملك فان الامر لابد ان يؤدي للإطاحة بالحكومة الوفدية .

وقد جاء في مذكرات ايدن بعد ذلك انهم فكروا فعلا في دخول القاهرة عندها ازعج الكفاح المسلح قوات الاحتلال ، ولكن القائد البريطاني ابلغه ان قواته لا تستطيع ان تؤدي هذه المهمة .

كانت الاقالة ماثلة امام الوزارة الوفدية وهي تناقش ليلة ٢٦ يناير موضوع فرض الاحكام العرفية ، وكانوا يدركون ايضا ان هذه الاحكام ربما تجعلهم اول من يكتوى بنارها . ومع ذلك « لم يكن امامنا مفر - صيانة للامة واحتياطاً للمستقبل - من فرض الاحكام العرفية » على حد تعبير فؤاد سراج الدين .

التبرير غير مقنع ، ومفاجأة الحريق جعلت الوفد يجنح الى طبيعة غير طبيعية ، لان قبضته على السلطة ضعفت ، واقتناع الناس بقوته قد تآثر من الاحداث ومن الحريق .

عين النحاس باشا حاكما عسكريا في نفس الليلة ، ووقفت الدراسة في الجامعة والمعاهد والمدارس الى اجل غير مسمى ، بدأت حملة اعتقالات

شملت بعض الثوريين ، واغلق مبنى الحزب الاشتراكي ، وصدر قرار بمنع التجول في مدينة القاهرة والجيزة من السادسة مساء الى السادسة صباحا رعين عبدالفتاح حسن رقبيا علما على الصحف . وعين المحافظون والمديرون حاكما عسكريين في مناطقهم وصدر امر عسكري بمنع التجمهر واعتبار كل تجمع مؤلف من خمسة اشخاص او اكثر مهددا للسلم والنظام العام ويعاقب من يشترك فيه بالحبس سنتين او بالسجن خمس سنوات ان كان حاملا سلاحا .

ولكن هذه الاجراءات العنيفة ، ولبس ثياب الحاكم العسكري لم تنقذ حكومة الوفد من مصيرها المحتوم فقد اسدر الملك امرا باقتالها بعد اقل من ٢٤ ساعة في مساء يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

وتحديد مرتكبي جريمة حريق القاهرة ، يأتي من تحديد الدين استفادوا من هذه الجريمة .

كانت قوات الاحتلال البريطاني تعاني معاناة شديدة من الكفاح المسلح حتى كاد الامر يصل بهم الى حافة اليأس ، وجاء حريق القاهرة بالاحكام العرفية التي قضت على الحركة الثورية الصاعدة ، ومنعت نشاط الفدائيين واخمدت الجنوة المشتعلة في نفوس الشعب .

ويقول كمال رفعت في كتابه ' حرب التحرير الوطني ' ان المخابرات البريطانية اعادت معسكرا في (كسفریت) كان معزولا تماما عن العالم الخارجي ، وكان يضم مجموعة من عتاة المجرمين والمغامرين عملاء المخابرات والتجسس ، ويشير الى انهم كانوا العناصر المدربة التي اعتمد عليها البريطانيون في تدبير الحريق ، كما حدث بعد ذلك في حريق طهران الذي صاحب استقاط حكومة مصدق عام ١٩٥٣ .

وكانت قبضة الملك على السلطة قد ضعفت ، واهينت كرامته وهتف بسقوطه في المظاهرات ، واتخذت الحكومة الوفدية قرارات واجراءات دستورية لم يفلح في مقاومتها الا بالتآمر والتنسيق مع الاستعمار عن طريق تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان ، والذي قالت جريدة القايز يوم تعيينه « انه اول شعاع ضوء يبدد ظلام الجو الشامل في مصر » .

ولذا فان اقامة مأدبة غداء تضم ٦٠٠ ضابط من قيادات الجيش والبوليس في اليوم والموعود المحدد لبدء الحريق ، وابقاء الملك لهم شبه محتجزين في السراي امام موائد الطعام الى ما بعد الثالثة مساء ، وبعد ان كانت الحرائق قد التهمت معظم شوارع وسط القاهرة ، وهو امر لا يمكن ان يرتفع فوق الشبهات ، وخاطبة انه نفذ في اليوم التالي مباشرة لأكبر الاعمال استفازا لشعور المصريين وهون معركة الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير ، مما يدل على وجود تنسيق مشترك محكم .

وكان اختيار اليوم مديروا في الخطة الملكية الانجليزية المشتركة بعناية فائقة ، فانه كان مفروضا في هذا اليوم ان تفي الحكومة الوفدية بوعدها في قطع العلاقات نهائيا مع انجلترا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي . كما ان الاخبار اليوم نشرت لمراسلها البريطاني (ايار) صباح يوم الحريق برقية بان لندن تتوقع اشتراك الجيش المصري في معركة القتال وذلك بعد المبرقيات التي ارسلها بعض ضباط الجيش يطلبون فيها المساهمة في الكفاح المسلح . كما ان يوم ٢٦ يناير كان اليوم السابق لعقد أول مؤتمر

الاتحاد عام نقابات العمال المصريين بتصريح من الحكومة الوفدية •

وقد اسهم البوليس السياسى فى تنفيذ المؤامرة بدوره المرسوم عين طريق غياب بعض قياداته او اتخاذهم من المظاهرات موقفا سلبيا ، او ادعائهم بان الوزير قد امر بعدم التعرض لها . . وهم الذين سبق ان نالوا سرا طريقة التخلص من الحكومة الوفدية حسب رواية اللواء صادق حلالة •

هكذا تمت فصول الخطة الملكية الانجليزية المشتركة . . واحترقت القاهرة ، وانتكست الحركة الثورية التحررية للشعب المصرى . . ودخلت الحياة السياسية فى مصر مرحلة جديدة •

الباب الثالث ■ الجيش في السلطة

الفصل السابع حركة ٢٣ يوليو

(انى لؤكد للشعب المصرى ان الجيش اليوم
كله اصبغ يعمل لصالح الوطن فى ظل
الدستور مجردا من أية غاية)

محمد نجيب فى البيان الاول للثورة

الفصل الثامن الواقع الاجتماعى والطبقى للضباط الاحرار

(لم يكن بين قادة الجيش ضابط واحد من
امرة اقطاعية كبيرة ٠٠٠ ولم يكن بين
الضباط الاحرار اى باشا او بك)

حقيقة تاريخية

الفصل التاسع سقوط الملك

(انتم سبقتونى فى اللى عملتوه ٠٠ الى عملتوه
دلوقتى كنت أنا راح اعمله)

الملك فاروق لمحمد نجيب

وهو يودعه فى رحلته الاخيرة من مصر
بعد عزله يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢

الفصل العاشر الضباط فى السلطة ٠٠٠ لاول مرة

(ليس من الدقة القول بأن الجيش يملأ
الفراغ ٠٠٠ ومن الافضل القول بأنه يفتح
طريقا محجوزا بالقوة)

روستو

الفصل السابع

حركة ٢٣ يوليو

(انى أؤكد للشعب المصرى ان الجيش اليوم
كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل
الدستور مجردا من أية غاية)

محمّد نجيب
من البيان الاول للثورة

احترقت القاهرة ، واتيلت حكومة الوفد ، وبقيت الاحكام العرفية التى
اعلنتها .

وكان لحريق القاهرة اثر شديد على الضباط الاحرار .. البعض جمحت
به حماسته الى حد المطالبة بضرورة الحركة الفورية مثل عبد اللطيف البغدادى
الذى كان يتبنى دائما رأى المطالب بالاندفاع لاعمال تنفيذية سريعة ، والذى
وجد فى الحريق ما يثبت وجهة نظره من ان البلد كانت معرضة للانهيار
والفوضى وان نزول الجيش كان كفيلا باعطاء الضباط الاحرار فرصة فريدة
لتغيير شامل فى بساطة شديدة .. وفى غمرة الدفاع عن موقفه قال
عبد اللطيف البغدادى انه جاهز فى منزله عندما يقررون الحركة فقد سئم تكرار
الاجتماعات والحديث .

ويقول عبد اللطيف ببغدادى ان علم تكامل تنظيم الضباط الاحرار كان
هو السبب فى عجزهم عن الحركة فور الحريق .

والبعض دفعه الحادث الجسيم الى التفكير فى الهدف الحقيقى لهذا

التجمع من الضباط .. حتى هذه اللحظة لم يكن التنظيم قد اخذ شكلا هرميا متعدد المسئوليات منضبط السرية ، ولم تكن له لائحة أو برنامج . كما أن بعض المجموعات لم تكن تواظب على دفع الاشتراكات ، ولم يكن نظام الخلايا قد استقر على أسس ثابتة وخاصة فى سلاح الطيران .

واذن أصبح من الواجبات الملحة ان يستقر التنظيم على اساس برنامج ولائحة .. اللائحة لم يتسع الوقت لكتابتها .. والبرنامج كتبه أحمد فؤاد وخالد محبى الدين وتمثل فى الاهداف الستة للثورة (القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين - القضاء على الاقطاع - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم - اقامة عدالة اجتماعية - اقامة جيش وطنى قوى - اقامة حياة ديمقراطية سليمة) .

كان الضباط الاحرار يعتمدون على منشوراتهم التى لم تتوقف والتي تبادل مسئولية طبعا وتوزيعها عدد منهم عبد الرحمن عنان وحمدى عبيد وزير الادارة المحلية فيما بعد ، وخالد محبى الدين .. وأخيرا استقرت بعد حريق القاهرة لتكون من مسئوليه (الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى) .

وفى هذا تفسير للافكار والآراء التى حفلت بها المنشورات والتي كانت تعكس اتجاهها اكثر تقدمية - الاتجاه الحقيقى لمجموعة الضباط الاحرار .

ظهر بعد حريق القاهرة منشور يقول :
ايها الضباط ..

« انا الخونة المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم لتنفيذ اهدافهم وهم يظنونكم اداة طيعة فى ايديهم للبطش بالشعب وارغامه على قبول ما يكره .. فليفهم هؤلاء الخونة ان مهمة الجيش هى الحصول على استقلال البلاد وصيانتة .. وان وجود الجيش فى شوارع القاهرة انما هو لاحتباط قرارات الخونة التى تهدف الى التدمير والتخريب .. ولكننا لانقبل ضرب الشعب .. ولن نطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية .. ولن نقبض على الوطنيين المخلصين .. يجب ان يفهم الجميع اننا مع الشعب الآن ، ومع الشعب دائما ولن نستجيب إلا لنداء الوطن » .

وفى منشور آخر صدر فى فترة وزارة أحمد نجيب الهملاى الاولى كتب ما يأتى :

« توات مؤامرات الاستعمار الانجلو امريكى فى الفترة الاخيرة فى مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية ولصرف انظار الشعب عن الكساح المسلح ضد الاستعمار . فى القنال الى مشاكل داخلية فى القاهرة فبعد أن

أعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة ورفض حلف الشرق الأوسط الرباعي الاستعماري وتكوين الكتائب الوطنية ، واشتدت جنوة الوطنية في البلاد حتى كادت أن تصل مصر إلى حقوقها الكاملة ، دبر الاستعمار واذنابه انقلاب ٢٦ يناير الماضي وجاءت حكومة علي ماهر وبدأت المفاوضات من جديد ، وكان الاستعمار والخونة المصريون يأملون كثيرا من على ماهر التسليم تسليما كاملا بطلابهم بقبول واستعمال الأحكام العرفية للتنكيل وتنكيلا واسعا بالشعب ، ولكن خاب رجاؤهم ولم يجيبهم على ماهر إلى مطالبهم ، فكان لابد من انقلاب جديد لتحقيق الأهداف الاستعمارية السابقة ، وتحويل الحركة إلى الداخل ، والقيام بحركة تطهير واسعة بالبلاد بحجة تقوية الصفوف قبل مجابهة الاستعمار .. وهكذا وصل الهلال إلى الحكم بعد تدبير سابق .. وقد جاء الهلال وإعلان برنامج الوزارة بصراحة ، وإن مهمتها الرئيسية هي التطهير وقد تناسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلي إلا إذا قضي على أسبابه ومصدره .. أن من أهداف الضباط الأحرار الكفاح ضد الفساد وضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ .. ولكن يجب ألا نتجه إلى ذلك إلا بعد القضاء على الاستعمار .

أبرزت المنشورات السابقة اتجاهات وطنية تقدمية تتعارض تماما مع التخطيط الأمريكي للسياسة المصرية .. بل وربطت بين الاستعمارين البريطاني والأمريكي في محاولتهما القضاء على الحركة الوطنية وصرف انظار الشعب عن الكفاح المسلح .

وخلال هذه الفترة تبين أن حريق القاهرة لم يحرق الوفد وحده وإنما أحرق بهمه قواعد النظام الذي فقد قوته على الاستقرار .

كان نجيب الهلال ينفرد بالحكم وحده بعد أن عطل الدستور ومنع الصحف من النشر عن الانتخابات ، وحاصر البرلمان بقوات البوليس بعد قرار حل مجلس النواب خشية اجتماعه عنوة ، وصادر مجلات الملايين (التنظيمات الشيوعية) والكاتب (انصار السلام) واللواء الجديدة (الحزب الوطني الجديد) واعتقل قادة هذه التنظيمات كما اعتقل فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد .

أما الإخوان المسلمون فقد عادوا للنشاط مرة أخرى .. أيدوا على ماهر عندما تولى الوزارة ، وأيدوا من بعده نجيب الهلال لأن وزارته « من رجال غير حزبيين عرفوا بسلامة القصد وبعد النظر واتصفوا بالجرأة والاقدام » كما

نشرت مجلة (الدعوة) .. وقابل الهلال النهضى ولم يعتقل واحسد من
الاخوان المسلمين .

ولكن الافكار التى حوتها هذه المنشورات لم ترسب فى اعماق الضباط
ولم يهتموا حولها ، ذلك انه لم تكن هناك جهود مبذولة لتنقيف الضباط
ومناقشة المنشورات معهم والايحاء لهم بقراءة كتب معينة .. ولم يكن ذلك
الامر ملحا لان احدا لم يكن يتصور ان الظروف سوف تدفع الضباط الاحرار
الى حركة مغالطة .

قال لى صلاح سالم انه لم يقرأ منشور الاعداف الستة ولم يناقش هذا
الموضوع او يعرف عليه الا بعد نجاح الثورة ..

وقال جمال عبد الناصر للصحفى البريطانى دافيد مورجان فى حديث
نشر بصحيفة الصانداى تايمز البريطانية فى يونيو ١٩٦٢ انه كان فى نيته
القيام بالثورة فى عام ١٩٥٥ ، مما يوحى بان الفرصة كانت ممتدة لمحاولة
توحيد الضباط حول القضايا الفكرية الرئيسية ، واثارة اهتمامهم لتعميق
مفهوماتهم السياسية والثقافية .

وخلال فترة ما بعد الحريق كان محمد رياض احد الضباط الاحرار
وقائد الحرس الخاص لمحمد نجيب فيها بعد قد اعتقل بتهمة الاشتراك فى
حريق القاهرة ، وكان على صلة شبه تنظيمية باحمد حسين رئيس الحزب
الاشتراكي .. وصدر قرار بوضعه فى السجن اثنا التحقيق ، ولكن محمد
نجيب الذى كان يعرفه منذ حرب فلسطين توجه محتجا الى مكتب محمد
حينئذ وزير الحربية ، ولم يخرج من عنده الا بعد ان نقل محمد رياض الى
الحزب فى ميسر الضباط ، كما تقضى بذلك قوانين الجيش .

وكان لتوالى ظهور منشورات (الضباط الاحرار) وارتفاع اصواتهم
الهلمبة اثر على تحركات الملك ، وليس على تصرفاته .. وضاعف الحراسة
على نفسه ، وكان خلال سهراته ومبائله سواء فى نادى السيارات أو ملاهى
الليل يحيط نفسه بضباط من الحرس فى ملابس مدنية يمشون الليلى
ساهرين ثم يحصلون على اجازة لمدة يومين ، وكان يقوم بهذه المهمة محمد من
الضباط لمعت اسماءهم فيما بعد (سعد متولى كبير اليوران بعد الثورة ،
ومحمد صادق وزير الحربية بعد ١٥ مايو ١٩٧١ ، وسعد الشاذلى رئيس
اركان حرس الجيش ، وحسين عرفة قائد المباحث الجنائية التابعة للشرطة
المسكرية) .

وكانت النعمة على الملك قنة بلغت ذروتها واصبح التركيز على نفسه
قاسما مشتركا فى احاديث الضباط .. وتسلب بذلك الضوء على محمد

نجيب اساسا باعتباره اكثر الضباط شهرة وشعبية منذ حرب فلسطين .

زاره يوماً اللواء احمد فؤاد صادق في مكتبه وروى له همسا انه كان في منزله الدكتور يوسف رشاد واذا به بعد اتصال تليفوني يعود له قائلاً بأنه (سوف يقبض على اللواء محمد نجيب لاتهامه بتزعم حركة ثورية داخل الجيش) ولا أنفى له اللواء أحمد فؤاد صادق احتمال ذلك - على حسب روايته ، قال له يوسف رشاد (ان المسألة خطيرة لانها تتعلق بحياة ملك) (١)

وأدت هذه المعلومات الى اتخاذ الضباط الاحرار جانب الحيطة ، وخاصة بعد ان كانوا قد شكلوا لجنا قيادة للقاهرة . ومنطقة العريش حيث تتجمع القوى الرئيسية للجيش .. شكلت لجنة القاهرة من جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين وحسين الشافعي وزكريا محيي الدين ومجدي حسنين وامين شاكرا . وشكلت لجنة العريش من يوسف صديق وعبد الحكيم عامر وصالح سالم وجمال سالم (٢) .

وتصرف رشاد مهنا في هذه الفترة تصرفا اثار استياء زملائه ، وهو طلبه مغادرة القاهرة والانتقال الى العريش دون استشارة احد .. مما أدى الى توجه محمد نجيب الى مكتب حيدر محتجا على نقله باعتباره سكرتيراً منتخباً لمجلس ادارة نادي الضباط ولكنه فوجئ بأن النقل قد تم بناء على رغبته .. وذهب نجيب الى رشاد في منزله وسمعه يبرر طلبه للنقل برغبته في الابتعاد عن القاهرة في الوقت الذي يلاحقهم فيه غضب الملك .

وكان رشاد مهنا قد التقى باللواء حسين سري عامر مدير الحدود بعد محاولة اغتياله وتمت بينهما مصالحة شخصية .

وعندما وصل رشاد مهنا الى العريش كانت التعليمات عند البكباشي يوسف صديق مسئول المنطقة هي معاملته بلحترام مع ابعاده عن التنظيم وعدم ربطه بحركته .

وخلال هذه الفترة ايضا قررت اللجنة القيادية للضباط الاحرار فصل (عبد المنعم عبد الرؤوف) من عضويتها لالتزامه وارتباطه بتنظيم الاخوان المسلمين ومحاولاته المتعددة مع عدد كبير من زملائه لنقل ولائهم لتنظيم الاخوان بدلا من تنظيم الضباط الاحرار .. في وقت كانت فيه موجة المد

(١) كلمتي للتاريخ .

(٢) رواية خالد محيي الدين .

السياسي للاخوان قد انحسرت ، وانكشفت اتجاهاتهم المتهاذلة مع الاستمرار
والسراى .

ومع ذلك لم تتوقف اتصالات الضباط الاحرار بالقوى والتنظيمات
السياسية المصرية من اليسار (الحركة النيموقراطية للتححر الوطنى) والى
اليمن (الاخوان المسلمون) .. وكان ابرز العنصر نشلطا ودليا على هذه
الاتصالات (جمال عبد الناصر) الذى كان قد اعيد انتخابه رئيسا للجمعية
التأسيسية للضباط الاحرار بناء على طلبه ، عقب مغاولته اغتيال حسين
سرى عامن والنقد الذى وجه له من زملائه اعضاء اللجنة التأسيسية وخاصة
عبد اللطيف البندادى ، لعدم قيام الجيش بحركة فورية بعد حريق القاهرة
.. وحصل جمال عبد الناصر على كل اصوات زملائه عدا صوته هو فقد
اعطاه لحسن ابراهيم .. كما ذكر لى عبد اللطيف البندادى وحسن ابراهيم -
وكان ذلك تعبيرا منه عن الرغبة فى ترك موقعه ، واصرار زملائه على بقاءه
وكان اختياله لحسن ابراهيم لانه اشترك معه فى محاولة اغتيال حسين
سرى عامن .

اتصالات خارجية

ولم يقتصر اتصال الضباط الاحرار بالقوى والتنظيمات السياسية
المصرية فقط ، ولكنه امتد ليشمل ايضا منلوى وزارة الخارجية والمخابرات
المركية الامريكية الذين استثارهم منشورات الضباط الاحرار ، وانتصارهم
فى انتخابات نادى الضباط ، فبدلوا غاية جهلهم للتعرف عليهم ، واكتشاف
آرائهم ومحاولة اجتذابهم .

وكفت حلقة الاتصال مع ضابط فى المخابرات المصرية طبيعة عمله تسمح
له بالاتصال بالملحقين العسكريين الاجانب ، بينما هو مرتبط بالضباط الاحرار
وبجمال عبد الناصر شخصيا .

ولم تتسع حلقة الاتصال بين المسئولين الامريكيين وبين الضباط الاحرار
رغم اعتمادهم على الصحفي القرب منهم محمد حسين هيكل رئيس تحرير آخر
ساعة فى ذلك الوقت ورئيس تحرير الاحرام فيما بعد ، لانه لم يكن قد تعرف
بجمال عبد الناصر او غيره من قادة تشكيل الضباط الاحرار حتى ذلك الوقت
او اكتسب ثقتهم .

وكان حريق القاهرة حافزا لنشاط الامريكيين فى المنطقة فقد ارسل دين
اتشميسون وزير الخارجية منلوى عنه لاستمارة من وكالة المخابرات المركزية هو
كيرميت روزفلت لدراسة الاحوال فى مصر .

وكيرميت روزفلت هو حفيد الرئيس الأمريكى الاسبق تيودور روزفلت الذى زار مصر أثناء ولايته رئاسة الجمهورية (من عام ١٩١٦ الى ١٩١٩) وأثار الشعور العالم عندما خطب فى الجامعة المصرية مبتدحا الاستعمار البريطانى لانما المصريين على تكتوهم لفضلته ومزاياه ، وأرسل له محمد فريد زعيم الحزب الوطنى برقية احتجاج ، وخرجت المظاهرات التى شهدتها القاهرة لأول مرة بعد اخماد الثورة العربية ، تهتف بسقوطه وحياة الاستقلال .

بعد ان ظهرت اسرائيل ، وتمت هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين ، وتسرب النفوذ الأمريكى للمنطقة ، لم تقف الولايات المتحدة موقفها محايداً من نضال الشعب المصرى ضد الاستعمار البريطانى ، فقد أعلن دين اتشيسون وزير الخارجية الأمريكية عندما التى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ « أن مصر لم تعط الالتزامات الدولية احترامها اللائق » ووجه اللوم لانعدام المعاهدة .

ونشرت مجلة التايم فى اكتوبر ١٩٥١ مقالا جاء فيه « أن الموقف فى مصر اشبه ما يكون بالموقف فى اليونان سنة ١٩٤٧ ، حين اضطرت انجلترا نظراً لضعفها الى سحب قواتها من اليونان ، فحلت أمريكا محلها ، واستأنفت القيام بدورها حتى لاتترك فراغا يتسرب منه النفوذ السوفييتى » و أمريكا اعتمدت عدتها بالموقف منذ زمن بعيد حتى لا تعاجأ كما فوجئت فى ايران ووضعت مشروع الشرق الاوسط .

وبدا الصراع الخفى بين بريطانيا وأمريكا . . ونجحت المخابرات المركزية فى تدبير انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا ، وهو اول محاولة لنقل اسلوب الحكم المفضل لدى الإمبريالية الأمريكية الذى مارسه لزم من طويل فى أمريكا اللاتينية . . وهو حكم العسكريين الذين يقومون بالثورات والتمردات الداخلية ، ويعملون مباشرة لحساب الشركات والاحتكارات الأمريكية .

وبتدأ الصراع الاتجلى أمريكى بلقلاب دبتره بريطانيا ، هو انقلاب اللواء سامى الحناوى ، وردت عليه الولايات المتحدة بانقلاب ثالث بقيادة اللواء اديب الشيشكل .

وركزت الولايات المتحدة اهتمامها بعد ذلك على مصر ، فعميت جيفرسون كافرى سفيرا لها بالقاهرة ، وهو من اشهر ملابى الانقلابات فى وزارة الخارجية الأمريكية ، ويضم سجله سلسلة طويلة منها تقارب الثلاثين فى أمريكا الجنوبية والوسطى (كما ذكر محمد عودة فى كتابه « ميلاد ثورة ») .

وكان كافري اول سفير أمريكي في فرنسا بعد التحرير .. في فترة ازيع فيها دييجولا عن الحكم وطرد الشيوعيون من الائتلاف الوزاري ، وجذب الاشتراكيون للولايات المتحدة ، واصبحت فرنسا قاعدة لمشروع مارشال ثم لحلف الاطلنطي .

ولكن كافري جوي في مصر بحركة شعبية متصاعدة ، اضعفت من فرص القدرة على احداث انقلاب مشابه لما حدث في سوريا ، وقد اسرع هو وسفراء انجلترا وفرنسا وتركيا لتقديم مذكرتهم المشتركة الى محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصري التي تدعو الى اقامه دفاع مشترك فور الغاء المعاهدة .. وهي المذكرة التي اعلن مجلس الوزراء المصري رفضها امام البرلمان ..

ولذا كان حريق القاهرة فرصة مواتية انعشت آمال الامبريالية الامريكية في التسرب الى مصر ، ووضع قبضتها على مركز الحركة السياسية فيها .. أعلن دين اتشميسون وزير الخارجية الأمريكي ، في ٣١ يناير قوله « ان قيادة الشرق الاوسط ليست اقتراحاً يمكن قبوله أو رفضه وحكومته مازالت تفر بريطانيا على عدم اعترافها بالغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ » ، ويقول تشرشل وترومان في بلاغ مشترك : « ان افضل وسيلة لازالة التوتر الراهن في مصر هي قبول قيادة الشرق الاوسط » .

ولم يكن رجل المخابرات المركزية كيرميت روزفلت مندوب وزارة الخارجية الامريكية ورئيس بعثتها الى مصر بعد حريق القاهرة ، غريباً على المجتمع المصري ، فقد عمل في مصر خلال الحرب ، وتوطدت صلته بالملك فاروق ، ووقف الى جانبه خلال أزمة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، واعد له مقابلة مع الرئيس فرانكلين روزفلت خلال زيارته لمصر عام ١٩٤٥ .

ولم يبدأ كيرميت روزفلت مهمته الجديدة من فراغ .. فان السياسة الامريكية كانت لها نقط ارتكاز اقامتها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .. كانت الوزارة الوفدية قد وافقت على مشروع (النقطة الرابعة) الأمريكي الذي يتيح للولايات المتحدة التغلغل باسم المعونات الاقتصادية والخبرة الفنية لها ، وتعرضت بسببه الى هجمات عنيفة ظهرت في الصحف خلال عام ١٩٥١ ، ووصلت الى حد مهاجمة الطليعة الوفدية له في بيان نشرته (الاشتراكية) يوم ٢٢ يونيو ١٩٥١ تنهم فيه أمريكا بأنها سئد الاستعمار البريطاني في مصر .

وكان جيفرسون كافري نشيطاً في مقالاته وعلاقاته .. فقد نشرت الصحف — مجلة الجمهور المصري عدد ٢٢ يناير ١٩٥١ — ان هناك مشروعا

لأنشاء مكتب أمريكي انجليزى مصرى لمقاومة الشيوعية ، ردا على المظاهرات المعادية التى تهتف بسقوط الاستعمار الانجلو أمريكى ، وان مكتب الصحافة الأمريكى يعمل على كسب بعض كبار الصحفيين ويطالب بمبالغ كبيرة لزيادة نشاطه .

وكان مصطفى أمين صاحب دار اخبار اليوم قد اصدر كتابا باسم (أمريكا الضاحكة) فيه دعاية للمجتمع الأمريكى ، يمكن مقارنته بكتاب (الانجليز فى بلادهم) الذى اصدره حافظ عفيفى .

وكانت السفارة الأمريكية قد نشطت فى الاتصال بعدد كبير من السياسيين المصريين فى محاولة لاجنابهم الى صفها . . كان حافظ رمضان لا ينفى صلاته بالأمريكيين ؛ ويقول فتحى رضوان ان حافظ رمضان كان يتصل بمستتر ايرلاند مستشار السفارة الأمريكية ، بأمل الضغط على البريطانيين كما صرح عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية بقوله « اننا على استعداد للتألف مع أمريكا » .

ويقول مصطفى مرعى ان الأمريكيين قد اتصلوا به ثلاث مرات للتعاون معهم على أسس رفضها ، قال لهم انه ضد الملك وليس ضد النظام . . وانه مع الديمقراطية وضد الحكم الفردى . . ورفض اقتراحا خلاصا بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى ، وأبلغهم انه يفضل تطوير قانون عضو الشيوع محمد خطاب بحيث يضطر كل من يملك اكثر من ٣٠٠ فدان الى بيعها .

ويدل اتصال الأمريكيين بمصطفى مرعى على انهم كانوا يمهّدون لنوع جديد من الحكم كان يرفضه لتنافره مع الديمقراطية ، ولتشجيعه للإصلاح الزراعى بطرق غير دستورية . . وهذا يفسر سياستهم التمهيدية لقبول انقلاب بتفادى أخطار الانتفاضات الشعبية بتحقيق بعض انجازات اجتماعية شكلية مع تثبيت قبضة السلطة الخاضعة للإمبريالية الأمريكية ، المهددة للديموقراطية الشعبية .

وكان أحمد حسين وزير الشؤون الاجتماعية فى وزارة الوفد والنزى استقال منها فى صيف ١٩٥١ هو احد أصقياء السياسة الأمريكية . . يدعو لسياسة اصلاح اجتماعى تتفادى خطر الثورة . . وقد اقترح على (على ماهر) ان يطلب الى الملك — مكافحة للشيوعية وتصفية للسخط الشعبى — اعلان تنازله عن املاكه أو عن نصفها للشعب مثلاً فعل شاه ايران فيما بعد أثناء معركة البترول كققدمة لضرب الحركة الشعبية هناك . . كما انه اعتذر عن عدم الاشتراك فى وزارة على ماهر عندما عارض فى رفع شعار (التطهير قبل التحرير) .

كان أحمد حسين يؤدي دورا نشطا بين الساسة المستغلين بدعوى محاربة الفساد ، وقد اتصل بعد خروجه من الوزارة الوفدية بنجيب الهلال واتفقا على أسس التخطيط والعمل بعد التخلص من الوفد .

كان أحمد حسين يهدف مع المبعوثين الأمريكين الذين تركزوا في القاهرة الى تنظيف ثوب الحكم الملوث ، ورتق ثقب النظام المتفسخ عن طريق فصل بعض رجال الحاشية ، وتشكيل وزارة لا يتدخل الملك في اختيار اعضائها ، على أن يصدر الانجليز اعلانا بالجلء من طرف واحد ، ثم يجرى تطهير الاحزاب بعد ذلك .

وكانت هذه هي المحولة الاخيرة لمساندة النظام ، ووقع الاختيار على نجيب الهلال الوفدي السابق ، ذي المواقف السابقة الشجاعة في مواجهه الملك ، المشهور بنزاهته وصرافته . ولكنه امام تكليفه بتشكيل الوزارة تعاضى عن المبادئ المتفق عليها ، وقبل وزراء الملك « مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال » ولم يتعرض لرجال الحاشية بسوء . واكتفى بالحديث عن (التطهير قبل التحرير) مما دفع أحمد حسين الى الاعتذار عن عدم الاشتراك في وزارة كان هو شخصيا احد المخططين لتكوينها ، واحدا وسائل الاتصال بين رئيسها وبين الأمريكين خلال عام ١٩٥١ .

ولم تنجح وزارة نجيب الهلال في تنفيذ المخطط الأمريكى . لان الملك ظل سائرا في عبثه ، مطمئنا الى سطوته بعد اقالة الحكومة الوفدية ، معتمدا على حسن صلاته بالانجليز والأمريكين معا .

ولكن كبريت روزفلت كان قد كون من دراسته لمصر رأيا آخر . . وجد ان الملك أعجز من ان يؤدي دورا ايجابيا في اصلاح النظام . . لم يكن الملك من ذلك النوع من الرجال الذين كان روزفلت يبحث عنهم فقد كان الملك فاقدا القدرة على تركيز افكاره ، وكمن من جلسة ابتدئ فيها تفهما عينا لما يدور في مملكته ، ووافقا على اتخاذ بعض الاجراءات الاساسية في خطة روزفلت ، ولكنه في اليوم التالى يختفى عن الانتظار مفضلا ممارسة هوايته في العربة والجنس وضاربا عرض الحائط بكل ما اتفق عليه في اليوم السابق ، ولا يخرج في الاسبوع التالى من اتخاذ اجراء ينسف خطة روزفلت برمتها ، وقد امضى روزفلت في القاهرة الشهرين الاولين من سنة ١٩٥٢ مع الملك يلهوان بتنفيذ مخطط (الثورة السلمية) وذلك بأن دفعا رجلى الحكم القويين مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال لخلق ازمة وزارية ، بينما اوعز الملك الى البوليس السرى لجمع الادلة والوثائق ضدهما ليثبت - حين تحين الفرصة - انهما عميلان للمخابرات المركزية الامريكية ، ثم قام الملك

بتكليف نجيب الهلالي ذى الشهرة الواسعة والسمعة الجيدة يتولى مهام رئاسة الوزراء ، ولكن الملك لم يستدعه بلباقة كافية ، مما جعل الهلالي يرفض تسلم الوزارة حتى اتصل به روزفلت سرا واسر له بأنه اذا لم يتسلم رئاسة الوزارة ، ويقوم بتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاستدين ، ويكون رائدا للثورة السلمية فان الثورة لن تبقى سلمية ابدا .

وهكذا يفسر مايلز كوبلند فى كتابه (لعبة الامم) موقع وحركة مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال ... ويلقى الضوء على حقيقة الدور الذى كان مفروضا ان يؤديه نجيب الهلالي ويكشف محاولة التمسك بثورة سلمية تحاشيا لثورة غير سلمية .

ويحاول مايلز كوبلند فى كتابه (لعبة الامم) الايجاء بأن جمال عبد الناصر كان على اتصال بكيرميت روزفلت عندما ذكر « وقد اخبر عبد الناصر كيرميت روزفلت صراحة انه مع ضباطه لن ينسوا ذلك الاذلال الذى لاقوه على ايدى الاسرائيليين عام ١٩٤٨ ، الا ان نعمتهم ستتنصب بالدرجة الاولى على كبار ضباط الجيش المصرى ثم بقية حكام العرب والبريطانيين ، واخيرا على الاسرائيليين » .

وكان ذلك فى معرض حديثه عن اهتمام الامريكيين بتوضيح موقف المصريين من قضيتين هامتين اولاهما اسرائيل وثانيتهما القومية العربية .. ويبدو حديث جمال عبد الناصر كائما وجهه لروزفلت قبل ٢٣ يوليو ، اذ ان كبار ضباط الجيش جميعا عدا قلة محدودة جدا منهم قد عزلوا واحيلوا الى التقاعد فور نجاح حركة الجيش .

ولكنه لا يوجد دليل واضح على ان جمال عبد الناصر قد اتصل شخصيا بكيرميت روزفلت قبل الحركة .. ولو أن اتصالات بعض زملائه بالامريكيين قد جعلته يطلب من خالد محيى الدين عدم استخدام عبارة (الاستعمار الانجلو امريكى) فى منشورات الضباط الاحرار ، والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطانى ، وكان ذلك فى شهر مارس ١٩٥٢ ، وذلك للتأييد الذى لسه هؤلاء الزملاء من المسئولين الامريكيين فى المنطقة . والمقطوع به ان الامريكيين قد وجلوا فى النشاط السرى لحركة الضباط الاحرار بعض ما يحقق لهم اهدافهم فى المنطقة ، ولكنهم لم يستطيعوا ابدا ان يكونوا مهيمنين عليه .

وعندما عاد كيرميت روزفلت الى واشنطن فى مايو ١٩٥٢ بعد اقامة امتدت ثلاثة اشهر قدم تقريرا الى وزير الخارجية الامريكية دين اتشيسون حسب رواية مايلز كوبلند فى كتابه (لعبة الامم) تتضمن النقاط الآتية :

١ - لم تعد الثورة الشعبية التي كان يسعى اليها كل من الاخوان المسلمين والشيوعيين - وتخشيها وزارة الخارجية الامريكية - واردة في الحسبان .

٢ - لم يعد هناك اى امل في ابعاد الجيش عن القيام بانقلاب قريب واقتناض عن عزمه على استلام السلطة ، رغم كل التحفظات التي كان يبديها واضعو مخططاتنا في واشنطن من ان تكون النتائج مشابهة لما جرى في سورية على ايدي العسكريين .

٣ - ان قادة الانقلاب المحتمل ، يرفعون شعارات قياسية تخالف ما اقترحه كثير من المراقبين الدبلوماسيين وتجعل منهم وهم في السلطة طرفا لينا ومرنا في ايه مفاوضات نخوضها معهم كما انها تزيد من فرصتهم في النجاح .

٤ - يجب ان توافق الحكومة الامريكية على اقضاء الملك فاروق ، وربما النظام الملكي نهائيا في مصر ، ولا يمنع هذا من اتباع بعض الشكليات للدبلوماسيين بارسال مذكرة احتجاج رقيقة تقسح المجال امام السفير كافري لظهار قلقه المصطنع على سلامة الملك فاروق .

واذا صح ان كيرميت روزفلت قد وصل الى هذه النتائج فان هذا لا يعنى ارتباط تنظيم (الضباط الاحرار) بالمسئولين الامريكيين ارتباطا عضويا ، ولا يدل على ان حركتهم تتم بتوافق وتنسيق مع الاتجاهات الامريكية ، وانما يدل على اتساع دائرة معرفتهم ، وخبرتهم السياسية في دول تتعرض لازمات وطنية وحركة جيوشها في مواجهة هذه الازمات .

التحضير للانقلاب :

دليل ذلك ان (الضباط الاحرار) لم تكن لهم خطة عمل ٠٠ ولم يحددوا تصورا لحركتهم ، ولم يقرروا اسلوب انقضاضهم الى ما قبل ٢٣ يوليو بأيام قليلة .

كانت الاتجاهات متضاربة ، والرغبات مشتتة ، والحلول المقترحة متعددة .

وظهر ذلك واضحا بعد ان اصدر الملك قرارا بحل مجلس الادارة المنتخب لنادى الضباط وتعيين مجلس مؤقت برئاسة اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة وشقيق اللواء محمد نجيب ، وعضوية يوسف العجروني ، وجلال صبرى ، ومصطفى كمال عبد الرازق ، ومحمد حسنى وعلى صبرى ضابط مخبرات الطيران ونائب رئيس الجمهورية فيما بعد .

وكان هذا القرار الذي صدر في ١٧ يوليو صدمه جعلت (الضباط الاحرار) يهرعون الى التفكير في تنفيذ شيء ما .. دون ان يستبينوا حقيقة هذا الشيء .. ودون ان يندوا لكل أمر عدته .

وتارجحت الآراء ..

يقول محمد نجيب انه ظهرت امام الضباط ثلاثة طرق مفتوحة :

الاول : ارسال برقيات احتجاج من الضباط للملك .

الثاني : احتلال النادي بالقوات المسلحة .

الثالث : تجميع كبار الضباط واعتقالهم وفرض شروط الضباط على الملك .

ولم تكن هذه الحلول هي التي فرضت نفسها فقط على تفكير الضباط .. برزت مرة أخرى فكرة الاغتيالات بطريقة ملحة .. وساندت مجموعة الطيران فكرة اغتيال قادة الاحزاب ورجال السراي وبعض رجال السياسة .. وسرت الفكرة الى مجموعات أخرى تجند للاغتيال ، وتشكلت مجموعة لذلك فعلا من كمال رفعت وعباس رضوان وزير الداخلية فيما بعد واسماعيل فريد محافظ الدقهلية السابق ومحمد البلتاجي محافظ الجيزة السابق وعبد الحليم عبد المال المحقق العسكري في واشنطن فيما بعد ، كانت تنتظر اوامرها من عبد الحكيم عامر .. ولكن هذه الاوامر لم تصدر ولم تطلق رصاصة واحدة للاغتيال .

وكانت فكرة الاغتيالات تراود الضباط دائما ، فهي اقرب اسلوب يتفق مع منطقهم وطبيعتهم .. وساعد على ظهورها مرة أخرى في هذه المرحلة — بعد ان ذوت وتراجعت في فترة الكفاح الشعبي المسلح ضد الانجليز في القناة ، وتجمع الارهابيين في تنظيم (الحرس الحديدي) التابع للسراي ، وعدم وجود ظروف تؤهل لهم خلق اعداء تتجسم فيهم فكرة الاغتيال — ساعد على ظهورها اغتيال ملازم الصيانة الفني (عبد القادر طه) في ايار ١٩٥٢ الذي كان عضوا في الحرس الحديدي ثم كفر به وبدأ اتصالاته مع القوى الوطنية واليسارية .. ونشرت الصحف وقتها اتهامات الى اللواء حسين عامر الذي بادر الى اعداد تكذيب له في جريدة (الاهرام) ولكنه تراجع عن نشره في آخر لحظة حتى لا يكون في هذا التكذيب توجيه لاتهام السراي في وقت كان يتطلع فيه الى منصب الوزارة .

هكذا كانت فكرة الاغتيالات تطرح نفسها دائما ..

ولكن الظروف كانت تتغير بسرعة شديدة .. والمناطحة اصبحت

متوقعة بين السراي والضباط الاحرار في أية لحظة .

السراى فى مركز السلطة وتملك القدرة على اعتقال المشتبه فيهم من الضباط .. والضباط الاحرار يشعرون باقترب الخطر منهم دون ان يكون عندهم تصور كامل او خطة معدة لحركتهم .

وكان حسين سرى قد اقترح عند تشكيل وزارته يوم ٢ يوليو ١٩٥٢ بعد استقالة نجيب الهلالي تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية ولكن الملك رفض ذلك رفضا باتا .. وغضب ايضا على محمد حيدر الذى لم يجد سبيلا الا حل مجلس ادارة النادي ترضية للملك ونقل محمد نجيب من قيادة سلاح المشاة ليكون قائدا للمنطقة الجنوبية فى منقباد بأسنيوط .

وفكر محمد نجيب فى الاستقالة .. بل وكتبها فعلا .. ولكن موقف بعض الزملاء منه دفعه الى التراجع عنها وسحبها قبل وصولها .. فقد قال له يوسف صديق (اذهب الى منقباد وسنعيدك الى القاهرة بالداببات) واقنع محمد نجيب ، وقرر ان يواصل المقاومة مع زملائه من موقعه فى اى مكان ..

وفى هذه المرحلة ايضا كانت صيحة المناذاة بالحاكم (العاقل المستبد) قد علت وترددت ووصلت الى الذروة .. سواء فى الخارج او الداخل .

نشر الكاتب الامريكى ستيوارت السوب مقالا فى صحيفة (شيكاغو صن تايمز) يقول فيه « اذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى ان تحافظ على سيادتها على مصر بخلق الباشوات وجعلهم اصحاب النفوذ ، وبرشوتهم بعد ذلك ليكونوا اداة تسهيل مصالح بريطانيا الاستعمارية فان هذه الطريقة لم تعد عملية ولا مجدية اليوم ، ان الشعب الفقير قد اخذ يستيقظ ويشعر بالضيق الفاحش اللاحق به » ثم انهى مقاله بقوله « ان الحديث عن انعاش الديمقراطية فى بلد كمصر يعيش فيه اغلبية الشعب عيشة أحط من عيشة الحيوانات ، هو لغو فارغ ، ان مصر لا تحتاج الى ديموقراطية بل تحتاج الى رجل فرد ، الى رجل ككمال اتاتورك ليقوم بالاصلاحات الضرورية اللازمة للبلد ، لكن مشكلة مصر فى كيفية العثور على الديكتاتور ، فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور » .

وكتب احسان عبد القدوس مقالا بعنوان (ان مصر فى حاجة الى ديكتاتور .. فهل هو على ماهر ؟) تحمس فيه للدفاع عنه وقال انه معروف عنه انه يعتقد برأيه الى حد لا يسمح معه اللوزراء بالتفكير ثم قال « ومصر تقبل معه ان يعتقد برأيه الى حد ان يصبح ديكتاتورا للشعب لا على الشعب ، ديكتاتورا للحرية لا على الحرية ، ديكتاتورا يدفعها الى الامام ولا يشدنها الى الوراء » .

وفي نفس الوقت تقريبا ظهرت عدة مقالات كتبها جوزيف السوب (من نادى الجزيرة بالقاهرة) قال فيها ان فاروق قد فقد اهليته ، وان الوفد بحزب لا يمكن الاعتماد عليه ، وان الامل الوحيد في الجيش .. وقد اثار هذه المقالات التي نشرت في امريكا اهتمام المبعوثين المصريين هناك ، ودفعت الدكتور ابراهيم سعد الدين عضو الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي ومستول معهد الدراسات الاشتراكية فيما بعد الى كتابة مقال لمجلة (الكاتب) دون توقيع ، تحدث فيه عن احتمال وقوع انقلاب عسكري .

وكانت صحف دار اخبار اليوم هي المنبر الذي تنطلق منه الدعاية للسياسة الامريكية ، فهي تملح السراى والملك ، وتهاجم الوفد وتحاول التشهير به ، ثم تنقلب الى غمز السراى عندما تتبلور السياسة الامريكية وتفقد الثقة في قدرة الملك على الاصلاح . وقد لوضع موسى صبرى ذلك في كتابه ملك واربع وزارات ، اتخذت موقفا معاديا للشيوعية في وضوح وقوة ونادت بالاصلاح ، وكان منطقها في محاربة الانجليز ، خذ منهم ما تستطيع ثم حارب من جديد ، ولعل صحافة اخبار اليوم كانت تمثل حيرة الشباب في البحث عن بطل ، وعبرت في كثير من مقالاتها وتحقيقاتها عن هذا الامل الذي تجمع حوله الناس .

وفي غمرة البحث الامريكي وراء خفايا الحياة السياسية في مصر ، ومحاولة معرفة (البطل) الذي تحدثت عنه صحف (اخبار اليوم) ، وقف جهاز اكتشافهم الحساس عند ظاهرة ، لم تكن وقتها ذات اثر كبير في حياة الجماهير اليومية ، ولكنها اظهرت بادرة مثيرة في اخطر جهاز منظم في مصر .. وهي انتخابات نادى ضباط الجيش التي دفعت اسم محمد نجيب الى الضوء .

وفي يوم ١٨ يوليو فوجيء محمد نجيب بحضور مدير مكتب محمد هاشم وزير الدولة وزوج بنت حسين سري بعد الغروب كالمبا منه الذهاب معه لمقابلة محمد هاشم وزير الداخلية .

وذهب محمد نجيب الى شقة محمد هاشم في الزمالك حيث انتظره الى ما بعد منتصف الليل لانه كان في اجتماع مجلس الوزراء ودار بينهما حوار عن اسباب التمرن في صفوف الجيش ارجع نجيب فيه السبب الى ان البلد تحكم حكما بعيدا عن الديمقراطية غير معبر عن ارادة الشعب . ويقول نجيب ان محمد هاشم ادار الحديث فجأة ليساله عما اذا كان تعيينه وزيرا للحرية يعتبر أمرا كافيا لازالة اسباب التمرن وخلق حالة من الرضى بين الضباط .

كان الاقتراح مفاجئا ، لكن نجيب رفضه مباشرة متعللا بأنه سبق أن عرضت عليه وكالة الوزارة ورفضها وأنه يفضل ان يظل فى موقعه بالجيش ويقول نجيب ان رفضه انبعث فى الحقيقة من شعوره بأنهم يقومون بمناورة لإبعاده عن الجيش .

وخلال الحديث الذى امتد الى الثانية بعد منتصف الليل ابلغه محمد هاشم بطريقة عابرة ان هناك اسماء ١٢ ضابطا عرفت السراى انهم يحركون (الضباط الاحرار) ولكن نجيب ابدى عدم اكرتاث بهذه الواقعة مؤكدا له بان هناك شعورا عاما وجارفا فى صفوف الجيش ضد كثير من تصرفات رجال السراى .

ونام محمد نجيب نوما قلقل مضطربا يستعجل الصباح ليبلغ اللجنة القيادية للضباط الاحرار ، وفوجئ قبل خروجه من المنزل بحضور الصاغ السابق جلال ندا المحرر العسكرى لدار اخبار اليوم ، ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة يتحريان منه عما تم فى مقابلته مع محمد هاشم .

واندهش محمد نجيب لسرعة معرفتهما بالخبر ، ولكن تبين فيما بعد ان مصطفى أمين كان قريبا جدا من محمد هاشم وأنه التقى به قبل وبعد مقابلة محمد نجيب له ، وان ارسال ندا وهيكل كان من باب التعرف على وجهة نظر الضباط الاحرار .

ولم تقف المفاجأة عند هذا الحد .. فلم تكد تضى لحظات حتى وصل جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر والتزما الصمت حتى لا يدور الحديث مع نجيب امام الآخرين .. وهنا طلب هيكل تعريفه بالضباطين ، وكان هذا هو اللقاء الاول بين جمال عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل .

انفرد نجيب بجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، واسر لهما بتفاصيل المقابلة ، وركز على تلميح محمد هاشم له بمعرفة السراى لاسماء عدد من الضباط ، واحتمال اتخاذ اجراء مضاد لهم فى اية لحظة . وفى هذا اليوم بالتحديد تقرر القيام بحركة عسكرية .. ولكن الصورة التى تتم بها كانت مازالت مهتزة وغير واضحة ، تتأرجح بين الاغتيالات وبين الاعتقالات .

واتصل حسن ابراهيم بعبد اللطيف البغدادي يبلغه انباء قرارهم بالتحرك وكان فى ذلك استجابة لموقفه الذى جعله يتعبد منتظرا بعد حريق القاهرة .

واجتمعت اللجنة القيادية للضباط يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ ونقشت الحلول المقترحة فور المقابلة مع نجيب الذي لم يحضر الاجتماع لانه كان اكثر الضباط عرضة للرقابة وتسليط الضوء عليه .

وتراجعت فكرة الاغتيالات بعد وضوح صعوبة تنفيذها بصورة جماعية واحتمال القيام بحملة اعتقالات واسعة بعد تنفيذ الاغتيالات ، الى جانب احتمال تعرضها للفشل وتعرض القائمين بها للخطر . ووافقت المجموعة كلها على ذلك .

ونبتت فكرة الانقلاب ، واخذت تنمو مع المناقشة ، بدأت بالتفكير في الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة دون الاذاعة أو غيرها . ثم تطورت حتى اصبحت حركة واسعة وانتقلا عسكريا حقيقيا .

وكلف زكريا محيي الدين بوضع خطة الانقلاب رغم انه لم يكن قد اصبحت عضوا في اللجنة القيادية للضباط الاحرار ، ولكنه كان زميلا لجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين في التدريس بكلية اركان الحرب .

واستمرت اجتماعات قادة الضباط الاحرار بعد ذلك نشطة ومتلاحقة ومتواصلة بصورة ابعدت النوم عن عيونهم يومين كاملين .

وتم اعداد الخطة .
 وبقي تحديد الموعد باليوم والساعة .

ليلة ٢٣ يوليو :

كان تحديد موعد الحركة يخضع للظروف المتغيرة ، فلم يكن الضباط الاحرار وحدهم هم الذين يملكون تحديد موعد باليوم والساعة . كانت النية هي القيام بحركة عسكرية عام ١٩٥٥ كما قال جمال عبد الناصر للمصحفي البريطاني دافيد دين مورجان مراسل الصائدي تايمز في شهر يوليو ١٩٦٢ ولكن حريق القاهرة اصبح قوة ضاغطة تدفع للحركة ، واستقر الرأي في البداية على ان يتم ذلك في شهر نوفمبر ١٩٥٢ حيث يقضى الدستور بضرورة اجتماع البرلمان في هذا الشهر ، فاذا حدثت مخالفة دستورية أو تزيف في الانتخابات فان حركة الجيش عندئذ تكون لحملية الدستور . ومضت الامور في هذا السبيل ، حتى اصدر الملك قراره بحل مجلس ادارة نادي الضباط ، وكان هذا في ذاته مؤشرا له دلالتة بان الصدام حتمي ، وان التأجيل لن يكون في مصلحة الحركة . وحددت اللجنة القيادية يوم ٥ اغسطس موعدا للحركة لسببين هما استكمال حضور كتيبة مدافع الماكينة

الاولى لتزويد القوة الضاربة للضباط الاحرار ، وحتى يكون الضباط قد استلموا مرتباتهم . ولكن معلومات محمد نجيب عقب مقابلته لمحمد هاشم ولقائه مع جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر جعلت التأخير حتى ٥ أغسطس امرا لا مبرر له حذرا من مبادرة الملك بضربة تصيب الحركة بالشلل . . . وساعد على تبكير الموعد ليتم خلال ٤٨ ساعة حديث تلاه ثروت عكاشة عن صهره احمد ابو الفتح رئيس تحرير (المصرى) يبلغه فيه من الاسكندرية بان انباء تتردد عن اعتقالات لعدد من الضباط ، وتعيين حسين سرى عامر وزيرا للحرية .

تقرر يوم ١٩ يوليو ان تتم الحركة ليلة ٢١ ، ٢٢ يوليو ، وكان الوقت محدودا جدا لوضع الخطة ودراسة كافة الاحتمالات وحشد كل الضباط الاحرار والتأكد من سلامة تقدير الموقف وضمان حركة المناطق الخارجية عدا القاهرة واهمها الاسكندرية والقنال والعريش .

ورغم ضيق الوقت لم يكن هناك من سبيل للراجع ولم يعد هناك مفر من الاقدام . . . واصبحت القضية هي قضية الاتصالات وتحضير الضباط للعمل الانقلابي ، بعد ان صرف النظر عن الاغتيالات وتبين تحت ضغط عامل السرعة ان التنفيذ فى الموعد المحدد (ليلة ٢١ ، ٢٢ يوليو) هو امر شديد الصعوبة لتعذر تجهيز كافة الترتيبات والانهاء من كل الاتصالات ، وتقرر تأجيل الموعد يوما واحدا لتكون الحركة (٢٢ ، ٢٣ يوليو ١٩٥٢) . . . وقد اثر هذا التأجيل فى نفسية بعض الضباط الذين كانوا قد تهيأوا تماما للعمل وابلغوا قياداتهم بأنه اذا حدث تأخير جديد ، فسيصرفون منفردين .

قرأ زكريا محيى الدين الخطة فى الاجتماع الاخير الذى عقد يوم ٢٢ يوليو بمنزل خالد محيى الدين ، ويبدى عبد اللطيف بغدادى ملاحظة شكلية اذ يقول ان جمال عبد الناصر قد انتحى به جانباً هو وحسن ابراهيم حيث قال لهما انه كان مفروضا ان يقرأ الخطة ، وان المسألة ليست مسألة (اقدمية) باعتبار زكريا محيى الدين اقدم منه رتبة . . . بينما كان جمال عبد الناصر هو رئيس الضباط الاحرار . انتخبا ولم يكن ذلك محل خلاف .

ورغم التأجيل يوما فان سرعة اعداد الخطة والتحديد المفاجيء للموعد احدث عدة مفارقات . . . انور السادات غادر رفح يوم ٢٢ يوليو ولم يتصور ان الحركة ستتم هذه الليلة ، فذهب مع أسرته الى دار صيفية للسينما ، ولم ينضم لزملائه من الضباط الاحرار الا بعد عودته من السينما وقراءته ورقة تركها له جمال عبد الناصر ، وعندما وصل كانت قيادة الجيش قد سقطت فى يد الضباط الاحرار فعلا .

ومنطقة العريش لم تعرف بتفاصيل الحركة موعدا أو مسئولية .. وكذا منطقة القنال فهما لم يعرفا الا من محادثة تليفونية تمت في الثانية بعد منتصف الليل وفيها ابلغ القائمقام احمد شوقي الصاغ توفيق عبد الفتاح بنجاح العملية ، وطلب منه جمال عبد الناصر تبليغ الصاغ صلاح سالم في رفع لتعذر الاتصال به تليفونيا .. ولم ينجح توفيق عبد الفتاح في ذلك الا مع أول ضوء يوم ٢٣ يوليو .

وحدث ذلك ايضا مع حامية السويس حيث كان الصاغ لطفى واكد يعرف التفاصيل والموعد ولكن نجاح العملية لم يعرف الا بعد اتصال انور السادات باليوزباشى احمد طعيمة .

اما منطقة الاسكندرية فقد حضر لى عز العرب عبد الناصر وشوقي عبد الناصر شقيقا جمال عبد الناصر يوم ٢١ يوليو ليلفاني بالتوجه الى مصر لمقابلته دون توضيح الاسباب .

والتقيت بجمال عبد الناصر امام منزله بالقاهرة حوالى الخامسة والنصف مساء يوم ٢٢ يوليو وترك عربته السوداء الصغيرة على مقربة من المكان الذي وقفت انتظره فيه ، بعد ان اعتذرت عن عدم الانتظار بالمنزل لشعور ريفي بالحرج من دخول منزل فى غيبة صاحبة .. وكان فى العربة الصاغ كمال الدين حسين والقائمقام احمد شوقي والساغ صلاح نصر .

وفوجئت تماما عندما ابلغنى جمال عبد الناصر بأن الجيش يتحرك الليلة لفرض مطالبة على الملك ، فاذا لم يستجيب لها فسينظر فى امره .. وكان سر المفاجأة هو التوقيت الفورى ، الى جانب طبيعة الدور الذى سيقوم به الجيش .

كان تفكيرى مرتبطا بتفكير زملائى فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، الذين لم يقدروا للجيش دورا فوق دور الشعب ، ولم يتوقعوا أن الجيش سوف يتحرك وحده والناس نيام فى منازلهم ، بل كانوا ينظرون الى الجيش كقسيصة من قصائل الشعب تتحرك فى توافق وتنسيق وتوقيت مشترك مع القصائل الشعبية الاخرى الممثلة فى الاحزاب والاتحادات والنقابات .. لم يدر فى خلد احدا ان نتعاون من اجل انقلاب عسكرى .

واستفسرت من جمال عبد الناصر عن طبيعة الدور الذى يمكن ان تقوم به قوات الاسكندرية فكان الجواب هو تأمين المنطقة والسيطرة عليها دون تحريك للقوات او حدوث تناقضات بين حامية الاسكندرية وفيها الملك والحرس الملكى والوزارة وبين حامية القاهرة .

كان توجيهها عاما اكثر منه توجيها للتنفيذ .. متروكا لمبادرة الضباط

الاحرار في الاسكندرية ، ولطبيعة الموقف الذي يمكن ان نجابهه .
وشعرت بالمسئولية الثقيلة التي القيت على كتفي ووجدت من واجبي ان اشرك فيها زملائي ، فأسرعت الى احمد فؤاد وكان منزله قريبا وابلغته بجديتي مع جمال عبد الناصر ولم يكن الموقف قد اتسع للقائهما فلم يكن يعرف شيئا عن موعد الثورة . . وذهبنا معا حيث قابلنا خالد محيي الدين ولم تتردد في ضرورة المشاركة بعد ان دارت العجلة واصبح وقفها مستحيلا .

وذهبت الى يوسف صديق وكان زميلا ايضا في (حدتو) وفوجئت بالماء تنزف من صدره ، وقد اخذ حقنه في الرابعة مساء لمنع النزيف ، وهو في معنوية عالية يهيئ نفسه لواجب الليلة . . وغادرت القاهرة بعد ان ابلغت سيد سليمان رفاعي أو (بدر) سكرتير (حدتو-) بموعد الحركة المفاجئة ، فوصلت الاسكندرية مع منتصف الليل .

ولم يكن بدر واحمد فؤاد هما المدينان الوحيدان اللذان عرفا بتحريك الجيش قبل مواعده . . كان جمال عبد الناصر قد ابلغ حسن عشماوى عضو مكتب الارشاد بالاخوان المسلمين كما ثبت من حديث له فيما بعد ، كما

ذهب جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين يوم ٢٢ يوليو لابلغ صالح ابو رقيق عضو مكتب الارشاد ايضا واتفقا معه على ان يسهم بعض الاخوان في مساندة حركة الجيش بعد انتصارها في الصباح . . وابلغ احمد انور شيخا في كلية الشريعة اسمه محمد الاوردن كان يتبارك به ليدعو لنجاح الثورة . . فظل قائما يصلى طول الليل — حسب رواية احمد انور — حتى ادبح البتآن الاول للثورة .

اخطار غير متوقعة :

ولاشك ان اتصالات قد حصلت بين بعض الضباط والمدينين قبل التحرك ولكن في حدود معينة ، لا تتجاوز دائرة الاقارب او الاصققاء .

ولكن التسرب لموعد الثورة وحركتها جاء من ملازم اول حسن محمود صالح الذي ابلغ زملاءه في المدفعية انه عندما ذهب الى المنزل لتغيير ملابسه فهمت والدته انه مقدم على عمل ما في هذه الليلة ، فابلقت اخاه لواء جوى متقاعد صالح محمود صالح الذي ابلغ بدوره حيدر باشا تليفونيا بأن الضباط ينوون عمل شيء في البلد .

عرف ضباط المدفعية بذلك في الساعة مساء يوم ٢٢ يوليو ، فاعادوا الضبط الى والدته ليقتنعها بأنه ليس هناك شيء جدى .

ولكن الخير كان قد وصل الى السراى فعلا ، واصبحت الحركة مهددة بالفشل والتوقف قبل ان تبدأ .

ولم تكن هذه هى الثغرة الوحيدة . حدثت ثغرة أخرى قبل الحركة بساعات فى سلاح الفرسان عندما اتصل أحد الضباط (ممدوح شسوقى) بضابط آخر ليس عضوا فى التنظيم (يوزباشى فؤاد كرامة) الذى ابلغ ذلك

الى اللواء أحمد طلعت حكمدار العاصمة ، الذى اسرع بإبلاغ القصر ، حيث استدعى اللواء حسين فريدا الى عابدين ومنها توجه الى القيادة .

كان واضحا ان العجلة والسرعة هى الطابع السائد للحركة ، وان الروح الاندفاعية هى المسيطرة وان السباق مع الزمن كان يدفع الى الاهتمام بالوصول مع علم الوقوف عند كثير من الفرعيات .

ويقول عبد اللطيف بغدادى انهم فى اثناء المناقشة الاخيرة للخطة توقعوا النجاح بنسبة ١٠٪ والفشل بنسبة ٩٠٪ ، ولكن لم يكن هناك مفر من الاقلام .

واعطيت الخطة اسما كوديا هو (نصر) وتحدد منتصف الليل (ساعة الصفر) .
وبدا تنفيذ الواجبات فى حدود القوى المتاحة .

وقبل ان تتحرك أى قوة من موقعها . . وقبل الخطوة الاولى فى تنفيذ الخطة كان اللواء حسين فريد رئيس اركان حرب الجيش قد استسعى قادة الاسلحة والمناطق بالقاهرة ، عدا اللواء محمد نجيب مدير المشاة ، وفتنذ ، لخشيته من واعتقادهم انه العنصر الرئيسى المحرك للضباط الفاضلين . . الى مؤتمر فى العاشرة مساء بمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة .

وقد تناسق عدم استدعاء محمد نجيب الى المؤتمر مع خطة الضباط الاحرار التى كانت تقضى ببقائه فى المنزل على أهمية الاستعداد ، دون أية حركة قد تثير الشبهات ضده ، الى ان تنجح الخطة فيستدعى لتولى القيادة .

ولكن محمد نجيب علم من شقيقه على نجيب قائد قسم القاهرة بطبيعة وموعد المؤتمر ، فأسرع بتبليغ ذلك شخصا الى عبد الحكيم عامر ونصحه بأن يتم اعتقال القادة المؤتمرين اثناء خروجهم حقنا للدماء ،

كان الوقت متأخرا لا يسمح بتبليغ الضباط تغييرا فى الخطة ، كما ان وقف التنفيذ لم يكن واردا مهما كانت الاخطار .

واتصل عبد الحكيم عامر بجمال عبد الناصر وخرج الاثنان معا في عربة جمال الصغيرة يراقبان حركة القوات .. فلم يكن الاثنان مرتبطين بوحدة عاملة في القاهرة .. عبد الحكيم عامر كان في العريش وجمال عبد الناصر كان مدرسا في كلية اركان الحرب .

ومعظم ضباط اللجنة القيادية للضباط الاحرار لم يكونوا مرتبطين بوحدة متحركة في هذه الليلة عند خالد محيي الدين الذي تحرك في اطار خطة السوارى ، وكمال الدين حسين الذي تحرك في اطار خطة المتعمية رغم انه كان مدرسا في كلية اركان الحرب .. صلاح سالم كان في العريش واتور السادات كان قد وصل للقاهرة في نفس اليوم كما ذكرت .. وضباط الطيران عبد اللطيف بغدادي وجمال سالم وحسن ابراهيم لم يكن في الخطة تحركهم الا بعد ضوء الصباح عندما يصبح للطائرات فرصة التحرك .

كانت لحظات حرجية .. مؤتمر للقادة في كوبري القبة .. والضباط الاحرار يتسللون لوحدةاتهم يجهزون اسلحتهم .
سباق خفي مع الزمن .. القادة لا يعرفون ماذا يدور في وحداتهم .. والضباط الاحرار لا يعرف معظمهم حقيقة المؤتمر ولا ماذا استقر امر المجتمعين عليه .

سقوط القيادة العامة :

وحدث خطأ بسيط .. ولكنه كان عظيم الاثر .
تصور البكباشي يوسف صديق ١ .. ساعة الصفر هي ٢٣٠٠ أي الحادية عشرة مساء وليست منتصف الليل .

كان يوسف صديق قائدا ثانيا لكتيبة مدافع الماكينة الاولى .. وصل مع مقدمة كتيبته الى القاهرة منقولا من العريش يوم ١٣ يوليو ... وكان علم وصوله بقية الكتيبة سببا في التفكير السابق لتأجيل الحركة الى ٥ أغسطس .

لم يخف يوسف صديق الموقف على ضباطه وجنوده ، خطب فيهم قبل التحرك وقال لهم انهم سيفخرون بما سينجزون في هذه الليلة .
وتحركات القوة التي وصلت مصر من الكتيبة (سرية الرئاسة وسرية اخرى) من معسكر (هاكستيب) ابعد معسكرات ضواحي القاهرة (خلف مطار القاهرة الدولي) .. دون ان تدري شيئا عما يدور في قيادة الجيش كان يوسف صديق راكبا عربة جيب في مقدمة طابور عربات الكتيبة المليئة بالجنود .. وفي الطريق فوجئ باللواء عبد الرحمن مكي قائد الفرقة

يقترب من المعسكر ، فاعتقله ، وعند أوائل مصر الجديدة اعتقل أيضا
الاميرالاي عبد الرؤوف عابدين قائد ثان الفرقة ، الذى كان يسرع بدوره
للسيطرة على معسكرات هاكستيب . وركب الاثنان فى عربتهما والمدافع
موجهة عليهما من العربات الاخرى ، والعلم يرفرف على مقدمة العربات .

ولم تقف الاعتقالات عند هذا الحد فقد فوجئ بجنوده يلتفون حول
اثنين تبين انهما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر .. وكانا وحسب
رواية يوسف صديق - فى ملايس مدنية .
كان اعتراضهما للقول المتحرك واقتراهما منه سببا فى اثاره شبهات
الجنود ، ولما استفسر منهما يوسف صديق عن سر وجودهما فى هذا المكان
أبلغاه بالموقف فى رئاسة الجيش .. وهنا أعد يوسف صديق فجأة خطة
جديدة تقضى بمهاجمة الرئاسة .

كانت قوات يوسف هي الوحيدة التى تتحرك فى شوارع القاهرة ، وهى
الوحيدة التى تتحرك فى جردا نحو مركز رئاسة الجيش .

وكانت الخطة التى اعدھا يوسف صديق للاقتحام بسيطة .. فصيلة
تقطع الطريق عند مستشفى الجيش امام كوبرى القبة ، وفصيلة اخرى
تقطع الطريق عند كوبرى السيوفى امام سلاح خدمة الجيش ، وبقية القوة
تقتحم بلا احتياطات .

واثناء نزول الجنود من عرباتهم ظهر الاميرالاي احمد سيف اليزل
خليفة ، فكان ثالث المعتقلين ، وترك سائقه فقط حرسا عليهم وعنده اوامر
باطلاق النار .

واقترحم يوسف صديق وجنوده مبنى القيادة وفتشوا الدور الارضى
وكان خاليا ، وعندما ارادوا الصعود الى الطابق الاعلى اعتترض طريقهم
شاويش حذرہ يوسف صديق ولكنه امر على موقفه ، فأطلق عليه يوسف
طلقة اصابت فى رجله شفى منها فيما بعد .

وعندما حاول فتح غرفه القيادة وجد خلف بابها مقاومة .. فأطلق
جنوده الرصاص على الباب ثم اقتحموا الغرفة .. وهناك كان يقف اللواء
حسين فريد رئيس اركان حرب الجيش واللواء حمدى هيبه وضابط آخر
يرفع منديلا ابيض .

كان حسين فريد رابط الجأش شجاعا .

وقال له يوسف :

— لقد طلبت مقابلتك من مدة ، ويؤسفنى ان تكون هذه هى مناسبة

اللقاء .

وطلب منهم ان يتحركوا حيث سلمهم لليوزباشى عبد المجيد شديد
أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى فيها بعد ليذهب بهم الى معسكر الاعتقال
المعد حسب الخطة فى مبنى الكلية الحربية .
وفى هذه اللحظة وصل ضابط ومعه ٥٠ جنديا كل منهم يحمل ١٠٠
طلقة حضروا بناء على استدعاء من رئاسة الجيش ، فضعهم يوسف الى قوائمه
بعد ان عين عليهم قائدا من ضباطه .

واخيرا جلس يستنشق انفاسه مع بعض ضباطه فى مكتب رئيس هيئة
اركان حرب الجيش .
كانت قيادة الجيش قد سقطت . وكان بعض كبار الضباط قد
اعتقلوا . وكان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يرقبان الموقف من
موقع مجاور تماما للقيادة هو المكان الذى اقيم فيه المسجد الذى استقر فيه
جثمانه بعد وفاته .

ولم يكن جلوس يوسف صديق على مقعد رئيس اركان حرب الجيش
يعنى ان الحركة قد انتصرت او ان الخطة قد نفذت . ولكنه كان يعنى
فقط ان اخطر مركز للسلطة قد سقط . وانه لم يعد هناك - فى القاهرة -
مركز يستطيع ان يعطى اوامر مضادة لحركة قوات الضباط الاحرار .

كانت جراءة يوسف صديق وبسائله عاملا مرجحا لقوات الحركة .
وكان كبار ضباط الجيش الذين غادروا القيادة عقب مؤتمرهم قد بدأوا
يتساقطون فى ايدى القوات الثائرة .

قوات المدفعية فى الماطة اعتقلوا اللواء على نجيب قائد المنطقة المركزية
كما اعتقل اللواء حافظ بكري ثائد المدفعية والبكباشى عبد الفتاح كاظم
اركان حرب السلاح . اعتقلهم كمال الدين حسين ووضعهم يوزباشى
محمد أبو الفضل الجيزاوى اركان حرب مدفعية الميدان فى مكتبه تحت
الحراسة .

وبعد منتصف الليل اتصل من الاسكندرية الفريق محمد حيدر .
يطلب اللواء حافظ بكري ، وكان قد سبق له الاتصال برئاسة الجيش فلم
يتلق جوابا مطمئنا . ورد عليه اليوزباشى الجيزاوى مقلدا صوت اللواء
حافظ بكري ودار بينهما الحديث التالى بعد سؤال حيدر عن الحالة :

- انا حافظ بكري يا معالى الباشا . وقد ارسلت استسعى قادة
الوحدات واحنا مسيطرين تمام على الموقف .
وقال حيدر وصوته يتهلل :

– انا متشكر على الهمّة دى يا حافظ وانا حابلق مولانا ، وخليك على اتصال بينا .

وفى الواحدة بعد منتصف الليل اتصل حيدر للمرة الثانية يطلب افادة عن الموقف ، قطمانه أبو الفضل قائلا ان قادة الوحدات والضباط قد وصلوا فقال له حيدر :

– انا سامع ان فيه دوشة عند القيادة .
وقال أبو الفضل :

– المعلومات عندنا، وسأرسل قوة لضرب هذا التجمع .
ولم تكّد تمضى نصف ساعة حتى اتصل حيدر مرة ثالثة والقلق يتضح فى صوته وأبو الفضل يجيب :

– ارسلنا قوات للعباسية واحنا مسيطرين على الموقف فى الماطة والعباسية وسنقبض على الضباط المتجمعين امام القيادة .

وفى الثانية بعد منتصف الليل اتصل حيدر للمرة الرابعة وواضح من صوته انه فى حالة نفسية سيئة وهو يقول :

– هناك معلومات وصلتنا بان بعض الضباط قد استولوا على القيادة فصلا ٠٠ فما هى الحقيقة ؟

وحاول أبو الفضل ان يطمئنه قائلا :

– ان هذه المعلومات ليست صحيحة وان قواتنا فعلا هى المسيطرة على الموقف .

ولكن الشك كان قد دخل قلب حيدر الذى قال :

– انت باين عليك مش حافظ بكري ٠٠ وصوتك متغير .
– لا يا افندم أنا حافظ بكري ، وتغير الصوت من التليفون .
– ادينى امارة .

– امارة ايه يا معالى الباشا .

– ادينى امارة بخصوص العيد .

وقال أبو الفضل :

– هو بعد العيد يتفتل الكحك .

وصدم حيدر بالرد فقال :

– مش عيب يا بنى كده .

وحسم أبو الفضل الموقف قائلا :

– مصلحة البلد فوق كل اعتبار ٠٠ وارجو ان تتركنا لكى نكمل عملنا .

ولم يكن محمد حيدر هو الوحيد الذي اتصل بالدفعية ، ولكن قائد البوليس الحربي خاطبها ايضا ، باعتباره (حافظ بكرى) وطلب منه قوة مسلحة لان هناك وحدات تهاجم القيادة في كوبرى القبة .

وعندما سأل محمد أبو الفضل الجيزاوى عما اذا كانت القوة يجب ان تكون معها النخبة قال قائد البوليس الحربي :

– طيبا يا افندم لازم نضرب فى المياني ونمنع الفتنة دى .

وقال له أبو الفضل وقد فاض به :

– انت بكره الى حتتضرب بالرصاص فى ميدان غابدين .
واتصل بالدفعية ايضا ، قائد ثان السلاح من منزله ، ومدير العمليات الاميرالئ سيد طه القائد السابق لقوات الفالوجا .

كانت هذه للكلمات تدور امام القادة المعتقلين ، ولم يملك على نجيب نفسه من الابتهاج عنجا اعتقله كمال حسين قال له : (اننى اعتقلك ، بامر اللواء محمد نجيب) فطلب من أبو الفضل الجيزاوى ان يقدم لهم (قهوة وشاي وكازوزه) هذا بينما ظهرت الكتابة واضحة على وجه حافظ بكرى .

نفذت المدفعية بالمظلة المطلوب منها فى الخطة وهو وضع قوات على مدخل المنطقة العسكرية للتحكم فى الداخلين اليها ، وقد قاد هذه القوات كمال الدين حسين واليوزباشى خالد فوزى واليوزباشى احمد كامل رئيس المخابرات العامة فيما بعد واليوزباشى على فوزى يونس المحافظ فيما بعد .
استقر الموقف فى المظلة تحت قيادة الضباط الاحرار فى المدفعية .

اما فى سلاح الفرسان المواجه تلمبا للقيادة فقد استعدت تحت قيادة ثلاثة من ضباطه هم البكباشى حسين الشافعى والصاغ خالد محبى السدين والبكباشى ثروت عكاشة . . وكان به اكبر حشد من الضباط الذين كان معظمهم مستمدا للتحرك فعلا من الليلة السابقة ، ولم يغادروا المعسكرات

وخرجت المدرعات والرياح المصفحة من السلاح بعد ان اعتقلوا قائد الفرقة المدرعة الاميرالئ حسن حشمت ، وبعد ان كانت القيادة قد اصبحت معقلا للضباط الاحرار فعلا .

كانت مسئولية خالد محبى الدين قيادة المدرعات والمصفحات التى ترابط عند مدخل مصر الجديدة (سينما روكسى) ، وكانت هناك وحدات اخرى اشرف حسين الشافعى وثروت عكاشة على توزيعها الى مطار المظلة ومدخل العباسية ومحاصرة سلاح الحدود . . وقد تم التوزيع على ضوء البطاريات حيث كان النور قد انقطع مصادفة .

يقول ثروت عكاشة انه كان يسترجع فى هذه الفترة كلمات جمال

عبد الناصر له بأن لأمجال للعواطف في هذه الحركة فهي ليست فزجة
للسينما وقد تكون هناك دماء ، وإذا هددت الثورة فعليك ان تقتل .

وثناء انشغال السواري باستعداد قواته وصل زكريا محيي الدين
فمنعه الحرس من الدخول لولا تصريحه بكلمة السر (نصر) وطلب من
السواري ان يرسلوا بعض المصفحات الى الكتبية ١٣ مشاة لرفع روحها
المنوية .

وبدأت المدرعات والمصفحات تتحرك الى مواقعها بعد منتصف الليل
.. لم تجد في الطريق مقاومة ، ولم تطلق رصاصة واحدة .. كان الاطمئنان
يعمر قلوب الضباط وهم يشهدون انوار القيادة مضاة ، ويعرفون ان زملا
لهم من الضباط الاحرار قد احتلوها واصبحت قاعدة لهم .
كما تحركت الكتبية ١٣ مشاة لحماية مدخل العباسية من ناحية كلية
البوليس ، واحتلت رئاسة الحدود . وكانت تعمل تحت قيادة القائمقام أحمد
شوقي أكبر المشتركين في الحركة رتبة بعد اللواء محمد نجيب : وكان أركان
حرب الكتبية هو الصاغ صلاح نصر رئيس المخابرات العامة فيما بعد .

وقام سلاح خدمة الجيش تحت قيادة الصاغ مجدى حسنين بتعبئة
عرباته بالبنزين وارسالها للوحدات المتحركة ، كما منع خروج عربات
الضباط من معسكر العباسية حيث كانت تبيت .

وكان بعض ضباط مركزا تدريب اللواء الثامن مشاة يعملون كقوة
احتياطية تحت قيادة حمدي عبيد .. كما كان شمس يدران وزير الحربية
فيما بعد ضابطا بلواء اساس المشاة وقوته من المجندين الجدد الذين لا
يجيدون حمل السلاح ، وقد تولى هو مسئوليته ولكن لم يكن عليهم واجبات
هامة في هذه الليلة .

خروج قوات الكتبية الاولى مدافع ماكنة من معسكر هاكستب لم يكن
الخروج الوحيد .. كانت هناك المدفعية المضادة للدبابات التي صادقت

بعض المتاعب عندما حرك ضباط عظيم المحطة (الصاغ المعتز بدين الله
الكامل) قوات البوليس الحربي لاحتلال كشك التفتيش عند الباب الرئيسي
لمنع الخروج ، عقب مكالمة تليفونية كانت قد تمت بينه وبين اللواء حسين
فريد قبل اعتقاله .

ولكن مجموعة ضباط المدفعية الذين تحركوا تحت قيادة اليوزباشى
فتح الله رفعت واليوزباشى كمال لطفى واليوزباشى محسن عبد الخالق
واليوزباشى احمد شهيب اطلقوا النيران في الهواء واعتقلوا جنود
البوليس الحربي ، واقتحمت جرارة أحد المدافع البوابه المغلقة فحطمتها ،

وانطلقت قوات المدفعية فى الطريق الذى سبق ان سلكته قوات يوسف
صديق قبل ساعتين .

وبقيت فى المعسكر بعض قوات المشاة تحت قيادة (الصاغ عبدالقادر
مهنا واليوزباشى فؤاد المهداوى وعندما وجدت أن المدفعية قد خرجت ، بدأ
تحركهم بعد أن اعتقلوا ضابط عظيم الفرقة (الصاغ المعتز) .

وهكذا أصبحت المنطقة العسكرية من العباسية الى الملازة وهالكستب
تحت سيطرة وحدات الضباط الاحرار والساعة تشير الى الثانية بعد
منتصف الليل ، وقيادة قسم القاهرة احتلها أحمد أنور قائد البوليس
الحربى فيما بعد .

وبقى فى الخطة واجبان هلمان .. احتلال الاذاعة واعتقال بعض كبار
الضباط الذين لم يحضروا المؤتمر لانهم ليسوا قادة للأسلحة أو التشكيلات .
واحتلال الاذاعة ذو شعبتين ... المبنى فى شارع الشريفين بوسط
القاهرة ومحطات الارسل فى أبى زعبل .

وتولى مسئولية احتلال المبنى اليوزباشى أحمد المصرى من السوارى
ومعه سيارات مدرعة فوصلها حوالى الساعة الرابعة والربع صباحا حيث
كانت تحيط بها قوات من البوليس ، استطاع أحمد المصرى أن يقتنعهم بأنه
مؤيد من السراى ، وان أحمد طلعت حكمدار العاصمة الذى أصدر لهم
الوامر قد سافر الى الاسكندرية لمقابلة الملك ... وتم احتلال الاذاعة
وتعيين نقط حراسة فى المنطقة المحيطة بها فى الساعة الخامسة والنصف
صباحا .

أما محطات الارسل فى أبى زعبل فقد اتجه اليها تروب سياراتهمرة
تحت قيادة مجدى حسنين فى تمام الساعة الثالثة ... ولكن مجدى أسرع
وحده بعربته الى هناك لبطء سرعة تروب السيارات ووجد المحطة مضاءة
ومغلقة وبها شابان أحدهما كان (الجارحى القشلان) فتجاوبا معه على
الفور ، ولكن النور قطع فجأة عن منطقة أبى زعبل بأوامر شخصية من كريم
ثابت ... وأسرع الى محطة النور بعد أن ترك السائق حارسا عليهم وهدد
العاملين فيها بالمسدس .

عادت الكهرباء ، ووصل تروب السيارات ومعه المهندس جمال علام
أحد ضباط قسم الجيش فى (حدتو) وعبد الفتاح على أحمد محافظ
الدقهلية فيما بعد .

ووصل أنور السادات الى مبنى الاذاعة فى السابعة الا ربعا صباحا

ليجد كل شيء معدا لاذاعة البيان الاول للثورة الذي كان قد كتب في مجلس القيادة .

1
اما الاعتقالات فقد قامت بها مجموعة من الضباط .. كمال رفعت .
ومحمد البلتاجي وآمال المرصفي الذين اعتقلوا اللواء سعد الدين صبور
واللواء الطيار حقي هارون الذي كسرت ترقوته لمقاومته .

وتعددت بعد ذلك حركات الاعتقال وامتدت الى بعض المدنيين مثل
عبد الرحمن عمار مدير الامن العام وكامل القاويش وقد اشترك في هذه
العملية أنور السادات ومحمد أحمد رياض .

خلال هذه الليلة التاريخية كانت الحطة تقضى بأن يبقى محمد نجيب
في منزله حتى تتم التحركات العسكرية ثم ينهب الى رئاسة أركان الحرب
لتولى القيادة ... وكان عنصرا هاما من عناصر نجاح الخطة ان تبعد يد
الاعتقال عن محمد نجيب والا يثير الشبهات بحركته حتى لا تفقد الحركة
الوجه الذي سيمثلها في مواجهة الملك والاستعمار وكل أخطار المرحلة .

وأمضى محمد نجيب الليلة ساهرا في منزله ، كلما مضى الوقت اشتد
به القلق رغبة في معرفة نتائج العملية ، وكان يسكن وقتها في الزيتون
بعيدا عن سماع أو معرفة ما يدور حوله .

وعند منتصف الليل اتصلت زوجة شقيقه علي نجيب تسأل عنه لانه
ليس من عادته التأخير دون ابلاغها ... ولم يكن محمد نجيب قد حدث
أخاه عن الحركة خشية أن يتعارض ذلك مع واجبه ، باعتباره قائد قسم
القاهرة والمسئول عن الامن والنظام بها .

وبعد دقائق طلب علي شقيقه وكانما ليستوثق من وجوده بالمنزل ..
ثم أبلغه أن معلومات وصلته من البوليس تفيد بأن قوات من الجيش تتحرك
نحو عابدين .. وشجعه محمد نجيب علي الذهاب الى عابدين للتأكد من
صحة ذلك ، وكان غرضه أن تكسب قوات الضباط الاحرار فرصة للحركة
لانه كان يعلم أن عابدين كان خارج مجال النشاط هذه الليلة .

ولم تكد تضي بضعة دقائق أخرى حتى تلقى مكالمة تليفونية من
مرتضى المراغي وزير الداخلية وفريد زعلوك وزير الدولة من الاسكندرية
وهما يقولان له : « ان بعض أولادك قائمون باضطراب في كوبري القبة ورجاؤنا
أن تمنعهم حرصا على مصلحة الوطن » وأنكر نجيب معرفته بحدوث شيء ما
وبعث هذه المكالمة في نفسه الرغبة في مخالفة الحطة والتحرك به (البكباشي
ولكن قلقه لم يطل فان القيادة العامة للقوات المسلحة اتصلت به (البكباشي
جمال حماد) وأبلغه نجاح المرحلة الاولى وأنهم سيرسلون له ثلاث عربات

مصفحة ٠٠٠ ولكنه أبلغهم انه سيحضر بعربته الخاصة ٠٠٠ ومع ذلك توجه اليه جمال حماد بعربته المصفحة .

وكان جمال عبد الناصر قد كلف البكباشي جمال حماد بالذهاب له في عربة رئيس اركان حرب الجيش ، في الوقت الذي كان قد تحرك فيه محمد نجيب بعربته الصغيرة الى كوبري القبة ، حيث قابله بعض الضباط الاحرار وركب عربة جيب دخل بها مركز قيادة الجيش .

واكتملت مظاهر الحركة ٠٠٠ وصل القائد الجديد الى مركز قيادته ٠٠ واحتلت الوحدات مراكزها التي تحاصر بها المنطقة العسكرية وتمزقها تماما عن القاهرة ٠٠٠ واصبحت الاذاعة بشطريها تحت سيطرة الحركة ٠٠٠ والاعتقالات تتم حسب الخطة المرسومة .
حققت الخطة اهدافها في القاهرة .

وبدأت القيادة العامة تتصل بالمناطق الخارجية في القنال والعريش لابلغ الضباط بانتصار الحركة ٠٠٠ ولم يتيسر الاتصال بصلاح سالم في منطقة رفح الا مع الصباح .

ولم تكن التلميحات للمناطق الخارجية تنفي بالكثير من محاولة عزل القيادات الكبيرة والسيطرة على الوحدات دون تحريكها .

ولم تضع الخطة حولا لاية مواقف اعتراضية مفاجئة من القوات البريطانية في القنال ٠٠٠ وعندما تساعل يوزياشي احمد عبد الله طعمية عن ذلك من السويس ، كان الجواب بان ذلك متروك لطبيعة الموقف وللمبادرة الشخصية .

كان ضيق الوقت والاسراع في وضع المخطط سببا في عدم دراسة كل التفاصيل ووضع الاجابات الحاسمة على كافة التساؤلات ٠٠ اما في الاسكندرية فقد وصلت اليها قرب منتصف الليل حاملا تعليمات جمال عبد الناصر التي تلقيتها منه مغرب نفس اليوم ٢٢ يوليو ، واسرعت في محاولة الاتصال بالضباط الاحرار ، فوجدت ان بعضهم كان في اجازة الصيف السنوية ، والبعض مررت عليه في منزله وذهبنا الى المعسكر (رئاسة الآلاي الثاني انوار كاشفة) في (سوتر) بعد منتصف الليل .

كان الموقف في الاسكندرية مختلفا تماما عن القاهرة ٠٠٠ الملك هناك والحرس الملكي والقائد العام للقوات المسلحة والوزارة الجديدة التي اقسمت اليهم منذ ساعات برئاسة نجيب الهلالي ٠٠ اي ان فرصة السيطرة لها على المدينة كانت اكثر يسرا من القاهرة ، وخاصة لان قوات الجيش التي كان بها عدد من الضباط الاحرار كانت اقل نسبيا من القوات الخاضعة

لمرة الملك والخالية تماما منهم مثل السلاح البحرى والحرس الملكى
السواحل .

وارسلت اشارة الى قادة الوحدات بالذهاب الى وحداتهم وعندملاحظوا
سلك أسلوب القاهرة فى اعتقالهم ، لان التعليمات كانت تقضى بمسحولة
طرة وتأمين المنطقة وعدم تفجير تناقضات بين الاسكندرية والقاهرة .
الموقف معلقا ٠٠٠ الضباط الاحرار ينشطون فى الاتصال بزملائهم
دعائهم للوحدات ، والقادة فى مكاتبهم عاجزون عن التصرف ، للغموض
يحيط بهم .

وكان الفصل فى تحديد الموقف هو البيان الاول للحركة الذى اذيع
الشعب باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة ، وقراء
ته اليكباشى السادات :

(اجتازت مصر فترة عصبية فى تاريخها الاخير من الرشوة والفساد
استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش
بب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين) .

وبما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد تأمر
ة على الجيش وتولى امره اما جاهل او خائن او فاسد حتى تصبح مصر
جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير انفسنا وتولى امرنا فى داخل
س رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولا بد ان مصر كلها
ى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب) .

(اما من رايانا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم
وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب ، وانى اؤكد للشعب المصرى ان
س اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من اية
ية) .

(وأنتهز هذه الفرصة واطلب من الشعب الا يسمح لاحد من الخونة
يلجأ لاعمال التخريب أو العنف لان هذا ليس فى صالح مصر وان اى
من هذا القبيل يقابل بمسلة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء
فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس) .

(وانى اطمنن اخواننا الاجانب على مصالحهم وارواحهم واموالهم
بر الجيش نفسه مسئولاً عنهم والله ولى التوفيق) .
عقب اذاعة هذا البيان وضحت الصورة فى القاهرة والاسكندرية وكل
لق ٠٠ ويدت ظاهرة فريلة هي اقبال الضباط وصف الضباط والجنود

جميعاً على تأييد الحركة والانضمام للضباط الاحرار حتى انه لم يظهر موقف معاد للحركة في أى مكان .

وكان الجيش مع الصباح قد خلا تماما من الرتب الكبيرة (قائمقام او عقيد فما فوق) فقد حظر عليهم الذهاب لوحدهم وطلب منهم العودة الى منازلهم حتى يستبين الامر .

ومع الصباح تحرك ضباط الطيران الى المطارات ، وتم اعتقال اعضاء السرب الملكى (قائد سرب مهندس عبد الحميد محمود وقائد جناح عادل حافظ ومدكور ابو العز وحسن صالح وعبد المجيد نعمان) .

كان قائد الجناح محكور ابو العز ضابطا شديدا الالتزام يرفض تنفيس الاوامر الا من رئيسه المباشر الياور حسن عاكف ، الامر الذى ادى الى صدور الامر باعتقاله مع زملاؤه رغم صلته الطيبة بالضباط الاحرار فى الطيران

– صلة شخصية غير تنظيمية – . وكان عبد المجيد نعمان ايضا من الضباط المنتمين لقسم الجيش فى (حدتو) ولم يرتبط بالضباط الاحرار حتى لاكتشف سرية فى موقع حساس كالسرب الملكى طالما استخدمت رحلاته فى اداء مهمات سياسية سرية .

واحتجز ضباط الدفعة المحاصرون لمصر الجديدة قائد الجناح علوى صبرى وهو فى طريقه الى القيادة حيث استدعى لتبليغ السفارة الامريكى عن طريق مساعد الملحق الجوى الامريكى الذى كانت تربطه بـ صلة صداقة خاصة ، حيث كان يعمل ضابطا فى مختبرات الطيران . . . ولم يسمحوا له بالمرور الا بعد الاتصال بالقيادة .

ويبدو ان الوقت بين تبليغ السفارة الامريكى واذاعة البيان كان قصيرا حتى ان مايلز كوبلند مؤلف (لعبة الامم) يقول ان الحكومة الامريكى لم تعلم بوقوع الانقلاب الا من الصحف الصادرة صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وقام البكباشى عبد المنعم امين بابلاغ القائم بأعمال السفارة البريطانية .

وكان نجيب الهلالى رئيس الوزراء قد اتصل بمحمد نجيب يطلب منه الحضور للاسكندرية فاعتذر له عن عدم استطاعته بمقارعة القاهرة ووصل مرتضى المراغى بالطائرة ليقلبه فى القاهرة وكان موقفا من السراى مباشرة . وعندما طلب محمد نجيب من المراغى الحضور الى مبنى القيادة العامة ترد المراغى ووصلته اثناء اعتزام الوزارة تقديم استقالتها فعاد الى الاسكندرية . ولم يجد نجيب الهلالى مفرأ من تقديم استقالته قبل ان يمضى عليه فى الحكم يومان .

الواقع الاجتماعي والطبقي للضباط الاحرار

(لم يكن بين قادة الجيش ضابط واحد من
أسرة اقطاعية كبيرة)

حقيقة تاريخية

نجحت حركة ٢٣ يوليو ، واصبحت مصر على واقع جديد ٠٠ ضباط
الجيش خرجوا من نطاق عملهم التقليدي ، تمردوا على قادتهم ، وثبوا الى
السلطة فى الجيش ٠٠٠ لم يعد فى العاصمة لواء مطلق السراح ينعم بحريته
الا محمد نجيب والباقيون ضمعهم معتقل الكلية الحربية حتى شقيقه على ٠٠
وكافة الرتب العليا من قائمقام اى عقيد فما فوق ، منعوا من الذهاب الى
وحداتهم ، وتركوا حتى يستبين الامر ٠٠ ولم يبق الى جوار اللواء محمد
نجيب الا القائمقام احمد شوقي قائد الكتبية ١٢ والذي انضم للضباط
الاحرار فى الايام القليلة السابقة للحركة .

الصف الاول من الجيش اصبح فى رتبة البكاشى او المقدم ٠٠
والذين عادوا للعمل بعد ذلك فى القوات المسلحة برتب أعلى من هذه الرتبة ،
عادوا وهم يدركون أن تغييرا عنيفا قد حدث ، وأن الاقدمية المطلقة لم تعد
هى اساس السلطة .

امتزت قواعد التنظيم فى الجيش ٠٠ وخرج من الخدمة كل الذين
يحملون رتبة فريق او لواء وكل الذين يحملون رتبة الاميرالى او العميد

(عدا اثنين هما محمد ابراهيم الذي عين رئيسا لاركان الحرب ، وعبد الحميد نعمت الذي عين وكيلا لوزارة الحرية)

اصبح واضحا ان جيلا جديدا قد وثب الى السلطة ، واذا استثنينا محمد نجيب الذي كان في الثانية والخمسين من عمره ، فاننا نجد ان جمال عبد الناصر الرئيس المنتخب للجنة القيادية للضباط الاحرار لم يكن قد اكمل بعد عامه الخامس والثلاثين .

ثغرة الفرق في العمر ، ووثوب جيل جديد الى السلطة ، يظهران ان حركة ٢٣ يوليو كانت منذ لحظتها الاولى تعبرا عن شيء جديد في مصر .

شيء جديد لا يقتصر على حدود الجيش فقط ، او على فارق العمر وحده . . . وانما يمتد ايضا خارج الجيش والى ابعاد اعظم مما يشير اليه فارق السنين .

والضباط الاحرار الذين تحركوا في هذه الليلة التاريخية كانوا يمثلون واقعا اجتماعيا خاصا الى جانب انهم كانوا يعبرون عن ارادة جيل معين ، كما ان قيادتهم كانت تمثل نوعية خاصة من الضباط .

واختلفت حركة ٢٣ يوليو عن انقلابات العراق وسوريا من عدة وجوه . . . عندما قام بكر صدقي باول انقلاب عسكري في العالم العربي سنة ١٩٣٦ كان في رتبة الاميرالاي ويعمل رئيسا لاركان حرب الجيش العراقي بالنيابة ، وكذلك حسني الزعيم كان رئيسا لاركان حرب الجيش السوري عندما قام بانقلابه عام ١٩٤٩ ، وكان سلهى الحساوي وانيب الشيشكلي قادة الانقلابات التالية في رتبة الاميرالاي برئاسة الجيش .

اما حركة ٢٣ يوليو فقد تمت فعلا بجهد ضباط من رتب صغير لا تتجاوز رتبة البكاشي . . . حتى محمد نجيب لم يكن كمستدير لسلاح المشاة في موقع يسهل له فيه تحريك قوات الجيش اذ انه منصب اشرافي وتدريبى اكثر منه منصبا تنفيذيا .

لم يكن انقلاب جنرالات . . . وانما كانت حركة صغار الضباط .

كان محمد نجيب استثناء بين زملاء رتبته ، معظمهم امكان لواقع الحياة ولترضى حالة المجتمع والجيش كما هي عليه ، واصبح رغم ارادته اداة من ادوات الملك للسيطرة على الجيش وبالتالي على الشعب . هذه الفئة من الضباط الكبار في الرتبة ناضلوا ضد الاستعمار البريطانى منذ لحظته الاولى والذين شرد وفصل الكثيرون منهم على مدى سنوات طويلة انتهت بنكسة ١٩٢٤ كانوا قد اصبحوا يمثلون بواقعهم وبتفكيرهم

وبمصالحتهم عانقا كبيرا ضد الانطلاق الى اصلاح نوزى وجنرى فى الجيش
او المجتمع .

وبعض الذين اخذهم الغضب عقب حادث ١ فبراير مثل اللواء أحمد
فؤاد صادق الذى تعرض مع زميله محمد كامل الرحمانى للفصل والاعتقال
عادوا الى الهدوء ومساندة النظام بعد الافراج والسعودة الى الجيش .
ووصل أحمد فؤاد صادق الى منصب قائد القوات المحاربة فى فلسطين
وعين الرحمانى اركان حرب له . ومع ذلك عندما حاول الضباط الاحرار
أن يتلمسوا موقفه وجدوا انه أقرب فى حركته الى الانجذاب نحو (الحرس
الحيدى) منه الى (الضباط الاحرار) .

وهكذا كان محمد نجيب شخصية استثنائية بين زملاء رتبته جنوة
نضاله القديم لم تخدم فى قلبه ، وشجاعته ظهرت ادوع ما تكون فى حرب
فلسطين وما بعدها من اتخاذ موقف المجابهه الصريحه مع قيادات الجيش
الخاضعة لنفوذ السراى .

والضباط الذين قادوا حركة الضباط كانوا يشكلون نوعية خاصة .

ثلاثة منهم حصلوا على ترقية استثنائية فى حرب فلسطين هـ
بد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وصلاح سالم .

وثلاثة حصلوا خلال الحرب على نجمه فؤاد وهم جمال عبد الناصر
وعبد اللطيف البغدادي وزكريا محيى الدين .

وثلاثة كانوا مدرسين ليلة الحركة فى كلية اركان الحرب هم جمال
عبد الناصر وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين .

واثنان تخرجا من الجامعة هما محمد نجيب الذى حصل على ليسانس
الحقوق وحصل بعد ذلك على دبلومين فى القانون الخاص والقانون العام الى
جانب تخرجه من كلية اركان الحرب . وخالد محيى الدين الذى تخرج من
كلية التجارة .

هذه الشريحة تظهر انهم من اكثر الضباط ثقافة ، وانهم لم يكونوا من
الخاملين . بل أن شخصياتهم ومراكزهم كانت مصادر الجاذبية لتجمع
الضباط الاحرار حولهم .

ومع ذلك يصعب القول بأنهم فى مجموعهم أو فى الاغلبية من قياداتهم
كانوا من المثقفين . لان طبيعة الضباط وتعليمهم وعزلتهم عزل المجتمع
تجعل منهم فئة خاصة تتعامل مع الحياة بالاسلوب الذى اعتادته فى الجيش
والذى يخلق دائرة التفكير غالبا فى حدود اعطاء الاوامر وتنفيذها .
وما ورد فى منشورات الضباط الاحرار لا يعكس المستوى الفكرى

لهم ولا يعطى مقياسا صحيحا لدرجة وعيهم .. بل هو تعبير عن افكار عدد محدود منهم .

ولاشك ان قصر الفترة الزمنية لتشكيل تنظيم (الضباط الاحرار) والتي لم تتجاوز الثلاثة اعوام بكل ما صاحبها من ظروف التجنيد واستكمال شكل التنظيم ، كانت سببا رئيسيا في عدم خلق وحدة فكرية ووعي ثقافي مشترك لهذه الضباط القادمين من مدارس فكرية مختلفة وتنظيمات سياسية متباينة .

كانت الافكار الوطنية العامة والنقمة على الاستعمار هي الدافع الرئيسي لتحريك الضباط . ولكن تفصيل الامور كانت متباينة في عقولهم وصورة المستقبل غير واضحة امامهم .
وتجاوبا مع طبيعه الضباط في تقبل الحركة البدنية التنفيذية عن الحركة الفعلية الذهنية ، تحركوا ليلة ٢٣ يولية ، ولكن اغليبتهم العظمى لم تكن تدرك ، او تحاول بذل الجهد في معرفة ما يحمله الغد .

كان (الضباط الاحرار) في حركتهم دعاة تغيير واصلاح .. لم يكونوا مثل جنرالات باكستان او جنرالات السودان فيها بعد . الذين استولوا على السلطة دون ان يكون في احلامهم تغيير شكل المجتمع او القيام باصلاحات جذرية . بل انهم كانوا استمرارا لنظام الحكم القائم بملابس عسكرية بدلا من الملابس المدنية .

كان الواقع الطبقي والاجتماعي للضباط الاحرار مختلفا عن الواقع الطبقي والاجتماعي للسلطة التنفيذية .

لم يكن بين الضباط الاحرار ابن من ابنه الاسر الاقطاعية او ابن لكبار الرأسماليين .. كانت هذه الاسر تتعالى على الجيش ولا تدخل ابناها فيه .. فلم يكن هناك في الجيش ضابط من أسرة اليدرأوى عاشور او شعراوى او سلطان او الموم او الطرزى .. حتى زكى شقيق فؤاد سراج الدين دخل الكلية الحربية عام ١٩٤٢ وخرج هاريا بعد عام واحد .. حتى كبار الضباط الذين وصلوا الى مراكز عالية لم يدخلوا ابناهم الجيش .. الاميرالاي محمود ماهر (١٨٥٤ - ١٩٠٩) هو والد على ماهر واحمد ماهر .. وسردار الجيش المصرى (١٨٦٤ - ١٨٧٩) كان من عائلة راتب التي لم يدخل اولادها الجيش .. وفي كتاب (تاريخ المملكة الزراعية في مصر الحديثة) ان ١٠٠ عائلة اقطاعية في النصف الاول من القرن العشرين ٣٠ منهم ممثلون في البرلمان نوابا وشيوخا واحيانا اكثر من عضوين ، ١٨ منهم عينوا وزراء ولكن لا ضابط واحد .

ولم يكن في الجيش احد من ابناء الاسرة المالكة كما كانت العادة من قبل ٠٠ تعين الامير اسماعيل داود قائدا لسلاح الفرسان في الفترة من عام ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ ، وكان تعيينه تعبيرا عن نزوة خاصة ؛ اساء اليها سلوكه الشخصي المتسم بالشنوذة . كما عين الملك زوج شقيقته الاميرة فوزية الاميرالاي اسماعيل شيرين مديرا لادارة فلسطين دون ان يكون متخرجا في الكلية الحربية ، ثم عينه وزيرا للحربية في وزارة نجيب الهلالي الاخيرة .

لم يكن الجيش المصري في ذلك الوقت مثل الجيوش الاوروبية الاستعمارية ، التي يشكل الضباط فيها طبقة متميزة تتوارث حمل السلاح جيلا بعد جيل ، ونتمى الى طبقة النبلاء من بقايا الاقطاع الاوربي ٠٠ ومن المعروف ان الجيش الاتاني كان يعتمد بصفة خاصة على الضباط (اليونكر) من البرونات الاقطاعيين البروسيين ، والذين تتحلى اسماؤهم بكلمة (فون) التي تنسبهم الى ارض معينة كان لاجدادهم عليها سلطان اقطاعي ٠٠٠ وفي فرنسا اعرق الديموقراطيات البرجوازية يعين في قمة جيشها القادة الذين يحملون المرافد الفرنسي لكلمة (فون) وهو (دي) دييجول ، دي لانتر ، دي كاستر قائد قاعدة ديان بيان فو الذي كان يفخر بأنه جنرال ابن جنرال حتى القرن السابع عشر .

يعمل الضباط عادة في تلك الجيوش على غرس روح الطاعة العمياء وازدراء الحركات الشعبية واستنكار العمل السياسي والاعجاب بالقادة الرجعيين والشفوفينية المتطرفة والاستمئاع بالبطش بشعوب المستعمرات .

كان الموقف في مصر مختلفا ٠٠ علم نضج الاقطاع او نظام النبالة الطبقي ، وابتعاد ابناء هذه الاسر مع ابناء الاسرة المالكة وابتداء الاسر الرأسمالية الكبيرة عن الحاق ابنائهم بالكلية الحربية كان عاملا من عوامل خلخلته نفوذها وضعف سيطرتها على القوات المسلحة التي تحمي نظامها وطبقتها . وقد ادى ذلك الى محاولة اكتشاف رتب كبيرة من القيادات تؤدي دورها في خدمة الطبقة الحاكمة باخلاص دون ان ترتبط معها بمصالح ذاتية خاصة ٠٠ فلم يكن بين قادة الجيش اقطاعي واحد حتى ولا الفريق محمد حيدر ، الذي كان رغم ولائه الشديد للملك وعدائه الشديد ايضا للحركة الشعبية في بدء حياته العسكرية ، لم يكن يجارى النظام في حماس ولم يكن يبادر لتنفيذ ما يحمي النظام من وجهة نظره ٠٠ وعن طريقه مثلا تسربت الى الوفد خلال عبد الفتاح حسن اسرار الجلسة التي حضرها هو وحافظ عفيفي والياس اندراوس والملك ، وتقرر فيها اقالة الوفد وذلك ليلة ٢٦ يناير

١٩٥٢ . ولم يكن نشاط الضباط الاحرار بعيدا عن حاسة الشم عنده . .
ولكنه أثر الصمت والسكون .
لم يكن بين كبار ضباط الجيش المصرى رغم خضوعهم وتبعيتهم للنظام
الملكى من يعتبر مدافعا فى حماس عن الاقطاع او من ترتعن مصلحته الذاتية
بمصلحة الاقطاعيين . .

وهكذا لم تكن الطبقة الاقطاعية او الرأسمالية الكبيرة تسيطر بأكملها
على القوات المسلحة . . وانما كانت تسيطر ببناء الطبقة الوسطى ، الذين
لم يطل بهم الصبر .

كان الضباط الاحرار من الطبقة المتوسطة الذين يتأرجحون بين انشاء
الموظفين صغارا او كبارا وبين بعض اثرياء الفلاحين اصحاب الممتلكات
الصغيرة .

وفى بحث قمت به مع كافة الضباط الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو تبين
ان احدا منهم لم يكن والده قد حصل على رتبة (باشا) او (بك) ، كما
ان احدا منهم لم يكن يملك والده ليلة الثورة ما يزيد عن خمسين فداناً
. . كما ان اصولهم لم تكن تنحدر من عائلات عسكرية ، اى توارث الابناء
فيها مهنة الآباء . اذا استثنينا محمد نجيب الذى كان والده وخاله وجده
جميعا ضباطا فى الجيش خدموا فى السودان ودفنوا هناك . . وكان ذلك
امرا طبيعيا فى فترة دخول نجيب للمدرسة الحربية التى لم تكن تشترط
شهادة معينة ، ولذا كان الضباط يدفعون ابنائهم اليها ، كما كانت بعض
الاسر الكبيرة تلحق الابناء العاجزين عن مواصلة التعليم بها ليصبحوا ضباطا
. . وقد اشتهرت بعض العائلات بوفرة عدد الضباط من ابنائها مثل عائلة
الشاهد وفهمى وشكرى .

كان الضباط الاحرار بحكم واقعهم الاجتماعى من الطبقة البرجوازية
المتوسطة عدا قلة منهم كانت من ابناء فقراء هذه الطبقة . . ابناء صغار
الموظفين الذى تثقل اعباء الحياة كاهلهم ويضطرون الى الاستدانة لدفع
مصروفات ابنائهم فى الكلية الحربية التى كانت تصل فى مجموعها الى ٨٠
جنيها فى وقت كان مرتب خريج الجامعة ١٢ جنيها شهريا .

هذه الحقيقة توضح ان الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو كانوا من ابناء
الطبقة الوسطى ، ولم يكونوا من ابناء الطبقات الكادحة (عمالا او فلاحين)
. . كانوا تعبيرا عن شريحة طبقية معينة من المجتمع ، ولم يكونوا تعبيرا
عن الاغلبية الساحقة للمجتمع .
وهناك ظاهرة ملحوظة ايضا وهى قلة عدد ابناء رجال الدين فى الضباط

الاحرار لقد كان رجال الدين يفضلون ان يتبع اولادهم خطاهم . او ينطلقون الى الحياة المدنية غير العسكرية .

كما يلاحظ ايضا انه لم يكن هناك ضباط اقباط بين الضباط الاحرار سوى ضابط واحد ، وذلك لان نسبة الضباط الاقباط داخل الجيش كانت محدودة ، كما ان جنود الضباط الاحرار كانت تمتد في غالبيتها الى الاخوان المسلمين .

لم يكن هناك في ليلة ٢٣ يوليو من يحمل رتبة لواء سوى مسيحي واحد ، كما انه لم يكن هناك من يحمل رتبة اميرالامير الا مسيحيين . ولا يعني هذا ان الجيش المصري كان يعاني من الطائفية كما كانت الجيوش تعاني في سوريا ولبنان مثلا . . ولكنه يوضح واقعا مختلفا عما كان في المجتمع اذا كانت كل وزارة تضم وزيرين قبطيين ، كما ان ثورة ١٩١٩ كانت قد نجحت في ازالة التفرقة الدينية التي حاصول الاستعمار ان ييذرها بين الشعب ليمزق وحدته الوطنية .

كان حسن البنا مرشد الاخوان المسلمين قد طالب بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بحجز نسبة من طلبة الكلية الحربية لخريجي الازهر حتى يضمن بذور الافكار الدينية داخل الجيش ، ولكن الحكومات المتعاقبة لم تأخذ بهذا الطلب ، ماخذ الجدا ، لانها لم تكن تفرق بين مسلم تخرج في الازهر او تخرج في المدرسة الثانوية ، كما ان افتتاد خريجي الازهر لمعرفة اللغات الاجنبية كان أمرا يعرقل قدرتهم على متابعة الحياة العسكرية الحديثة

ولم يدر في خلد احد لحظة واحدة ان حركة ٢٣ يوليو كانت حركة دينية اسلامية ، ولم يقف الاقباط منها موقفا متحفظا . . . بسبل اتضح منذ اللحظة الاولى ان هذه الحركة كانت يدافع وطني اصلاحي ، منبثقة من واقع جديد مختلف تماما عن واقع الاحزاب الحاكمة وقتئذ ، والتي كانت قياداتها اما من الاقطاعيين او كبار الراسماليين .

كان واقع الضباط الاحرار الطبقي والاجتماعي اقرب الى قيادات الاحزاب الوطنية الناشئة (الحزب الاشتراكي - الحزب الوطني الجديد - الاخوان المسلمين - انصار السلام - الحركة الديمقراطية للتحضر الوطني - الحركات الماركسية) الذين كانوا في معظمهم من الطبقة الوسطى رغم تنافر نظرتهم الاجتماعية ، واختلاف اهداف نضالهم الطبقي منه الى قيادات الاحزاب المتبادلة للحكم (الوفد - الحزب السعدي - حزبه الاحرار الدستوريين - حزب الكتلة - السامية المستقلين) .

ومع ذلك كانت هناك فروق واضحة في نظرة الضباط وفي نظوة

السياسيين المدنيين للامور . كان الضباط الاحرار رغم ادراكهم للباساة التى يعيش فيها الشعب ، وللفساد الذى يهترئ المجتمع بسببه ، يعيشون حياة بعيدة عن الجماهير الى حد ما .

مهنة الضباط كانت تفرض عليه نوعا من العزلة تتمثل فى ملابسـه الخاصة وفى القوانين واللوائح التى يتعامل بها مع الجنود .

واذا قلنا مهنة فانما نعنى الخبرة والمسئولية والتعاون فى بناء المجتمع . . فالضباط حتى القرن التاسع عشر لم يكن يشكل مهنة من المهن المعروفة كالطب والهندسة والمحاماة . ولكنه كان يمارس عملا يستطيع الانسان العادى ان يؤديه ربما بفارق فى المهارة ولكن دون عجز فى الاداء ، وهو الاشتباك من فوق صهوة جواد .

ولكن مع استهلال القرن التاسع عشر وحروب نابليون بدا عملـ الضباط يتحول الى مهنة ، لانه اصبح مع تطور العلم فنا خاصا يحتاج الى علم ودراسة وخبرة . . ولم يعد كالماليك الذين سادوا ساحة القتال فى مصر منذ منتصف القرن التاسع حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر بتدريب بسيط يتحولون بعده الى فرسان مقاتلين .

عمل الضباط اذن اصبح مهنة ولكنها تختلف عن بقية المهن لما يحيط بها من ظروف وملابسات خاصة .

والضباط قبل ليلة ٢٣ يوليو كانوا يعيشون بفارق اجتماعى حاد بينهم وبين الجنود . . كان الجندى يتناول مرتبا شهريا قدره ٥٤ قرشا فقط زيد بعد ذلك ليصبح ٦٩ قرشا ، كما انه كان يتناول معظم وجباته من العسل . . اللحم اربع مرات فى الاسبوع فقط . . والامية كانت سائدة بين الجنود فنظام البذل النقدي كان يتيح فرصة التهرب من الخدمة العسكرية للجميع عدا فقراء الفلاحين .

ولم يكن ممكنا لصف الضباط والجنود ان يترقوا الى رتب الضباط ، كانت القوانين تسمح لهم تحت ظروف خاصة ان يصلوا الى رتبة (صول) فقط .

وكان الضباط يدركون الظروف البائسة التى يعيش فيها الجنود . . البعض منهم كان يحلم بتغيير هذه الظروف ، باعتبارها انعكاسا لحالة المجتمع .

وهكذا يمكن القول بان الضباط لم يكونوا فى عزلة كاملة عن واقع مجتمعهم رغم حياتهم المنعزلة . . كما انه لا يمكن القول بانهم كانوا مرتبطين

بمجتمعهم ارتباطا عضويا كاملا رغم صلاتهم بالقوى والتنظيمات السياسية المختلفة .

تنظيم (الضباط الاحرار) تحرك ليلة ٢٣ يوليو منفردا دون اتصال وثيق بالجمهير أو بالتنظيمات والاحزاب السياسية الوطنية والتقدمية ، معتمدا على السرية التي احاطت بنفسه بها ، متخذنا الطابع الانقلابى المفاجئ ، واثقا في نفس الوقت من احتضان الشعب لحركتهم بعد ان فاض به كييل الغضب من تصرفات الاستعمار والسراى .

ولا تدل حركة (الضباط الاحرار) فى هذه الليلة التاريخية على انهم اكثر الفئات الوطنية ثورية وتقدمية .. كما انها ليست دليلا على أن تنظيم (الضباط الاحرار) كان هو الطليعة الوحيدة فى مصر .. ولكن هذه الحركة تظهر حقيقة دور الجيوش فى الدول النامية وتثبت ان الضباط يشكلون أكثر اقسام المثقفين الوطنيين تنظيما ، وقدرة على فرض ارادتهم بقوة السلاح .

ولكنه تبين منذ اللحظة الاولى لنجاح حركة ٢٣ يوليو ان هذا القسم المحدود من المثقفين الوطنيين الذين كانوا يشكلون فى وقتها فئة محدودة ايضا ، لا يستطيع وحده ان يقرر بصورة مستقلة تماما النهج السياسى لمصر التى عاشت حياة سياسية خصبة عامرة بالثورات والانتفاضات والاضرابات ، مليئة بالاحزاب والتنظيمات السياسية .

مسقوط الملك

(انتم سيقتونى فى اللى عملتوه .. الى عملتوه بلوقتى كنت انا راح اعمله)

الملك فاروق لـ احمد نجيب

وهو يودعه فى رحلته الاخيرة من مصر
بعد عزله يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

ساعات محدودة فى ظلام ليلة حولت (الضباط الاحرار) من شعبان
يلتهب الغضب فى صدورهم الى مسئولين عن سياسة مصر دون ان يستعملوا
لذلك بحراسة عيقة أو تخليط واضح .

وعلى قدر ما دفعته الظروف والاحداث وخشية تحرك الملك ضلهم
.. على قدر ما كان الوقت اضيق من ان يتسع للتفكير والتأمل .. وخاصة
انهم كما ذكرنا لم يكونوا قد اجتمعوا على وحدة فكر ، او منهج او برنامج
سياسى تفصيل ..

كان انتصار الحركة مفاجئا لاكثرهم تقاؤلا .. تهاوت قلاع الملك
وسقط اعوانه من كبار الضباط دون مقاومة .. واشتغل الحماة بين رجال
الحيش مع شروق شمس ٢٣ يوليو . واحتشد الجميع لتأييد الحركة .. كاد
يتلاقى الخط المميز بين الضباط الاحرار الذين تجملوا مسئولية الاعساد
والتنظيم والتنفيذ ، وبين زملائهم الذين لم تتح الظروف لهم فرصة الانضمام
لتنظيم (الضباط الاحرار) .

كانت الفرقة نمر الجميع داخل الجيش وخارج الجيش .. والتف الشعب حول أجهزة الاذاعة يسمعون البيان الاول ويفسرون ما شاء لهم التفسير .

تمت الحركة في سرية بعيدا عن الجماهير .
وكان السؤال الاول الذي تردد في قاعة اجتماعات مبنى القيادة العامة بعد ان استقبلوا يوسف صديق وقوبا وهم يصفقون باعتباره الضابط الشجاع الذي اقتحم هذا المكان واتاح لهم فرصة الاجتماع فيه هو :
ماذا نعمل ؟

لم يكن هناك من شيء معد في الخطة سوى تقديم عدة مطالب للملك ، ثم يكون التصرف بعد ذلك تبعا لرد الفعل ، ولحركة الملك .
وعندما اتصل نجيب الهلالي بمحمد نجيب تليفونيا من الاسكندرية ابلفه بانا مطالب الجيش تنحصر في الآتي :

١ - تكليف على ماهر بتشكيل الوزارة .

٢ - تعيين محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة .

٣ - ابعاد كريم ثابت والياس اندراوس ومحمد حسن وحلمى حسين وانطون بولي ويوسف رشاد من حاشية الملك .

كانت هذه المطالبات بمثابة جس نبض لوقف الملك ، والتعرف عما اذا كان في مركز ضعف او قوة .. يستند الى قوات الاحتلال او لا يستند اليها .

ولم يكن معقولا ان يطلب الجيش تعيين على ماهر رئيسا للوزراء دون استشارته والتفاوض معه ولذا تحرك محمد نجيب واتور السادات الى منزل على ماهر بالجيزة حيث مرضا عليه تولى رئاسة الوزراء .

وافق على ماهر واشترط ان يصدر له امر التكليف من الملك صاحب السلطة الشرعية .. ووافق نجيب فلم يكن قد حدد حتى هذه اللحظة موقفا نهائيا من الملك .

وابلغ على ماهر الملك بمقابلة نجيب له ، ورغبتهم في تكليفه بالوزارة .
كان الخبر قد وصل الى الملك أيضا عن طريق مصطفى صادق ضابط الطمران السابق ، وعم الملكة ناريمان ، الذي أسرع الى القيادة في الساعة العاشرة صباحا يستفسر من حقيقة ما يدور ، فقابلته محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأبلغاه بالمطالب السابقة .

ويقول مصطفى صادق ان المطالب تركزت حول قضيتين اسميتين .. حكم الاغلبية وتطهير الحاشية .. ويقول ايضا انه عندما طلب صفور

بيان يعلن فيه الجيش الولاء للملك ، قال عبد الناصر له ان البيان يتضمن
الولاء للدستور وهو ما يعنى الولاء للنظام الملكى .

كان فى ذلك محاولة لتحويل النظر عن اهداف الحركة .

واتصل على ماهر بسعيد نجيب فى الثانية. والنصف بعد ظهر ٢٣ يوليو
ليبلغه بأن الملك قد كلفه بتشكيل الوزارة ، ويطلب منه زيارته . وذهب
اليه نجيب وانور السادات فوجدا انه يطول التعرف منهما على ابعاد حركة
الجيش ولكن نجيب موه عليه وابلغه ان الامور لا تتعدى المطالب السابقة .
ويقول محمد نجيب ان على ماهر كان مشرقا وشديد الحيوية فى هذه الجلسة .
والثقى محمد نجيب بعلى ماهر للمرة الثالثة فى الصباح الباكر لىسوم
٢٤ يوليو قبل سفره الى الاسكندرية لمقابلة الملك ، حيث تمت المقابلة عصر
ذلك اليوم وصرح بعدها على ماهر بأن الملك قد قبل (كل) مطالب الجيش
وانه وقع مرسوما بتعيين محمد نجيب قائدا عاما برتبة (الفريق) .
وهو تحصيل حاصل لان البيان الاول اذيع بصفته قائدا عاما ، ولكن برتبته
(اللواء) .

وكان اختيار على ماهر رئيسا للوزراء قد تم تحت دافع انه مستقل
عن الاحزاب فلا تبدو الحركة حزبية منذ لمحتلتها الاولى ، كما انه اسم
مقبول لدى الملك فلا يعترض عليه ويحدث تناقض يفرض ظروفا قد تخلق
صعوبات غير منتظرة ، هذا الى ان على ماهر لم يكن ذا سمعة سيئة بل
ان موقف وزارته بعد حريق القاهرة كان يفضل موقف وزارة نجيب الهلالى
فقد خرجت من الحكم نتيجة خلاف واضح مع السفير البريطانى .

ذهب على ماهر الى الاسكندرية وهو يتصور فى نفسه صورة المنفذ التى
هيات له الظروف فرصة رد اعتباره امام رجال القصر الذين احاطوا بالملك
... فشكل وزارته من اغلبية اعضاء وزارته السابقة التى استتالت فى
فبراير ، وتولى هو شخصيا وزارات الداخلية والحرية .

وتكليف على ماهر بتشكيل الوزارة لم يضع حدا لحركة الضباط ولم
يوقف عجلة اندفاعها .

النشاط الشديد الذى بدأ قبل الحركة ييومين وظهر فى صورة
اتصالات ومناشآت لا تقطع فى الليل او النهار ظل مستمرا لا يهدأ ...
وحيرة الضباط ورغبتهم فى المعرفة تركزت على سؤال اعضاء مجلس القيادة
الذين استقروا على مبنى القيادة بكوبرى القبة ، بعد ان وصل صلاح سالم
وجمال سالم من الرياض .

كانت كلية اركان الحرب هي اكبر مكان لتجنح الضباط اذ كانت تعقد فيها الدورة الثانية عشرة . ٠٠ وفي صباح ٢٣ يوليو حضر الجميع ، ولم يتغيب احد الا جمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين من المدرسين ، وعباس رضوان واسماعيل فريد من الطلبة . ٠ هؤلاء فقط هم الذين اشتركوا في حركة ٢٣ يوليو ، اما بقية الطلبة وكان عددهم ٦٢ ضابطا فلم يشتركوا في الحركة ومعهم اسماء لمحت فيما بعد مثل عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء للثقافة والاعلام ، ومحمد فوزى وزير الحربية ، وعبد المحسن أبو النور أمين عام الاتحاد الاشتراكي .

وزع افراد هذه الدفعة من الضباط الذين لم يكملوا دورتهم ، ولم تكن تدحدث بعد وحداتهم فهداة الدراسة كانت عاما كاملا — على الاجهزة والمصالح الحكومية أو في الجيش تبعا للرغبات الطارئة ، والمعرفة الشخصية .

ومثال الدفعة ١٢ فى كلية اركان الحرب يظهر نسبة عدد الضباط الاحرار المحدودة ، كما يفتح بداية لتوزيع الضباط فى غير الاماكن التى حياتها لهم الدراسة التى كانت تعتبر بمثابة (الماجستير فى العلوم العسكرية) مثل تعيين الضباط مصطفى لطفى واحمد عبد السلام كفاى وعبد العزيز صادق لإنشاء مكتب اشراقى فى وزارة الداخلية .

وظل مجلس القيادة فى شبه اجتماع مستمر يناقش الموقف بعد اذعان الملك لطالب الجيش ، وتقرر فى اجتماع استغرق ليله ٢٤/٢٣ يوليو عزل الملك على ان يظل الامن سرا حتى بالنسبة لعل ماهر نفسه .

ولما كان الملك فى الاسكندرية فقد اخذت الانظار تتجه اليها وخاصة بعد ان استتب الامن فى القاهرة ، وحوصر قصر عابدين ، وتم اعتقال كبار ضباط الجيش ، والقلم السياسى ، ومدير الامن العام .

لم تكن تهديا اتفلس الضباط الاحرار فى القاهرة حتى كان الامر قد استقر على ارسال وحدات الى الاسكندرية تمهيدا لعزل الملك ، بناء على خطة كلف زكريا محيي الدين بوضعها كما وضع من قبل خطة تحريك القوات ليلة ٢٣/٢٣ يوليو .

لم يكن تحريك القوات الى الاسكندرية مجرد مظاهرة عسكرية ولكنه كان ضرورة تقتضيها ظروف الحيلة والحذر من تصرفات الملك ، الذى كان مجرد وجوده يمثل خطرا حتى اللحظة الأخيرة ، فالبحرية مثلا كانت خاضعة له خضوعا كاملا ولم تسهم بأى دور فى الحركة . ٠ وقوات الجيش هناك كانت محدودة .

الملك لم يكن يائسا .. كان يبحث عن طريق للخروج من هذا المأزق .. كانت كلماته التي حملها مرقى المراقى الى محمد نجيب تحمل تلميحا باحتمال تدخل القوات البريطانية في الموقف كما حدث في أيام أحمد عرابي .

واستدعى الملك جيفرسون كافرى سفير امريكا لمقابلته في سراى المنتزه يوم ٢٣ يوليو ، وطلب منه فاروق ان يطلب من حكومته اقناع الحكومة البريطانية بحاجة الملك الشديدة لتدخل قواتها .

ويقول ايدن في مذكراته انه كان قد اوضح للسفارة البريطانية بالقاهرة ان القوات البريطانية لايجوز ان تتدخل لابقاء فاروق على العرش ، ولذا فان السفارة لم ترد على السفير الاميركي كافرى ردا مشجعاً بعد اتصالات عاجلة تمت بين لندن وواشنطن كما يقول انطونى ناتنج فى كتابه (ناصر) .

ومع ذلك فانه بعد ليلة ٢٣ يوليو تحركت بعض القوات الى طريق مصر - السويس للدفاع عن القاهرة فى حالة حدوث اى تحرك بريطانى .. وكلفت القوات المصرية فى منطقة القناة بمراقبة تحركات القوات البريطانية والابلاغ عنها .

لم تثمر جهود الملك فى استجلاب تدخل بريطانى او امريكى لحماية عرشه .

وكانت تعليمات جمال عبد الناصر لى باعتبارى ممثلا للضباط الاحرار فى الاسكندرية تقضى بالسيطرة على المنطقة فى هدوء دون عمليات استفزازية قد تفجر الموقف وتخلق تناقضا لامبرر له بين الموقف فى القاهرة والموقف فى الاسكندرية .

وكان محمد حيدر قد دعا الى مؤتمر فى مبنى القيادة بمصطفى باشا صباح ٢٣ يوليو حضره قادة الوحدات بالاسكندرية ، وابلغهم ان ما يدور فى القاهرة هو عملية محدودة ، والى عليهم مسئولية قيادة وحداتهم . ولكن الضباط الاحرار يتعاون وثيق مع كافة الضباط الذين فجر البيان الاول ، كل طاقاتهم الوطنية وكل احلامهم الثورية كانوا قد سيطروا على الوحدات ، وعقدنا مؤتمرا لشباب الضباط فى رئاسة الاى الثانى المضاد للطائرات ظهر نفس اليوم ، واختارنا البكاشى عاطف نصار ليكون قائدا للمنطقة والصاغ عبد الحكيم الاعسر ليكون اركان حرب لها . واستقر الوضع فى الاسكندرية ايضا بعد ان نصحنا كبار الضباط بالذهاب الى منازلهم فاستجابوا دون معارضة .. وبعد ان اوقفنا محاولات

للاثارة في البحريه وخفر السواحل عن طريق الاستعداد بالمدفعية والاتصالات الشخصية .

وقد اتصل بي اللواء محمد نجيب وجمال عبد الناصر عصر ذلك اليوم فأبلغتهم بهدوء الحالة واستقرار منطقة الاسكندرية . وأبلغني الاثنان باحتمال هروب حسين سري عامر عبر الصحراء الغربية الى ليبيا وضرورة ملاحظته .

كن على ماهر قد وصل الى الاسكندرية يوم ٢٤ يوليو واقسمت وزارته اليمين القانونية ، واستدعى اليه سليمان حافظ مستشار رئاسية مجلس الوزراء المنتدب من مجلس الدولة ليعد له التشريعات المطلوبة بناء على طلبات محمد نجيب .

ومع ذلك كن على ماهر في حيرة من امره لا يعرف ابعاد حركة الجيش ويشعر أن شيئاً ما لا يدرك حقيقته يدبر في الخفاء . ولما علم من سليمان حافظ ان فتحي رضوان يعتبر صديقاً لانور السادات وانه معتقل في هاكستيب والحكومة لم تفرج عنه رغم حكم مجلس الدولة ، اصدر قراراً فورياً بالافراج عنه هو ويوسف حلمي وسعد كامل (ابن شقيقته) واستدعاه الى الاسكندرية فوراً على متن طائرة حربية .

كان الثلاثة من أعضاء الحزب الوطني الذي كان ينتمي اليه سليمان حافظ ايضاً . ولم يستطع فتحي رضوان ان يشبع رغبة علي ماهر في معرفة تحركات ضباط الجيش لأنهم لم يفصحوا عن ارادتهم لاحد . حتى وصل محمد نجيب الى الاسكندرية بالطائرة ومعه يوسف صديق وجمال سالم وانور السادات وحسين الشافعي وزكريا محيي الدين صباح ٢٥ يوليو .

كان مفروضاً حسب الخطة أن يتم عزل الملك في نفس اليوم ، ولكنه كما حدث تأجيل لحركة الجيش ليلة واحدة ، تقرر تأجيل العزل يوماً واحداً ايضاً ، بناء على طلب زكريا محيي الدين واضع الخطة الذي وجد ان الجنود في حاجة الى الراحة لان بعضهم لم يتم منذ ليلة ٢٢/٢٣ يوليو ، والطابور المدرع كانت تنقصه بعض التجهيزات الادارية .

كان محمد نجيب على موعد مع علي ماهر لتبليغه بالانذار ، ولكنه غير رآيه وابدى له بعض ملاحظات شكلية على التشريعات التي كان سليمان حافظ قد أعدها . والتقى محمد نجيب مع سليمان حافظ وتبين انهما كانا أعضاء في إحدى المحاكم العسكرية العليا خلال الحرب العالمية الثانية . بقي يوم على عزل الملك . والاسكندرية في حالة ابتهاج شديد تلاحق

مواكب الضباط بالهتاف .. وتفسر حركتهم تفسيرات شتى .. كان الجيش
مازال يدير خططه في سرية بعيدا عن الجماهير .

واتار جمال سالم اشكالا استغرقت مناقشته عدة ساعات .. قال أن
مجلس القيادة قرر عزل فاروق ولكنه لم يقرر شيئا عن مصيره .

وكان جمال سالم أكثر الموجودين حماسة لاعداد فاروق أو محاكمته ،
مستندا في ذلك الى اخطائه التي ارتكبها والضحايا الذين سقطوا نتيجة لها
.. وتأثر بحماس جمال سالم كل من عبد المنعم أمين وزكريا محيي الدين
نوافقا على الاعداد . بينما وقف ضد هذا الرأي كل من محمد نجيب وأثور
السادات ويوسف صديق وحسين الشافعي .. واستقر رأى الحاضرين وقد
بلغت الساعة الثانية بعد منتصف ليلة ٢٥/٢٦ يوليو أن يسافر جمال سالم
بالطائرة الى القاهرة ويعود حاملا رأى زملائهم هناك .. جمال عبد الناصر
وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وكمال حسين
وحسن ابراهيم وصلاح سالم .

يلاحظ ان جميع اعضاء مجلس قيادة الثورة بقوا في القاهرة لم يغادروها
للاسكندرية سوى انور السادات وجمال سالم فقط .

هل يعلم الملك أم يحاكم ويسجن أم يطرد فقط ؟
سؤال لم تكن الاجابة قد اكتملت عليه حتى اليوم الذي تقرر فيه
تقديم الانذار .. او بمعنى اصح اليوم التالي لليوم المحدد لتقديم الانذار
لولا تأجيل الخطه .. وهذا يدل على ان تلاحق الاحداث ، كان في غير
حسبان الضباط الاحرار .. وان ضغط الوقت لم يسمح لهم بالتفكير الهادئ
والتخطيط المتزن .

كانت كل مشكلة تحل في وقتها .. وكل ازمة تعالج في لحظتها .
سافر جمال سالم بالطائرة حرصا على عدم الاتصال تليفونيا بأعضاء
مجلس القيادة بالقاهرة تأكيدا للامان .. وعاد في الصباح الباكر يحمل
الرأى المرجح وهو (يترك فاروق حيا ويحكم عليه بالتاريخ) .

النوم منذ الحركة لا يتم الا لحظات خاطفة .. في المكاتب وبملايس
العمل .. وفي التاسعة صباحا كان محمد نجيب يتجه الى رئاسة مجلس
الوزراء في بولكل لتسليم الانذار الى على ماهر حتى يستطيع الملك أن يتدبر
امره في الساعات الباقية .

وكان الملك قد غادر قصر المنتزه الى قصر رأس التين في اليوم السابق
مع الملكة والاميرات .. وكانت قوات الجيش التي وصلت من القاهرة قد

حاصرت قصرى رأس التين والمنتزه .. وحلت اشتباك محدود بين قوات الحرس الملكي والقوات المحاصرة لرأس التين ، اتصل بعده الملك بالمستتر جيفرسون كافرئ سفير الولايات المتحدة ، وعلى ماهر الذى مرع لمقابلة الملك .

وعندما وصل محمد نجيب ابلغه سليمان حافظ ان مستر (سباركس) مستشار السفارة الامريكية قد حضر منذ مدة وانه فى حالة اضطراب وانفعال شديدين ويقول انه موفد من مستر كافرئ للتحرى عن حقيقة اطلاق الرصاص على قصر رأس التين ، ومدى ما يترتب على ذلك من أضراراً قد تصبى الى مصلحة البلاد .

وهذا محمد نجيب مستر سباركس قائلاً له ان هذه القوات قد وزعت فى الاسكندرية كاجراء روتينى لحماية الامن ، وانه قد اصدر اوامره بوقف الضرب الذى بدأ على اساس تصور خاطئ من الحرس الملكى بأن هذه القوات تريد ان تقتحم القصر .

وانصرف مستر سباركس وقد خف اضطرابه وهدأت حدة انفعاله .

وكان الملك فى هذه اللحظة قد جمع انطوان بولى ، كافاتسى (مدرب الكلاب) وجارو (الحلاق) والقائمقام حلمى حسين (السائق) ومحمد حسن (الشماسرجى) والاميرالاي محمد أبو النصر مدير مشاة الحرس - والياور على مقلد والياور الجوى حسن عاكف ، وطلب منهم صد الهجوم عن القصر بتوجيه نيران الهجانة ومدافع الماكينة على الدبابات الرابضة خارج الاسوار .

وبدأت الطلقات المتبادلة ، ثم أمر الملك بوقف الضرب عندما ابلغ ان مدفعا كبيرا مصوباً فوهته على صالة القصر .

وغادر على ماهر القصر بعد ان عاد الهدوء .

ولكن على ماهر فوجئ فى بولكلئ بتقديم انذار الجيش للملك بضرورة توقيع وثيقة التنازل عن العرش قبل الثانية عشرة ظهراً ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساءً .. وارتجفت شفتا على ماهر وهو يسمع حديث محمد نجيب وشعب وجهه ولكنه تجلد وقال (زى ما تشوقوا) ثم غادر بولكلئ الى القصر مرة ثانية فى نفس الصباح بعد ان قرأ كلمات الانذار التى تقول :

من الفريق اركان الحرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجالہ الى جلالة الملك فاروق الاول :

انه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الاخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعيثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى

اصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته - ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى اصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والامن والثراء الفاحش والاسراف الماخن على حساب الشعب الجائع الفقير ، ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الاسلحة الفاسدة وما يترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما افسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فانرى من اثرى وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب ان اطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الامير أحمد فؤاد على ان يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة ١٣٧١) ومقادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يقترب على عدم الغزول على رغبة الشعب من نتائج) .

توقيص : فريق (اركان حرب) محمد نجيب

عاد محمد نجيب الى تكتلات مصطفى كامل .
وابلغ على ماهر الملك شفاعة بانذار الجيش لقسوة بعض كلماته مشفوعا برأيه ونصيحته فى النزول عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثانى استبقاء للعرش فى ذريته . . ولكن الملك قال انه ليس جيانا وأن عنده قوات موالية اكثر مما عند النازيين . . ولكن على ماهر اوضح له مخاطر تعرض مصر لحرب اهلية لا يعلم مداها الا الله . . واقتنع الملك دون نقاش طويل ، وعندما سأل على ماهر اذا كان يفضل السفر جوا . اجاب بانه يفضل السفر بحرا على الباخرة (المحروسة) وهى يخته الخاص مشترطا الآتى :

- ١ - ان يستصحب معه زوجته ناريمان وابنه الطفل أحمد فؤاد وسائر اولاده .
- ٢ - ان يودع على الصورة التى تليق بملك نزل عن العرش باختياره .
- ٣ - ان تشترك الحكومة فى وداعه مثله برئيسها وكذلك القوات المسلحة مثله بقائدها محمد نجيب .
- ٤ - ان يمكن من مقابلة السفير الامريكى جيفرسون كافرى قبل سفره .
- ٥ - ان تقوم قطع الاسطول المصرى بحراسة الباخرة التى سيستقلها حتى وصوله الى ايطاليا .

عاد على ماهر الى بولكلي يحمل الموافقة ومعها هذه الطلبات .. وبدأ تسليم رجال الحاشية المطلوبين الى القوات المحاصرة للقصر .. استسلم عبد المنعم أمين قائد القوة ، حلمى حسين ومحمد حسن وانطون بوللي .

واعد الدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة وثيقة التنازل فى صيغة أمر ملكي يستلهم ديباجته من الدستور .. ووافق محمد نجيب الذى اجتمع مرة ثانية مع على ماهر وجمال سالم وأنور السادات فى بولكلي حوالى الحادية عشرة صباحا .

حدث تعديل وحيد على الصياغة اقترحه جمال سالم ووافق عليه الدكتور السنهورى وهو اضافة عبارة تقيد بأن النزول عن العرش كان (استجابة لرغبة الأمة) .

وكلف على ماهر المستشار سليمان حافظ بحمل الوثيقة الى الملك لتوقيعها قبل الثانية عشرة حسب الانذار الموجه له .

ويقول سليمان حافظ أن الملك أقبل عليه وهو عارى الرأس فى حلة القائد الأعلى للقوات البحرية يسير بخطى سريعة تاخذ بخطاه سلعة عصية متواصلة ، وقرأ الوثيقة على مهل ثم تسأل عما اذا كان ممكنا اضافة بعد عبارة (بناء على ارادة الأمة) كلمة (وارادتنا) وقال له سليمان حافظ أن صياغة الوثيقة فى صورة أمر ملكي ينطوى على هذا المعنى . وقال الملك (فما الضرر إذن من اضافتها) وقال سليمان حافظ (اننا لم ننته من صياغة الوثيقة على صورتها الا بصعوبة لا تسمح بادخال أى تعديل) فقال الملك (إذن كانت هناك وثيقة أخرى) فلما أجاب سليمان حافظ بالاجاب طلب الملك الاطلاع عليها فقال له أنه لم يطلع عليها وهى ليست معه ... فقال الملك (لعلك لا تريد ذكر شئ عنها لما قد يكون فيها من معانى تجرح شعورى) .

وقع الملك الوثيقة وهو فى حالة انفعال شديد ، ثم وجد أن توقيعها ليس منضبطا فوقها مرة ثانية فى أعلى الكلمات التى تعلن تنازله عن العرش فى كلمات موجزة تقول :

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ .

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان .

لما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ونزولا على ارادة الشعب .

وررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الامير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرا

يهدأ الى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس الوزراء للمعمل
بمقتضاه .

صبر يقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة ١٣٧١ (٢٦ يوليو ١٩٥٢)

حمل سليمان حافظ وثيقة التنازل الى على ماهر في رئاسة الوزراء ثم
ذهب الى محمد نجيب وزملائه في ثكنات مصيطفى كامل ليعرض عليهم رغبة
الملك في اخذ انطوان بولجى معه في رحلته الاخيرة ، ولكن أعضاء مجلس القيادة
رفضوا التراجع عن مطالبهم لتحقيق مستهدف يمس نزاهة الحكم ، كما
رفضوا طلب الملك ان تصبح (المحروسة) بعض قطع الاسطول المصرى حتى
تصل الى ايطاليا . وقد طلب الملك من جيفرسون كافرى فيما بعد حراسة
بعض قطع الاسطول الأمريكى له اثناء رحلته .

كان محمد نجيب معتزما ان يكون في وداع الملك على مرمى رأس التين
.. ولكن المظاهرات التي اعترضت طريقه في شوارع الاسكندرية وخطا
السائق في معرقة الباب الصحيح جعله يصل متأخرا اربع دقائق عن رحيل
الملك في تمام السادسة .

كان في وداع الملك على المرمى على ماهر وجيفرسون كافرى وزوجا
شقيقتيه اسماعيل شيرين ومحمد على روف وبعض ضباط الحرس والجميع
في وجوم شديد . وكان الملك ينظر الى ساعته بين لحظة واخرى حتى
اعلنت السادسة فقرر الرحيل ، وهنا عزفت الموسيقى السلام الملكى . ثم
انزل العلم الملكى . وطواه ضابط من ضباط الحرس سلمه الى على ماهر
الذى سلمه بدوره الى الملك ، واطلقت المدفعية ٢١ طلقة . وادى حرس
الشرف التحية العسكرية . وصافح الملك مودعيه بينما خسلم القصر
والمودعون يجهشون بالبكاء .

وعندما وصل محمد نجيب كانت آثار الدموع مازالت تلعب في عيني
على ماهر ، واصر نجيب على توديع الملك فركب لنشا ليلحق بالحرورية ومعه
القائمقام احمد شوقي وقائد الجناح جمال سالم والبكباشى حسين الشافعى
واليوزباشى اسماعيل فريد .

وصعد محمد نجيب الى المحروسة ومعه زملاؤه ، ثم ادى التحية
العسكرية للملك المزمول وتصافحا باليد . ومضت فترة سكون يقول عنها
محمد نجيب (الملك يتوقع ان اتملك والقدرة على التعبير ضاعت من رهبة
الموقف) .

واخيرا انطلق نجيب يتحدث قائلا :
اننى اريد ان اقول لك شيئا .. عندما اقتحمت الدبابات البريطانية

قصرک فی ٤ فبراير ١٩٤٢ کنت انا الضابط الوحيد الذى قدم احتجاجا على هذا الاعتداء .الشنيع على استقلال البلاد . فعلت الجيش كله وعبرت به عن شعور هؤلاء الضباط الذين قاموا بالحد . . وفي هذا ما يدل على مبلغ ما كان من ولائنا نحن رجال الحرک اما الآن فقد تطورت الاحوال وانقلبنا نحن حماةک الى ثوار عليك اعمالك وتصرفات من حولک .

وفوجيء فاروق بهذا الحديث فقال :

على کل حال اننى اتمنى للجيش کل الخير . . وانى اوصد بالنجيش المصرى فهو جيش آبائى واجدادى . . ان مأموريتک شاقة وقال له نجيب :

انى اعرف ان الکولونيل سيف سليمان باشا الفرنساوى .
بدا تكوين الجيش المصرى .

وكان .فاروق قد لاحظ ان جمال سالم يحمل عصاه وهو ذ فتوقف عن الحديث و اشار له قائلا :
ارم عصاک .

وحاول جمال سالم ان يعترضه ولكن محمد نجيب نهزه عن د عصاه ووقف وقفة فيها شيء من اللامبالاة .

وقال الملك وهو يصفاهم مودعا بعد ان ادوا له التحية العسـ
انتم سبقتونى فى اللى عملتوه . . اللى عملتوه دلوقتى كنتـ
عمله .

وطلب الملك تأجيل رحيل المحروسة نصف ساعة حتى تحضـ
حقائبه ووافق نجيب بلا تردد . وخرج وفى ذهنه كلمات الملك

كان سباقا مع الزمن بين الملك وبين الضباط الاحرار .
لو كانت الحركة قد تاخرت ايما ربما كان بعضهم قد اصـ
قضبان السجون ، والملك فى حياته الالهية .

ولكن احداث التاريخ شاءت ان يخرج الملك معزولا من مدـ
يصبح محمد نجيب قائدا لحركة الجيش .
وكانت عملية اخراج الملك قد تمت فى سرية تامة عن الجـ

لم تسمع شيئاً مؤكداً عنها الا في السادسة والنصف عندما اذيع بيان تاريخي بصوت محمد نجيب يعلن فيه خـروج الملك ، ويطلب من المواطنين الذين غرهم الفرع ان يلتزموا الهدوء .

ويقول محمد نجيب ان صغره قد استراح باذاعة هذا البيان لانه كان حريصا على ان يفهم كل مصري ان المشاركة في الحركة لم تكن لكسب شخصي مادي وانما كانت لتحرير الوطن والمواطنين . . . واراد ان يضرب المثل بنفسه عندما عينه قائدا عاما للقوات المسلحة يوم ٢٤ يوليو ، وقناعته برتبته الحالية . رتبة اللواء .

هكذا سقط الملك فاروق ، وغادر مصر . وطويت صفحة حكمه في دون تردد .

وبعد ساعة ونصف أي في الثامنة مساء اذاع محمد نجيب بيانا آخر اعلن فيه على الشعب تنازله عن رتبة (الفريق) التي كان قد منحها له الملك التاريخ .

النضباط في السلطة .. لأول مرة

لم يكن سقوط الملك اعلانا عن سقوط الملكية .
ولم يكن خروج فاروق هو نهاية الحكم الملكي من الوجهة الدستورية
كانت أول مشكلة تواجهها قيادة الجيش ٠٠ هي قضية الوصاية على
العرش .

المادة ٥١ من دستور ١٩٢٣ كانت تنص على الا يتولى اوصياء العرش
عملهم الا بعد أن يقرأوا اليمين امام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين تمسما
كما يؤدي الملك اليمين قبل مباشرة سلطته الدستورية ٠٠ وللملك حسب
احكام الامر الملكي رقم ٢٣ عام ١٩٢٢ اختيار هؤلاء الاوصياء على ان يقرر
المجلسان اختياره .

وتنص المادة ٥٢ من الدستور على انه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان
بحكم القانون خلال عشرة ايام من الوفاة ، فان كان المجلس منحلًا وكان
الموعد المعين لاجتماع المجلس الجديد بعد انتخاب اعضائه يجاوز اليوم العاشر
وجب دعوة المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

أما المادة ٥٥ فتتص على ان يتولى مجلس الوزراء - بصصفة مؤقتة -
سلطات الملك الدستورية حتى يؤدي اوصياء العرش اليمين أمام البرلمان .
كان مفروضاً ان يدعى البرلمان الوفدي المنحل للانعتاد طبقاً للدستور
وطبقاً لفتوى قدمها عدد من رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر
وارسلوا صورة منها الى محمد نجيب . ومعروف ان على ماهر كان قد رفض

حل مجلس النواب الوفدى خلال رئاسته الوزارة بعد حريق القاهرة .

ولكن على ماهر الذى اصبح مجلسه جامعا للسلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية الى جانب السلطة التنفيذية يعلن بعد اجتماع مجلس الوزراء بأن قيام برلمان نظيف على أساس سليم يحتاج الى تمهيد يستغرق سنوات ٠٠ وعلق السنهورى الذى استدعى هو وسليمان حافظ لحضور اجتماع المجلس بأن ذلك الراى يعنى اتجاه على ماهر الى حكم البلاد بشير برلمان مستنلدا الى سلطة الجيش .

ورغم ان سليمان حافظ والسنهورى كانا يستهدفان اقامة حكم برلمانى بأسلوب جديد فى الانتخابات يحرم الوفد من اغلبيته المطلقة التى كان يتمتع بها رغم عدم حصوله على اكثر من ٤٠٪ من اصوات الناخبين - على حد قوله - الا ان سليمان حافظ كان حريصا اشد الحرص على عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل ، مناضلا من اجل ذلك بكل الطرق الممكنة وذلك لخلاف سياسى عميق بينه كرجل من رجال الحزب الوطنى وبين الوفد كحزب جماهيرى .

ولجأ سليمان حافظ الى فكرة عرضها عليه الدكتور حسن بشارى عميد كلية الحقوق بالاسكندرية فى ذلك الوقت ، تقضى بتعديل الامر الملكى رقم ٢٢ لعام ١٩٢٢ تعديلًا يكفل انشاء الوصاية المؤقتة وينظمها وهو تعديل يتيسر لمجلس الوزراء اقراره بحكم توليه السلطة التشريعية فى غيبة البرلمان عملا بالمادة ٤١ من الدستور .

وافق الدكتور عبد الرازق السنهورى على ذلك الراى ايضا ، وهو الوزير السعدى السابق . وعرض الامر على مجلس القيادة فاتفق الراى على تفويض الامر الى قسم الراى مجتمعًا بمجلس الدولة ، الذى اصدر قرارا باجماع الاصوات علما صوت الدكتور وحيد رافت بأنه لايجوز دعوة مجلس النواب المنحل للعمل فى حالة نزول الملك عن العرش بل يجب المبادرة الى اجراء الانتخابات لمجلس النواب الجديد ودعوته للاجتماع فى الموعد الدستورى لتعيين اوصياء العرش فاذا رأت الحكومة ان الضرورة العملية تتطلب لاجراء الانتخابات وقتا غير قصير لاينبغى لمجلس الوزراء ان يستمر خلاله فى مباشرة سلطات الملك ، أمكن ايجاد نظام وصاية مؤقتة تنتقل اليها هذه السلطات من مجلس الوزراء الى ان تتولاها لجنة الوصاية الدائمة .

وتشكل مجلس الوصاية المؤقت من الامير محمد عبد المنعم رئيسا وعضوية بهى الدين بركات باشا والقائمقام رشاد مهنا الذى عين وزيراً

للمواصلات لمدة يوم واحد حتى يكون تعيينه في مجلس الوصاية دستوريا .

واعتبر سليمان حافظ هذا الموقف انتصارا له فقال في مذكراته التي كتبها وادعها عند صديقه الدكتور مصطفى مرعي الذي تفضل بإطلاعي عليها بالحرف الواحد (بآ الوفد بالخيبة وبؤته مع السنهوري بالفوز بما كنا نبغيه من على ماهر) .

وانتقل مكتب سليمان حافظ منذ ذلك الوقت الى رئاسة مجلس الوزراء .

وصدرت عدة تشريعات بإراكة من ناحية الشكل . . اذ ألغيت بدعة تصنيف الوزارة بالاسكندرية ، وخفضت السيارات الحكومية . وألغيت الألقاب والرتب المدنية .

ولكن هذه التشريعات وحدها لم تكن كافية لمواكبة اندفاع مجلس القيادة الذي كان يواصل اجتماعاته ليل نهار ، يتصل أعضاؤه بعارفهم من مختلف الاتجاهات السياسية ، يناقشون بأحاديثهم ويسعون الى تنفيذ بعض اقتراحاتهم .

وكان على ماهر يعتبر نفسه رجل الصناعة ، يحافظ بكل ما في جهده وطقته على استمرار الأوضاع على ما هي عليه ، ليظل في مركز السلطة ولكن التناقضات كانت قد بدأت تثبت بينه وبين مجلس القيادة الذي كان يتحمل عبء المسؤولية الفعلية في مصر بعد خروج الملك .
كان مجلس القيادة المشكل من تسعة افراد هم : جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وجمال سالم وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين وانور السادات قد قرر في ١٥ اغسطس ضم خمسة من الذين اسهموا بقدر كبير في نجاح الحركة وهم محمد نجيب ويوسف صديق وزكريا محيي الدين وحسين الشاذلي وعبد المنعم أمين .

تقررت هذه الزيادة يعد تقديم جمال عبد الناصر استقالته لأنه كان راغبا في سلوك اسلوب ديموقراطي بينما طلب جمال سالم اختزال عدد أعضاء المجلس الى خمسة أعضاء فقط ، وتكليف الباقين بالعودة الى مواقعهم في الجيش . .

أدت هذه الزيادة الى اجتذاب عدد كبير من الضباط للمجلس . . واصبح له مندوبون من الضباط في مختلف الوزارات ، مما خلق في كثير من الاحوال ازدواجية وحساسية ، وخلق عند الضباط رغبة الخروج من اطار

النظام العسكري والانطلاق بملايسهم الرسمية الى مواقع العمل المدنية ، واشتهر اصطلاح (مندوب القيادة) الذى كان يتحرك به هؤلاء الضباط ليصدروا تعليماتهم وتوجيهاتهم فى مواقف كثيرة متعددة .

بدأ الانضباط العسكري يفقد طابعه القديم ، واخذت اتصالات الضباط تمتد خارج حدود الجيش .. ولم يعد الامر قاصرا على الضباط الاحرار وحدهم ، وانما اتاحت الفرصة ايضا لعدد آخر من الضباط الذين تميزوا بالمهارة فى التقرب والقدرة على التلون .

وكان صعبا على مجلس القيادة فى مرحلته الاولى وخلال دوامة الاجتماعات والاتصالات ان يقيم تنظيما أو يصدر تعليمات تمنع الضباط من الاندفاع الى هذا المجال الجديد .

وهكذا نمت الازدواجية وظهرت الحساسيات بين الوزارة ومجلس القيادة .

كان على ماهر قد زار مرسى مطروح خلال فترة العيد واتصل به محافظ الصحراء الغربية (بكباشى حسنى المنهورى) واثار معه عدة قضايا ، منها .. اعطاء تراخيص اقامة للمصريين فى الصحراء الغربية وهو نظام اقتلعت قوات الاحتلال بالنسبة لكل مناطق الحدود المصرية .. واصدر على ماهر قرارا بالغاء تصاريح الدخول والاقامة للمصريين فى جزء من بلادهم واثار معه ايضا قضية اعطاء (تراخيص تموين) للمصريين المقيمين فى الصحراء الغربية فوافق عليها ايضا .

وعقد على ماهر اجتماعا موسعا مع الضباط اثارت فيه قضية فصل الضباط من الجيش بعد الثورة .. وقال عبد الجليل العمرى (وزير المالية) الذى كان مرافقا له فى هذه الزيارة ان خروج عدد كبير من الضباط سوف يثقل كاهل الميزانية بمعاشات كبيرة .

وتطرق الحديث بعد ذلك الى موضوع اصلاح الزراعى ، فابدى على ماهر رايه فى ان يكون الحد الاقصى ٥٠٠ فدان ، ان لم يوافق على فرض ضرائب تصاعدية .

ولم يقتصر اجتماع على ماهر بالضباط على مرسى مطروح .. بل عقد اجتماعا ثانيا مع ضباط الاسكندرية فى ناديهم بالشاطبي .. واثرت هذه القضية مرة اخرى .

مثلا هذه الاتصالات بين على ماهر والضباط ، الى جانب آرائه المعارضة للاصلاح الزراعى الذى تبني فكرته جمال سالم بعد ان صقلت خلال عدة

لقاءات تمت بينه وبين احمد فؤاد ودكتور راشد البراوى أدت الى تنافر اخذ
يزداد حتى وصل غايته .

وكان الاتفاق قد تم بين مجلس القيادة وعلى ماهر على ان تتم الانتخابات
فى شهر فبراير تنفيذا لرأى مجلس الدولة الذى شكل به مجلس الوصاية
المؤقت ، وطلبوا منه ان يذيع ذلك توضيحا للشعب . ولكن على ماهر اذاع
البيان دون تحديد شهر فبراير ، بل قال ان الانتخابات ستتم فى اقرب
فرصة .

ماحاج عدم تحديد الموعد ثائرة ضباط القيادة ، واذاعوا بيانا يتناقض
مع بيان على ماهر ويحدد فبراير موعدا للانتخابات . الامر الذى نقل
مشكلة الخلاف من كواليس السياسة الى ساحة الجماهير .

كان على ماهر يستهدف من عدم تحديد موعد الانتخابات اعطاء نفسه
فرصة اطول للسيطرة على الحكم بطريقة غير دستورية .

والواقع ان رجعة الى تاريخ على ماهر الذى بدأ حياته عضوا فى لجنة
الثلاثين لاعداد دستور ١٩٢٣ ، توضح لنا انه اتخذ طوال حياته السياسية
مواقف تعادى روح الدستور وتتناقض معه .

اشترك على ماهر فى وزارات احمد زيور ومحمد محمود واسماعيل
صدقى وهى الوزارات الانقلابية التى اهدرت سلطة الامة واعتدت على الدستور
وعطلته ثم ألغته ، والتي كانت حربا على الحريات والحرمات والكرامات ، كما
كانت وسيلة لتسم سلطان الملك ونظريته القائمة على انه يملك ويحكم .

وعندما عين على ماهر رئيسا للديوان الملكى بعد تولى فاروق سلطنته
الدستورية كان استهلال عهده اقالة وزارة مصطفى النحاس عام ١٩٢٧ ، رغم
ما فى ذلك من اعتداء على روح الدستور . ثم تولى رئاسة الوزراء بعد
انتخابات مزيفة دون ان يستند الى حزب او تنظيم سياسى عام ١٩٢٨ .

كانت موافقة على ماهر على ابقاء مجلس النواب الوفدى بعد حريق القاهرة
من اجل بقاء وزارته فى الحكم بعد حصوله على تأييد الوفد والجلس . ولكنه
عندما تلمس فرصة الحكم بعيدا عن الدستور ، بعيدا عن البرلمان . تفكر
لموقفه القديم وعارض فى دعوة مجلس النواب المنحل . بل وعارض فى تحديد
موعد الانتخابات الجديدة .

وعقب اذاعة بيان مجلس القيادة بعد بيان على ماهر فكر فى الاستقالة
ولكنه تراجع عن ذلك .

وبعد أزمة الاتصال بالضباط ومعارضة الإصلاح الزراعي ٠٠ والخلاف حول موعد الانتخابات مما يمس دستورية الحكم ٠٠٠ ظهر خلاف ثالث حول تعديل الوزارة .

كان على ماهر قد اتفق مع محمد نجيب على اسس تعديل وزارته التي شكلت في سرعة شديدة عقب تكليفه بذلك من معظم عناصر وزارته التي اقالها الملك ، وكانما ليظهر امامه في مظهر المنتصر ٠٠ ثم فوجيء محمد نجيب بمراسيم التعديل الوزاري وقد صدرت على غير ما اتفقوا عليه ، اذ حصل على ماهر على توقيع رشاد مهنا ، معتقدا انه يمثل سلطة الجيش .

ويقول محمد نجيب « يبدو ان على ماهر في هذه الفترة كان تحت ضغوط شديدة من بعض رجال الاحزاب والسياسيين القدامى لتعطيل قانون الإصلاح الزراعي ٠٠ ومن أصنافه الوزراء الذين اتفقنا معه على اخراجهم ثم شعر امامهم بالاحراج ٠٠٠ وكان طموحا في نفس الوقت لاستمرار الوزارة دون انتخابات محددة الموعد لا يعرف نتيجتها » .

ظهر منذ وقت مبكر في حركة ٢٣ يوليو ان مركز القوة والسلطة قد انتقل الى مجلس القيادة ، وانهم ماكانوا ليطبقوا حكما يتعارض مع ارادتهم او يرقل مشاريعهم .

وسلك مجلس القيادة سلوكا يستظهر به قوته ليس امام على ماهر وانما امام كافة السياسيين ٠٠ اذ اصدر قرارا باعتقال ٦٤ سياسيا يوم ٧ سبتمبر دون الرجوع الى رئيس الوزراء ٠٠٠ واعلن جمال عبد الناصر الخبر في اجتماع لمجلس القيادة كان يحضره الدكتور عبد الرازق السنهوري وسليمان حافظ .

وتحدد بهذا القرار مصير وزارة على ماهر .

وبدا البحث عن اسم رئيس الوزراء الجديد .

ولكن على صبرى همس في اذن جمال سالم وكان حاضرا لهــــــذا الاجتماع باعتباره سكرتيرا لمجموعة الطيران ٠٠٠ وقال جمال سالم انه يبطل السنهوري ويعرف قدرته ويعترف بجدارته ويثق في اخلاصه للحركة كما بدا واضحا في تأييده لقانون الإصلاح الزراعي ولكنه يستسيخ الصراحة والاخلاص في عرض السبب الذي يجعله مرغبا على العدول عن ترشيحه .

وكان النسب كما قاله جمال سالم هو ان الامريكانيان سوف يمترضون على الترشيح لان بعض الصحف الغربية نسبت اليه في اواخر عهد الملك

السابق واثناء حكم الوفد أن له ميولا يسارية .. انه رغم يقينه بطلان هذه التهم ، الا ان مصلحة الحركة - وقد اخذت بعض الصحف في الخارج تهمها بالشبيوعية يقتضى تقاضى كل ما من شأنه أن يستغله الاعداء .

ويقول خالد محيي الدين ان الامريكيين كانوا قد ابلغوا على صبرى بذلك عندما شعروا باقترب السنهورى من مجلس القيادة ورجوع الاعضاء اليه فى كافة مشاكلهم الدستورية .

واجاب الدكتور السنهورى فى ثقة هادئة بأنه يقر وجهة نظر جمال سالم بعد ان قال ان الذريعة التى استندت اليها صحافة الغرب فى اتهماته بالشبيوعية ترجع الى انه وقع وزملاء له من مستشارى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة نداء للسلام هو ما عرف فى ذلك الوقت باسم (نداء ستوكهولم) ومضمون النداء لا يعدو ان يكون دعوة لاقرار السلام العالمى ومقاومة اسباب الحروب .

وانهى الدكتور السنهورى كلامه طالبا الانتقال للحديث عن مرشح آخر .

وانتهى الامر الى الاقتراح بتعيين محمد نجيب رئيسا للوزراء وسليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء .

حدث ما توقع المجلس واستقال على ماهر ، ولكنهم طلبوا منه ان يحتفظ بموقعه رئيسا لوفد مصر فى اجتماعات الجامعة العربية ، وفى وفد مفاوضة الاحزاب السودانية .

خرج آخر رئيس وزراء مدنى بعد فترة حكم امتدت ٤٧ يوما فقط .
سقط الحكم المدنى فى مصر شكلا وموضوعا باستقالة على ماهر ...
بعد ان سقط الملك من قبل .

كان موقف السياسيين الذين احاطوا بمجلس القيادة فى هذه الفترة هو احد الاسباب الرئيسية التى انتهت هذا الحكم .

الاخوان المسلمون وجدوا فرصتهم الفريدة لتحقيق اطماعهم فى القضاء على الوفد بدعوى القضاء على الحزبية والتحزب ... ووثقوا ان شجرة الانتخاب تنمو فى ساحتهم ...

موقف على ماهر من رغبته فى الانفراد بالحكم على غير اساس دستورية اهدر القيم التى كان يمكن ان تكون سندا للارادة الشعبية ... كما ان تشكيله للوزارة من عناصر ليس لها احترام وتقدير شعبى اضعف من مركز الوزارة

عموما امام الجماهير ؛ وجعل كل الامور متعلقة بشخصه .

فتولى سليمان حافظ وقسم الرأى بمجلس السدولة التى حالت دون دعوة مجلس النواب المنحل للموافقة على الاوصياء كانت ظاهرة بارزة فى محاربة الوفد واستخراج تشريعات لا تنتمشى مع روح الدستور ولا مع الرؤية السياسية السليمة .

كل هذه الاتجاهات التى احاطت بمجلس القيادة منذ البداية خلقت شعور استهانة بالدستور ، وأظهر انه يمكن الالتفاف حوله . . . كما انها تجاوب مع ما فى صدور الضباط عامة من الرغبة فى التعبير السريع الحاسم الذى يتناسب مع ايقاع الحياة العسكرية فى الجيش .

سقطت واجهة الحكم المدنية . . وتولى اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة منصب رئيس الوزراء .

لم يصل الضباط الى السلطة دفعة واحدة . . . ولم يتحول مجلس القيادة فجأة من ضباط الى وزراء . . . عين محمد نجيب رئيسا للوزراء فكان اول رجل عسكري يتولى رئاسة الوزارة فى تاريخ مصر الحديث بعد محمود سامى البارودى واحمد عرابى . . ولكن احدا من الضباط لم يشترك فى الوزارة .

تم تشكيل الوزارة فى يوم واحد ٧ سبتمبر ١٩٥٢ . . . ولم يكن نجيب يعرف معظم الذين اتصل بهم . . . قام بهذه المهمة سليمان حافظ وفتحى رضوان الذى كان قد اجتمع بأعضاء مجلس القيادة بناء على دعوة وجهت اليه ، وكان محور حديثه معهم هجوميا على وزارة على ماهر وبعض شخصياتها الهزيلة .

عرضت الوزارة على محمود محمد محمود وحامد سليمان غالى وعبد الجليل العمرى وابراهيم بيومى المذكور فاعتنقوا قورا .

واذا كان هناك نقد يمكن ان يوجه لوزارة على ماهر ومستوى تشكيلها وضعف افرادها فان هذا النقد يمكن ان يوجه مضاعفا الى وزارة محمد نجيب الاولى التى ضمت سليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء وستة وزراء من الحزب الوطنى ووزيرين من الاخوان المسلمين والباقيين من المستقلين . وكان غريبا ان تشكل وزارة محمد نجيب الاولى معتمدة على الحزب الوطنى الجديد اعتمادا شبه كامل ، رغم انه لم تكن هناك صلة ما قد عقلت قبل الثورة بين اى ضابط من الضباط الاحرار واعضاء الحزب الوطنى الجديد اذا استثنينا عبد العزيز على الذى عين وزيرا للشئون البلدية وكان موظفا

في الدرجة الثالثة وله تاريخ في جمعية اليد السوداء النابعة من الحزب الوطني القديم وكانت له صلة بعبد اللطيف البغدادي ومجموعة الطيران .

ولكن مجلس القيادة كان حريصا على عدم صبغ وزارته الاولى بصيغة حزبية. سافرة ، كما انه كان حريصا على عدم ظهور الحركة بمظهر انها امتداد لنشاط الاخوان المسلمين . . ولذا ضاقت دائرة الاختيار حيث ان كافة المستقلين المعروفين كانت لهم انتماءات او صلات مع الاحزاب المختلفة ، والبعض منهم رفض الاشتراك .

ولم ينظر مجلس القيادة الى الحزب الوطني الجديد باعتباره حزبا من الاحزاب التي تحرض الحركة على عدم الارتباط بها لانه لم يشارك في اية حكومة سابقة قبل ٢٣ يوليو ، كما انه لم يكن للحزب الوطني اي انصار او نفوذ سياسي بالقدر الذي يخيف نظاما جديدا ، كما ان المبادئ التي نادى بها الحزب الوطني وظهرت على صفحات (اللواء الجديد) كانت - متباعدة مع المبادئ الستة للضباط الاحرار .

كان معظم الوزراء اسما جديدا على سمع الجماهير . . ليس لاحد منهم (الا قلة محدودة) تاريخ وشهرة سياسية معروفة ، كما ان تجربتهم في الحكم جميعا كانت جديدة ، فلم يسبق لاحد منهم ان تولى الوزارة عدا الدكتور عبد الجليل العمري الذي كان وزيرا للمالية والاقتصاد في وزارة علي ماهر . . ويلاحظ ان هذا المرسوم كان اول مرسوم يصدر دون ان يقرن الاسم باللقب بعد ان التفت الانقلاب بل ان احدا منهم لم يكن يحمل رتبة البيكوية سوى سليمان حافظ وعبد الجليل العمري .

وتم اختيار وزيرى الاخوان: بعد خلاف في الراى . . كان قد تم اتصال مع حسن الهضيبي لترشيح وزيرين ، فاقترح الشيخ احمد حسن الباقورى عضو مكتب الارشاد واحداً اثنين اما احمد حسنى وكيل محكمة النقض او محمد كمال الديب محافظ الاسكندرية وتم الاتصال فوراً بالباقوى وحسنى .

وبينما هم في انتظار حضورهما اذا بحسن العشماوى ومثير الدله «فران» موفدين من حسن الهضيبي باعتبارهما مرشحين للاخوان ويقابلان جمال عبد الناصر الذى عرض امر ترشيحهما على سليمان حافظ الذى اعترض لصغر سنهما ولانه اتصل فعلا بالشيخ الباقورى واحمد حسنى .

واتصل جمال عبد الناصر بحسن الهضيبي الذى ابلغه ان الترشيح الاول كان ترشيحا شخصيا مثله ، وانه عندما عرض الامر على مكتب الارشاد قرر ترشيح العشماوى والدله او علم الاشتراك في الوزارة .

ومع ذلك تم تشكيل الوزارة واضطر الشيخ الباقوري الى الاستقالة
من مكتب الارشاد ازاء الموقف الذى اتخذته جماعة الاخوان المسلمين .

اقترون تشكيل الوزارة فى اذهان الجماهير بحركة اعتقال السياسيين
... ووضع ذلك حدا لهجوم الصحافة على وزارة على ماهر ، وكان أحمد
ابو الفتاح رئيس تحرير المصرى قد كتب مقالا نشر يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ تحت
عنوان (الى اين ؟) قال فيه « ان فرحتى لعزل الملك كانت كل اسبابها
مستمدة من ان فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب حقوقه ،
لا لمجرد كونه سىء الخلق او مرتشيا او ناهبا » ... وفى هذا المقال حذر
من تولي الجيش السلطة . وقال ان سلسلة الاخطاء قد بدأت بافتاء قسم
الرأى بمجلس الدولة فى موضوع مجلس الوصاية المؤقت .. ثم تساءل
فى النهاية قائلا « اين انت ايها الدستور ؟ » .

كانت حركة الاعتقال التى صاحبت تشكيل الوزارة قد تفرعت حتى
وصلت الى مختلف الاتجاهات السياسية .. اعتقل نجيب الهاللى وفؤاد
سراج الدين و ابراهيم عبد الهادى وحافظ عفيفى وكرم ثابت وادجار جلال
ومحمد صبيح والبير مزراحى وغيرهم .

كان الهدف من هذه الاعتقالات - على حد تعبير محمد نجيب هو « تهدئة
الجو السياسى الذى ثار فى الايام الاخيرة لوزارة على ماهر ولكن النتيجة كانت
عكس ماتوقنا اذ بدرت الشكوك بين الاحزاب السياسية وبين حركة الجيش
... ولم يكن هناك مفر من الخنى فى الطريق الى غايته) .

وكانت عملية الاعتقال الجماعى غير المبرر ، لها مظهر الاعتقالات التى
قام بها البريطانيون عند بدء اشتعال ثورة ١٩١٩ ... كما انها كانت موجهة
الى مختلف القوى والتنظيمات السياسية ، وليست مركزة على اتجاه واحد...
الامر الذى جعل الجيش فى جانبه وكافة القوى السياسية فى جانب آخر .

القوة السياسية الوحيدة التى لم تمسها حركة الاعتقالات كانت الاخوان
المسلمين ... تماما كما حدث فى وزارة نجيب الهاللى .

كانت عودة الجيش الى الاعتقالات بعد أقل من خمسين يوما من حركة
الافراج التى صاحبت الحركة ، والتى شملت كل المعتقلين حتى الشيوعيين
الذين أفرج عنهم جميعا عدا ١٧ معتقلا ظلوا كخيمة تكبر وتجدد تبعا للظروف
دليلا على ان تغييرا هاما فى طبيعة الموقف السياسى قد ظهر فى مصر .

اخذ الجيش يظهر كقوة سياسية لا تستند الى جذور تاريخية او تنظيمات

حزبية وانما تعتمد على الانزلهائل لعزل للملك . واصدار قانون الاصلاح الزراعى بعد يومين من وزارة نجيب - ٩ سبتمبر - والنزى وجهطنة سديدة الى الاقطاع والاقطاعيين .

واعتمدت حركة الجيش ايضا على الشعبية التى اكسبها محمد نجيب بين الجماهير لبساطته الشديدة وإيتسامته الدائمة وحيوته المتجددة ... كانت له جاذبية واضحة .

وقد وجدت جماهير الشعب التى تجاوزت احلامها وامالها قدرة النظام الملكى باحزابه المختلفة ، فى حركة الجيش فرصة للانطلاق نحو مستقبل افضل . ولذا كان هذا التأييد الجارف الذى قوبلت به منذ احضنها الاولى .

وادركت الاحزاب السياسية ان انطلاق هذه الحركة التى يقودها المثقفون أبناء الطبقة الوسطى فى الجيش ، وخاصة بعد وصول نظامهم السابق الى طريق مسدود ، سوف يضعف قبضتهم ويبدد سلطتهم ، وينهى مستقبلهم السياسى ، ولذا قانهم تخوفوا منها منذ اللحظة الاولى ، وهرع بعضهم الى لقاء قادتها ، وتسجيل اسمائهم فى سجلاتها ، ومحاولة الارتباط بها والتعرف على قادتها .

وكانت الحركة قد تمت ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين فى اجازة صيف بسويسرا . وصلوا جنيف يوم ٢٤ يوليو بعد رحله بالباخرة ، وفور وصولهما اتصل بهما بعض اعضاء الوفد طالبين منهما العودة ... وعاد النحاس وسراج الدين بالطائرة وكانت هذه اول مرة يركب فيها النحاس طائرة فى حياته . تحركت الطائرة من جنيف عصر ٢٦ يوليو قبل ان يعلموا بعزل الملك ، وقد عرفوا ذلك من الطيار الذى ابلاغهم به فور سماعه فى الاذاعة .

وصلت الطائرة القاهرة بعد منتصف ليلة ٢٦/٢٧ يوليو وكان فى استقبالهم بالطيار احمد ابو الفتوح رئيس تحرير المصرى ، والنزى كانت له معرفة وثيقة برجال القيادة ، وابلغهم انهم يجب ان ينهبوا لتهنئة رجال الثورة ، وهم مستيقظون طوال الليل فى انتظارهم .

وافق النحاس بعد استشارة فؤاد سراج الدين ، ولكنهما عندما وصلا الى القيادة فى الثانية بعد منتصف الليل كانت فى صمت مطبق وليس فيها بادرة تشير الى انتظارهم لزيارة احد ... وانتظر النحاس وسراج الدين فى غرفة صغيرة بالدور الارضى ريثما صعد ابو الفتوح الى أعلى حيث تأخر اربعين

دقيقة صعدا بعدها حيث وجدا محمد نجيب في مكتبه وحوله ضباط القيادة .

رحب محمد نجيب بمصطفى النحاس واحتضنه ، ولكن تحية الضباط لهما كانت باردة وجافة وظل الجميع واقفين حتى انتهت الزيارة .

كان هذا هو اللقاء الاول والاخير بين مصطفى النحاس واعضاء مجلس القيادة بينما تعددت اللقاءات مع فؤاد سراج الدين بعد ذلك .
كان مصطفى النحاس مغبلا بقلبه على الثورة ، سعيدا بعزل الملك الذي طالما أقال وزارته ، معتقدا ان الحركة قد تمت في اطار الدستور وانها لن تلبث أن تعيد البرلمان المنحل لتعين مجلس الوصاية . ثم تجرى انتخابات جديدة يضمن الوفد فيها اغلبيته المعتادة .

ولكن معظم ضباط مجلس القيادة لم يكونوا من العاطفين على الوفد او المرتبطين به فكريا اذا استثنينا جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين ويوسف صديق ، الذين لم يكونوا متحمسين للوفد ، ولكنهم في نفس الوقت لم يكونوا في موقف العداء منه .

كان جفاف المناقشة نابعا من ادراك ضباط القيادة ان الوفد يمثل الخطر الحقيقي على سلطتهم الوليدة . ونابعا ايضا من تأثر بعضهم بموقف الاخوان المسلمين المعادي للوفد .

كما ان التكوين الطبقي لضباط القيادة كان متنافرا كما ذكرنا مع تكوين قيادات الاحزاب التقليدية التي تولت الحكم ، قريبا الى حد ما من قيادات الاحزاب الناشئة التي تتطلع الى الحكم .

كان وصول الجيش الى الحكم بطبيعة تكوين قياداته مؤثرا الى انطلاق روح وطنية ، وحركة اجتماعية جديدة .

ولم تكن حركة ٢٣ يوليو محصورة في حدود مطالب اقتصادية او مهنية خاصة بالجيش بل كانت دائرتها اوسع من حدوده ، فامتدت لتشمل المجتمع بكل ما يدور فيه من احداث وقضايا .

ولعل هذا هو ما دفع الكاتب اجارون كوهيمه الى القول عن حركة ٢٣ يوليو « في حين ان الحكام التقليديين عاجزون على الاستمرار في السلطة والطبقة الوسطى اضعف من ان تمسك بها ، والعمال لم ينضجوا بعد لتحقيق هذا الهدف ، لا توجد قوة غير العسكريين قادرة على ملء هذا الفراغ » .

ويعقب روستو على ذلك باعطاء تعريف اكثر تحديدا فيقول « ليس من

اللعقة القول بأن الجيش يملأ الفراغ ، ومن الافضل القول بأنه يفتح طريقا
محبوزا بالقوة ؛

ويقول بدير آزدي بعد ان يوضح ان قوى كثيرة حاولت الاستيلاء على
الحكم في العراق وسوريا ومصر ، ولكنها فشلت في حين نجح الجيش ...
يقول : لا يعني ذلك انه لا توجد قوى اخرى غير الجيش ، فهذه القوى توجد
بالتاكيد ، ولكنها لا تملك القوة التي يملكها الجيش .

تمت الخطوة الاولى لاستيلاء الجيش على السلطة نتيجة ظروف متعددة :

اولا : تمت حركة ٢٣ يوليو في توقيت مناسب سليم شأن الشعب قد
وصل فيه الى ذروة النعمة على الملك ورجال الحاشية ، وحكومات الاقلية التي
عطلت الدستور عمليا ، واستندت الى ارباب الاحكام العرفية ... ولذا جاء
استقبال الجماهير للحركة معبرا عن التأييد الكامل ، مشجعا الضباط الاحرار
على مواصلة السير في الطريق .

ثانيا : احزاب الاقلية كانت لافتات تضم فريقا من الاقطاعيين وكبار
الرأسماليين بعيدا عن مساحة الشعب ، ولذا فانها مع ظهور الحركة لم تعد
احزابا منتظمة ، وانما تحولت الى شخصيات يسلك كل منها سبيلا خاصا
يدافع به عن نفسه وعن مصالحه ، ولو على حساب الآخرين .. وهذه
الانهيارات كشفت للضباط مدى التفسخ والتمزق التي كانت تعاني منه هذه
الاحزاب ، وسقطت بعض الاسماء الكبيرة بتصرفات صغيرة .

ثالثا : احتفظ الوفد بوحدته ولم يحدث له مثل ما حدث في احزاب
الاقلية ، ومع ذلك ظل موقفه صريحا وغير واضح ... يؤيد الحرية ،
فيشجعها على الاستمرار ، ويرقب الاعتداء على روح الدستور ولا يشن حملة
شعبية حول ذلك ... ولعله كان حذرا لعدم قدرته السير في اتجاه مضاد
للتيار الشعبي المتدفق المؤيد للحركة والذي كان يضم بالتأكيد جماهير الوفد
المثقلة في القوى العاملة التي طال بها الحرمان ... ولذا لم تتشعر الحركة
بجدية المعارضة ، او صلابة الموقف المستول .

رابعا : كان نجاح حركة ٢٣ يوليو هو قرصة الاخوان المسلمين الفريدة
للسيطرة على الحكم والسلطة ، فقادتها ليسوا غريبا عن تنظيمهم ، بل انهم
تشكلوا واستمر اتصال بعضهم به ، وواصل البعض الاخر علاقته الطيبة بهم ...
والاخوان يعتبرون انهم شاركوا في نجاح الحركة عندما كلفوا بعض اعضائهم
المسلمين بحراسة دور العبادة وبعض المرافق العامة وارسلوا فريقا منهم الى
طريق مصر - السويس واستنفروا قواتهم في منطقة القتال صباح ٢٣ يوليو

بعد مقابلة جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين لحسن عشاوى وصالح أبو رقيق قبل يومين من الحركة .

وشجع موقف الاخوان المؤيد - وهم ثاني التنظيمات السياسية انضباط وجماهيرية ضباط الجيش على الاستمرار في مسيرتهم . . . وذلك قبل ان تظهر التناقضات بينهم وبين الجيش في محاولة التنازع على مركز السلطة .

خامسا : وقفت الحركة الديموقراطية للتححر الوطنى - اكثر القوى التقدمية تأثيرا بموقف التأييد لحركة ٢٣ يوليو منذ اللحظة الاولى، وكان ذلك امرا طبيعيا فالمنشورات كانت تطبع عندهم ، ومعظمها يكتب بأيدى الضباط المنضمين اليها ، والمعتقلون الشيوعيون افرج عن معظمهم . . . وشجع هذا الموقف ايضا ضباط الحركة على الاقتناع بانهم لا يجابهون معارضة من أى اتجاه .

سادسا : القوى الوطنية التقدمية التى اسهمت بدور بارز في معركة الكفاح المسلح بالقناة وقفت مع الحركة منذ لحظةها الاولى . . . احمد حسين رئيس الحزب الاشتراكى وجد فيها طوق النجاة من الاتهام الذى استهدف التخلص منه لحرق القاهرة . . . وانصار السلام : افرج عن يوسف حلمى وسعد كامل لحظة الافراج عن فتحى رضوان . . والحزب الوطنى الجديد اقترب من ضباط الحركة اقترابا شديدا بحيث اصبحوا يشكلون الاغلبية فى اول وزارة يتولاهما رجل عسكري .

سابعا : كان تعاون الحركة منذ البداية مع على ماهر الرجل الذى عاش حياته مرتبطا بالقوى التى تهدر الدستور وتلغيه . . وسليمان حافظ الرجل القانونى البعيد عن السياسة والذى ارتبط فى آرائه بالحزب الوطنى فاتخذ موقفا جامحا ضد الوفد واستخرج من الدستور تشريعات تتناقض مع روحه لاقامة سد عال امام عودة الوفد او اقترابه من الحركة .

كان لذلك أثر بالغ فى عقلية الضباط التى لم تكن قد شكلت بعد على اصول سياسية سليمة . . . وكانوا فى مرحلتهم الاولى اكثر ما يكونون تأثرا بالمحيطين بهم ، قبل ان تصقل آراؤهم الشخصية ، وثبتت بمصالحهم الذاتية والطبقية ، وكان وقوعهم بين على ماهر من جهة وسليمان حافظ من جهة اخرى دافعا لهم على السير فى طريق السلطة مع الاستعانة بالدستور والقوى الشعبية .

ثامنا : كان احتجاج اعضاء مجلس القيادة واخطاء اسمائهم ومنع الدعاية لهم وبروز اسم محمد نجيب فقط بشخصيته الجذابة ، مثيرا للحدوث عن تكرار الذات والعمل بعيدا عن الاضواء ، وباعتنا على اقتناع الجماهير بأن

الحركة قد قامت على أسس سليمة ، الامر الذى احاط الضباط بتأييد جارف
فى الايام الاولى للحركة .

كل هذه العوامل دفعت الضباط الى اخذ الخطوة الاولى على طريق
السلطة .. وهى دليل على ان القوى السياسية القائمة خارج الجيش لم تكن
ضعيفة او متهاكة .. ولكنها كانت مشتتة بين التأييد المطلق أو التخطئ فى
المعارضة حتى لاتسير ضد التيار الشعبى .. وان ارادة الجيش قد تبلورت
فى الاستيلاء على السلطة يوما بعد يوم ، كلما ضعفت شخصيات واحزاب
المعارضة أمام الاجراءات التى اتخذت والدعاية المكتسبة التى صاحبت الحركة .

ويمكن تلخيص ذلك فى القول بأن الجيش كان يملك القوة التى تستطيع
ان تخضع له الامر فى شق طريقه ، وانه لم يواجه معارضة شعبية تجبره
على الابتعاد عن هذا الطريق ... كما ان انطلاق الجيش للعمل خارج حدود
طبيعته التى خلق لها ، تشبه تماما اسطورة خروج المارد من (القمقم) وصعوبة
عودته اليه .

كانت الخطوة الاولى نحو السلطة هى تعيين قائد مجلس القيادة رئيسا
للوزراء ... وتبعتها خطوات اخرى .

الباب الرابع ■ سنوات الصدام

الفصل الحادى عشر القضاء على الاقطاع

(سقط حق الملكية المقدس في مصر لأول مرة
بعد سبعة آلاف سنة من تاريخ مصر المكتوب
ولصالح الفلاحين)

الفصل الثانى عشر القاء الدستور وحل الاحزاب

(اصبح لزاما ان تغير الاوضاع التى كادت
تودى بالبلاد والتى كان يسندھا ذلك
الدستور اللئى بالثغرات ٠٠٠ وهانذا اعلن
باسم الشعب سقوط الدستور ٠٠٠ دستور
(١٩٢٣)

محمد نجيب

١٠ ديسمبر ١٩٥٢

الفصل الثالث عشر اعتقال الشيوعيين

(انا برى ٠٠٠ اريد اعادة محاكمتى)
الطاهر مصطفى خميس
قبل الاعدام

الفصل الرابع عشر حل الاخوان المسلمين

(انا على ثقة من ان الغرب مسيقتنح بمزايا
الاخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم
شيئا مفزعا كما حاول البعض ان يصورهم)

حسن الهضيني

المرشد العام للاخوان المسلمين

(ان حسن الهضيبي كان حريصا على حسن
العلاقات معنا)

انطوني ايمن
في مذكراته

الفصل الخامس عشر صدام الضباط

(كان ١٥ يناير ١٩٥٣ نقطة تحول في تاريخ
وتقاليد الجيش المصري ٠٠ اذ دخل الضباط
برتبهم وملابسهم العسكرية معتقلين الى سجن
الاجانب)

الفصل السادس عشر الصدام الاخير

سنوات الصدام

القضاء على الاقطاع

(سقط حق الملكية المقدسة فى مصر لأول مرة
بعد سبعة آلاف سنة من تاريخ مصر المكتوب)

كان تعيين اللواء محمد نجيب رئيسا للوزراء ووزيرا للحرية وقائدا
عاما للقوات المسلحة دليلا على ان حركة ٢٣ يوليو قد بدأت الاستيلاء على
السلطة الفعلية ، قبل ان ينقضى عليها أكثر من شهر ونصف تقريبا .

واعتمدت الحركة فى توطيد مركزها على الشعبية الجارفة التى حازتها
بعد عزل الملك فاروق ، وفضح مفااسد النظام المتهاار ومبازله ، ونطلع
الجماهير الى حكم جديد يرفع عنها قبضة الاستغلال ويحقق املها فى مجتمع
نظيف .

ولم تعتمد الحركة على التأييد الذى صاحبه مولدها فقط ، ولكنها بادرت
بتنفيذ مشروعات جديدة ، جعلت منها اساسا لانطلاقها ، ومركز جاذبية لها .

ولم تضيع الوزارة الجديدة وقتا لاعداد هذه المشروعات ولكنها كانت
جاهزة ومعدة فى الملفات ٠٠ بل ان بعضها كان مصدر للخلاف مع على عامر
وهو ما ظهر فى قانون الاصلاح الزراعى الذى أصدرته الوزارة آنحديدة فور
تعيينها يوم ٩ سسبتمبر ١٩٥٢ .

هذه المشروعات وبغيره من المشروعات التى سنتحدث عنها كانت تحمل

التأييد للحركة في نفس اللحظة التي سببت فيها الصدام الفعلي مع قوى اجتماعية وسياسية مختلفة .

ويمكن القول بأن الحركة قد دخلت بهذا المشروع (سنوات الصدام) وكان هذا ضرورة وحتمية تاريخية ، يفرضها وبوب الطبقة الوسطى الى مقاعد الحكم .

والاصلاح الزراعي لم يكن امرا جديدا في واقع الحياة المصرية . . . بل ان اصواتا ارتفعت تطالب بتحديد الملكية على صفحات الصحف وداخل قاعة البرلمان في فترة حكم فاروق .

مرت غالي نشر كتيباً قدم به مشروعا عن اصلاح الزراعي يتضمن تحديد الملكية بمائتي فدان بعد ان تسنولى الحكومة على ما يزيد عن هذا الحد من الملكيات القائمة .

وصادق سعد احد كتاب مجلة (الفجر الجديد) الماركسية اصدر كتيباً عام ١٩٤٥ باسم (مشكلة الفلاح) عرض فيه حالة الفلاحين في مصر من وجهة النظر الماركسية وحدد ثلاثة مطالب للاصلاح الزراعي هي :

١ - تحديد الملكية الزراعية ونوزيع ما يزيد عن خمسين فدان على الفلاحين الفقراء . .

٢ - تشجيع زيادة الانتاج عند هؤلاء الفلاحين عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية الانماجية .

٣ - حماية الطبقة الفلاحية باصدار التشريع العلاحي .

وتقدم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ وعضو الهيئة السعدية بمشروع لتحديد الملكية بحد أقصى خمسين فداناً على ان يتم ذلك دون تأميم أو مصادرة وإنما يتم على مدى الاجيال بتفكيك الوراثة وعدم السماح بزيادة الملكية . . .

كان هذا المشروع قد اثار انتباهه فكتب رسالة الى محمد خطاب الذي رد على فوراً بدعوتى الى منزله في شارع الطلبات بجاردن سيتى لمناقشة المشروع . . تم دعائى ايضا لحضور جلسة مجلس الشيوخ التي عقدت لمناقشته يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٥ وفوجئت هناك بضراوة هجوم اعضاء المجلس على محمد خطاب واتهامهم لمشروعه بأنه (بولشفية) يجب بترها .

احيل المشروع الى لجان لدراسته ولكنه بقي معلقاً حتى خرج محمد خطاب من مجلس الشيوخ فرفض النقراشى تعيينه مرة اخرى في المجلس ، ولما رشح نفسه عام ١٩٤٧ فى عابدين اسقطته الحكومة . . . وكان محمد خطاب

قد حاضر بنفسه فى (دار الابحاث العلمية) بعد ان لمس بنفسه عفن الرجعية والاقطاعية .

وكان رأى الوفد فى مشروع تحديد الملكية الذى عبر عنه محمد صبرى ابو علم سكرتيره العام وزعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ هو قوله « ان مراجعة الظروف الاجتماعية هى التى حددت بمقدم المشروع الى تقديمه وفى الحق انه بذل جهدا مشكورا فى دراسة صوغه واعداه وقد اطلعت على بعض محاضر اللجنة وفهمت انه قد اعد له كثيرا من الوثائق وكثيرا مما يبرزه » .

هذا الموقف المتعاطف مع المشروع لم يستمر طويلا ، فانه بعد هجمة صدقى باشا على الوطنيين عام ١٩٤٦ وتوجيه تهمة الشيوعية لعدد كبير من المفكرين والادباء والصحفيين وتعطيل عدد من الصحف والمجلات منها (الوفد المصرى) وقف صبرى ابو علم ينفى تهمة الشيوعية عن الوفد ، ويدلل على ذلك بأنه كان قد اتفق مع محمد حسنين هيكل رئيس مجلس الشيوخ على تحويل مشروع محمد خطاب الى لجنة يدخل بعدها فى متاهات لا تنتهى وقد تم ذلك فعلا حتى خرج محمد خطاب نفسه من مجلس الشيوخ ومن الهيئة السعدية ايضا .

ورغم ان محمد خطاب لم يدع فى المشروع الى المصادر او التاميم وانما دعا الى الحد من تضخم الملكية الزراعية ووقف نموها الاقطاعى فى حدود احترام الدستور الذى كانت تنص المادة التاسعة منه على « ان الملكية جرمه فلا ينزع من احد ملكية الا بسبب المنفعة فى الاحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عنها فيها » وبشرط تعويضه تعويضا عادلا « فان المعارضة له كانت عنيفة وحاسمة من جانب الاقطاعيين والحكومة الذى وجدوا فى الحديث عن تحديد الملكية صدمة شديدة لهم .

ولم يكن مشروع محمد خطاب هو نهاية الحديث عن اصلاح الزراعى قبل ٢٣ يوليو داخل البرلمان النائب ابراهيم شكرى عضو حزب مصر الفتاة (او الاشتراكى) فيما بعد قدم مشروعا لمجلس النواب مطالبا بتحديد الملكية بخمسين فدانا وذلك تجاوبا مع برنامج الحزب الذى صدر عام ١٩٤٩ .

ولكن المشروع لم ير النور ايضا .

كان موقف الاقطاعيين من هذه المشروعات فى غاية الضراوة والشراسة وفى مقدمتهم الملك فاروق الذى ورث عن والده فؤاد ١٥ الف فدان زادهما الى ٤٨ الف فدان وسيطر على نحو ٤٥٠٠٠ فدان من اراضى الاوقاف ،

اغتصب الكثير منها من وزارة الاوقاف « وقف اسماعيل والوادى والمنتزه وقولة وحفظة الالفية » .

هذا رغم ان الطبقة الاقطاعية لم تكن ضاربة الجذور في اعماق التاريخ المصرى ... ولم تكن لها تقاليد العائلات الاقطاعية الاوروبية التى ما زالت قائمة حتى الآن فى اسبانيا مثلا .

تاريخ الاقطاع فى مصر يعود الى ثلاثينيات القرن التاسع عشر عندما أعاد محمد على توزيع الاراضى الاميرية على أقاربه وكبار الاعيان والموظفين وضباط الوحدات الكردية والجرسية والتركية وزع خلال مدة قصيرة مئات الالوف من الافدنة مع من كان يقطنها من الفلاحين ، ومن ثم صار ملاك هذه الارض يدفعون ضريبة العشر منذ عام ١٨٥٤ أى منذ اقل من مائة عام فقط ... وهكذا بعدما حرم محمد على الاشراف الاقطاعيين القنماء من ممتلكاتهم ونقودهم وبعد ان صغى طبقة الملتزمين انشأ على انقاضهم طبقة جديدة من النبلاء الاقطاعيين الذين اصبحوا سند الاسرة الحاكمة الجديدة .

كان الخديوى اسماعيل مثلا يملك يوم توليه الحكم ١٥ ألف فدان . وأصبح بعد ١٧ سنة يملك ٥٩٠ ألف فدان استولت عليها الحكومة بعد عزله . وكان للملك فؤاد يملك عند توليه الحكم عام ١٩١٧ ثمانمائة فدان بلغت يوم وفاته عام ١٩٣٦ حوالى ٢٨ ألف فدان .

وهكذا اتسعت هذه الطبقة وزادت سيطرتها على الارض حتى ان ٢٧ مالكا من اسرة محمد على كانوا يمتلكون حوالى ١٤٣ ألف فدان خـلاف اراضى الاوقاف ... اما الملك والاسرة والاوقاف والاصهار فكانوا يملكون عام ١٩٣٩ حوالى نصف مليون فدان ، وكان ١٣٠٠٠ مالك يمتلكون حوالى مليونين ونصف مليون فدان من اجمالى الارض الزراعية البالغة ستة ملايين فدان .

ويوضح الاخضاء التالى صورة لما كان عليه توزيع الارض فى مصر قبل عام ١٩٥٢

فئات الملكية	جملة الاعيان بالفدان	عدد الملاك
فدان واقبل	٧٨٠ر٢٤٦	١٩٨١ر٣٣٩
من فدان الى عشرة	١٨٥٥ر٠٥٤	٦٩٨ر١٧٩
من عشرة الى خمسين	١٢٩١ر٣٥٥	٦٨ر٥٥٨

٩٧٧٠	٨٨١٥١٤	من خمسين الى مائتين
١٩٢٧	٧٠٧٥٦٥	من مائتين الى الف
١٨٨	٤٤٦٩٩٨	فوق الف فدان
٢٧٦٠-٦٦١	٥٩٦٢٠٦٦٢	الجملة

ومن هذه الاحصائيات تتضح صورة الهرم المقلوب للملكية الزراعية ، ومظهر الاقطاع المتكاثف في مصر .

وكانت هذه الطبقة التي استند الاستعمار على زعمائها في فرض سيطرته على مصر قد ثبتت في نفوس الفلاحين ان ملكيتهم تعتبر حقا ربايا لا يجوز الاعتداء عليه ، وقد تبني هذه العقيدة وروج لها أيضا الاخوان المسلمون الذين لم يطالبوا مطلقا بتحديد الملكية وانما طالبوا على لسان مرشدكم حسن الهضيبي المشرف على اطيان الملك عندما سأل منسوب صحيفة (شيكاغوريلي نيوز) في ابريل ١٩٥٢ عن الاصلاح المطلوب بالنسبة للفلاحين فقال « يجب الا يسمح للملاك الاراضى بأن يؤجروا اراضيهم للفلاحين نظير مبالغ ثابتة بحيث اذا طرأ ما يؤثر في المحصول وقع الفلاحون في الدين ، يجب أن يقوم ايجار الارض على أساس نصيب غلتها وبهذا يحصل المستأجرون على الأقل على جزء من مجهودهم » .

هكذا كانت نظرة الاخوان المسلمين للقضية الاجتماعية والمشكلة الزراعية قاصرة ومؤيدة لكبار الملاك ... اذ انه في الوقت الذي ادى فيه حسن الهضيبي بهذا الحديث كانت شكاوى الفلاحين قد ارتفعت من نظام المزارعة الذي ينهب عرق الفلاحين .

لم يتحدث الاخوان المسلمون مطلقا عن (تحديد الملكية) بل ان موقفهم من استمرار الوضع كما هو عليه كان صريحا بلا لبس ... رغم ما حدث في المجتمع من انتفاضات قام بها الفلاحون احتجاجا على اسلوب الاقطاعيين غير الانساني .

في يونيو عام ١٩٥١ اشتكى الفلاحون في (كفورنجم) حيث كان الامير محمد علي ولي العهد يمتلك ٧٠٠٠ فدان من ارتفاع الايجارات دون جدوى ، فعبروا عن احتجاجهم بحرق المحاصيل وماكينات الري والسواقي ... ورد البوليس على ذلك بحملة ارهابية اقتحم فيها بيوت الفلاحين واعتقل منهم خمسة ثم دبر مقتل زعيمهم (عناني احمد عواد) فور خروجه من المعتقل .

وفي (بهوت) إحدى قرى عائلة البدر اوى اقتحم رجال العائلة بيوت

الفلاحين يستولون على متاعهم سدادا للإيجار وضربوا من وكلهم الفلاحون دفاعا عن مطالبهم ، فتجمع اهل القرية حول قصر البدراوى صاحبين ققتل المالك أحدهم فثارت ثائرتهم وظلوا يحصبون القصر بالحجارة وأشعلوا النار فى أجران القمح فلما أسرع عميد العائلة (سيد البدراوى) الى بهوت قادما من مقره الاساسى فى (درين) القى الفلاحون عليه الحجارة فقدم نحو ٥٠٠ جندي حاصروا القرية واعملوا الضرب فى الفلاحين وزجوا بخمسين منهم فى السجن .

وفى قرية (ابو الغيط) كانت الاوقاف تؤجر ارضها الى صغار الفلاحين ثم قررت ان تطرد ٥٠٠ منهم من الارض لتؤجرها جملة الى صهر وزير التوطين، فنشبت معركة بين الفلاحين والبوليس قتل فيها ١٢ فلاحا .

وفى (ميت فضاله) اضرب الفلاحون عن جمع القطن لما وجدوا أن المطلوب منهم سداده يفوق ثمن المحصول ذاته فقبض على تسعة منهم عذبوا فى السجن ومنع عنهم الطعام والشراب . فتجمع الفلاحون فى القرية صاحبين . فلما اطلق احد الضباط النار عليهم هجموا على التفيتش فاحتل البلدة ٧٠٠ جندي واعتقل الكثير من الفلاحين .

تعددت انتفاضات الفلاحين وزاد معدلها خلال عام ١٩٥١ وبسبب ذلك ارض تهتز تحت اقدام الاقطاعيين وكان الخطر من انطلاق قوة جماهير الفلاحين موضع خشية السلطة فى مصر والاستعمار ايضا .

يل ان الولايات المتحدة كانت ترقب هذه الانتفاضات التى وصلت (الفلاح المصرى) فى حذر شديد ، لأنها رأت فيها ارمصاص ثورة شعبية جامحة يمكن أن تنتهى الى تغييرات اجتماعية جذرية . تتناقض فتعارض فى واقعها مع اهداف الاستعمار والامبريالية العالمية .

ولذا كانت فكرة (اصلاح الزراعى) واردة فى احاديث المسئولين الأمريكيين الذين تدفقوا على مصر بعد حريق القاهرة . كانوا يطلبون (اصلاحات) اجتماعية تمنع اشتعال (ثورة) شعبية

وانبرى الدكتور احمد حسين احد المقتنعين بهذه السياسة والشديد القرب من الأمريكيين يدعو الى اصلاحات اجتماعية ، ويشكل (جمعية الفلاح) ، ويطلب من على ماهر ان يدعو الملك الى التنازل عن نصف ارضه للشعب .

طالب أحمد حسين الدولة بالتدخل لوضع حد أدنى لأجور العمال .

وقد خدع هذا الاتجاه البراق الجديد بعض الصحفيين فكتب احسان عبد القدوس في روز اليوسف خلال شهر مايو ١٩٥٢ يشيد بالدكتور احمد حسين ويدعوه الى تحويل (جمعية الفلاح) الى حزب ولكن الدكتور احمد حسين فضل الا يحول جمعياته الى حزب حتى لا تصطلم بالاخزاب الاخرى وحتى يتاح للموظفين والمتقنين والاداريين فرصة الانضمام اليها ..

هذا في الوقت الذي اكتشف فيه اليساريون ان مثل هذه الجمعية انما تستهدف اطلاق البخار من المرجل الشعبي حتى لا ينفجر في وجه الاستعمار فاطلقوا عليها اسم (جمعية الفلاح الامريكاني) وذلك لما احاط بالدكتور احمد حسين من سمعة تربط بينه وبين المسؤولين الامريكيين المتدققين على مصر .

ووضع من اتصالات الامريكيين برجال السياسة المصرية ان الاصلاح الزراعي كان احد العروض التي يقترحونها كما روى مصطفى مرعي عندهما اتصلوا به قبل ٢٣ يوليو ، ورفض الموافقة على فكرتهم في تحديد الملكية عن أى طريق يتعارض مع الدستور . واقترح تطويرا لمشروع محمد خطاب .

وعندما تحركت قوات الجيش ليلة ٢٣ يوليو كانت تحمل (القضاء على الاقطاع) هدفا من اهدافها ولكنها لم تكن قد اعدت لذلك مشروعاً او خطة متكاملة . . . ولم تكن فكرة القضاء على الاقطاع نابعة من فكر امريكي .

الفكرة الاولى نبتت في الاجتماعات الاولى لمجلس الثورة ، واستدعى من اجل ذلك الدكتور راشد البراوي الاستاذ بكلية التجارة بجامعة القاهرة ، والذي كان معروفا للضباط بكتبه التي كتبها عن الشرق الاوسط . والذي كان مادة من مواد امتحان القبول في كلية اركان الحرب حيث كان يقضى اجازته في الاسكندرية . . . وقد قابلته في مكتبة الصغير بجريدة (الزمان) ثم حضر معي الى القاهرة واستقبله كمال الدين حسين في المحطة ، وذهب به مباشرة الى اجتماع لمجلس القيادة حضره احمد فؤاد ايضا ، وفي هذا الاجتماع اوكل الى جمال سالم مسئولية متابعة مشروع الاصلاح الزراعي مع الدكتور البراوي واحمد فؤاد .

ولم تكن فكرة المشروع محل موافقة جماعية من جميع ضباط مجلس القيادة . . . محمد نجيب اعترض عليه في البداية لانه يعدد الى تأميم الارض ومصادرتها وهو ما ينافي - في رأيه - مع روح الدستور الذي أعلنت الحركة قيامها في ظله . . . كما انه كان ميالا الى فرض ضريبة تصاعدية لاتجبر الدولة على خلق اجهزة ادارية معقدة لتنفيذ المشروع . ولكن اتساع المناقشة اوضح له ان قانون الاصلاح الزراعي لا يستهدف

ضرب الاقطاع بزيادة اعبائه المادية فقط ، وانما يستهدف تحرير الفلاح الذى يعيش فوق الارض تابعا لصاحبها ... الامر الذى يهلك قوة سياسية للاقطاعيين بنفوذهم على الفلاحين .

وهنا وافق محمد نجيب على مشروع اصلاح الزراعى بلا تردد . وعرض جمال سالم صيغة المشروع التى اعدّها مع البراوى واحمد فؤاد على الدكتور عبد الرازق السنهورى وسليمان جافظ الذى قال فى مذكراته ان السنهورى قد رحب بالفكرة « فقد كانت له نزعة واضحة الى الاشتراكية وضع فى ظلها مشروع تنقيح القانون المدنى فجاء اشتراكى الطابع » .

وشكل السنهورى لجنة رأسها وعكفت تعمل بضعة ايام ليلا ونهارا حتى انجزت مشروع القانون وعرضه مجلس القيادة على ماهر الذى أبدى موافقته عليه من ناحية المبدأ . ولكنه لم يعرضه على مجلس الوزراء لما قوبل به القانون من نقد ومعارضة الاقطاعيين من مختلف الاتجاهات .

وتأرجحت فكرة على ماهر بين الضريبة التصاعدية وبين تطبيق القانون ... وعقد لذلك مؤتمرا موسعا برئاسة مجلس الوزراء حضره محمد نجيب وجمال سالم وصلاح سالم وعبد الجليل العمري وعبد الرازق السنهورى وعضوا مجلس الوصاية بهى الدين بركات ورشاد مهنا وسليمان حافظ وراشد البراوى .

وانقسمت الآراء حول المشروع ... وقف فى جانب الضريبة التصاعدية عضوا مجلس الوصاية فقط ثم أعلن رشاد مهنا اذعانه لقرار الاغلبية ... وعند مناقشة الحد الاعلى للملكية كان هناك اتجاه عند على ماهر لرفعه الى خمسمائة فدان ولكن الاحصاءات أثبتت انهم لايزيدون عن ٨٠٠ مالك الى جانب اتساع الرقعة ، بينما يبلغ عدد الذين يملكون اكثر من ٢٠٠ فدان حوالى ٢١٠٠ مالك .

كان مفروضا بعد هذا المؤتمر ان يصدر المشروع ... ولكن على ماهر انحاز الى جانب الاقطاعيين الذين حاولوا تشكيل رابطة لهم ثم حاصروه بآرائهم وانتقاداتهم ، فعمد الى التمهّل والمراوغة وكانت النتيجة حسم قضية خروجه من الوزارة .

وكان اسراع محمد نجيب فى اصدار القانون تعبيرا صريحا عن ارادة الجيش واسلوبه فى معالجة الامور ... وقد ذكرنا ان ابناء الاسر الاقطاعية لم يكن لهم مكان فى صفوف ضباط الجيش . ويذكر فى هذه المناسبة ما اعلنه احد ضباط الثورة العربية من ان

الارضى سوف تكون ملكا لمن يفلحها ٠٠٠ وان هذا الاتجاه قد احسنت نفورا عند كبار الملاك اورده لورد كرومر في مذكراته على لسان السير كوكس عندما ابلته ٠ ان الاضطراب وعدم الاستقرار في المديرية دفعوا الاعيان وغيرهم من ذوى الاملاك الى التحلل من التحالف الذى تسرعوا فى عقده مع الحزب العسكرى والى محاولة التخلص من سيطرة هذا الحزب ٠

وهكذا حدث ايضا بعد سبعين عاما ٠٠ فقد هن صدور القانون طبقة الاقطاعيين ، رغم انه لم يصدر كما ورد فى مشروع البراوى واحمد فؤاد ٠٠٠ اذ أصر عبد الجليل العمري على زيادة الحد الاقصى للملكية ١٠٠ فدان تخصص للابناء مع حق المالك فى التصرف بالبيع ٠ وكان ذلك شرطا لدخوله وزارة محمد نجيب ٠

قدر القانون ثمن الفدان من الارض المستولى عليها بعشرة اضعاف القيمة الاجارية ٠٠٠ وقدرت القيمة الاجارية بسبعة امثال الضريبة المقرضة على الفدان ٠

واجاز القانون للمالك خلال خمس سنوات ان يتصرف بنقل ملكية مالم تستول عليه الحكومة من اطيانه الزائدة على مائتى فدان الى صغار الزراع الذين تكون حرفتهم الزراعة ولا يزيد ما يملكه كل منهم على عشرة افدنة ٠

ويعتبر القانون بذلك متواضعا اذا قورن بما طبق على دول الديمقراطية الشعبية او فى بعض الدول الرأسمالية مثل اليابان ٠ عتسب الحرب العالمية الثانية اذ لم تزد جملة ما صودر من الارض عن ٦٠٪ فقط بينما بلغ الحد الاقصى للملكية ٧٥ فدان فى اليابان وخمسين فداناً فى عدد من الدول ٠

ومع ذلك فقد بدأ الصدام بين الطبقة الوسطى ممثلة فى الجيش وطبقة الاقطاعيين عند بدء تنفيذ القا، ن كما حدث فى الاسبوع الاول من اعلانه بمدينة اخميم عندما تصدى النائب السابق عدلى للموم لممثل الحكومة رافضا تسليم ارضه ٠

وجاء رد الجيش سريعا متناسبا منع طبيعته اذ شكل مجلس عسكرى لمحاكمة عدلى للموم ابن الاسرة الاقطاعية الكبيرة فى القيوم المدينة التى حاول التاومة فيها ٠٠٠ وصدر الحكم عليه بالسجن المؤبد ٠ راس المجلس العسكرى حسين الشافعى وكان الاعضاء البكاشية عبد المحسن ابو النور وحسن فكرى الحسينى والصاغ احمد عبد الله طعيمة واليوزباشى فتح الله رفعت والمدعى العام الصاغ عبده مراد ٠

السرعة في مجابهة الصدام في موقعه ومحاكمة عدلى للموم اوقفت
محاولات اخرى كان يمكن ان تحدث في مناطق الاقطاع .

وتراجع افراد الطبقة الاقطاعية المسيطرة على قيادات احزاب الاقلية
ورجان الرأى ، وبعض اعضاء الوفد . . . وآثروا السلامة بتسليم الارض .

كانت الطبقة الاقطاعية قد اهتزت واصبحت اعجز من ان تقاوم هذا
للد الثورى المنبعث من صفوف الجيش .

ولذا لم يكن الصدام بها عنيفا ذا صوت مسموع . . . بل انهم فضلوا
الانحناء للعاصفة حتى تناح لهم فرصة اخرى يقترئون فيها من مركز
السلطة .

ولو كان هذا القانون قد صدر في بلد آخر لما كان له تأثير مثلما حدث
في مصر ، وذلك لارتفاع نسبة الفلاحين بين السكان كما يتضح في المقارنة
التالية :

الدولة	نسبة الفلاحين الى السكان
انجلترا	٣٣
امريكا	١٢ر٥
المكسيك	٦٠ر٨
فرنسا	٢٧ر٥
مصر	٦٥ر٤
باكستان	٧٩ر٥
الهند	٧٣ر٩
تركيا	٨٥ر٧

الاجلبية العظمى من السكان في مصر تطلعت اذن الى مشروع الاصلاح
الزراعي ووجدت فيه طوقا للنجاة مما يعانون منه .

سقط حق الملكية المقدسة في مصر لاول مرة بعد سبعة آلاف سنة من
تاريخ مصر المكتوب .

ولم يجرؤ صوت واحد على الارتفاع معارضا هذه الخطوة التي هزت
الواقع الاجتماعى للمجتمع واطهرت ان هناك مقدسات يمكن ان تحطم لمصلحة
افراد الشعب .

كانت الحركات الشيوعية والاحزاب الوطنية التي لم تصد — متعاضد الحكم قبيل ٢٣ يوليو (الاشتراكي والوطن الجديد) اشدد التنظيمات السياسية حماسا للمشروع . اما الاخوان المسلمون فلم يسمع لهم بعد صدوره رأى معارض ولا رأى مؤيد .

أما الوفد فقد صاحب اعلان موقفه موجة من الضباب والدعاية المضادة ، ومعروف ان الوفد كان قد قرر مبدأ الضريبة التصاعدية ، وضاعف في وزارته عام ١٩٥٠ جميع الضرائب بما فيها الضرائب العقارية لتزيد ١٠٠٪ ووصل في ضرائب الشركات الى ٩٠٪ فى الفئات العالية .

وكان الاعلان عن قانون الاصلاح الزراعى مفاجأة لأعضائه الذين ينتسب عدد منهم الى الطبقة الاقطاعية . فبدأوا يتلمسون الحوار مع رئيس الوزراء على ماهر ومع ضباط القيادة للتعرف على ابعاد القانون .

وكان فؤاد سراج الدين قد طلب تحديد موعد مع محمد نجيب عقب عودته من أوروبا . ولكن أحد أقاربه البيوزباشى عيسى سراج الدين (السفير فيما بعد) دعاه الى منزله فى الزيتون لمقابلة جمال عبد الناصر وجمال سالم وصلاح سالم وحضر احمد ابو الفتح جانباً من الاجتماع الذى امتد من الخامسة مساءً حتى الواحدة بعد منتصف الليل .

دار الحوار فى هذه الجلسة حول تحديد الملكية وحاول فؤاد سراج الدين اقناعهم بفكرة الضريبة التصاعدية . ولكن الاجتماع انفض دون الوصول الى رأى موحد وعلى ان يلتقوا مرة ثانية بعد اسبوع .

وفى اليوم المحدد للاجتماع الثانى ، وفؤاد سراج الدين فى طريقه من الاسكندرية للقاهرة قرأ خبراً نشره مصطفى امين فى ملحق (آخر لحظة) التابع للمجلة (آخر ساعة) وفيه يقول ان فؤاد سراج الدين قد صرح بأنه وضع ضباط القيادة فى جيبه وتوقع فؤاد بعد قراءته للخبر الغاء الاجتماع وقد كان . . فقد اتصل به احمد أبو الفتح ليبلغه ذلك .

ولم يشأ الوفد ان يترك موقفه من قانون الاصلاح الزراعى غامضاً فأدلى فؤاد سراج الدين بتصريح لجريدة المصرى يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢ قبل تولى نجيب الوزارة وقبل اعتقاله بأيام قال فيه بالتحديد :
(ان الوفد وافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر وقد سبق ان ابلغنا تلك الملاحظات الى الجهات المسئولة فى أسرع وقت) .
ثم استطرد مصرحاً :

(اننا نوافق على المبدأ الذى هو صميم المشروع اما ملاحظتنا فهى مقصورة على التفاصيل فقط دون الجوهر) .

وتأكد موقف الوفد بعد ذلك عندما اصدر برنامج الجديد يوم ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ وقواد سراج الدين فى المعتقل يقول فيه (الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات) .

هكذا كان موقف الوفد ... موافقة على المبدأ ومناقشة للتفاصيل ثم قبولاً للمشروع بعد صدوره ... ولكن صحافة الاثارة (اخبار اليوم) التى حاربت الوفد فى عهد الملك ظلت تحاربه بعد الحركة بأسلوب الاخبار المثيرة لمشاعر الضباط لتخلو هوة عازلة بينهم وبين الوفد ، الحزب الذى ينتمى اليه معظم أبناء الطبقة الوسطى ، التى انبثق منها الضباط الاحرار .

هكذا انتهى الصدام الاول لحركة الضباط الاحرار مع الطبقة الاقطاعية فى مصر ، وصدر قانون الإصلاح الزراعى الذى حدد الملكية دون دماء ... فقد كان الموقف ناضجاً لذلك تمام النضوج والجاهير مهية لاستقبال القانون بترحيب شديد .

وكسبت حركة الضباط الاحرار نصيباً كبيراً بهذه الخطوة الاجتماعية الهامة التى حددت موقفهم من قضية التطور الاجتماعى فى مصر واكسبتهم تأييداً جماهيرياً واسعاً ، تفرغت معه الحركة للدخول فى صدامات جديدة ... فقد كانت هذه هى فاتحة (سنوات الصدام) .

الغاء الدستور وحل الاحزاب

على قدر ما كان الصدام الاول سهلا ومؤثرا بالايجاب في الحرية السياسية والاجتماعية بمصر ٠٠ على قدر ما كان الصدام الثاني صعبا ومتعدد الجبهات وذا تأثير مخد في محصلته النهائية .

أدى الصدام الاول الى توجيه ضربة شديدة للطبقة الاقطاعية وانهيار الاسس الاقتصادية التي كانت تستند اليها ٠٠٠ اما الصدام الثاني فقد بدأ مبكرا مع الاحزاب والتنظيمات السياسية وتم على مراحل زمنية مختلفة انتهت الى الصدام مع الاخوال المسلمين .

وضح من خطوات الحركة الاولى انها لا تستند الى قوة حزبية او سياسية معينة ٠٠٠ وانها حركة خاصة منبعثة من صفوف الجيش ذات طابع مستقل ولها صلات متعددة مع عدد من التنظيمات السياسية المتباينة الاتجاهات .

اعتقد الناس وكثير من قادة الاحزاب مما جاء في البيان الاول للحركة من القول باسم محمد نجيب « واني اؤكد للشعب المصري ان الجيش اليوم كله اصبح لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية » .

ولكن البيانات التي صدرت بعد ذلك اظهرت ان تدخل الجيش كانت له بداية وليست له نهاية .

صدر بيان من القيادة العامة يوم ٣١ يوليو ١٩٥٢ جاء فيه : « والجيش وقد كان أول الهيئات العاملة على تطهير صفوفه وتسليم قيادته لأيد أمينه صالحة ترضه يرى ان يقوم الجميع بهذا العمل كل في صفوفه على ان يكون التطهير كاملا يمتناول الاداة الحكومية والاحزاب والهيئات دون أي تأخير

او تسويق » ثم يقول انبيكان « كما يرى الجيش ان تعلن الاحزاب والهيئات
المسئولة للشعب برنامجا واضحا المعالم حتى يكون الشعب على بينة من
أمره » .

وهكذا اطل شعار (التطهير) مرة اخرى بعد ان تبناه نجيب الهلالي
عقب حريق القاهرة ٠٠ وجاء هذا البيان المبكر صدمة لقادة الاحزاب الذين
هرعوا الى مجلس القيادة في الايام الاولى يؤدون التحية ويعلمون الولاء ٠٠٠
واصابهم لفظ (التطهير) بهزة شديدة ، انعطت لحركة الجيش فرصة
التسرب الى صفوفهم ، واغراء العناصر الضعيفة أو المترددة بينهم ، وتمزيق
وحدة احزابهم .

ورغم ان البيان كان يعنى فى مضمونه الاعتراف بوجود الاحزاب
والتمسك بالدستور ، الا انسه كان فى الواقع يجعل من تطهيرها شرطا
لوجودها ٠٠٠ مما يجعلها متقدمة فى بقائها على ارادة حركة الجيش .

وبعد الحركة حريصة على اجراء تطهير الحكومة والاحزاب تمهيدا
للاختبارات التى حددت موعدها فى فبراير ١٩٥٢ ، واصدرت بذلك بيانا
فى ١١ اغسطس وهو البيان الذى تناقض مع بيان على ماهر الذى اذيع فى
نفس اليوم ولم يتحدد موعدا لاجراء الانتخابات ٠٠٠ وقد جاء فى بيان القيادة
البيانة مايل : « تم الاتفاق مع رئيس الحكومة من قبل على أن تجرى
الانتخابات فى شهر فبراير لاعطاء فرصة كافية للحكومة لتطهير ادايتها
والاحزاب لتطهير صفوفها تطهيرا كاملا شاملا حتى تنعم البلاد فى ظل
الدستور بحكم نيابى سليم » .

هكذا المهرت حركة الجيش انها حريصة على الدستور والانتخابات
ونكدها اذفضت فى يدها بمفتاح الموقف وهو (التطهير) .
ولم تستجب الاحزاب لهذه الدعوة لخصاسية تطبيقها ، وعدم ارتفاع
كثير من قادتها عن المستوى الذى يمكن ان تصلهم فيه يد التطهير ٠٠٠
ولذا بادر سليمان حافظ باعداد مشروع قانون لتنظيم الاحزاب السياسية
عارضه الدكتور عبد الرازق السنهورى من جهة المبدأ معارضة شديدة
بداية الامر بدعوى ان العرف الدستورى لتنظيم الاحزاب ترك الامر لها .

ولكنه أمام الحاج سليمان حافظ واقناعه لضباط مجلس القيادة . أقر
المشروع على شرط الا تتدخل الادارة الا عند الاقتضاء لتحقيق اغراض
القانون ، وان يكون تسخلفا تحت رقابة مباشرة من القضاء الادارى بمجلس
الدولة .

وما أن تولى محمد نجيب رئاسة الوزراء حتى صدر قانون تنظيم

الاحزاب ونص على أن المقصود بالحزب السياسي كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم .

وقضى القانون بأن من يرغب في تكوين حزب سياسى عليه ان يحيط بذلك وزير الداخلية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ٠٠٠ ووزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر من تاريخ اخطاره ، وفي حالة الاعتراض يعرض الامر على محكمة القضاء الادارى لتفصل في جلسة تحدد بعد اسبوعين من وقت تقديم الاعتراض ٠٠٠ كما لزم القانون الاحزاب بايداع اموالها في البنوك ، كما نص على ان تعيد الاحزاب القائمة تكوينها وفقا لاحكامه .

وكان صدور القانون بمثابة خطوة نحو محاصرة الاحزاب واخضاعها لسلطة الجيش المثلة في وزير الداخلية ٠٠٠ كما انه كان بداية لصدام بين القوى السياسية المختلفة وحركة الجيش .
وقد صلب صدور القانون حملة اعتقالات السياسيين التي تمت في اليوم السابق على تشكيل محمد نجيب لوزارته التي اصدت القانون في اليوم التالي لادائها اليمين امام مجلس الوصاية .

لم يكن لهذا القانون نظير في الدول الديمقراطية ٠٠٠ وان كان فتحى رضوان قد صرح للصحف في معرض الدفاع عنه بان له نظيرا في العسراى والمانيا الغربية ٠٠٠ وهما دولتان لم يكونا في ذلك الوقت نمودجا لديمقراطيه لخضوعهما بعد الحرب العالمية الثانية لنفوذ الامبريالية العالمية الحريصة على عدم ظهور احزاب معادية لها .

العسكريون يزحفون على الحكم ، والاحزاب يأخذها القانون على غرة ، فيصيبها بالدوار وتعجز عن حسن التصرف او اختيار الطريق ٠٠٠٠ وتنشط العناصر المغامرة والانتهازية في كل حزب ، وتبدأ الصراعات الداخلية .
كانت الدعوة الى التطهير فخا وقعت فيه الاحزاب ، فظهرت التظلمات فردية اسوأ ما في شخصياتها القيادية .

وخلال هذه الفترة اتهارت اسماء كثيرة كانت تلمع في سماء الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو وبادر بعضها الى الاتصال برجال الجيش بصورة جعلت جمال عبد الناصر يعبر عنها فيما بعد في كتاب (فلسفة الثورة) بقوله « كل رجل قابلناه لم يكن يهدف الا الى قتل رجل آخر » .
التنافس يعلن على صفحات الجرائد بين ابراهيم عبد الهادى وحامد جريدة لرئاسة حزب الهيئة السعيدية ٠٠٠ ثم ينشط سامح موسى وشوكت

التونى ويعلنان فصل الاثنين من الحزب السعلى .
والوفد ايضا يقع فى الفتح فيصدر قرارا بفصل عدد من اعضاء الهيئة
الوقدية الذين لاحظت بهم الشبهات دون تحقيق وكن ابرزهم محمود
عبد اللطيف الذى كان وزيرا للشئون الاجتماعية . وكأنه يتجاوب بذلك مع
دعوة التطهير .

ولكن صدور القانون وضع الامور فى وضعها الصحيح ... اعترفت
الاحزاب منحلة ، ولا يمكن لها العودة الى ساحة العمل السياسى الا من
باب الجيش ...

وكانت المعركة الرئيسية حول الوفد .

ولم يكن موقف الوفد حازما فى هذه القضية الدستورية ... اذ صرح
مصطفى النحاس بانهم سيبعدون المعتقلين عن تنظيمات الوفد الجديد ...
وارسل فؤاد سراج الدين من المعتقل استقالته من الوفد ومن مجلس الشيوخ
قال فيها للنحاس « انتى استقيل اخلاصا للوفد ولشخصكم » .

وتنفذا لقانون الاحزاب اصدر الوفد برنامجا فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٢
اعتباره « هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة
ورفض جميع صور الدفاع المشترك » ونص البرنامج على ما يأتى :

التمسك بحرية فلسطين .

دعم مجموعة الدول الافريقية والاسيوية وتأييد سياساتها فى الدفاع
عن قضايا الحرية .

اقرار حد ادنى للاجور عموما ، وللعمال الزراعيين خصوصا .

صدور قانون مفاقة الوزراء .

صدور قانون التأمين الاجتماعى للعمال وتعميمه .

استصدار قانون تأمين صحى للعمال وافراد اسرهم .

تجديد القرية المصرية خلال عشرين عاما .

حد ادنى للاجور العامل الزراعى .

الانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب خلال خمس سنوات طبقا

لمشروع وزارة الوفد الذى اقرته عام ١٩٥١ .

جعل التعليم الدينى اجباريا .

تحريم الخمر والميسر .

الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية

ويقرب بين الطبقات .

يلاحظ ان البرنامج كان يضع خطوطا استراتيجية عريضة للسياسة الداخلية والخارجية تعتبر في حينها ذات طبيعة متقدمة تتجاوب مع مشاعر الجماهير قبل الحركة وبمدها ٠٠٠ ولذا هاجمت بعض الصحف البريطانية الوفد ٠٠٠ واتهمت مصطفى النحاس بالتطرف .

ويلاحظ ايضا ان هذا هو اول برنامج مكتوب للوفد الذى كان يبنى سياسته على اساس بيانات مؤتمراته الوطنية التى عقدت سنوات ١٩٢٨ - ٤٣-٣٥ وعلى مايرد فى خطب عيد الجهاد الوطنى « ١٤ نوفمبر » .

ورغم صدور هذا البرنامج الوطنى التقدمى للوفد فان سليمان حافظ اصر على ملاحقة مصطفى النحاس ومحاولة ابعاده عن موقعه وفى ذلك قال للدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية السابق وهو يحاول الاستفسار منه عن موقفه من الوفد ورئاسه مصطفى النحاس له « ان لدى الوزارة اسبابا خطيرة للاعتراض عليه امام مجلس الدولة » .

وعندما شاع هذا الموقف المضاد لمصطفى النحاس - بادر باصدار البيان التالى :

« اننى اعد نفسى دائما ملكا للشعب وقد كانت تقضى فى الشعب وثقتى فى شخصى طوال حياتى السياسية عونى على الشدائد وظهيرى فى العيش ، وسأظل ما بتى من عمرى ملكا لهذا الشعب الوفى ولن تستطيع قوّة ان تنجيني عن هذه المكانة بعد الله جلّت قدرته الا الشعب دون سواه والله ولى التوفيق » .

اصر اعضاء الوفد على الا يتكون الا برئاسة مصطفى النحاس ٠٠٠ ولعبت جريدة (المصرى) دورا بارزا فى الدفاع عنه وكتب احمد ابو الفتوح سلسلة مقالات طويلة دفاعية عن مصطفى النحاس معتبرا ان محاولة هدمه هى محاولة لتعطيل كفاح الشعب ضد الاستعمار .
ووصلت معارضة القانون الى الذروة عندما صدر البيان التالى يوم ١٧ سبتمبر .

« نظرا لما صحح فى يقين الوفد المصرى من ان المقصود هو محاربة الوفد ومحاولة هدمه والتخلص منه قرر الوفد المصرى باجماع الآراء يجلسه المنعقدة يوم السبت ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ الا يقم الى وزير الداخلية اخطارا باعادة تكوينه » .

توقيعات : مصطفى النحاس - عبد السلام فهمى جمعة - على زكى العرابى - عبد الفتاح الطويل - احمد حمزه - محمد محمد الوكيل .

وزراء سابقون : إبراهيم فرج - عبد المجيد عبد الحق - محمد صلاح الدين - عبد الجواد حسن .
كان هذا هو اقصى ما وصل اليه الوفد في نضاله ضد قانون تنظيم الاحزاب ... ولكنه موقف لم يستمر طويلا لعدة اسباب :

اولا : كان مصطفى النحاس قد تجاوز السبعين من عمره ولم يعد في توجهه القديم وقدرته على النضال التي عرف بها يوم كان يجلب حكماء البوليس من فوق حصانه وينام على ارضفة المحطات .

ثانيا : احاط بمصطفى النحاس بعض عناصر التوفيق التي افقدت الوفد الصلابة الضرورية ... وكان من اكثرهم تأثيرا عليه في هذه المرحلة عبد السلام فهمي جمعه والدكتور طه حسين .

ثالثا : تجدد الوفد وعدم وصول العناصر الشابة الى القيادة . . .
وكان معظم اعضائه في ذلك الوقت من الباشاوات الذين قد تجاوزوا الخامسة والستين وهم سيد بهنسى ومحمد الفايز وفهمي حنا وعبد السلام جمعه وعبد الفتاح الطويل وعلى زكي العرابي وعثمان مجرم ومحمد سليمان الوكيل وأحمد حمزة . . ولم يكن هناك اقل من هذه السن الا محمود سليمان غنام وفؤاد سراج الدين الذي كان في هذه الفترة خلف قضبان السجون .

وقد شعر النحاس بهذه الحقيقة فور اعتقال فؤاد سراج الدين فضم الى الوفد محمد صلاح الدين وابراهيم فرج الذي عين سكرتيرا مؤقتا لحين الافراج عن سراج الدين الذي لم تقبل استقالته .

رابعا : عدم توافر الانضباط الحزبي الكامل في صفوف الوفد الذي اعتاد منذ تكوينه على أن يضم الجماهير من مختلف الاتجاهات في شكل جبهة ، وعندما يحرم من فرصة الاتصال العلني مع الجماهير فانه يعجز عن الاتصال بها وتحريكها بوسائله التنظيمية .

خامسا : الدعاية المركزة ضد الاحزاب هوما والوفد خاصة والتي اسهمت فيها بقدر كبير صحافة اخبار اليوم ، مما جعل كثيرا من الناس تنطلع الى الحكم الجديد لينقذهم من المظالم التي عاشوا فيها .
كان رأى النحاس « ان الجيش يشبه (واپور الزلط) لا شيء يقف امامه الا ما هو اقوى منه ... وهذه القوة هي قوة شعب مؤمن بالديمقراطية والدستور » .

وقد اهتز هذا الايمان كثيرا في عهد الملك من كثرة انتهاكات الدستور التي ارتكبها واسهمت فيها احزاب الاقلية والعناصر المستقلة من امثال

احمد زيور واسماعيل صدقي وعلى ماهر. ... ولذا افتقد الوفد القوة اللازمة لمجابهة تصرفات حركة الجيش .

وبدأت مرحلة التراجع ... واستدعى مصطفى النحاس رئيس تحرير المصرى احمد ابو الفتوح واملى عليه مقالاً نشره يوم ٦ اكتوبر ابدى فيه حرصه على ضرورة وجود الوفد مهما كان الامر يتعلق بشخصه ... وجمع اعضاء الوفد ليسلمهم امامته .

وصدر بعد ذلك بيان يقول :

« رعاية لما ابداه الرئيس الجليل مصطفى النحاس واصر عليه من ان الحالة أصبحت لامتكنه من مباشرة اعباء الرئاسة الفعلية ومقتضياتها بعدما احتمل الكثير في سبيل الدفاع عن القضية الوطنية في الثلاثين سنة الماضية فان الوفد المصرى اذ ينزل مضطرا ازاء اصراره على رغبته واذ يقرر جعله رئيس شرف له مدى حياته الطويلة المباركة ان شاء الله يستلهم منه التوجيه ويشهد من اخلاصه اخلاصا ومن قوته ووطنيته وصلابته فى الحق سراجا منيرا ، ويقرر انه سيمضى فى مستقبل ايامه على نهجه الواضـح وطريقه المستقيم وخطته القوية التى رسمها لتحرير الوادى معتبرا اياه ركنه الرئيس وحصته الحصين ومرجعه فى الللمات » .

توقيعات : عبد السلام فهمى جمعة - على زكى العرابى - عبد الفتاح الطويل - محمد محمد الوكيل - احمد حمزه .

من هذا البيان عواطف كبير من الجماهير ، شعرت ان رجلا ارتبطت به مسيرتها سنوات طويلة كان مثالا للوطنية والنزاهة ، ينتسزح منها رغم اولادتها فذهبت المظاهرات تطوف بمنزله وتهتف « لا وقد بدونك يا نحاس » .

وكتب احمد ابو الفتوح فى المصرى يقول « الشعب الذى يحبك يقول - علش النحاس زعيم الشعب » واما انا فاقول « لن يكون هناك وفد الا برئاسة مصطفى النحاس » .

ونشر النحاس بعد ذلك بيومين بيانا بمناسبة ذكرى الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ اكتوبر قال فيه « جاءت حركة الجيش التحررية بصورة حية رائعة لصحوة الشعب وقدرته على استبعاد المستبدين وظفيان المستهترين العائنين فداورت عليهم الدوائر وباء عهدهم وتطلعت البلاد الى عهد جديد من العدالة المطلقة والحرية الشاملة » .

ولكن هذه الكلمات لم تجد صدى عند مجلس القيادة ، ولم يتحقق اى نوع من اللقاء الفكرى او العاطفى بينهم وبين الوفد ... ورغم ان محمد

نجيب كانت له صلات مع الوفد ، وجمال عبد الناصر كثيرا ما دافع عن مسلك الوفد في وزارته الاخيرة ، ويوسف صديق وخالد محيي الدين كانا متعاطفين معه ... الا ان اغراء السلطة وعدم وجود موانع قوية تحول دون الوصول اليها الى جانب الدور التخريبي الذي قام به سليمان حافظ لهم الوفد ، والذي قاومه جمال عبد الناصر وبعض الزملاء في مراحل الاولى مقاومة بدأت ملحوظة ثم أخذت تفتت أمام تراجع الوفد وعدم صلابته وعجزه عن تحريك جماهيره .

كل هذا حدد الموقف تماما ... وانتهى الامر الى اعتراض وزير الداخلية يوم ٨ نوفمبر على رئاسة مصطفى النحاس الشرفية للوفد وكذلك اعترض على اسم عبد الفتاح الطويل كمؤسس .

وكان وزير الداخلية قد تلقى اخطارات تكوين ١٦ هيئة وحزبا (هيئة الوفد والاخوان المسلمين واحزاب السعدى والاحرار الدستوريين والعمال - والعمال والفلاحين - والاشتراكي والوطني الجديد والفلاح الاشتراكي والكتلة الوفدية والديمقراطي وحزب الله وثلاثة احزاب نسائية هي بنت النيل والنسائي والنسائي الوطني) .

واعترض سليمان حافظ الى جانب اعتراضه على مصطفى النحاس وعبد الفتاح الطويل على الدسوقي اباطة في حزب الاحرار الدستوريين كما اعترض على كل من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري لانهما كانا يناديان بتطبيق النظام الجمهوري .

عرضت هذه الاعتراضات على مجلس الدولة في نهاية شهر نوفمبر ١٩٥٢ واتخذ بعضها شكل مظاهرة داخل المحكمة عندما احتشد ٥٠ محاميا من الاسكندرية يترافعون عن عبد الفتاح الطويل .

وضع من طبيعة اعتراضات وزير الداخلية سليمان حافظ الممثل لسلطة الجيش انها قامت على اساس شخصية او على اساس خروجها على النظام الملكي .

لم تفرق حركة الجيش بين طبيعة الاحزاب ... ولم تعترض على الواقع الطبقي لبعضها ، او على انتماء بعض قادتها للطبقة الاقطاعية المضروبة .

ولم تفرق ايضا بين الدور الوطني والنضالي الذي قامت به الاحزاب لمقاومة الاستعمار والاحتلال البريطاني . وكذلك لم تفرق بين الاحزاب التي تبادل الحكم في عهد الملك ...

والاحزاب الناشئة التي كانت قيادتها من ابناء البرجوازية الصغيرة أساسا والتي قامت بدور المعارضة العنيفة لنظام ما قبل ٢٣ يوليو .

سرت الاعتراضات بين كافة الاحزاب ... وجعلت الاحزاب المناضلة ضد الاستعمار تقف مع الاحزاب المتهالكة في صف واحد ... ولم تفرق بين اتجاهات الاحزاب الرجعية والتقدمية وتمثيلها الطبقي .

الفضيلة الوحيدة لقانون تنظيم الاحزاب كانت البرامج المكتوبة والمعلنه لهذه الاحزاب والتي عبرت عن طبيعة دورها في المجتمع فالحزب السعدي مثلا نادى في برنامجه بالعمل على « تحويل رؤوس الاموال المصرية الراكدة الى ميدان الاستغلال الصناعي والتجاري والاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية في حدود تتفق مع مصالح البلاد » ... وهكذا وجدت الجماهير الفرصة سانحة امامها لاختيار الحزب الذي يعبر برنامجه عن اهدافها .

واتخذت حركة الجيش اسلوبا لم يكن يتناسب مع خطواتها الزاحفة نحو مركز السلطة ... اذ لم تعلن عن تنظيمات حزبية لها ونفى محمد نجيب رغبة الجيش في ذلك .

ولذا كانت المناسبات على اساس حزبية امرا غير مضمون العاقبة اذا كانت الرغبة هي استمرار الحركة في مسارها ... ذلك ان الضباط الاحرار كانوا يمازوا افرادا غير معروفين ... ومجلس القيادة لم يعلن تشكيله او تاريخ حياة اعضائه وليس لاحدهم ماض يجعل الجماهير تلتف حوله ومحمد نجيب رغم شجاعته وشخصيته الجذابة البسيطة لا يعيش في ضمير الشعب المصري قائدا عظيما مثل نابليون او بيتان او ديغول ... فهو في النهاية قائد غير منتصر في حرب فلسطين ؛ لا يملك امجادا حربية او وطنية . وبدا الامر يتضح يوما بعد يوم ... طريق الديمقراطية الليبرالية لا يمكن ان تسلكه حركة جيش لانها لا تضمن الانتصار او الاستمرار فيه .

واخذ سليمان حافظ يصدر تشريعات تمهد للحركة سلطة مطلقة ، اذ اعطى حق اقالة الموظفين عن غير الطريق التأديبي وحرمان القضاء والمعتقلين من معاشهم او مكافآتهم . واحالة جرائم الاصلاح الزراعي للمحاكمة العسكرية ، مع رفع عقوبة الاشاعات .

وكانت الحركة قد بدأت ممارسة تطبيق شعار (التطهير) عن طريق تكوين لجان شكلت بمقتضى قوانين خاصة من نوعين ... اولهما اداري ذو صيغة قضائية على رأسها قاض وفي عضويتها احد رجال النيابة العامة لفحص حالات موظفي الدولة وفصل من يستأهل الفصل منهم ... اما الثانية فكانت لجانا قضائية يرأسها مستشار وعضوية اثنين من كبار رجال

اتّضاء في الاعمال الحكومية - حالة المسؤولين عنها الى المحاكم الجنائية أو الادارية حسب الاحوال .

وانار سليمان حافظ مشكلة ان اللجان الاولى تمضى بسهولة في عملها اما اللجان الثانية فكانت تصطدم بأن كثيرا من الوزراء السابقين كانت تقع عليهم المسؤولية الجنائية أو السياسية وهؤلاء لا يمكن الوصول اليهم لان الدستور يحميهم من القضاء العادي . وجعل لهم محكمة خاصة لا ترفع امامها الدعوى الا بقرار من مجلس النواب .

وهكذا كان التطهير يصل الى صفار الموظفين بينما يعجز عن الوصول الى الوزراء .

ولم يجد سليمان حافظ حلا الا في إلغاء الدستور الذى يستند اليه هؤلاء في تهريبهم من المحاكمة ووافق ذلك ظهور عدة مقالات في الصحف تهاجم دستور ١٩٢٣ ، والقى على ماهر محاضرة يوم ١٤ نوفمبر قبال فيها انه يرجو « ان نواجه حياتنا السياسية بدستور يتجنب تخلف دستور ١٩٢٣ عن مسيرة الديمقراطية الحرة في تطورها » .

ويقول محمد نجيب ان بعض اعضاء المجلس قد قاوموا هذا الاتجاه ولكن مقاومتهم ضعفت امام الحاح سليمان حافظ وشبهته الجامعة في الوصول الى محاكمة بعض الوزراء ، وتوافق نعم هذا الطلب مع رغبة بعض اعضاء المجلس الذين كانوا يهدفون الى تولى السلطة وحدهم .

ويقول سليمان حافظ في مذكراته « وانعكس صدى الضجة العنيفة التى اثارها الوفد على مجلس القيادة فقسام خلاف شديد بينى وبين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق اصررت فيه على تنفيذ قانون الاحزاب تنفيذا تعدل فيه الصرامة النصفة ، وصممت اذنى عن سماع أى كلام آخر فى هذا الموضوع ، ومن الحق ان اذكر ان محمد نجيب وجمال سالم وصلاح سالم وكذلك انور السادات - ان لم تخفى ذاكرتى - كانوا فى هذا الخلاف من جانبى » .

قال جمال عبد الناصر لاحمد فؤاد فى هذه الفترة وهو يحدثه عن اهمية الديمقراطية « يظهر ان احنا لازم نعمل انقلاب ثانى علشان الديمقراطية » .

ثم يقول سليمان حافظ ان محمد نجيب وجمال عبد الناصر قد قاما بزيارة مصطفى النحاس زيارة مجاملة ايام اشتداد المعركة « بينى وبين الاحزاب عامة والوفد بصفة خاصة » ثم « حاول نجيب ان يبررلى هذا

التصرف بقوله ان هذه الزيارة لم تكن الا محاولة لكسر محور تألف بين الوفد والشيوعية فلم اقتنع بهذا العذر .

هكذا كان سليمان حافظ بما ورد على لسانه محركا عنيفا ضد الاحزاب والدستور .

واخذ الحديث عن الدستور والديموقراطية يخفت ويتلاشى . وصدرت التعليمات بنزع لافتة كنت قد اصدرتها مع مجلة التحرير بريشة الفنان حسن فؤاد ولصقت على جدران المباني في انحاء مصر وهى تمثل جنديا خلفه قبة البرلمان وتحتها عبارة (نحن نحى الدستور) وكانت جريدة المصرى قد نشرتها فى صفحتها الاولى يوم ١٤ سبتمبر ولكنها نزعَت فى منتصف نوفمبر .

ونزع الدستور نفسه فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

سقط دستور ١٩٢٣ للمرة الاخيرة بعد ان عطل من اول نوفمبر ١٩٢٤ حتى عام ١٩٢٦ ثم فى يونيو ١٩٢٨ على يد وزارة (اليد الحديدية) التى رأسها محمد محمود حتى اواخر ١٩٢٩ عندما تكونت وزارة على يكن الحايكة لاجراء انتخابات جديدة واخيرا فى عام ١٩٣٠ واستبدل بدستور اسماعيل صدقى حتى عاد بنضال الشعب وتضحياته عام ١٩٣٥ ، بحالة الحكومة الوفدية بعد ذلك وفرض احزاب الاقلية اكثر من مرة .

سقط دستور ١٩٢٣ الذى كان رغم ما فيه من صلاحيات للملك ، معطل اثره الا انه كان ضمانا وركيزة لحرية الجماهير السياسية سقط الدستور ببيان اعلنه محمد نجيب فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل يقول فيه واصبح لزاما ان تغير الاوضاع التى كادت تودى بالبلاد والتى كان يستند عليها ذلك الدستور الملى بالثغرات ثم قال « وهانذا اعلن باسم الشعب سقوط الدستور . دستور ١٩٢٣ » واعلن البيان ان الحكومة هى التى تتولى السلطات فى فترة الانتقال .

هكذا سقط دستور ١٩٢٣ الذى كان مليئا بالثغرات فعلا ، ومع ذلك لم يحتمل النظام الملكى تطبيقه فعصف به اكثر من مرة . وكان الدستور فى خدمة الطبقة الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة اساسا اذ اشترطت المادة ٧٨ منه ان يدفع المرشح للبرلمان تأمينا قدره ١٥٠ جنيتها وهو مبلغ فى ذلك الوقت لا يسهل حصول البرجوازية الصغيرة او الطبقة العاملة والفلاحين عليه كما انه اسبغ حقوقا وامتيازات واسعة للملكية مثل حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاده ، واشترط فى اعضاء مجلس الشيوخ ان يكونوا من طبقة فى مستوى كبار الموظفين او الملاك

الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهًا في العام ، ومن لا يقبل دخلهم المستوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة .

كان وضحا تماما ان دستور ١٩٢٣ لم يعد يتناسب مع الطبقة المتوسطة التي وثبتت الى السلطة ... ولم يكن منطقيًا أن تترك دستورًا يحرمها من فرصة تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها .

ألغى دستور ١٩٢٣ ... وكان طبيعيًا ان تسقط من بعده أشياء كثيرة ترتبت على وجوده ... فتقرر تأجيل الانتخابات التي كانت الحركة قد قررت موعدًا في شهر فبراير في بيانها المعروف ... وصرح جمال عبد الناصر لأحمد أبو الفتح يوم ٩ فبراير بأن تأجيل الانتخابات عن الموعد المحدد لها إنما هو - لاجلاء الانجليز .

ولم تخمد اصوات الاحتجاج على قانون تنظيم الاحزاب حتى بعد إلغاء الدستور فظل احمد ابو الفتح يهاجمه على صفحات المصري في مقالات عديدة ... واحتشد الطلبة في الجامعة حيث فاز مرشح الجبهة المتحدة أي جبهة الاحزاب والقوى السياسية الوطنية والتقدمية (احمد الخطيب) على مرشح الاخوان المسلمين (حسن دوح) ... وكان هذا تعبيرًا عن معارضة الشباب للخطوات الزاحفة لمحاصرة الديمقراطية .

وترافع في قضية الوفد امام مجلس الدولة الدكتور وحيد رافت وإبراهيم فرج ومحمود سليمان غنام واحمد عبد الهادي ... وكانوا قد اعدوا مذكرة بعدم دستورية قانون تنظيم الاحزاب ومنافاته للديمقراطية ... وتأجل نظر القضية .

وكان مجلس الدولة حتى هذه اللحظة يعتبر سندًا للحكومات والديمقراطية ... فقد رفع ٢٥ من المعتقلين السياسيين قضية امام مجلس الدولة لبطان قرار الاعتقال ، وكان الرد هو حبسهم انفراديًا وعدم السماح لهم بالاكل من الخارج .

وتحت هذا الضغط تنازل الكثيرون واصر على الاستمرار في القضية فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وحامد جودة وعدد محدود من السياسيين .

وفوجيء سراج الدين بدخول الصحفي مصطفى أمين الى غرفته بالمعتقل حاملا رسالة من اعضاء مجلس القيادة تقول انهم على استعداد للافراج عنه اذا تنازل عن القضية ... ولكن فؤاد سراج الدين رفض فكرة

فانتازل قائلا انهم اذا افرجوا عنه سقطت القضية تلقائيا وانه لا يساوم على حريته .

وكان غريبا ان يتحول مصطفى امين الى مندوب لرجال القيادة وهو الذى اعتقل فى الايام الاولى للحركة ... وبقي فؤاد سراج الدين فى المعتقل حتى اُفرج عنه قبل الجلسة امام مجلس الدولة بليلة واحدة .

ويظهر هذا ان مجلس الدولة كان يمثل مركز مقاومة يلجأ اليه كل من يقع عليه الظلم .

وتشكلت فى ١٣ يناير ١٩٥٣ لجنة لوضع مشروع دستور جديد (يتفق واهداف الثورة) من خمسين عضوا ، تولى رئاستها على ماهر ، وضمت ثلاثة من اعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ وهم على ماهر ومحمد على علوية وعلى المنزلاوى وابرة من الوفديين واثنين من السعديين واثنين من الدستوريين واثنين من الكتلة وثلاثة من الحزب الوطنى وثلاثة من الحزب الوطنى الجديد وثلاثة من رؤساء القضاء (رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة العليا الشرعية) . وثلاثة من رجال الجيش والبوليس والمتقاعدين والباقي من المستقلين .

الاجلبية كانت من حملة رتب الباشوية والبكوية الملقاة ، اصحاب الاسماء القديمة المعروفة ، ابناء البرجوازية الكبيرة ، ورئيسها كان احد الذين أسهموا فى امتحان دستور ١٩٢٣ وتغليب سلطة الملك على ارادة الشعب بما هو معروف عنه فى تاريخه السابق .

وما كادت تذايع اسماء اعضاء لجنة الدستور ، حتى اذيع بعدها بأربعة ايام يوم ١٧ يناير ١٩٥٣ بعد منتصف الليل بيان من القائد العام للقوات المسلحة يعلن فيه « حل جميع الاحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق فى بذور الفتنة والشقاق » ... واعلن فيه ايضا قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات « حتى تتمكن من اقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم » وكشرت الحركة عن انيابها وقالت فى نفس البيان « ومنذ اليوم لن اسمح بأى عبث او اضرار بمصالح الوطن وسأضرب بمنتهى الشدة على كل من يقف فى طريق اهدافنا التى صنعناها الآامكم الطويلة » .

وهكذا وصل الصدام غايته ، وفى دستور ١٩٢٣ ، وحلت الاحزاب السياسية ، ولم يعد فى طريق حركة الضباط الاحرار تنظيمات سياسية قانونية ، بعد ان تضمن مرسوم حل الاحزاب نصا يقضى بانهاء قانون تنظيم الاحزاب وسقوط القضايا المعروضة امام مجلس الدولة .

وفي ١٨ يناير صدر مرسوم بقانون بحماية التدابير التي يتخذها القائد العام للقوات المسلحة (رئيس حركة الجيش) يقصد حماية الحركة والنظام القائم عليها باعتبارها من اعمال السيادة وذلك لمدة سنة من ذلك التاريخ بعد اذ كانت المدة ستة شهور طبقا لمرسوم صدر في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ .

كانت هذه الاجراءات وما صاحبها من اعتقالات جديدة (٤٨ شيوخا ١٤٤ حزبيا ، ٣٩ متصلا بجهات اجنبية) هي رد الفعل لما حدث من مظاهرات الطلبة المعادية ٠٠٠ ونشاط بقايا الاحزاب وجماهيرها من اجل البقاء ٠٠٠ وبدء التناقضات في صفوف الجيش ومجلس القيادة كما سيأتى تفصيلا فيما بعد .

كانت فترة منتصف يناير ١٩٥٣ مليئة بالاحداث والصلب لمات التي حدثت موقف الحركة من قضية الاحزاب والسلطة ٠٠٠ وجعلت مجلس القيادة يعلن عن نفسه لأول مرة تحت اسم (مجلس قيادة الثورة) .

اثبتت الاحداث ان حركة الضباط الاحرار لم تنجح الى التعاون مع الاحزاب او محاولة احتوائها وانما اخلت تجاورها باجراءات متتالية لانها وجدت فيها عنصرا مناوئا لها في النفوذ والسلطة ٠٠ وقد كان التصادم شديدا مع اقواها تأثيرا في الجماهير . واشدها تمسكا بالديمقراطية . واكثرها خطرا عليها وهو الوفد .

ولاحتفظت الحركة حتى صدور قانون حل الاحزاب بعلاقات طيبة مع الاخوان المسلمين الذين لم تكن تهمهم كثيرا قضية الاحزاب والديمقراطية بقدر ما كانوا يخططون لوراثة الحركة او احتوائها .

كان تركيز السلطة في يد (مجلس قيادة الثورة) اعلانا عن قيام نظام يستند الى الديكتاتورية العسكرية ، ولايجيد التخفى في ثياب الديمقراطية .

صرح صلاح سالم لجريدة المصري بعد ذلك بقوله « قبل ان تعمود الحياة البرلمانية يجب ان نستاصل جميع اسباب الفساد من الامة » ٠٠٠ وكان استئصال الفساد يمكن ان يتم بعملية جراحية مثل استئصال اللوزة او المرارة !

طبيعة الامور في هذه المرحلة ادت الى هله النتيجة للعوامل الآتية :

اولا : خروج الجيش عن نطاق واجباته المحددة المعروفة وظهوره في مظهر قوة سياسية منظمة لها اهداف تخرج عن اطار القوات المسلحة ، امر يصعب التراجع عنه دون ضغط ظروف شديدة .

ثانياً - القوى السياسية التي جابهت حركة الجيش كانت اضعف من وقف مسيرتها نحو السلطة لاحقاد احزاب الاقلية على الطبقة الاقطاعية التي وجمعت لها ضربة شديدة ، ولان قيادة الوفد كانت غير قادرة على تحريك الجماهير في اتجاه ديمقراطي سليم .

ثالثاً - كسبت الحركة العسكرية تأييد جانب كبير من الجماهير بما اقلمت عليه من عزل الملك واصدار قانون الاصلاح الزراعي وتخفيض ايجار الارض الزراعية والغاء الرتب المدنية ، وغير ذلك من القوانين التي تجاوزت مع مشاعر الشعب .

رابعاً - الاعتقالات التي اقترنت بتشكيل وزارة محمد نجيب وصدور قانون حل الاحزاب السياسية ، بعثت نوعاً من الفزع والتردد بين القيادات السياسية القائمة وجنحت بمعظمها الى الصمت والسلبية .

هذه العوامل في مجموعها أدت الى انتهاء طبيعة النظام القديم ، وتولية الجيش او (مجلس قيادة الثورة) شئون السلطة ... ولا يستقيم القول بأن النية كانت مبيتة منذ اللحظة الاولى على اقامة الديكتاتورية العسكرية ... فان نقص التخطيط والظروف المواتية هي التي مهلت الطريق كما انه لا يصح القول ايضاً بأن حركة الجيش كانت حريصة على الديمقراطية فانه رغم بعض الاصوات التي دافعت عنها داخل المجلس وفي صفوف الجيش الا ان اغراء السلطة وضعف المقاومة كان حرياً بأن ينتهي الى هذه النتيجة .

اوضحنا ان حركة الجيش منذ لحظتها الاولى في ليلة ٢٣ يوليو لم تكن تتحرك بخطة واحدة معلومة ، او استراتيجية متكاملة بطريقة تكتيكية ماهرة ، يصعب منها التنبؤ - في لحظتها - عن الاتجاه الاستراتيجي لها ... فانه من اصرار على اذاعة بيان بموعد الانتخابات في فبراير ضد بيان على ماهر الى تراجع كامل عن الانتخابات وتأجيلها لاجل غير مسمى ... ومن حرص على اعلان التمسك بالدستور الى الغاء الدستور نفسه ... ومن يمان يظهر قبول مبدأ وجود الاحزاب الى مرسوم يحل الاحزاب وينهى دورها نهائياً ... ومن حديث عن ضمان الحريات الى اعتقالات للسياسيين من اتجاهات مختلفة ثم افراج واعادة اعتقال تبعاً للموقف .

انتهت هذه المواقف التكتيكية الى السفور عن سلطة الجيش وعادت الرقابة على الصحف وفتحت المعتقلات .

وقام محمد نجيب واعضاء مجلس القيادة بجولة في الاقاليم ، استقبلوا فيها استقبالا حاراً ، وتدافعت الجماهير والفلاحون ترحب بهم ... وكان

الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها في العام ، ومن لا يقبل دخلهم المستوى عن ألف وخمسمائة جنية من المشتغلين بالأعمال المالية او التجارية او الصناعية او المهن الحرة .

كان وضعا تماما ان دستور ١٩٢٣ لم يعد يتناسب مع الطبقة المتوسطة التي وثبتت الى السلطة ... ولم يكن منطقيا أن تترك دستورا يحرمها من فرصة تأكيد وجودها وتحقيق اهدافها .

الغى دستور ١٩٢٣ ... وكان طبيعيا ان تسقط من بعده اشياء كثيرة ترتبت على وجوده ... فقرر تأجيل الانتخابات التي كانت الحركة قد قررت موعدا في شهر فبراير في بيانها المعروف ... وصرح جمال عبد الناصر لأحمد أبو الفتح يوم ٩ فبراير بأن تأجيل الانتخابات عن الموعد المحدد لها إنما هو - لاجلاء الانجليز .

ولم تخمد اصوات الاحتجاج على قانون تنظيم الاحزاب حتى بعد الغاء الدستور فظل احمد ابو الفتح يهاجمه على صفحات المصري في مقالات عديدة ... واحتشد الطلبة في الجامعة حيث فاز مرشح الجبهة المتحدة اي جبهة الاحزاب والقوى السياسية الوطنية والتقدمية (احمد الخطيب) على مرشح الاخوان المسلمين (حسن دوح) ... وكان هذا تعبيرا عن معارضة الشباب للخطوات الزاحفة لمحاصرة الديمقراطية .

وترافع في قضية الوفد امام مجلس الدولة الدكتور وحيد رافت و ابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام واحمد عبد الهادي ... وكانوا قد اعدوا مذكرة بعدم دستورية قانون تنظيم الاحزاب ومنافاته للديمقراطية ... وتأجل نظر القضية .

وكان مجلس الدولة حتى هذه اللحظة يعتبر سندا للحكومات والديمقراطية ... فقد رفع ٢٥ من المعتقلين السياسيين قضية امام مجلس الدولة لبطان قرار الاعتقال ، وكان الرد هو حبسهم انفراديا وعدم السماح لهم بالاكل من الخارج .

وتحت هذا الضغط تنازل الكثيرون واصر على الاستمرار في القضية فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وحامد جودة وعدد محدود من السياسيين .

وفوجيء سراج الدين بدخول الصحفي مصطفى أمين الى غرفته بالمعتقل حاملا رسالة من اعضاء مجلس القيادة تقول انهم على استعداد للافراج عنه اذا تنازل عن القضية ... ولكن فؤاد سراج الدين رفض فكرة

قدر ما وقفت حائلا دون اندفاع الطبقات العاملة نحو أحداث تغييرات جذرية او ديموقراطية في المجتمع .

واثبتت حركة الجيش بذلك انها نبتت فعلا من الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة) وانهما عملت على خدمة طبقتها وترسيخ قواعدها .

ويقدر ما استغلت الطبقة الاقطاعية الطبقة الوسطى في خدمتها . . .
يقدر ما بدأت الطبقة الوسطى تستغل مظاهر التأييد من الطبقة العاملة والفلاحين في تثبيت اقدامها .

لم يكن هناك شك في ان مصر قد اصبحت تحكم بعد منتصف يناير بمجموعة عسكرية صرفة دون ان يجروا أحد على اطلاق لفظ (الديكتاتورية) عليها فقد اعيدت الرقابة على الصحف وفتحت المعتقلات وتعددت عمليات الفصل بلا محاكمة .

ويذكر ان الزعيم الامريكى المضلل في بداية الثلاثينيات من هذا القرن (هيلونج) قال عندما سئل من الصحفيين اذا كان يعتقد ان الفاشية يمكن ان تصل الى الولايات المتحدة فأجاب قائلا : « بالتأكيد . . . ولكننا سنطلق عليها لفظ (المضاد للفاشية) » .

وقال جمال عبد الناصر بعد ذلك في الميثاق عام ١٩٦٢ « ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لا بد ان تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيه » . . .
« ان الديموقراطية على هذا الاساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية . . .
ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى كانت قد تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا » .

ولكن حركة الجيش فى هذه (المرحلة الزمنية) . . . لم تلغ نهائيا (ديكتاتورية الرجعية) لتقيم بدلا منها (الديموقراطية الشعبية) . . .
وانما استبدلتها (بالديكتاتورية العسكرية) الممثلة لمصالح الطبقة الوسطى .

وهكذا تكون عادة طبيعة الانقلابات العسكرية . . . فايوب خان فى باكستان اطلق على نظام حكمه (الديوقراطية الاساسية) وخطب فى القاهرة بعد ذلك اثناء زيارته لها قائلا : « الشرط الاساسى للتقدم هو الاستقرار السياسى . ونحن مثلكم استعرونا النظام الغربى ولكنه لم يمش عندنا » .
والواقع ان حركة الضباط الاحرار فى مصر لم تدخل تجربة الانتخابات

البرلمانية ، ولم تواصل أسلوب الحياة السياسية قبل الثورة ٠٠٠ فهي لم
تسأ ان تسأل في منافسة انتخابية وهي لا تملك مقدرات النجاح .

لم تفعل الحركة مثلما فعلت الثورة الفرنسية بعد الغاء الاقطاع
ووضع دستور جديد ، حيث اجريت الانتخابات بعد ذلك مباشرة رغم انه
كان قد مر على فرنسا ١٧٥ عاما دون برلمان .

وفي ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر دستور مؤقت حكمت به مصر خلال فترة
الانتقال صدر من سبع مواد مبادئ عامة وأربع مواد للسيادة العليا فقط
٠٠٠ وهو يقضى بأن تكون أعمال السيادة العليا لمجلس قيادة الثورة الذي
يكون له حق التعيين وعزل الوزراء على أن يتولى مجلس الوزراء السلطة
التشريعية والتنفيذية معا ، وإن يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس
الوزراء مؤتمر ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات
ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير في وزارته .

وفي اليوم التالي مباشرة احتفلت الحركة بتشجيع وفات مصطفى كامل
الى قبره الجديد في القلعة في ذكرى وفاته الخامسة والأربعين حيث توفي
في ١١ فبراير ١٩٠٨ .

وفي اليوم التالي ايضا ١٢ فبراير ذهب محمد نجيب وجمال عبدالناصر
وعبد اللطيف بغدادي وأنور السادات الى ضريح حسن البنا في الذكرى
الرابعة لوفاته .

ثم توجه محمد نجيب بعد ذلك لزيارة ضريح سعد زغلول حيث قرأ
الفاطحة عليه .

تمت هذه الزيارات بقصد إشعار الجماهير بان حركة الجيش لاتعادي
زعماء الاحزاب المنتمين لها وانما تعادى تصرفات خلفائهم من بعدهم ٠٠٠

ورغم قرار حل الاحزاب فان اليأس لم يبدد امل الجماهير ، او
يدفعها الى الصمت والسكون الكامل ٠٠٠ تركزت الانظار على لجنة الخمسين
لاعداد الدستور التي كان يرأسها على ماهر ، لعلها تنتهي من دستور يعيد
الامل في قيام حياة برلمانية ، للنظام القديم ٠٠ ولكن اللجنة ظلت تعمل
في بطء شديد دفع احمد ابو الفتح الى مهاجمة على ماهر في جريدة
المصرى بمقال تحت عنوان : (الدستور ٠٠٠٠٠ يارئيس اللجنة) يطالب
فيه بتحديد موعد لانتهاء العمل « بدلا من الانتظار سنوات والتناؤب في
الاجتماعات » ويطالب ايضا بأن يكون هناك (اسبوع للدستور) تشبها بموضة

كانت قد ظهرت للاحتفال بأسابيع مختلفة مثل أسبوع الأمان وأسبوع النظافة
وأسبوع النواحي وأسبوع مشوهي الحرب ... الخ .

وكانت جريدة المصري تلعب دورا بارزا في الدفاع عن الدستور
والديموقراطية ... وحدث شجار بين أحمد أبو الفتح الذي كتب بعد ذلك
مقالا بعنوان (نعم ... الدستور) ، ورد عليه صلاح سالم في نفس العدد
بعد أن عطل نشر مقالته حتى يرد عليه بمقال آخر عنوانه (الشاكون
والمتباكون) ... واعتكف بعدها أحمد أبو الفتح عن الكتابة وسافر إلى
الاسكندرية .

وبدأت محكمة القدر عملها يوم ٢٥ مايو ١٩٥٣ ووجهت اتهاماتها الأولى
إلى كريم ثابت وعثمان محرم والدكتور أحمد النقيب ومحمد حسن واسرة
الوكيل وأحمد شعير ... ومنهم وزراء ما كانت يد القانون لتصل إليهم إلا
بعد إلغاء الدستور .

وكان اسم مصطفى النحاس قد اختفى نهائيا قبل ذلك بثلاثة أيام من
صفحات الجرائد الوفدية التي اعتادت أن تنشر مقابلاته وتحركاته .

وفجأة أعلنت الصحف أن اللجنة الخماسية المنبثقة عن لجنة الدستور
والمشكلة من الدكتور عبد الرزاق السنهوري ومكرم عبيد وعبد الرحمن
الرافعي والسيد صبرى وعثمان خليل عثمان لبحث نظام الحكم قد استقر
رأيها بالإجماع على أن يكون نظام الحكم جمهوريا على أن يقرر ذلك عن
طريق استفتاء شعبي .

وفي يوم ١٧ يونيو ١٩٥٣ أدلى جمال عبد الناصر بحديث إلى جريدة
الأهرام قال فيه « أن الجمهورية آتية لا ريب فيها » وأكد « أن أصلح نظام
حزبي يجب أن يقوم في مصر الحديثة هو النظام الذي يقوم على أساس
ديمقراطي صحيح » كما تسجل « لماذا نفكر في قيام حزب واحد أو في قيام
الحكم المطلق ، وقد تحولت الدول التي طبقت إلى تطبيق النظام الديموقراطي
الصحيح وتعد الأحزاب .. ولم لانفسح المجال أمام كل مبدأ تمتنقه
جماعة صالحة ويستهدف خدمة الوطن في أن يعيش ويعمل في حرية لختمه
المجموع » .

وفي نفس الحديث قال جمال عبد الناصر « أن هيئة التحرير ليست
حزبا سياسيا ولم تنشأ لتكون حزب سياسيا يجر المقام على الأعضاء أو
يستهدف شهوة الحكم والسلطان أما السبب في تأسيسها فيرجع إلى الرغبة
في إيجاد أداة لتنظيم قوى الشعب » .
وفي اليوم التالي مباشرة التي النظام الملكي في مصر وخلع الملك أحمد

فؤاد الثاني وانتهى حكم اسرة محمد علي بعد مائة وخمسين عاما تقريبا
وأعلنت الجمهورية يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ وكان محمد نجيب أول رئيس لجمهورية
مصر .

كانت ظواهر الامور تدل على ان الساحة قد خلت فعلا للجيش وسلطته
مثلا في (مجلس قيادة الثورة) وخاصة بعد اعلان الجمهورية واشترك
بعض أعضاء المجلس في الوزارة ، واختفاء صوت الاحزاب ، وتشتت
تنظيماتهم ، ومصادرة نشاطهم ... ولكن واقع الامر كان غير ذلك فان
الصلام مع الاحزاب او جماهيرها لم يكن قد وصل غايته ... وسلطة
(مجلس قيادة الثورة) لم تعد وحدها المسيطرة على كل شيء .

كانت عوامل الصلدم مازالت قائمة ، تمتد وتنحصر ، وتنشط وتحمل
ولكنها كانت دائما تقترب الفرص المواتية .

لم يكن الصلدم مع الاحزاب والغاء الديمقراطية أمرا يسهل الانتهاء
منا في معركة واحدة ، أو بقرار مكتوب ، مثلما حدث في معركة الإصلاح
الزراعي ، لانه كان في ابعاده تنازعا على السلطة ليس بين الطبقة الاقطاعية
الفروية ، وبين الطبقة الوسطى النامية ... وانما كان نزاعا في حدود
الطبقة الواحدة ... والخلاف كان على الاسلوب .

لم ينته الصلدم باعلان الغاء الدستور او حل الاحزاب ، او اعلان
الجمهورية ، او تشكيل هيئة التحرير ... ولكنه اتخذ اشكالا اخرى
مغايرة .

وكانت الاخبار والشائعات التي تملأ المجتمع هي المظهر الذي يثير
اعصاب مجلس القيادة ويؤرق ليلهم ... ويمنحهم المبرر في نفس الوقت
لاتخاذ اجراءات اشد قسوة .

وظهرت على صفحات الصحف مثل هذه النداءات في براويز خاصة .
« الشائعات الكاذبة المفرضه آفة خلقية لها ما للآفات الجسمانية من
نتائج اذ تنتشر شيئا فشيئا فتصيب بالعدوى كافة أعضاء المجتمع » .
من واجب كل مواطن ان يجارب الاشاعات واجره في ذلك اجر المجاهد
في سبيل الله ، .

ولكن يبدو ان أحدا لم يستجيب لهذه النداءات ، فقد قال جمال
عبد الناصر في تصريح له « من سوء الحظ أو حسن الحظ ان ثورتنا كانت ثورة
بيضاء » وقال صلاح سالم « اننا مستعدون ان نرى أصحاب هذه الرؤوس
الغماء تسيل انهارا » .

وجاء قرار تشكيل محكمة الثورة في منتصف سبتمبر ١٩٥٣ بخطاب

القاه محمد نجيب في مؤتمر شعبي بميدان الجمهورية بمثابة رد فسل حاد لاضطراب المجتمع ، وقد تشكلت المحكمة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي وعضوية البكباشي انور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم . وصحب اعلان التشكيل حملة اعتقالات شملت ابراهيم عبد الهادي وشقيقه اسماعيل المليجي وابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام والنييل السابق عباس حليم والدكتور احمد النقيب وكريم ثابت وكامل القاويش وسعد الدين السنباطي وممدوح رياض .

وحدثت اقامة مصطفى النحاس وزوجته زينب الوكيل وحافظ عفيفي .

وقد شكلت المحكمة دون معرفة لقواعدها او تحديد لاهدافها . . . واقتراح صلاح سالم عقدها في ميدان التحرير ، بعد ان اعلن في خطبة عامة ان هناك وثيقة تدین بعض السياسيين باتصالاتهم بجهات اجنبية .

بدأت محكمة الثورة عملها بمحاكمة ابراهيم عبد الهادي بتهمة الاتصال عام ١٩٥٣ بجهات اجنبية تهدف الى الاضرار بالنظام ومصلحة البلد العليا ، كما انه عمل في سنة ١٩٤٨ على الزج بجيش مصر في معركة فلسطين قبل ان يتخذ الجيش اهبته لخوض غمارها واشاع حكم الارهاب اثناء رئاسته للوزارة ، وهياً لاعوانه الاسباب التي يسرت لهم قتل الشيخ حسن البنا . كان الحديث عن فلسطين بهذا المضمون شيئاً جديداً .

وانتهت المحاكمة الاولى بصور الحكم بالاعدام في اول اكتوبر ١٩٥٣ ثم تخفيفه الى المؤبد ومصادرة كل مازاد من ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعاً وافرغ عنه صحياً في فبراير ١٩٥٤ .

حاكمت محكمة الثورة ٣٤ شخصاً بعضهم من السياسيين والبعض من المتهمين بالتجسس والاتصال بجهات اجنبية او ترديد الشائعات . حوكم ستة من الوديين هم ابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام وفؤاد سراج الدين وزينب الوكيل ومحمود ابو الفتوح وحسين ابو الفتوح وثلاثة من رجال السراي هم كريم ثابت واحمد النقيب ومحمد حلمي حسين والنائب العام السابق كامل القاويش وسعدى واحد هو ابراهيم عبد الهادي ودستوري واحد احمد عبد الغفار ، وضابطان هما قائمقام عبد الغفار عثمان وأميرالاي أحمد شوقي ، ١٣ جاسوساً و٣ من مروجي الشائعات . واثان للتستر على الاتصال بجهات اجنبية .

أصدرت المحكمة ستة أحكام بالاعدام ، نفذ منها اربعة على الجواسيس ، وعدل اثنان الى المؤبد احدهما على ابراهيم عبد الهادي ومتهم

آخر بتقديم تقارير وتبليغات لجهات اجنبية اسمه احمد على عوض ، كما صدرت أربعة احكام بالبراءة فقط .

محكمة الثورة كانت موجهة اساسا ضد الوفد وبقايا الاحزاب والتنظيمات السياسية ، فقد حوكم من الوفد كل الاعضاء الذين لم يبلغوا الخامسة والستين من العمر ، وكانت محاكمة فؤاد سراج الدين هي أطول محاكمة اذ استمرت ٤٥ جلسة طرحت فيها مختلف القضايا وجاء في قرار المحكمة ما يأتى : « المحكمة تعيب وتأسف على موقف الحكومة الوفدية المرتجل من معركة التحرير بالقنال وعدم الاستعداد لها ، وهكذا تحول الموقف الذى يستحق الفخر في تاريخ الوفد ٠٠ الى موقف يجلب له العيب والاسف » ووجهت الطعنة في غير موضعها فعمارك التحرير والنضال الشعبى لا يشترط ان تستكمل تماما في بدايتها ٠٠٠ بل هي تنمو وتزداد صلابة مع كفاح الشعب المسلح ، وهو ما حدث فعلا قبل حريق القاهرة .
وما تكرر ايضا بصورة اخرى بعد ٢٣ يوليو حتى توقيع اتفاقية الجلاء .

وكانت محكمة الثورة تتعقد خلف باب رفعت عليه هذه الآية (واقتلوهم حيث تقتلهم) وتعقد جلسات سرية لا يحضرها الا اعضاؤها والمتهم وزكريا محيى الدين- رئيس مكتب الادعاء الذى كان مشكلا من الضباط الحقوقيين محمد التابعى وابراهيم سامى وسيد جاد ووكلاء النائب العام مصطفى الهلباوى وعبد الرحمن صالح واحمد موافى وعلى نور الدين .
المتهمون كانوا يواجهون المحكمة بلا تحقيق ، ويوجه الادعاء التهمة اليهم كنوع من المفاجأة وفي الجلسة السرية التى حوكم فيها ابراهيم فرج فوجيء بتهمة الاتصال بجهات اجنبية ، واخيرا تبين ان المقصود هو مقابلته مع مصطفى النحاس لنهرو اثناء زيارته لمصر عقب اعلان الجمهورية بخمسة ايام .

وكان نهرو قد ارسل رسالة حملها السفير الهندى يطلب مقابلة مصطفى النحاس ضمن زيارته لمصر ، ولما حاول النحاس الاعتذار عن عدم المقابلة منعا للخرج ، ابلغه السفير بأنه اذا لم تتم الزيارة فان نهرو لن يحضر الى مصر .

وكان النحاس قد التقى بنهرو قبل ذلك مرات ٠٠٠ ولذا كان نهرو حريصا على ان يظهر فى مظهر الوفاء للزعيم الذى احتل مركزه عن طريق الديمقراطية التى يؤمن بها نهرو ايمانا راسخا والتى كانت موضع حديث دائم بينه وبين اعضاء مجلس قيادة الثورة فى كل مناسبة يلتقى بهم فيها .

قال نهرو فى هذه المقابلة التى تمت فى منزل النحاس انه لا ينسى علاقته

بوالده (موليتال) وانه يعتبر الحركة الوطنية في الهند ابنة الحركة الوطنية في مصر التي قادها الوفد .. وقال له النحاس انه سعيد لانه عاش حتى اليوم الذي اعلنت فيه الجمهورية بمصر ، وصارحه بأنه يكره الحكم العسكري ويرى من واجبه مقاومته حتى يعود الدستور والديموقراطية والحرية .

وعندما انتهت جلسات محكمة الثورة التي بدأت في اول اكتوبر ١٩٥٣ وانتهت في ابريل ١٩٥٤ كان معظم قيادات الوفد قد اصبحوا خلف قضبان السجون .

ويذكر ان افراداً من اسرة سراج الدين ذهبوا الى جميع اعضاء مجلس الثورة لاقناعهم ببرائة فؤاد ، وقد التقوا بكلمات مجاملة او اعتذار عن عدم المقابلة ، عدا جمال عبد الناصر الذي صارحهم بأنه لا بد من الحكم عليه ، وانه لا بد من التصديق على الحكم ... قائلين ان فؤاد سراج الدين كرجل سياسى يعرف لماذا حكم عليه ... ومتى سيخرج .

وكان هناك سببان احدهما خارجي وهو عودة الاحزاب في سوريا بعد الاطاحة بحكم العقيد اديب الشيشكلي وسبب داخلي هو استعلاء رجسالة الثورة للقضاء على الاخوان المسلمين كما صارحهم بذلك .

كانت الاحزاب في سوريا قد توقفت نشاطها اربعة اعوام منذ عام ١٩٤٩ ولكنها عادت للتشكيل فوراً بعد القضاء على ديكتاتورية الشيشكلي .. وهو الامر الذى كان يؤرق رجال الثورة بصفة علمية ، وجهال عبد الناصر بصفة خاصة ... لانهم كانوا يدركون ان مجرد وجودها يشكل خطراً على سلطتهم في لحظة زمنية معينة تحت ضغط ظروف مواتية .

وهكذا بعد ان كانت تجربة سوريا تبعث الحذر من تكرار الانقلابات العسكرية ... اصبحت تبعث الحذر ايضا من عودة الاحزاب السياسية .

وعندما انتهت محكمة الثورة من عملها ، بولقت بعدد من زعماء الوفد والاحزاب السياسية داخل السجون ، وفتحت ابواب المعتقلات وحظرت اى نوع من النشاط السياسى خارج هيئة التحرير ، هذا الامر كما لو ان الصدام مع الاحزاب قد وصل غايته .

ولكنه تبين رغم ذلك ان الحياة مازالت تنبض في جسد الاحزاب ، وانها استفاقت لتعاود الحياة مرة اخرى في بداية ١٩٥٤ كما سياتى تفصيلا فيما بعد ..

اعتقال الشيوعيين

(أنا يرى ومظلوم ٠٠ اريد إعادة محاكمتي)
العامل مصطفى خميس
قبل لحظة الاعدام

عندما تحركت قوات الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان معسكر الاعتقال في ماكستيب يضم مئات من الشيوعيين ، ولم ينعم بعضهم بالحرية الا بعد تصفية المعتقلات في عهد حكومة الوفد عام ١٩٥٠ ، بعد ان كانت قد اقيمت بمناسبة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ في عهد حكومة محمود فهمي النقراشي .

ومنذ حملة اسماعيل صدقي ١٩٤٦ . والشيوعيون يتعرضون في مصر للاعتقال كلما تهيأت للسلطة الحاكمة ظروف هوائية ٠٠٠ حتى انه يمكن القول بأن فترات الحرية لهم كانت الاستثناء وليست القاعدة .

ولذا كانت حركة الجيش محل تأييد من الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) وهي التنظيم الشيوعي الرئيسي في هذه الفترة ، وعندما بلبقت قيادتها ليلة ٢٣/٢٢ يوليو بأن قوات الجيش مستتحرك بعد ساعات لضرب النظام القائم ، وفرض شروطها على الملك ، اعلنت منشورا يؤيد حركة الجيش باعتبارها حركة وطنية ، ووزع المنشور في ساعات الصباح الاولى يوم ٢٣ يوليو وكان ثول تأييد للحركة من أية قوة سياسية ، الى جانب موقف الاخوان المسلمين الساند للحركة ، والذي دفع عناصرها لحراسة المعابد والمرافق الحيوية ، في الوقت الذي كان فيه منشور (حدتو) يوزع في شوارع القاهرة .

وكان طبيعيا من (حدتو) ان تبادر الى التأييد ، لان منشورات الضباط الاحرار كانت تطبع في جهاز طباعتها السرى بعد حرق القاهرة ، وتوزع ايضا بواسطة اجهزتها ٠٠٠ وبعض اعضائها كانوا يؤدون دورا بارزا في حركة الضباط الاحرار ٠٠٠ كانت لجنة قسم الجيش بها تضم أحمد فؤاد مسئولو للدعاية ومن كاتب هذه السطور مسئولو للسياسة ، وقد استطاع أحمد فؤاد أن يخلق علاقة طيبة مع جمال عبدالناصر الذي تعرف عليه عن طريق خالد محيي الدين الذي كان عضوا في تنظيم قسم الجيش هو ويوسف صديق وعدد آخر من الضباط الاحرار .

ولم تتخذ اللجنة التأسيسية لحركة الضباط الاحرار موقفا من خاله محيي الدين مثل الموقف الذي اتخذته من عبد المنعم عبد الرؤوف الذي فصلته لارتباطه بالاخوان ومحاولته ضم الضباط اليهم بدلا من الضباط الاحرار ٠٠٠ وذلك لان تنظيم قسم الجيش في حدتو كان حريصا على توفير مواصفات خاصة في الضباط الذين ينتمون اليه ، ولذا فان اعضائه كانوا يجنسون للضباط اولا لتنظيم (الضباط الاحرار) ويعتبرون خلال هذه الفترة في مرحلة الترشيع حتى اذا استكملوا مواصفات المتحول للتنظيم فكروا ووعيا ، عرض عليهم الانضمام لقسم الجيش .

لذا فان اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار لم تجد تناقضا بينها وبين الضباط الشيوعيين ٠٠٠ ولم تثبت حالة واحدة كان يجتهد فيها احد للضباط وخاصة (الاحرار) لتنظيم (حدتو) مبشرة .

وخلال فترة ما قبل ٢٣ يوليو ، وعندما اشتملت الوجة الثورية مع كفاح الشعب المسلح ضد الانجليز في منطقة القناة ، اعتبر قسم الجيش في (حدتو) ان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بالذات من العناصر الوطنية للخلصة والمتطورة والتي يمكن مصارحتها بدخول التنظيم يوما ما .

ولكن قيام الحركة انهي فترة الترشيع والنظرة المرتبة ٠٠ ويزداد الحركة السياسية بين قطبين مختلفين ٠٠٠ ولا يصدق قول احمد ابو الفتح في كتابه بان جمال عبد الناصر كان منضمّا لتنظيم (حدتو) تحت اسم حركي (موريس) .

ومع ذلك كان من قرارات الحركة الاولى الافراج عن المعتقلين الشيوعيين ، وقد تم الافراج عنهم جميعا على التوالي عدا ١٧ شخصا تعجرت في الافراج عنهم ، وبقوا كخبرة لمعتقلين جدد .

وسرعان ما حدث خلاف في الرأي ، عندما تعجرت قضية كسر الدوار عقب مظاهرة احتجاج قام بها عمال شركة مصر للفرز والنسيج الرفيع

البالغ عددهم نحو عشرة الاف عامل يوم ١٢ ، ١٣ اغسطس للمطالبة ببعض الحقوق العمالية ، وتعرض البوليس لهم ثم حدث اشتباك أدى الى اشتعال بعض الحرائق ، والاستنجاد بقوات الجيش التي تصالحت مع العمال ايضا ، وانتهى الامر بمصرع ثلاثة جنود وثلاثة عمال وجرح ٢٨ شخصا .

تصرفت حركة الجيش ازامهنا الموقف برعونة شديدة تحت وهم ان هذه المظاهرات هى بداية اعمال مضادة ضد الجيش ، وتشكيل مجلس عسكري برئاسة عبد المنعم امين عضو مجلس القيادة في ذلك الوقت ، ويقول انه قد تطوع لرئاسة المجلس واقترح عقده في موقع الحادث . وقد تشكل من حسن ابراهيم عضو المجلس والبكباشى محمد عبد العظيم شحاته والبكباشى أحمد وحيد الدين حلمى والصاغ محمد بدوى الحولى واليوزباشى فتح الله رفعت واليوزباشى جمال القاضى .

كانت المحاكمة سافرة العدوان على حقوق المتهمين ، فلم تنح لهم فرصة الاعتماد على المحامين الى الدرجة التى دفعت عبد المنعم امين الى المطالبة الصحفي موسى صبرى. الذى كان يمثل جريدة الاخبار ، للدفاع عن العامل محمد مصطفى خميس باعتباره حاصلا على شهادة الحقوق .

ويقول عبد المنعم امين ان مصطفى خميس قد ترفع عن نفسه مرافعة عظيمة لمدة نصف ساعة ولكنهم اصدروا مع ذلك الحكم عليه بالاعدام هو ومحمد حسن البقرى ، وصدرت احكام بالسجن على بقية المتهمين الذين كان من بينهم صبرى فى الثامنة عشرة من عمره .

أهاج أسلوب المحاكمة مشاعر الجماهير فى مصر والخارج، ووضع (حدثو) التنظيم الشيوعى الممثل للقوى العاملة فى وضع شديد الحرج ، فانه رغم ان مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى لم يكونا اعضاء فى الحركة الديمقراطية ، الا ان الدفاع عنهما اعتبر واجبا مقدسا على كل تنظيم أو شخص شيوعى أو تقدمى .

وقد تسرع مصطفى النحاس فأصدر بيانا يستنكر فيه حوادث الشعب ويدعو العمال الى الانتاج المثمر ، وكذلك اصدر (الحزب الوطنى) بيانا بنفس المعنى . . . وكان هذا الموقف ، دليلا على معاداة الاحزاب وحركة الجيش معا للطبقة العاملة والتخوف من حركتها . . . وبينما اثبت التحقيق كيدا أشارت جريدة (الاهرام) الى أن البوليس قد أطلق النار قبل الشغب مما استفز العمال ، وانه بذلك ينهار ركن هام فى الجريمة . . . فان ذلك لم يغير من الامر شيئا .

وصيحة مصطفى خميس التى اطلقها قبل اعدامه « انا بربى ومظلوم »

أريد إعادة محاكمتي ... ان محامي لم يطلب شهودا وكان هناك اثنان قد شاهداني وانا ماشى ، قد ضاعت وتبددت في الهواء ... وتؤكد هذه الصيحة قسوة المجلس العسكري في معاملة المتهمين وحرمانهم من حق اساسى من حقوق الانسان هو توكيل المحامين .

ومع ذلك يقول عبد النعم امين ان حكم المجلس العسكري لم يكن بالاجماع مما يتعارض مع قانون الاحكام العسكرية ... كما ان تصديق مجلس قيادة الثورة لم يكن بالاجماع ايضا ، فقد اعترض على الحكم بالاعدام ولم يوافق عليه كل من جمال عبد الناصر ويوسف صديق وخالد محيى الدين فقط ، كما ان محمد نجيب كان مترددا في التصديق على الحكم واستدعى اليه مصطفى خميس فى مكتبه لمحاولة مساعده اذ اقسم له معلومات مفيدة ، ويقول محمد نجيب ان مصطفى خميس كان رجلا شجاعا ، لم يعترف على أحد ولم يوجه اتهاما ظالما ، لانه حقيقة لم يكن مدفوعا من أحد ، ولم يرتكب جرما يستحق عليه الاعدام .

وقد اثارت محاكمة كفر الدوار عاصفة شديدة من النقد على المستوى العالمى فان تصرفات المجلس العسكري واستلوبه كانت محل اذانة كل القوى التقدمية واليسارية والمنظمات العمالية ورجال الصحافة ، فى مختلف انحاء العالم ... وادى هذا الى تصوير حركة الجيش امام العالم بأنها حركة رجعية فاشية .

ووصفت بأنها « مجموعة من الضباط الرجعيين تربطهم صلة مباشرة وقوية بالولايات المتحدة » .

وقد ادى هذا الموقف الى وضع الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى (حدتو) فى موقف المدافع عن قضية خاسرة ... فان النظرة الى حركة الجيش كانت على اساس انها حركة وطنية تحمل تباشير تحرر وطنى وتغيير اجتماعى .

كتب (بالم دات) عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى البريطانى تقريرا هاجم فيه حركة الجيش وقامت (حدتو) والحركة السودانية للتحرر الوطنى وهى رقيقة نضال (حدتو) فى السودان ، بالرد عليه ، مما جعله يتراجع عن موقفه حتى حدثت احداث جديدة فى مطلع عام ١٩٥٣ .

وكان (بالمبروتولياشى) سكرتير الحزب الشيوعى الايطالى اكثر وعيا وتقديرا لظروف مصر من غيره فقد قال لحزبه « علينا أن نضع فى اعتبارنا ونحن ندرس حركة الجنرال نجيب رأى قادة حركة السلام فى مصر » .

وهكذا كانت قضية كفر الدوار صلعة فى العلاقة بين حركة الجيش والحركة الديمقراطية ولكنها لم تنته الى قطيعة ، ولم تؤد الى تغيير جاد فى تقدير الموقف ... ولم تدفع الى رفع شعار العدا ...

وصدرت بعد ذلك مجلة (التحرير) يوم ١٦ سبتمبر وهى التى اشرفت على اصدارها ورأست تحريرها مع مجموعة من الزملاء الصحفيين اصحاب الاتجاهات الوطنية الديمقراطية ومنهم عبد النعم الصاوى مدير

تحريرها .والذى كان محررا بجريدة (المصرى) وحسن فؤاد وعبد الرحمن الشراوى وصلاح حافظ وفتحى غانم ويوسف ادريس وزهدى وغيرهم . كانت التحرير التى وصل توزيعها الى ارقام قياسية (١٠ الف نسخة) تعتبر واجهة تقدمية لحركة الجيش ، ليس فى موادها ما يمكن ان يعتبر دعوة متطرفة ، ولكن صفحاتها كانت تدعو فى وضوح للتحرير الوطنى وتأكيد مبادئ الديمقراطية ، ومهاجمة الاقطاع والاستعمار والرجعية .

وتعرضت المجلة لنقد شديد من جانب بعض اعضاء مجلس القيادة ، وخاصة الذين كانت تربطهم صلات طيبة بالسفارتين الانجليزية والامريكية مثل عبد المنعم امين ، وانتهى هذا النقد الى اتخاذ اجراء بتعيين الصباح ثروت عكاشة رئيسا للتحرير بدلا منى . . . وقد علمت بذلك من مطالعة الجرائد فى الصباح . . . وقد اصبح ذلك اسلوبا طبيعيا لنزع الموظفين من اماكنهم وتعيين بديل لهم دون ابلاغ او مناقشة .

وحرصا على سلامة العلاقات وعدم تدهورها طلبت من كافة الزملاء ان يبقوا فى اماكنهم ويتعاونوا مع رئيس التحرير الجديد الذى كان قد حضر ومعه قائمة بفصل معظم المحررين باعتبارهم (شيوعيين) الامر الذى اعترض عليه عبد المنعم الصاوى لان ذلك كان يعنى انهيارا للمجلة الناجحة . . . وقد ارتضى جمال عبد الناصر يقامهم بعد مقابلة مع عبد المنعم الصاوى اوضح له فيها ان المجلة تسير على هدى منشورات الضباط الاحرار . وبعد ان روى لى عبد المنعم الصاوى هذه الواقعة قال لى الدكتور ثروت عكاشة ما يأتى :

« اشهد لوجه الحق ان هذه الواقعة ليس لها اسماس من الصحة وان الرئيس الراحل لم يزودنى بأية قائمة لا بأسماء المحررين الشيوعيين ولا بغيرهم لفصلهم من مجلة التحرير كما لم اتقدم بأية قوائم . . . واذا لم تكن هناك قائمة أصلا أو نية لاستبعاد بعض المحررين فمن باب أولى فلا يكون هناك مجال للسيد عبد المنعم الصاوى الذى كان يعمل مديرا للتحرير بأى تدسلى فى مثل هذا الأمر الموهوم فقد ظل المحررون الشيوعيون يكتبون المقالات موقعين بأسمائهم باستثناء واحد فقط لظروف خاصة لحمايته وبرضائه الشخصى . » كما أراد الدكتور ثروت عكاشة تأكيد هذه الحقيقة فاستكتب خالد محبى الدين هذه الكلمة :

« انى كنت حاضرا عندما كلف جمال عبد الناصر ثروت عكاشة بتسوية مسئولية مجلة التحرير ولم يقدم جمال عبد الناصر قائمة لثروت عكاشة بأسماء محررين شيوعيين يجب فصلهم ولكن ما أذكره هو أن جمال عبد الناصر طلب اليك ، أى لثروت عكاشة ، الحذر من سيطرة شيوعية كاملة على مجلة التحرير وأن تكون عينك مفتوحة على هذه الغرض وأنت مسئول أمامه عن سياسة المجلة . والدليل على ذلك أنه لم يحدث فصل لأى محرر يسارى أو شيوعى أو غير ذلك طوال مدة رئاستك لمجلة التحرير . هذا حسبا أذكره ولا أعتقد أن جمال عبد الناصر قد قابل عبد المنعم الصاوى بهذا الصدد كما ورد برسالتك نقلًا

عن الكتاب • لان عبد الناصر لم يذكر لى أنه قابل عيد المذمع الصاوى •
وسواصحت رواية ثروت عكاشة أو عبد المنعم الصاوى فان الحقيقة
الثابتة أن أحدا من المحررين لم يفصل من عمله ، كما أنى بعد ان اعتقلت وأفرج
عنى طلب منى جمال عبد الناصر ضرورة العودة للكتابة فى المجلة التى أسهمت
فى تأسيسها ورأست تحريرها فاستجبت لذلك حرصا على عدم اتخاذ موقف
انعزالي ورغبة فى مواصلة التعاون مع زملاء اغتزر بهم • ولكن ذلك لم يستمر
لفترة طويلة •

واتخذت حركة الجيش ، وفقا صريحا من الشيوعية عندما اصدرت
وزارة محمد نجيب فى يوم ١٦ اكتوبر ١٩٥٢ قرارا بالغفو الشامل عن المحكوم
عليهم بالجرائم السياسية التى وقعت فى الفترة من توقيع معاهدة ٢٦ اغسطس
١٩٣٦ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ او التبيين بقضايا سياسية خلال المدة ، واعلن
فتحهم رضوان فى تصريح صحفى ان التضايى الشيوعية تدخل ضمن القرار ،
ولكن القانون الذى عفا عن ٩٤٢ شخصا استثنى الشيوعية باعتبارها موجهة
ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة •

وقد رفع الشيوعيون المحكوم عليهم قضايا امام مجلس الدولة للتظلم من هذه
التفرقة ، ولكنها لم تنظر بعدما اعتبرت القوانين من اعمال السيادة التى لا يجوز
مراجعتها طبقا للدستور المؤقت الذى اذيع فيما بعد •

واظهرت حركة الجيش موقف العداء من الشيوعية مرة اخرى عندما خطب
يوسف صديق فى بنى سويف اثناء جولة فى الاقاليم صحبه فيها عبد العزيز
على وزير الشئون البلدية وفتحى رضوان وزير الارشاد القومى ، وقال ان
الحركة (لاشرقية ولا غربية) ••• لم تدع الاذاعة تسجيل للخطبة واحتج
بعض اعضاء المجلس على اعلان هذا الموقف الذى اثار رجال السفارة الامريكية
وبعث فى نفوسهم الضيق - على حد قولهم •

كان الحياد مرفوضا فى هذه الفترة من جانب الغرب ، وتعرض يوسف
صديق بعد ذلك لمضايقات من زملائه اعضاء المجلس ، وخاصة بعد اعتراضه على
رفع سعر السجائر ، وعدم مناقشة المجلس لتشكيل وزارة محمد نجيب ، وعدم
تدوين محاضر الجلسات ، وعزلى عن رئاسة تحرير مجلة (التحرير) وسلوك
بعض الاعضاء بطريقة مسيئة للجميع •

كانت التناقضات تنمو بينهم وبين يوسف صديق يوما بعد يوم ، وكان
يختلف سلوكه عن زميله فى التنظيم خالد محيى الدين ••• فكان يوسف
أكثر صراحة وانفعالا ، وكان خالد أكثر هدوءا ومرونة •

كانت استراتيجية (الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى) التى
ينتمى لها الاثنان هى الحرص على التعاون مع حركة الجيش ، وتنمية
العوامل الايجابية فيها ، والعمل على ذبول التناقضات المتعقدة ••• بل ان
مجلة الكاتب اعلنت عن ظهور (حزب التحرر الوطنى) برئاسة كامل
البندارى الذى حل الدكتور ابراهيم رشاد مكانه فى رئاسة مجلس السلام
وضمنت اللجنة الرئيسية للحزب حقنى محمود ويوسف حلمى وخالد محمد

خالد وزكى مراد وكمال عبد الحليم واحمد الرفاعى والعالمين احمد طه ومحمد علي عامر والسيدة سيزا نبراوى ٠٠٠ ولكن الحزب لم يقم طلباً للوزير الداخلية لان قانون الغاء الاحزاب قد لحقه قبل ان يعلن عن وجوده بطريقة شعبية كانت تستهدف عقد مؤتمر عام يضم مندوبين من كافة انحاء مصر ويعلن برنامج الحزب اثناء انعقاد المؤتمر لتتم مناقشته والتصديق عليه .

ولكن حركة اعتقال الضباط يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ كانت حداً فاصلاً بين مرحلتين ٠٠٠ فقد صدر الامر باعتقالى ضمن مجموعة ضباط المدفعية ورشاد مهنا رغم عدم صلتى بهم ، بل وتناقض افكارى الشديد مع افكارهم ٠٠٠ وكنت الوحيد من قسم الجيش فى (حدتو) الذى صدر الامر باعتقاله لانهم كانوا حتى هذه اللحظة غير معروفين اذا استثنينا يوسف صديق وخالد محيى الدين .

ولم تقف الاعتقالات عند حد الضباط فقط ، ولكنها امتدت الى السياسيين وبدا اعتقال الشيوعيين يوم ١٦ يناير ، ولكن اعتقالى كان انذاراً لهم فلم يسقط احد اعضاء المكتب السياسى للحركة والذى كان مكوناً من ميكانيكى الطيران السابق سيد سليمان رفاعى والشاعر كمال عبد الحليم والعامل محمد شطا والمحامين زكى ومراد واحمد الرفاعى والسودانى عبد الخالق جنيته .

نشرت الصحف انه تم اعتقال ١٠١ بينهم ٤٨ شيوعياً .
واصدرت (حدتو) منشوراً يهاجم اعتقالى وكتب كمال عبد الحليم قصيدة فى مجلة (الكفاح) تحية لى داخل السجن .

كانت حركة الاعتقال نقطة تحول خطيرة ، وخاصة انها ارتبطت بمصادرة الجرائد والمجلات اليسارية مثل الكاتب والملايين والميدان والواجب (صحيفة الهلال) وصوت الطالب والمعارضة التى كان يصدرها فتحى الرملى .

اصر يوسف صديق على الاستقالة معلناً ان ضميره لا يسمح له بالبقاء وسط مجلس يصدر قرارات باعتقال زملاء يعتبرهم شرفاء لا يستحقون مثل هذه المعاملة ٠٠٠ وحاول احمد فؤاد اقناعه بالبقاء ولكنه اصر على موقفه دون تردد .

وعادت الاحزاب الشيوعية والمنظمات الديمقراطية العالمية تهاجم حركة الجيش باعتبارها حركة رجعية فاشية تعتقل الوطنيين وتحلل الاحزاب السياسية وتعادى الديمقراطية .

وفى الداخل كان الدفاع عن حركة الجيش مع هذه الاجراءات امرا شديدا الصعوبة وليس له صدى عند الجماهير الواعية .

وبدأت (حدتو) تفقد جانبا من انصارها الذين وجدوا فى موقفها الصبور المتهاون مع حركة الجيش ، ما يمكن اعتباره خطأ وانحرافا ٠٠٠ وبدأوا ينتقلون الى تنظيم آخر هو (الحزب الشيوعى المصرى) الذى تشكل فى يناير ١٩٥٠ من جانب من حدتو (مصطفى طيبة وصلاح هاشم) ومجموعة اخرى كانت ضد عدم تكوين (حدتو) لحزب شيوعى يمثلها (جلال كشك وعبد الرحمن شاكر) والدكتوران اسماعيل صبرى عبد الله وفؤاد مرسى اللذان كانا يدرسان فى فرنسا .

المطابق التى انتهت على رأس حدتو لعدم ادانتها لحركة الجيش بالفاشية ، دفعت كثيرا من اعضائها الى الخروج منها والانضمام الى (الحزب الشيوعى المصرى) الذى كان يعلن انها حركة رجعية فاشية منسقة نعمته فى ذلك مع بعض الاحزاب والمنظمات الديموقراطية العالمية .

وخلال فترة اعتقال التى امتدت خمسين يوما دون تحقيق الا اسئلة عابرة من زكريا محيى الدين يوم الافراج عنى ، اتخذ احمد فؤاد موقفا جديدا هو الانتقال من (حدتو) الى (الحزب) لامور لم يتحقق من صحتها وادى تغيير موقفه الى هبوط النشاط فى قسم الجيش وتحول العمل النضالى فيه الى مناقشات تدور حول مواضيع تنظيمية خاصة تحجب الموقف السياسى العام .

ادى انتقال احمد فؤاد الى عزله عن قسم الجيش ، ثم خروجه من الحزب وتركيزه على العمل فى المناصب التى تولاها بعد ذلك .

وكانت هذه هى بداية التفكك فى الصلاية التنظيمية لقسم الجيش التى بدأت مع مطلع الاربعينيات واستمرت حتى ذلك الوقت فى سرية كاملة وقدرة على العمل لاتتوقف ٠٠٠ وكانت النتيجة بعد ذلك هى صدور قرار اللجنة المركزية بحل قسم الجيش تفاديا لما يمكن ان تجلبه الخلافات من بتاعب على الحركة كلها ٠٠٠ وتوجيه اتهامات للمسؤولين قد تكون جسرا لاعداء بعض قادة الحركة الشيوعية باعتبارهم يتدخلون فى شئون الجيش .

وكانت الشهور التالية لبدء حركة الاعتقالات مجالا لصراعات متعددة بين حركة الجيش والشيوعيين عموما من جهة ٠٠٠ وبين الخطين السياسيين والمعارضين لحدتو والحزب من جهة اخرى .

لم تفرق الاعتقالات بين اعضاء (حدتو) واعضاء (الحزب) ٠٠٠ فقد

اعتقل بعض أعضاء المكتب السياسى لحدتو فى شهر ابريل ١٩٥٣ ، واكمل اعتقالهم فى نوفمبر ١٩٥٣ ٠٠٠ وكانت (حدتو) خلال هذه الفترة قد استطاعت تهريب ٧ معتقلين من معتقل روضى الفرج ، كما هربت احمد طه شقيق عبد القادر طه من معتقل بنى سويف .

وعندما ضاقت الحلقة على الشيوعيين خارج الجيش ، ضاقت عليهم داخل الجيش ايضا ٠٠٠ تضاعفت الرقابة الى الحد الذى جعل اتصالى باى من الزملاء مصدر خطر له ، وقرر مجلس القيادة نفى يوسف صديق خارج مصر ، فسنافر فى ابريل ١٩٥٣ الى سويسرا ثم لبنان ، ولما طلب العودة ارسلوا له زوجته والولاده ، ولكنه قرر العودة مرة ٠٠ وعاد فعلا فى اغسطس ١٩٥٣ وارسل لمحمد نجيب برقية من بنى سويف يعلن فيها وصوله الى مصر .

صدر قرار بتحديد اقامة يوسف صديق فى بلده .
وتشكلت محكمة عسكرية عليا برئاسة القائد احمـد شـبـوقى قلـد قسم القاهرة للنظر فى قضيتين شيوعيتين فى شهر يوليو ١٩٥٣ .

وقد طلب الدفاع استدعاء محمد نجيب وجمال عبد الناصر وصـلاح سالم وانور السادات لسماع اقوالهم ولكنهم لم يحضروا .
لم يتوقف الشيوعيون خلال هذه الفترة عن المطالبة بالديمقراطية وعودة الحياة البرلمانية ولم يجدوا فى ذلك اى تناقض مع الماركسية وبدأوا سعيهم الحثيث لتكوين جبهة وطنية ديمقراطية تضم الوفديين والشيوعيين والاخوان المسلمين والاشتراكيين (الحزب الاشتراكي - مصر الفتاة) وانصار السلام وغيرهم من الهيئات والتنظيمات .

بدأت هذه المحاولات مع تصاعد حملة الاعتقالات ، وكان التحضير لها يتم بطريقة سرية . . . وقد قوض الوفد ومصطفى النحاس شخصيا النائب الوفدى حنفى الشريف ، ومثل (حدتو) المحاميان احمد رفاعى وزكى مراد ، ومثل الاشتراكيين ابراهيم شكرى ، ومثل انصار السلام يوسف حلمى وسعد كامل ، ومثل الاخوان الدكتور خميس حميدة وعبد الحفيظ الصيفى .

اعتدت (الجبهة الوطنية الديمقراطية) التى كانت لاتزال بعد فى مرحلة التشكيل برنامجا اشتراكيا ديمقراطيا وافق عليه الجميع ، عدا مندوبى الاخوان المسلمين الذين انسحبوا من اجتماعات الجبهة وتنكروا لها . . . بل ووقفوا موقف المخاصمة لها فى انتخابات طلبة الجامعة .
كانت خطوات تشكيل الجبهة تضى فى طريقها رغم ضربات البوليس

واعتقاله لبعض افرادها ٠٠ وهنا يجدر بنا القول بان هذا النشاط العريض للتنظيمات الشيوعية كان يتم بافراد لا يتجاوز عـمـر اكبرهم الخامسة والثلاثين ٠٠٠ فقد كانت الحركات الشيوعية هي دفعة الجيل الجديد .

ويقول روتنسون في كتاب (مصر منذ الثورة) :

« قد يبدو غريبا عند البعض ممن يعتقدون ان الديمقراطية والماركسية لا تتفقان كالامريكيين ان يروا المصريين الماركسيين يدافعون بحماسة خلال هذه الفترة عن كل من النظام البرلماني والعودة الى الحياة الدستورية ٠٠٠ وهو ما لعب دورا تاريخيا هاما .

ولكن هذا الدفاع كان منزها عن الكيافيلية بل انه لم يتكشف بالضرورة عن منافسته مع الجماعات السياسية الاخرى ، وانى لم يقين من هذه النتائج اذ كنت انا نفسى موجودا في القاهرة خلال هذه الفترة وعلى اتصال وثيق ومشاركة عقلية للجماعات الماركسية » .

وحاولت حركة الجيش ان تواصل لعبتها السياسية في التسرب داخل صفوف الشيوعيين كما فعلت ذلك مع الاخوان المسلمين ايضا ٠٠٠ فكلفت بذلك حسين عرفة رئيس المباحث الجنائية العسكرية بالبوليس الحربي، الذى امكن له الاتصال ببعض العناصر الشيوعية ، ثم لعب بعد ذلك دورا شبة علنى باعتباره مقوضا من السلطة للتغاهم معهم وتسهيل اجراءاتهم ، وهو يمارس دور المخابرات فى نفس الوقت .

وقد لعب حسين عرفة دورا نشطا فى التسرب لصفوف الشيوعيين امتد عدة سنوات ، ولكنه مع ذلك لم يكن ذا تأثير كبير فى تمزيق التنظيم ، لما وجده من صلابة الاعضاء ورفضهم للتكرار لمبادئهم .

ويضرب مثلا لذلك موقفا لسعد كامل الذى اعتقلته السلطات فارسل برقية غاضبة هو ويوسف حلمى لجمال عبد الناصر ، وكان يوسف حلمى على اتصال بجمال عبد الناصر منذ بداية الثورة ، يحاول التوفيق بينه وبين الوفد والقوى الشعبية والديموقراطية الاخرى ... وبعد تقدير موقف جديد داخل السجن ، ارسل الاثنان برقية تحمل رأيهما الحقيقى الذى لاتناقض رئيسى فيه بينهما وبين جمال عبد الناصر ، فافرج عنهما وهرب بعدها يوسف حلمى الى الخارج .

وكانت الثورة قد قدمت (قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية) للمحكمة ، وهى القضية التى تجمعت خيوطها بعد اكتمال اعتقال المكتب السياسى لحدوتو ، والنائب الوفدى حنفى الشريف واليوزباشى مصطفى

كمال صدقي والقنافة تحية كاريوكا وغيرهم ٠٠٠. وطلب حسين عرفة من مسعد كامل أن يذهب إلى المحكمة معارضاً رأى زبائنه مدافعاً عن جمال عبد الناصر كما ورد في برقيته ولكنه رفض تماماً باعتبار أن ذلك يعتبر موتاً سياسياً له ، وكانت النتيجة تقديمه هو الآخر للمحكمة والحكم عليه هو ١٠ سنوات كما سيتضح من تفاصيل هذه القضية في فصل قادم .

ويدلل حسين عرفة على ذلك بقوله أيضاً إنه اعتقل عاملاً يوزع منشورات شيوعية ولكنه رفض الاعتراف وعندما أخذ إلى الجبل وأطلق أربع رصاصات للأرهاب قال له العامل في بساطة (لا ، أنت حقتلنى ٠٠٠ ولا أنا حاعترف) .

وقد لعبت المخابرات المركزية دوراً كبيراً في افساد العلاقة بين التنظيمات الشيوعية المعبرة عن آمال الفلاحين والطبقة العاملة وبين حركة الجيش التي فرضت نفسها بقوة السلاح ممثلة للطبقة الوسطى .

كان ممكناً أن يحدث نوع من التحالف بين حركة الجيش والحركات الشيوعية لولا ضغط عبء عوامل منها :

١ - الخشية من وجود قوة تنازع حركة الجيش في سلطتها .

٢ - العداء التقليدى السافر بين الإخوان المسلمين المتحالفين مع حركة الجيش وبين الفكرة الشيوعية .

٣ - تدخل المخابرات الأجنبية للايقاع بين القوى الوطنية حاملة شعار (العداء للشيوعية) .

٤ - تتأثر معظم الضباط بالدعايات المضادة للشيوعية التي استهلكت الدولارات من الدول الامبريالية .

٥ - عدم وصول التنظيمات الشيوعية في عمرها القصير الى الدرجة المؤثرة التي تحشد اغلبية الجماهير حولها ، علاوة على ما عانت من انتقاسات أثرت على حركتها ونفوذها بين الجماهير وبالتالي تقدير حركة الجيش لها .

٦ - قال جمال عبد الناصر لبعض قادة (حدتو) أثناء الاتصال بهم في الشهور الاولى من الثورة وعقب زيارته للقاليم ، انه كان يراقب في بقعة شديدة هتافات الجماهير ليتعرف على انتماءاتها السياسية وانه لاحظ

وجود تأثير شيوعي في بعض المناطق العمالية مثل المحلة الكبرى والاسكندرية وشبرا الخيمة والمنصورة ... ولكنه لم يلحظ تأثيرا قويا للشيوعيين في المناطق الاخرى ، كما لاحظ للاخوان المسلمين .

وصل التصادم بين حركة الجيش والحركات الشيوعية غايته مع نهاية عام ١٩٥٣ عقب اعتقال معظم القيادات وجانب كبير من اعضاء التنظيم .

ولكن هذا لم يصب التنظيمات الشيوعية بالسكته القلبية كما حدث مع بعض الاحزاب التي فقدت قدرتها تماما بعد قانون حل الاحزاب ... ولم تصب بهبوط شديد كما حدث مع الوفد الذي امر قانون الاصـلاح الزراعى على جانب كبير من قيادته وتاهت جماهيره بلا قيادة .

على قدر ما كان الصدام عنيفا ، كانت المقاومة ... وعلى قدر ما فتحت ابواب السجن للمناضلين الشيوعيين ، على قدر ما تجددت التنظيمات بأعضاء جدد .

ولذا لم يصل التصادم الى نقطة سكون ، بل ان الشيوعيين ظلوا موجودين رغم كل شيء ... وكان لهم دور متجدد كما سيتضح تفصيلا فيما بعد .

حل الاخوان المسلمين

(انا على ثقة من ان الغرب سيقنتع بمزايا
الاخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم
شيئا مفزعا كما حاول البعض ان يصورهم ،

حسن الهضيبي
المرشد العام للاخوان المسلمين

(ان حسن الهضيبي كان حريصا على حسن
العلاقات معنا)

انطوني ايلن

علاقة الاخوان المسلمين بحركة الجيش بدأت وثيقة ، واستمرت فترة
طويلة ثم انتهت نهاية دموية مريرة .

ذهب جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين لتبليغ حسن عشملوى
وصالح ابو رقيق عضوى مكتب الارشاد بموعد الحركة ، وفي صباح ٢٣ يوليو
كان عدد من الاخوان المسلمين يحرس المنشآت واماكن العبادة .

صلة الضباط الاحرار بالاخوان المسلمين كانت وثيقة ، وعدد كبير
منهم انتمى للجماعة في مرحلة من مراحل حياته كما سبق ذكره ولكن
تنظيم (الضباط الاحرار) رفض ان يكون تابعا لحزب أو قوة سياسية ،
وآثر ان يكون حركة وطنية مستقلة تملك السلاح مع اهدافها الخاصة
ولذا قررت اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار فصل عبد النعم

عبد الرؤف منها في بداية ١٩٥٢ ، لانه كان يحاول تجنيد الضباط للاخوان
.. وليس لتنظيم الضباط الاحرار .

وعندما انتصرت الحركة ، اعتقد الاخوان ان في ذلك انتصارا لهم ،
وكانوا في ذلك الوقت احرارا خارج المعتقلات على عكس بقية الاحزاب والقوى
الوطنية التي ضربت بعد حريق القاهرة مثل الحزب الاشتراكي والحزب
الوطني وانصار السلام والتنظيمات الشيوعية .

واختلط صوت الاخوان بصوت الجماهير المؤيدة لحركة الجيش في
الاسابيع الاولى ٠٠٠ ولم تكن هناك فرصة ليعلو صوتهم فوق صوت
الآخرين ٠٠٠ فان الافراج عن المعتقلين ، ونداء المحافظة على الدستور
والديموقراطية ، دفع الاحزاب جميعا الى النشاط ٠٠٠ ولم تكن جماعة
الاخوان المسلمين مركز جاذبية شديدة للوطنيين بعد ان كشف الايام كثيرا
من مواقفها المتهاونة المترددة مع الرأي ، واطهرت تصريحات مرشدتها العام
حسن الهضيبي ان لها اتجاهات خاصة متباينة مع اتجاهات الجماهير .
كان الاخوان المسلمون قد ايدوا على ماهر ، ثم ايدوا نجيب الهلالي
لان وزارته من رجال غير حزبيين عرفوا بسلامة القصد وبعد النظر واتصفوا
بالجراة والاقدام ٠٠ كما ان موقفهم من المسألة الوطنية كان يتضح من
حديث للهضيبي قال فيه بعدم قبول الاخوان المفاوضة في مبدأ الجلاء .
وانما تجري المفاوضة في كيفية تنفيذ الجلاء ، وعلى اساس ان اشترائك مصر
في أي دفاع اقليمي يجب الا يكون شرطا للجلاء والوحدة ٠٠٠ وهو ما كان
يعتقته نجيب الهلالي من صدور بيان بريطاني من جانب واحد بالجلاء
والوحدة ، ثم تجري المفاوضات في طريقة التنفيذ .

وكان هذا الموقف يتعارض تماما مع ارادة الشعب المصري التي اجمعت
على رفض الارتباط بالاحلاف او موافقة الدفاع الاقليمي .

ومع ذلك فكرت حركة الجيش في تعيين وزيرين من الاخوان المسلمين
في وزارة محمد نجيب ٠٠٠ ورشح الهضيبي الشيخ احمد حسن الباقوري
واحمد حسني وكيل وزارة العدل ومحمد كمال الديب محافظ الاسكندرية ،

وبعد ان تم الاتصال بالاول والثاني فعلا ، ابلغ جمال عبد الناصر سليمان
حافظ الذي اسهم بقدر كبير في تشكيل الوزارة ان حسن العشماوي ومنير
الدلة قد حضرا مؤفدين من المرشد العام ليلبغاه ان اختيار الاخوان المسلمين
قد وقع عليها ليمثلهم في الوزارة ٠٠٠ وان الفرشيش الاول كان شخصيا
من الهضيبي وليس من مكتب الارشاد .

كان الاعتذار للباقوري واحمد حسني بعد تبليغهما صعبا ... كما

ان رأى سليمان حافظ في عسماوى والدلة كان اتهمها شباب أكثر مما ينبغي
...ولذا فانه كان هناك احتمالان اما لشراكهما في الوزارة واما قبول قرار
مكتب الارشاد لعدم الاشتراك ، وقد استقر الرأي على الامر الثانى .

وكان هذا هو الصدام المكتوم الاول ... فقد شعر الاخوان ان الحركة
لاستجيب لارادة الجماعة ، وشعرت الحركة بموقف الجماعة السلبي ...
ولكن هذا لم يغير من طبيعة التعاون ولم يضعف الصلة .

فصل الشيخ الباقورى من مكتب الارشاد بعد توليه وزارة الاوقاف
... وهو كان يأمل بالتأكيد ان يجمع بين عضوية المكتب والوزارة معا ...
وادى هذا الموقف الى ظهور بعض تناقضات في صفوف الجماعة ... وهى
تناقضات بدأت قبل ٢٣ يوليو ، عقب اغتيال حسن البنا ، وصراع زملائه
للوصول الى منصب المرشد ، تم الاتفاق على حسن الهضيبي وهو بعيد عن
تنظيمات الجماعة ، ولم يكن له فيها دور رئيسى ، وانما ارضته كل
الاطراف المتنافسة ، لانتهاز فرصة السيطرة عليه وبالتالي على الجماعة .

واستمرت العلاقة طيبة بين الحركة والجماعة ، وخاصة بعد الانسراج
بعفو خاص في ١١ اكتوبر ١٩٥٢ عن قتلة المستشار احمد الخازندار رئيس
محكمة جنايات القاهرة الذى كان قد حكم بالادانة في بعض جرائم للاخوان
المسلمين ، ومحمود فهمى النقراشى الذى كان قد اصدر قرارا بحل
الجماعة بعد حرب فلسطين ، وعن المحكوم عليهم في قضية قنابل مدرسة
الخديوية ... وقد توجه المفرج عنهم من السجن الى مركز الارشاد فوراً ،
حيث استقبلوا بحفاوة شديدة من اعضاء الجماعة .

ثم صدر بعد ذلك بأيام مرسوم بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية
التي وقعت في المدة من توقيع معاهدة ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ الى ٢٣ يوليو
١٩٥٢ او المتهمين في قضايا سياسية ولم تزل قضايهم امام المحاكم ...
وقد بلغ عددهم ٩٣٤ شخصا ، سم الذين استثنى منهم المحكوم عليهم في
قضايا شيوعية باعتبارها جريمة اقتصادية كما سبق ذكره ، وكان من بينهم
عدد كبير من الاخوان .

وعندما صدر قانون تنظيم الاحزاب بادرت جماعة الاخوان المسلمين
بتقديم طلب بتوقيع حسن احمد اللبجي والدكتور محمد خميس حميد
وفهمى ابو غدیر ، يطلبون حق تشكيل الجماعة ببيان جاء فيه « الاخوان
المسلمون جند الله حينما يتناولون امر هذا الدين فهم لا يستهدفون الا
استهداف الاسلام ، ولا يتوصلون في بلوغ هذه الاهداف الا بالوسائل التي
يقرها الاسلام » .

ولكن الطلب لم يأخذ مجراه مع بقية الأحزاب ، وإنما اتصل جمال عبد الناصر بوزير الداخلية سليمان حافظ وقال له « ان الجماعة كانت من أكبر اعداء الحركة قبل قيامها وانها ساهمت بنصيب كبير فيها وما زالت تقدم لها العون المستمر » وطلب منه ايجاد مخرج للجماعة .

وفي مكتب وزير الداخلية التقى جمال عبد الناصر وحسن الهضيبي وتم الاتفاق على ادخال تعديل في اخطار التأسيس يبعد الجماعة عن مجال الأحزاب .

ويؤكد ذلك استمرار العلاقة الطيبة بين الحركة والجماعة أثناء انضمام مع الأحزاب ، فقد كانت الجماعة دائما ضد الأحزاب والحزبية ، لان ذلك كان يعنى فى نهايته خلو الساحة لهم وحدهم .

ولكن بعض تصرفات الحركة وقراراتها لم تجد قبولا او حماسا عند الاخوان المسلمين ، فقد مر قانون الاصلاح الزراعى دون كلمة تأييد واضحة منهم ، واستقبلوا اقالة رشاد مهنا بفتور شديد فقد كان قريبا منهم ، وراهنوا عليه احيانا بأنه سيكون الجواد الفائز .

كما ان بعض تصريحات وتصرفات الاخوان المسلمين لم تجد ترحيبا من جانب مجلس قيادة الثورة . . . مثال ذلك تصريح المرشد العام حسن الهضيبي لادوارد بولاك محرر الاسوشيتد برس يوم ٥ يوليو ١٩٥٣ الفنى قال فيه :

« اعتقد ان العالم العربى سيربح كثيرا اذا حاول ان يحسن فهم مبادئنا بدراستها بروح العدل البعيدة عن التعصب ، وانا على ثقة من ان الغرب سيقنع بمزايا الاخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم شعبا مفرزا كما حاول البعض ان يصورهم . وانا اثق فى ان الغرب سيجد ان الاخوان المسلمين عامل كفى فى سبيل تقدم الانسانية والرخاء والسلام بين مختلف الشعوب » كانت هذه التصريحات بمثابة لمز لل دولة الغربية لم ترض عنه الحركة فى وقت كانت المفاوضات فيه قد تعثرت مع الجانب البريطانى ثم انقطعت . وقد كتب انطونى ايدن فى مذكراته بعد ذلك يقول « ان الهضيبي كان حريصا على حسن العلاقات معنا » .

ومن جهة اخرى كان وجود الاخوان المسلمين فى المظاهرات التى تحتشد لمقاومة محمد نجيب او اعضاء المجلس ، امرا يصدمهم ويشعرهم بأنهم مازالوا كتلة نشطة بين الجماهير تعبر عن نفسها بهتافها المعروف (الله اكبر ولله الحمد) .

كان هذا الامر يثيرهم كثيرا . . . ان الجماهير لم تتحول تماما الى

جانب الثورة ... ولذا اعدوا شعارا آخر بهيئة التحرير يهتفون به أثناء
مظاهرات الاستقبال وفي الاجتماعات الشعبية وهو (الله اكبر والعزقصر) .

كانت حربا مستترة غير معلنة ... لا الاخوان المسلمون يصارحون
بالعداء جهارا ولا مجلس قيادة الثورة يهاجم الاخوان .

ولم تكن هناك فرصة الا ممارسة اللعبة المعروفة وهي التسرب الى صفوف
الاخوان المسلمين ومحاولة تعميق التناقضات الموجودة بينهم ، وتفجيرهم من
الداخل ... وقد اسهم في ذلك من جانب الحركة الشيخ احمد حسن الباقوري
بالتعاون مع ابراهيم الطحاوي سكرتير هيئة التحرير .
وكانت هناك بداية انقسام في الاخوان المسلمين حول قضيتين
اساسيتين :

اولا : التعاون مع حركة الجيش .
كانت هناك فئة تؤيد ذلك يتزعمها حسن العشماوي وعنبر الدلة ويقف
حسن الهضيبي منها موقف عدم المعارضة .
وفئة ترفض ذلك ويتزعمها سعد الوليلي ويوسف طلعت وعبد القادر
عودة والشيخ محمد فرغل وابراهيم الطيب .

ثانيا : بقاء النظام والجهاز السرى .
كان هناك رأى ينادى باستمرار النظام السرى باعتباره قد انشئ
اساسا لحماية الجماعة او تحقيق اهدافها وانهم احوج ما يكونون اليه في ظل
نظام عسكري يستطيع ان يبطش في اية لحظة .

ورأى آخر ينادى بالغاء النظام السرى ، لان النظام العسكري القائم
سوف يستفزه وجود جهاز سرى فيستدرجه ذلك الى التعجيل بضرب
الاخوان .

وكان جمال عبد الناصر قد استطاع ان يجنب اليه عبد الرحمن
السندى رئيس الجهاز السرى والذي كان على خلاف مع حسن الهضيبي
والشيخ سيد سابق منشاء الجهاز السرى .
وقد أدى ذلك الى حدوث انقسام في تنظيم الجهاز وشكلت له قيادة
جديدة كان على رأسها الذين عارضوا التعاون مع حركة الجيش وهم ابراهيم
الطيب (محامى) ويوسف طنعت (جبار) والشيخ محمد فرغل ، ومحمد
فايز (موظف) الذى انفجر فيه طرد من حلاوة المولد النبوى ، وادى ذلك الى
زيادة حدة الصراع بين الجناحين .
وقد نجح هذا الجناح في اجتذاب عدد من ضباط الجيش كانوا ينتمون

الى الاخوان المسلمين كما بدأوا فى تنظيم عدد من ضباط البوليس ...
وهكذا استمرت اللعبة بعد ان اصبحت حركات التسرب متبادلة .

ولم تقف اتصالات الاخوان فى حدود الضباط المنتمين اليهم ، ولكنهم حاولوا الاتصال ايضا بمحمد نجيب ، مدركين ان هناك تناقضا قد بدأ يظهر بينه وبين زملائه اعضاء مجلس قيادة الثورة .

لم يتم اللقاء مع محمد نجيب شخصيا ... وانما تم مع قائد حرسه الخاص اليوزباشى محمد رياض الذى قابل حسن عسماوى ومنير الدلة عدة مرات فى ديسمبر ١٩٥٣ .

كانت مطالب الاخوان تدور حول :
١ - تعيين رشاد مهنا قائدا عاما للقوات المسلحة ... وكان رشاد وقتها ينفذ عقوبة السجن المؤبد بعد محاكمته عقب اعتقاله فى ١٥ يناير ١٩٥٢ .

٢ - عدم تأييد الحكم الديموقراطى .
٣ - عدم تأييد عودة الاحزاب والاصرار على حلها .
٤ - عودة الضباط الى الثكنات .
٥ - تشكيل وزارة يرضى عنها الاخوان .
وعندما تبلورت اتصالات محمد رياض مع الاخوان فى هذه المطالب عرض الامر على محمد نجيب ، فرفض الحديث فى ذلك شكلا وموضوعا .
رفض فكرة الاتصال السرى بالاخوان مطلقا ، ولذا فهو لم يقابل احدا منهم .

ورفض مطالبهم من الوهلة الاولى ، لانه أدرك انهم يريدون حكما ديكتاتوريا يستبدلون فيه شخص الديكتاتور ، ويقاومون عودة الديموقراطية والحياة البرلمانية ، وتوقفت الاتصالات بين محمد نجيب والاخوان فى وقت كانت تتجمع فيه سحب الخلاف وغيوم التوتر التى تجمعت رغم ما قامت به الثورة من تقديم اشرس اعدائهم ابراهيم عبد الهادى فى اول قضية امام محكمة الثورة وصنور الحكم عليه بالاعدام ثم تخفيفه الى السجن المؤبد ... ورغم تصفية الاحزاب تصفية رسمية وسجن زعمائها بأحكام محكمة الثورة . بل يبدو ان الاخوان المسلمين قد وجدوا ذلك فرصة مناسبة للانقضاض على السلطة فى وقت اصبحت فيه الساحة السياسية خالية من كل القوى السياسية الاقوتهم .

اصبح الصدام بين حركة الجيش وجماعة الاخوان حتميا ... تقذير تخوفات مجلس الثورة من موقف الجبهة المناوئة لهم فى الاخوان ، وما يرتبط

بها من تنظيم وجهاز سرى مسلح ٠٠٠ ويقذيه ايضا تناقضات الاخوان
الداخلية التي بلغت حد الانفصال والمواجهة .

لم ينجح في اذابة الخلاف ، او تحاشى عوامل الصدام المقابلات
الدورية التي كان يقوم بها عدد من زعماء الاخوان مثل عبد القادر عودة
وكامل الشريف (الذي هرب من مصر واصبح سفيراً للاردن في باكستان) ،
مع جمال عبد الناصر وعدد من زملائه اعضاء المجلس .

وتفجر الموقف في ساحة الجامعة يوم ١٢ يناير ١٩٥٤ عند الاحتفال
بذكرى شهداء معركة القنطرة ، وحضور الطلبة الاخوان ومعهم الارهابي
الايراني (نواب صفوي) زعيم جماعة (فدائيات اسلام) والذي كانت صحف
اخبار اليوم قد هللت له واحاطته بنهاية ضخمة ٠٠٠ وحدث اشتباك بينهم
وبين الطلبة الآخرين انتهى الى اصابة بعض الطلبة ، واستخدم الاخوان
يومها اسلحة نارية الى جانب العصي ، مما احدث جواً بالغاً من العتسف
والتوتر .

وجد مجلس الثورة نفسه مواجهاً بموقف يحتاج الى حزم حتى لا تفلت
الامور من قبضتهم ، فقد كان الخلاف داخل المجلس مع محمد نجيب قد
اصبح في الشارع حديث المجتمع ، وظهور العنف داخل الجامعة كفيلاً ينقله
الى خارجها .

واصدر مجلس قيادة الثورة يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ قراراً بحل جماعة
الاخوان المسلمين بعد سنتين كاملتين بالتحديد من حل الاحزاب السياسية .
لم يوافق محمد نجيب على قرار حل الاخوان ويقول في ذلك :
« رفضت الموافقة على حل جماعة الاخوان المسلمين عندما عرض الامر
على مجلس القيادة ٠٠٠ لم ارفض الحل لاني كنت مشايخاً للاخوان ، فقد
سبق ان رفضت اعتبارهم خارجيين على قانون الاحزاب ٠٠٠ كان رفضي
لحل الاخوان المسلمين مبنياً على اساس مبدئي ٠٠٠ وليس على اساس
موقف ذاتي » .

ولكن عدم موافقة محمد نجيب لم تؤثر في صلب قرار الحل ، فقد
كان هو الصوت الوحيد المعارض رغم انه لم يكن يسعى لخلق جبهة مع الاخوان
لانه لم يكن على صلة بهم .

ولكن هذا الموقف اثبت في صدور زملائه الخشية ان يكون هناك تدبير ما
بين محمد نجيب والاخوان ومع ذلك آثروا مواجهة الموقف في صلابه .
وصدر بيان من المجلس يوجه الى الاخوان المسلمين الاتهامات الآتية :
١ - التناقص في تأييد المرشد العام للحركة الا بعد خروج الملك .

٢ - عدم تأييد قانون الاصلاح الزراعى والمطالبة برفع الحد الاقصى للملكية (فى حالة التطبيق - الى ٥٠٠ فدان) .

٣ - محاولة فرض وصاية على الحركة بعد حل الاحزاب السيامية .

٤ - اتخاذ موقف المعارضة من (هيئة التحرير) .

٥ - بدء التسرب الى ضباط الجيش وضباط البوليس وتشكيل وحدات تحت اشراف المرشد مباشرة .

٦ - تشكيل جهاز سرى جديد بعد حل الجهاز السرى الذى كان يشرف عليه (عبد الرحمن السندى) منذ ايام حسن البنا ٠٠٠ (والمسروف ان السندى كان على صلة بجمال عبد الناصر) .

٧ - حدوث اتصال عن طريق الدكتور محمد سالم الموظف فى شركة النقل والهندسة بين مستر ايفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية فى مايو ١٩٥٣ مع منير الدله وصالح ابو رقيق ثم مع حسن الهضيبي بعد ذلك ٠٠٠ واعتراض جمال عبد الناصر وقتها على حدوث مثل هذه الاتصالات .

٨ - زيارة حسن العشماوى يوم الاحد ١٠ يناير ١٩٥٤ - اى قبل قرار الحل بايام - لمستر كريزويل الوزير البريطانى المفوض ثم عودته فى نفس اليوم لزيارة اخرى امتدت من الرابعة الى الحادية عشرة مساء .

كانت هذه الاتهامات الرئيسية فى البيان الذى اعتبر كلمة النهاية فى علاقة حركة الجيش وجماعة الاخوان ٠٠٠ والذى اقترن صدوره باعتقال حسن الهضيبي و ٤٥٠ عضوا بالجماعة فى القاهرة والاقاليم .

اعتقد الناس جميعا ان صدور البيان وما صاحبه من اعتقالات سوف يكون نهاية مثيرة لصلبة حركة الجيش بالاخوان ٠٠٠ فلم يعد هناك شئ يمكن ان يضاف الى تهمة الاتصال بجهات اجنبية وتدير اجهزة سرية . كانت الرؤوس قد تناطحت فعلا ، ولكنها لم تستمر فى تناطحها ، لان خطرا مشتركا كان يهددها معا . فمجلس قيادة الثورة كان يفقد انصاره خارج حدود عضويتهم مثلهم فى ذلك مثل كافة الاحزاب الفاشية التى تعتمد على آراء ومبادئ عنصرية - اوروبية ، كما ان حوائثهم الازهابية السابقة ، وممالة الثورة لهم بالانحراج عن القتلة من اعضاء جماعتهم كانت موضع استنكار فئات كثيرة من الشعب .

اكتشف الطرفان ان وقوع المصادمة كان فى وقت مبكر وغير مناسب للطرفين ٠٠٠ ولكن مجلس قيادة الثورة لم يتراجع فورا ، بل اعلنت وزارة

الداخلية انها ستفرج عن كل معتقل لاتوجه له تهمة معينة ، وفعلا بدأت الصحف تعلن عن اعداد الذين يفرج عنهم كل يوم ...

وحرص جمال عبد الناصر الا يقطع الحبل نهائيا معهم ، فقام بعد قرار الحل بزيارة قبر حسن البنا في الزكري الخامسة لاستشهاده (١٢ فبراير ١٩٥٤) مع صلاح سالم واحمد حسن الباقوري ، وخطب قائلا :
« اشهد الله اني اعمل - وكنت اعمل - لتنفيذ هذه المبادئ وافنى فيها واجاهد في سبيلها » .

وظلت محاولة اجتذاب جماهير الاخوان عن طريق الجناح المتعاون مع الثورة مستمرة .

كان الصدام مع الاخوان قد تفجر ، ولكنه لم يطع بكل شيء ... فقد فرضت الاحداث فيما بعد على الحركة والجماعة ان يلتقيا من جديد ... حتى ينفجر الموقف مرة ثانية في (الصدام الاخير) الذي بدأ في فبراير ١٩٥٤ كما سيأتي ذكره تفصيلا فيما بعد .

وهكذا شملت (سنوات الصدام) صداما مع الاقطاع والاحزاب السياسية والشيوعية والاخوان المسلمين .

ولكن كان هناك صدام آخر ، أكبر خطرا ، وأشد تأثيرا .

صدام الضباط

(كان ١٥ يناير ١٩٥٣ نقطة تحول في تاريخ
وتقاليد الجيش المصري ٠٠ اذ دخل الضباط
برتبهم وملابسهم العسكرية معتقلين الى
سجن الاجانب)

لم يكن الصدام قاصرا على الطبقة الاقطاعية والطبقة الوسطى ٠٠٠
ولم يكن فقط بين المدنيين والعسكريين ٠٠٠ ولكنه كان ايضا في صفوف
العسكريين ٠٠٠ ولم يبدأ متأخرا ٠٠٠ وانما بدأ مع المحطات الاولى للثورة .
كان التخلص من ضباط الرتب الكبيرة كواء واميرالاي تعبيرا عن
صراع الاجيال .. كما أن تطهير صفوف الجيش من بعض ضباط الرتب
الصغيرة كان يتخذ طابعا اخلاقيا أكثر منه سياسيا .. فالذين فصلوا من
الجيش مع ايام الثورة الاولى من الرتب الصغيرة كانت تلاحقهم او تلاحق
تصرفاتهم واسرهم شبهات متداولة ٠٠٠ ولم يكن احد منهم من ابتداء الاسر
الاقطاعية او البرجوازية الكبيرة كما سبق ان اوضحنا .
تجاوز عدد الذين فصلوا في الشهور الثلاثة الاولى أكثر من ٥٠٠
ضابط ، وكان تحديد اسمائهم يتم عن طريق المداولة بين اعضاء تنظيم
(الضباط الاحرار) الذي ظل قائما ومتناسكا يعقد الاجتماعات في مختلف
الاسلحة والمناطق ، ولكن بدرجات متفاوتة .
كانت زحمة العمل اليومي وكثرة للمسئوليات الملقة على عاتق اعضاء

مجلس القيادة ، وتكليف بعض اعضاء الصف الثاني بواجبات خارج الوحدات او خارج الجيش عاملا من عوامل ضعف الحركة التنظيمية بعد ٢٣ يوليو ، الى جانب تدافع عدد كبير من خارج تنظيم (الضباط الاحرار) للعمل والمشاركة والحرس على القول بأن الحركة للجميع ، وتصريح بعض اعضاء مجلس القيادة بأن الضباط (احرار) في محاولة لكسب تأييد الجميع .

نشأت التناقضات في صفوف الضباط وفي اجتماعات اعضاء مجلس القيادة كنتيجة لاجراءات المجلس ورد لقراراته واتجاهاته .

كانت البداية سامية ٠٠٠ الكل يتحرك في حماس واخلاص للقضاء على العفن الذي استقر في السراي ، ولتحرير مصر من جنود الاحتلال ٠٠ رحب الضباط جميعا - الا أفرادا محدودين - بخروج الملك الذي أقسموا له بيمين الطاعة والولاء، وعاش بعضهم يتصورونه مخلدا .

عندما وجد فاروق مطالب الضباط امامه في اليوم الاول قبلها ، عين محمد نجيب قائدا عاما برتبة فريق ومرتبة وزير ٠٠٠ وما ان ودعه محمد نجيب يوم ٢٦ يوليو حتى اذاع بنفسه بعد ساعتين فقط من خروج الملك بيانا تنازل فيه عن رتبة الفريق (قانعا برتبة اللواء مراعاة لحالة الدولة المالية) على حد قوله - وكان ذلك تعبيرا عن روح التضحية التي يقول محمد نجيب انه كان حريصا على اظهارها « حتى يفهم كل مصري ان المشاركة في الحركة لم تكن لكسب شخصي مادي وانما كانت لتحرير الوطن والمواطن » .

ولكن المثل الذي ضربه محمد نجيب لم يحتد تماما ٠٠٠ وبدأ بعض الضباط يقدمون على تصرفات شخصية مثيرة ، وخاصة الذين كلفوا بأعمال خارج الجيش تحت اسم (مندوب القيادة) ٠٠٠ والذين انتشروا في مختلف الوزارات والمصالح ٠٠٠ من التحويل الى المواصلات ٠٠٠ ومن الاشراف على (قطار الرحمة) الى السيطرة على (وزارة الداخلية) .

وكان اول خروج للضباط من صفوف الجيش ، هو تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات ثم عضوا في مجلس الوصاية ٠٠٠ واختيار ١٨ ضابطا من حلبة رتبة اللواء والعميد لتعيينهم في مناصب مدنية ، وكان منهم سفيران هما على نجيب الذي عين في لبنان ومحمد سيف الدين الذي عين في الاردن .

الباب الذي فتح لتعيين الضباط في مناصب مدنية والذي بدأ في مجالات خاصة محدودة لم يخلو من يومها ٠٠٠ وتدفق منه العشرات والمئات كما سيأتي ذكره تفصيلا في حينه .

وكان تعيين محمد نجيب رئيسا للوزارة بدايه لتوزيع اعضاء مجلس

الثورة أنفسهم ليكونوا مشرفين على الوزارات أى يشكلون ما يمكن التعبير عنه باسم (وزارة الظل) وعندما استقرت مهمات أخرى أولكوا أعمالهم الاشرافية الى ضباط من معارفهم الذين يتقنون فى الامر الذى احاط كل ضابط من ضباط القيادة بشلة خاصة من الضباط تتحرك فى مجال معين ، وتصرف تبعا لسلوك اعضائها الخاص ، دون توافر فرصة لرقابة دقيقة .

ولما كانت الحركة قد تمت بحافز التغيير اساسا دون التعرض لتفصيلات ما بعد التغيير ، ودون تخطيط لحركة المستقبل .. وارتباط الضباط الفكرى ببعضهم البعض لم يكن يتجاوز حدود ما ورد فى منشورات الضباط الاجرار - اذا كان قد قرئ ثم هضم - والاهداف العسقة التى تمثل آمالا طموحا دون طرح السبيل للوصول الى تحقيقها ... فان الآراء بدأت تتنافر وخاصة عقب كل قرار يصدر من مجلس القيادة .

اعترض رشاد مهنا مثلا على قانون الاصلاح الزراعى ، ولم يوافق عليه الا خضوعا لراى اغلبية المؤتمر المحدد الذى دعا اليه على ما هو .. ولكنه فى اتصالاته واراته كان يمثل جانبا خاصا منفردا غير مرتبط بمجلس القيادة ... وقد فوجيء محمد نجيب عندما قام بزيارته فى مكتبه بقصر عابدين هو وسليمان حافظ لتهنئته بهولود جديد ، بشكوى عارمة يقذفها فى وجهه رشاد مهنا وهو يخطط المكتب بيده قائلا : انه لا يقبل ان يهمل مجلس الوزراء ارسال جلول اعماله الى الاوصياء قبل عقد الجلسة ، وهو عرف جرت الامور عليه فى عهد الملك ... وقال له نجيب ان هذا العرف يتعارض مع الدستور ، وأنه يكفى ان مشروعات القوانين والمراسيم تصل الى القصر لتوقيعها من الاوصياء بعد اقرارها من مجلس الوزراء .

ولكن رشاد مهنا لم يقتنع بهذا المنطق ، وانتقلت الجلسة الى مكتب بهى الدين بركات حيث كان الامير محمد عبد المنعم موجودا ايضا ... وفتح الحديث حول جلول الاعمال مرة اخرى . كما اثير موضوع الاتصال بالوفود السودانية التى كانت تزور القاهرة ، وقال بهى الدين بركات ان هناك مفاوضات تجري وهو لا يعرف عنها شيئا .

وتم الاتفاق على اجتماع ثان يعقد بعد ايام ... ولكن الثقة كانت قد فقدت بين اعضاء المجلس ورشاد مهنا الذى كان منتبها الى حزب (شباب محمد) وهو حزب يقف على يمين الاخوان المسلمين ، كما ان محمد نجيب كان مازال يحتفظ فى قلبه باثر الموقف رشاد عندما طلب نقل نفسه من القاهرة الى العريش تجنبا لمواجهة محتملة من جانب السراى ، وكان رشاد بعيدا عن تنظيم الضباط الاجرار وخاصة بعد اتصاله بحسين سرى عامر للتصالح .

وكان رشاد مهنا خلال فترة عمله وصيا على العرش، يعطى لنفسه نفوذا أكثر مما تحتمله مسئولية المنصب ، ويتصل مباشرة بالأجهزة التنفيذية والصحافة لإبداء رأيه في كثير من المواضيع الأمر الذى كان يتعارض فى أحيان كثيرة مع اتجاهات المجلس .

ووصل الأمر غايته عندما قرر مجلس القيادة بالإجماع اغفاء رشاد مهنا من منصبه وتحديد إقامته وعندما وصل الخبر إلى بهي الدين بركات قدم استقالته وغادر القاهرة إلى عزبته فى (بساتين بركات) .
لم ينزع مجلس القيادة رشاد مهنا من موقعه فى سكون ٠٠٠ وانما أثار ضده عاصفة من الاتهامات لتحسين موقفهم ضد أى عمل مضاد من جانب الضباط .

ولم يكن الموقف هادئا داخل مجلس القيادة ٠٠٠ كانت بعض قرارات المجلس تلقى معارضة شديدة من جانب يوسف صديق الذى انبرى لمعارضه فانون تنظيم الأحزاب واعتقال السياسيين ومحاولة ضرب الوفد على غير أساس ديموقراطى ٠٠٠ وقد وقف إلى جانبه فى المراحل الأولى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وخالد المحيى الدين .

وكان جمال عبد الناصر قد اعتكف فى منزله وأعلن انه لن يشارك فى اجتماعات المجلس إذا كان الأعضاء سوف يتنكرون للديموقراطية .
ولكن وحدة يوسف صديق وجمال عبد الناصر لم تستمر طويلا ، فقد تراجع جمال عبد الناصر عن موقفه أمام الحاج وتفسيرات سليمان حافظ ، واكتشافة ان الوفد ليس فى الصلابة التى تحول دون ضربة ، وتبينه ان الطريق لاحتفاد بالسلطة ليس شديدا الوعورة والتعقيد .

ولكن يوسف صديق الذى كان يعبر عن رأى الشيوعيين ظل متمسكا بالديموقراطية والحياة البرلمانية ، رغم انه لم ينجح فى تحقيق رأيه بدعوة مجلس النواب المنحل لتعيين مجلس الوصاية ولا فى منع صدور قانون تنظيم الأحزاب ولا فى منع اغدام خميس والبقرى عمال كفر الدوار فقد كان المؤيدون له اقلية ٠٠٠ وكانت قرارات المجلس تصدر بالإغلبية .
وظهر بين الضباط وخاصة فى سلاح المدفعية اتجاه يدعو الى ان يكون تمثيل الضباط فى مجلس القيادة بالانتخاب وتحمس جميع أعضاء المجلس ضد هذا الاتجاه ، الا يوسف صديق .

كان السبب الكامن وراء هذا الطلب هو ما اثير من ملاحظات حول تصرفات شخصية لبعض أعضاء المجلس ، الذين عرف عن واحد منهم انه أقام علاقات شخصية مع الاميرة السابقة فائزة وقدم لها نظير ذلك تسهيلات

كبيرة ، والذين اشتهرت زوجة واحد منهم بقوة شخصيتها واحاديثها
عن اعضاء المجلس فى السهرات وخاصة فى نادى السيارات .
وتصادف ان الاثنين كانا من ضباط المدفعية .

ولما عقد جانب من ضباط المدفعية اجتماعا مع اعضاء مجلس القيادة
ناقشوا فيه هذا الرأى بصراحة مطلقة ٠٠٠ ولكنهم اعتقلوا يوم ١٥ يناير
١٩٥٣ بدعى انهم يدبرون مؤامرة لاغتيال اعضاء مجلس قيادة الثورة .
وذلك بعد طبعهم لمنشور خاص .

كان هذا الاعتقال هو اول صدام مباشر بين ضباط الجيش ، وكان
دخول الضباط برتبههم وملابسهم العسكرية سجن الاجانب هي اول سابقة
فى تاريخ الجيش المصرى ، تحت القيادة المصرية ، اذ كانت القوانين تنص على
حجز الضباط حجزا شديدا اى تحت الحراسة فى ميس احدى الوحدات ،
وليس فى غرفة السجن حتى تنتهى المحاكمة .

وكان مجلس القيادة قد حذر منذ ايامه الاولى من تكرار ما حدث فى سوريا
من سلسلة انقلابات متعاقبة ٠٠٠ فبادر الى اعتقال ٣٥ ضابطا من ضباط
المدفعية ، وانتهز هذه الفرصة لاصدار قرارات جامحة تظهره فى مظهر القوة ،
وتقرى قبضته على السلطات ، فكان قرار حل الاحزاب فى ١٧ يناير وتشكيل
مجلس قيادة الثورة .

اختار مجلس القيادة جانب الصدام المباشر مع ما يحويه ذلك من
احتمالات الخطر .

ولم يكن الضباط المعتقلون جميعا من اتجاه سياسى او فكرى واحد
٠٠٠ فقد اعتقل رشاد مهنا واعتقلت انا ايضا ، ولم يكن المعتقلون جميعا
من سلاح المدفعية ولكن قلة محدودة منهم كانت من المشاة وبعض المدنيين
(محمود رشيد ودكتور عبد العزيز الشال وصبرى الحكيم) .

ولم يقبل يوسف صديق مبدأ اعتقال الضباط بعد معارضته الشديدة
لاعتقال السياسيين ٠٠٠ وقرر الاستقالة من مجلس القيادة معلنا ان ضميره
لا يمكن ان يستريح وهو عضو فى مجلس يصدر قرارات تخالف افكاره
وعقيدته ٠٠٠ ولا يستقيم الأمر بأن قرارات المجلس تصدر بالاغلبية فان
المجلس فى ذاته لا يمثل الشعب ، ولا يمثل الجيش ايضا .

أصر يوسف صديق على الاستقالة ، وزاد اصراره بعد عودة الرقابة
على الصحف وصدور قانون حل الاحزاب ٠٠٠ ولم يتراجع عنها رغم
مباذله معه احمد فؤاد من محاولة اقناعه بأنه ينهى دوره السياسى باختيار
الاستقالة من المجلس ٠٠٠ ولكن يوسف وجد ان ضميره سوف يكون مثقلا

بما لا يقبله . ولم يعلن المجلس استقالته ، ولكنهم اجبروه على السفر الى
سويسرا في مارس ١٩٥٣ .

وكان المجلس قد تخلص من عبد النعم امين الذي غرقت سمعته في
فيض من الاتباويل والشائعات ، فقرر ارساله الى لندن — دون تحقيق —
للبحث في امكانيات التفاوض مع بريطانيا حيث كان الدكتور محمود فوزي
سفيرا لنا هناك ، ثم عين سفيرا في بلجيكا بعد ذلك .

ولم تمض حركة اعتقال ضباط المدفعية في سكون او بلا اثر ... فقد
تجمهر ضباط المدفعية عندما بلغتهم انباء الاعتقالات واجتمع ٤٠٠ ضابط
في ميس المدفعية معلنين انهم سيعتصمون حتى يتم الافراج عن زملائهم ...
وطلب جمال عبد الناصر من اللواء محمد حسين مدير المدفعية ان ينصح
الضباط بالانصراف والتمسك بالسلوك العسكري ... وعندما جاوبه
بمعارضة الضباط وقف محمد ابو الفضل الجيزاوي احد الضباط الاحرار اخرج
طبيخته وقال صائحا انه سيضرب كل من يعمل ضد الثورة ... وبعد جدل
صاحب اتفق الرأي على ان يكون هناك مجلس تحقيق ومجلس عسكري
يشكلان من ضباط المدفعية ... واكد جمال عبد الناصر للمجتمعين موافقته
على ذلك ... ولكن بعد ان انفض الاجتماع اتخذ مجلس القيادة سبيله
الخاص في التحقيق والمحاكمة بنفسه .

ولم يقف اثر الاعتقالات في حدود سلاح المدفعية فقط ، ولكنه امتد
الى اسلحة اخرى فقد توجه البكباشي حسني المنهوري احد ضباط
اللواء الرابع المشاة لمقابلة اللواء محمد ابراهيم رئيس اركان الجيش وسأله
عن سبب اعتقال الضباط ، فكان جوابه سلبيا وابله انه لا يعرف شيئا عن
ذلك ، فاخذ يواصل اتصالاته ببعض ضباط سلاح الفرسان ومحاولة اثارهم
للافراج عن زملائهم ضباط المدفعية ... ولكنه فوجئ باعتقاله في منزله
يوم ١٧ يناير .

وبدات التحقيق معه لجنة مشكلة برئاسة عبد اللطيف البغدادي
وعضوية عبد الحكيم عامر وصالح سالم وزكريا محيي الدين وكان يحرسه
ثلاثة هم كمال رفعت وحسن التهامي ومحمد ابو نار ... وخلال التحقيق
وجه اليه سلاح سالم السبب وتبدلا الاتهامات والكلمات البذيئة وقسم
ضباط الحرس بضربه ضربا شديدا واستمر تعذيبه من الفجر حتى الرابعة
مساء دون طعام او شراب ... وفي منتصف الليل استدعي الى مبنى مجلس
القيادة حيث وقف في السادسة صباحا امام محكمة يرأسها جمال عبد الناصر
وبها كل اعضاء المجلس عدا يوسف صديق وعبد النعم امين وانور

السادات وعندما حاول صلاح سالم سب المتهم نهره جمال عبد الناصر استمرت المحاكمة حتى التاسعة صباحا ٠٠٠ وفي صباح اليوم التالي ١٩ يناير ١٩٥٢ تلى عليه الحكم بالاعدام في غرفة مأمور سجن الاجانب ثم نقل الى السجن الحربى مقيد اليدين والرجلين بالحديد وهو يملأه الرسمية .

وظهرت مانشيتات الصحف الرئيسية يوم ٢٠ يناير وهي تعلن (اعدام البكباشى حسنى اللمنهورى) وكانت هذه هي آخر صحيف تطلع عليها في سجن الاجانب ونحن في حبس انفرادى ٠٠٠ ومن الغريب انه كان يجاورنى في الغرفة البكباشى رشاد مهنا الذى كنت معه في الراى على طرفى نقيض ، رغم تقديرى لسلوكه وتصرفاته الشخصية .

وكان هذا هو اول حكم بالاعدام يصدر على ضباط في الجيش المصرى بتهمة اخرى غير الخيانة العظمى ٠٠٠ وقد رفض محمد نجيب التصديق على الحكم رغم الحاج زملائه عليه وتحذيرهم له من خطر الانقلابات العسكرية، ولكنه اصر على موقفه قائلا :

« اننى لا اريد ان امضى في طريق مفروش بدماء الازلاء من الضباط . »
وكان تعذيب حسنى اللمنهورى قد بلغ محمد نجيب عن طريق قائد حرسه الذى لمح له اثناء التحقيق والضرب ينهال عليه والدماء تسيل منه .
وكان هذا التعذيب هو بداية التصرفات الهمجية الوحشية من جانب ضباط القيادة ضد زملائهم في السلاح ومن بعدهم معظم المعتقلين السياسيين .

كان اعتقال ضباط اللغعية والتحقيق معهم ومحاكمتهم بواسطة اعضاء المجلس هو كلمة النهاية في وجود تنظيم (الضباط الاحرار) ٠٠٠ فانه بعد نجاح الحركة ليلة ٢٣ يوليو استمرت بعض الاجتماعات التنظيمية بقوة الدفع الذاتى ، ولكنها تباعدت وتمهلت ثم توقفت ، لان اعضاء مجلس القيادة وجدوا في (الضباط الاحرار) تنظيما يمكن ان يشاركهم ، ويضع تصرفاتهم تحت مجهر النقد والمحاسبة .

ولذا فانهم سرعان ما استبدلوا التنظيم القديم رغم عدم انضباطه في الاجتماعات وعدم مراعاته للقواعد التنظيمية الحزبية ، بتنظيمات خاصة اخرى تعتمد على الضباط المحيطين بهم القريبين منهم للكونين للشغل الخاصة ، الذين تسرب اليهم عدد لم يكونوا من الاحرار اصلا ، وانما اظهروا براعة في مخاطبة الفرائض الشخصية لاجزاء مجلس القيادة .
ووضع في مراكز القيادة نوعان من الضباط ٠٠ اما اهل الثقة الكاملة

للمرتبطون بأعضاء القيادة ارتباطا شخصيا وثيقا ... واما الضباط الذين لا رأى لهم ولا يهتمون الا بمصالحهم الخاصة .. ولا ينفي هذا وجود بعض استثناءات .

كانت نهاية تنظيم (الضباط الاحرار) القديم ، وبداية تشكيل (التنظيم الخاص) الجديد ، تحولاً في نوعيه الضباط الداخلين في ميدان السياسة ... لانه مهما قيل عن طبيعة الضباط ، فلا شك ان (الضباط الاحرار) كانوا يمثلون أكثر الضباط ثقافة واحتماما بالمشاكل العامة وشجاعة في مجابهة الخطر ، واستعدادا لتحمل التضحية .

صحيح ان اغلبية (الضباط الاحرار) احتفظوا بامكانهم والبعض منهم عين في مراكز هامة وحيوية خارج الجيش او داخله ، ولكن ذلك كله كان يتم ... ليس عن طريق ارادة التنظيم وروتيه ، وانما عن طريق العلاقات الشخصية .

كانت شخصية الضباط الاحرار تستمد قيل الحركة من ارتباطهم بالتنظيم واستعدادهم للنضال والتضحية ... ولكنها اصبحت بعد ذلك تستمد من رضا القيادات عليهم واستعدادهم للخضوع والمسايرة .

ولكن كثيرا منهم رفض ان تطبق عليهم هذه القاعدة العامة ، واتخذوا مواقف باسلة شجاعة تبينوا فيها آراء ليس مهما ان تكون سخطا او صوابا ، ولكن المهم انها كانت آراء خاصة وليست تابعة .
ولما كان اعتقال ضباط المدفعية قد اعتبر عاملا جاسما في وضع نهاية لتنظيم (الضباط الاحرار) ... فقد بدأ الضباط المعارضون الراضون يبحثون عن اسلوب جديد للعمل ، ويتلمسون ساحة جديدة للتنظيم .

توقفت اجتماعات الضباط الاحرار لتمسكهم بحرية المناقشة والديموقراطية ... وقال بعض المخلصين منهم ان ذلك سوف يفتح بابا للمؤامرات .

وصلت الامور بنقل بعض ضباط سلاح الفرسان خارج السلاح عندما اعترضوا على اعتقال مجموعة ضباط المدفعية .

ويلاحظ في هذه الفترة ان اعضاء مجلس القيادة لم يتخذوا موقفا موحدا من هؤلاء الضباط .. عبد الحكيم عامر نصح احدهم (توفيق عبده اسماعيل) اثناء التحقيق منفردا قائلا له (اوعى تضعف احسن يديحوك) .. وخالد محيي الدين كان يفتنح الفرص لينصحهم بذكر ما يمكن ان يؤخذ عليهم .

وبينما كان زكريا محيي الدين يحرص على دقة التحقيق ... كان
عبد الحكيم عامر يطلب الافراج عنهم ويظهر روحا انسانية طيبة .

لم يستقل احد ويحاكم من سلاح الفرسان ... وتمت محاكمة ضباط
المدفعية بواسطة اعضاء مجلس الثورة مجتمعين علنا محمد نجيب .
وصدرت عليهم الاحكام بمسد تراوح من المؤبد الى عام واحد .

وافرج عني بلا اتهام او تدقيق الا للامات محدودة بعد خمسين يوما
من الحبس الانفرادي .

نانت ظاهرة التحقيق والمحاكمة باعضاء من مجلس القيادة تستلقت
النظر لانها عبرت عن خشية خروج التحقيق الى دائرة واسعة من الضباط
فيخرج الامر من ايديهم ولا يتم التحقيق وفق هواهم ، ولا تصدر الاحكام طبقا
لارادتهم ... ولذا مثلوا دور الاتهام والحكم في وقت واحد .

وكانت اثرها في مجلس القيادة امام هذه القضية تتأرجح بين ما نادى
به جمال سالم من محاكمة صورية واعدائهم قورا ... واغتراض محمد نجيب
على ان يكون الخصم هو الحكم .. واقترح عبد الحكيم عامر بالا يصدر حكم
الاعدام الا بموافقة جماعية ، وان يكون حكم المسجن هو اخف عند مقترح من
السنين يحصل على اغلبيه ... وتوترت المناقشة واغترض خالد محيي الدين
على السرعة واقترح عليهم النوم حتى الصباح لمواصلة المناقشة في جو هادئ .

نام الجميع على الارض في هذه الليلة ، وهمس خالد لجمال عبد الناصر
قائلا انه غير موافق على احكام الاعدام ولا على المحاكمة بهذه الصبورة ،
ووافق جمال عبد الناصر مؤيدا « انا معك » .. فاستمر في المعارضة .
وفي الصباح انجلت المناقشة عن تشكيل المحكمة من مجلس الثورة
عدا محمد نجيب وان يكون حكم الاعدام بالاجماع والسجن يتقرر بأخف
الاحكام كما اقترح عبد الحكيم عامر .

كان التناقض الرئيسي بين الضباط خلال هذه المرحلة نابعا من
شعور اغليبيتهم بانفراد مجلس القيادة بالسلطة وبأن الكلمات يجب ان تموت
على شفاههم حتى لا يتعرضوا للخطر .

لم يكن هناك تجمع خلف موقف سياسي او اجتماعي معين ، مما
يمكن رصد في صورة تكتلات واضحة ... فلم تكن هناك مواقف معارضة
لقانون تنظيم الاحزاب واعتقال السياسيين واعادة الرقابة والغاء الدستور
الا في صفوف تنظيم الجيش للحركة الديمقراطية للتحرير الوطني ...
اما فيما عدا ذلك فلم تكن هناك افكار معارضة قد نصبت او تبلورت بعد .

ولكن الامر لم يكن كذلك داخل مجلس القيادة ، حيث كانت تناقش كافة مشروعات القوانين وتدرس كل الاجراءات قبل صدورها .
وحمل خالد محيي الدين لواء المعارضة بعد استقالة يوسف صديق ورفضه الاستمرار عضوا في المجلس وقد تجسست معارضته في عدة مواقف منها قانون الافراج عن المسجونين السياسيين الذي اعلنه سليمان حافظ واستثنى الشيوعيين باعتبار الشيوعية (جريمة اقتصادية) .

وعندما عرض مشروع قانون العمال اعترض عليه خالد اعتراضا شديدا لانه كان يلغى حق الاضراب ويبيع الفصل ، وكان متحمسا لذلك عبد المنعم امين الذي كان موكولا اليه الاشراف على وزارة الشؤون الاجتماعية بما فيها العمال ، وهو الذي تطوع لرئاسة المجلس العسكري لحاكمة خميس والبقرى في كفر الدوار .
وكان من اهم الحجج التي استند اليها اعضاء المجلس هي ان رأس المال الاجنبي يحتاج الى نوع من الضغط على العمال ، لضمان الاستقرار والاستثمار معا .

ولم يجد خالد محيي الدين في ضميره ما يسمح له بالبقاء في عضوية المجلس مع صدور هذا القانون المتخلف ، فذهب الى مكتبه في سلاح الفرسان ليكتب استقالته وكان ذلك في اليوم الذي صدرت فيه الاحكام ضد رشاد مهنا وضباط المدفعية ودخل عليه في مكتبه جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ودارت بينهم مناقشة انتهت الى اقتراح جمال عبد الناصر عبر عنه بقوله :

— طيب لو رجعتا القانون وبيانا نعيد النظر فيه تسحب استقالتك ؟
ووافق خالد ، واعيدت مناقشة القانون امام مجلس قيادة الثورة الذي لم يقبل سوى منع الفصل التعسفي للنشاط النقابي مع تأجيل الموضوع حتى يصدر الدستور الجديد .

وفوجيء خالد يوما بأن بيانات قد وصلت لمجلس القيادة تفيد بأن ضباط سلاح الفرسان ثائرون وكان خالد مقبلا بينهم ويناقش معهم بعض ما يدور داخل المجلس وقرر المجلس (فصل خالد محيي الدين) ، ولكن ثروت عكاشة ابلغهم انه لا يضمن السلاح بعد فصل خالد وهنا قرر المجلس التراجع عن قراره مع الزام خالد بوقف الاتصال مع احمد فؤاد ، صلته في ذلك الوقت مع الحركة الشيوعية ومنع عقد اجتماعات للضباط الاحرار او غيرهم .

كانت التناقضات داخل المجلس تصل احيانا الى حافة الصدام . . .

وتمييز بين الاتجاهات وتقرب بين اصحاب الآراء المتشابهة .

وفي معظم الاجتماعات كان محمد نجيب يلحظ ان الموضوعات التي تعرض على المجلس يكون قد سبق مناقشتها بينهم قبل الاجتماع ، وتكون الاغلبية جازمة .. كما انه بدأ يلحظ انه اجتماعات قد بلغت تعقد دون حضوره .

وتسرب الى نفسه شعور بأن غارق السن قد بدأ يلعب دورا بينهم وبينهم ... دون ان يلحظ أن هناك تناقضات ومصادمات تظهر بينهم .. ولذا فإنه عندما بلغه يوما ان ضباط سلاح الفرسان وفي مقدمتهم خالد محيي الدين وثروت عكاشة غير راضين عن اسلوب العمل داخل مجلس القيادة ، وتصرفات جمال عبد الناصر الذي بدأ ينفرد بنفوذه وبشكل قسوة خاصة داخل المجلس ... وقال له المصدر الذي ابلغه ان خالد وثروت مستعدان لتأييده في مواقفه داخل للمجلس وخارجه ، احس وقتها ان فخا ينصب له وانه على وشك الوقوع في شرك ، وذلك كما يقول في كتابه (كلمتي ... للتاريخ) انه منذ اللحظة الاولى لم يطلب تأييد احد منهم ولم يحاول تشكيل شلة من بينهم ، وخشى ان توطئ في الموافقة ان يكون ذلك دافعا لمزيد من الاثارة والتمزق .

وقد دفعه هذا الاعتقاد الى الحذر ... بل الحذر الشديد ... مما دفعه الى ارتكاب خطأ ... بل خطأ جسيم ... اذ انه روى قصة الاتصال به كاملة داخل المجلس وكانت صلته شديدة عندما تبين انه لم يكن هناك اتفاق مدبر بينهم للايقاع به في شرك ، وأن صراحته قد وضعت خالد وثروت في حرج شديد .

اثار نجيب هذا الموضوع بحسن نية او سذاجة ، كشبه عن حقيقة كاملة وهي ان الخلافات داخل المجلس لم تعد تتحرك بطريقة فردية ، وانما بدأت تأخذ طابعا آخر ، وتسلك سبيلا جديدا .

وكان جمال عبد الناصر خلال هذه الفترة يمارس عمله داخل المجلس وخارجه بتركيز شديد يعطى ليله ونهاره للاتصال بالضباط والسياسيين ومناقشة المشاكل العامة والاستعداد لجلسات مجلس القيادة حتى يتعصر رأيه .

وكانت برأيه في اجتذاب بعض زملائه لجانبه والحصول بهم على الاغلبية التي يريد ، امرا لا يتوافر لاحد من زملائه ، الذين كثيرا ما كانت تفرقهم بعض المشاكل او الاهتمامات الخاصة ، والذين لم يجد احدهم منهم

طريقه او رايه الخاص وانما كان يندفع مع المجموعة في حماس شديد ،
تاركا التفكير لغيره .

كان جمال عبد الناصر ارضن زملائه شخصية ، واقلهم كلاما ،
واحسنهم استماعا ، واقدروهم على حل المشاكل بمهارة تكتيكية ملحوظة .

وتميز خلال هذه الفترة بمرونة فرضتها طبيعة الاحداث فهو لم يجمد
عند رايه الخاص بالديموقراطية والاحزاب مثلا ، وانما اختار طريق انفراد
المجلس بالسلطة عندما وجده ممهدا ومحل استجابة اكبر من زملائه
ولم يتشبت برأيه الذي اعلنه لضباط المدفعية من ان التحقيق مع زملائهم
سوف يكون عن طريق ضباط من المدفعية يحاكمونهم ايضا ، وذلك عندما
وجد في هذه الخطوة ما يمكن ان يعرض كيان المجلس للخطر وهو يعيد
قانون العمال ليناقشه المجلس ثانية عندما اعتقد ان استقالة خالد محيي الدين
يمكن ان تحدث شيئا في صفوف الجيش اذا تمت في وقت واحد مع
صدور الاحكام على رشاد مهنا وضباط المدفعية ويقابل حديث محمد نجيب
عن خالد وثروت بالصمت دون تعجيره في وقت غير مناسب .

وكما كان جمال عبد الناصر هو مركز حركة الضباط الاحرار ،
واكثرهم اتصالا بالضباط والقوى السياسية المختلفة قبل ٢٣ يوليو
فانه ظل اكثرهم اتصالا بمختلف الضباط ايضا بعد الحركة ، مدركا ان قوته
تاتي من صلته الوثيقة بزملائه في مختلف الاسلحة .

ولكن استمرار هذه الاتصالات كان يشكل عبئا شديدا عليه في وقت
تضخمت فيه المسؤوليات وتعددت الواجبات ، وتجاوزت مرحلة تكوين
تنظيم الى مرحلة المسؤوليات الكاملة عن مصر وكانت احداث المدفعية
وردود فعلها قد ضاعفت حذرهم من خطر انفجارات القوات المسلحة ، وفي
ذهنه دائما ما حدث في سوريا والعراق ، حيث ضاع بكر صدقي وحسنني
الزعيم وسامي الجناوي بانقلابات تمت على يد بعض رؤوسهم .

واستقر رايه على تعيين الصاغ عبد الحكيم عامر زعيما وصديق عمره
واقرب زملائه لقلبه واكثرهم اخلاصا ووفاء له ، حيث كانا يسكنان معا في
شقة واحدة قبل الزواج ، قائدا عاما للقوات المسلحة بدلا من محمد نجيب
الذي وصلت شعبيته الى درجة الخطورة على زملائه ، والذي كان حريصا
على صلته بالجيش فقام بمئات الزيارات للوحدات منذ ٢٣ يوليو .

كانت الفكرة خطيرة وجريئة معا فان ترقية صاغ الى رتبة لواء
هو امر يتناقض تماما مع انضباط القوات المسلحة ، ويتنافر مع طبيعة
الضباط الذين تمثل الاقدمية عندهم شيئا مقدسا .

وكان الاعلان عن هذه الفكرة : بطلقة مجردة حريا بأن يقابل بالرفض والمعارضة من جانب محمد نجيب الذى عاش حياته جنديا يعتز بجنديته
... رأى جمال عبد الناصر ان يربط هذه الخطوة الجريئة بخطوات
اخرى تكون أكثر جاذبية لاهتمام الناس ، وتضعف من صلابة المقاومة عند
محمد نجيب وزملائه فى مجلس القيادة .

ومن هنا كان الربط بين ترقية عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات
المسلحة وبين اعلان الجمهورية وتعيين محمد نجيب اول رئيس لجمهورية
مصر .

ولكن محمد نجيب لم يوافق ... اعترض ورفض ... وقال انه قاوم
تعيين محمد حيدر قائدا عاما للقوات المسلحة لانه كان بعيدا عن صفوف
الجيش .. وهو يقاوم تعيين عبد الحكيم عامر قائدا للجيش لانه ليس
مهيا لذلك .

ولم يئأس جمال عبد الناصر من تحقيق فكرته ... كرر عرض الموضوع
على المجلس أكثر من مرة ، وتعرض محمد نجيب لتهجم بعض اعضاء المجلس ،
ولكنه ظل يقاوم ثلاثة اسابيع كاملة ، حتى أذعن .

فكر محمد نجيب فى الاستقالة ، ولكنه لم يقدم عليها ... وهو يقول
فى ذلك « اعترف ان هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه ، فقد شجعت
بعد قليل اننى اصبحت فى مركز اقل قوة بعد ان تركت قيادة الجيش » .
وقال لى زكريا محبى الدين ان قوتهم كافراد يشكلون سلطة المجلس قد
انتهت بتعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة .

أعلنت الجمهورية يوم ١٨ يونيه ١٩٥٣ وعين محمد نجيب رئيسا
للجمهورية مع احتفاظه بمنصب رئيس الوزراء وتخليه عن منصبى وزير
الحرية وقائد عام القوات المسلحة ... ودخل مجلس الوزراء عسدد من
البارزين فى مجلس القيادة ، حتى لا يثير تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما
الحسد والضيق فى نفوسهم .. فعين جمال عبد الناصر نائبا لرئيس
الوزراء ووزيرا للدخلية ، وصالح سالم وزيرا للارشاد ، وعبد اللطيف
البشادى وزيرا للحرية .

وكان اول قرار جمهورى وقعه محمد نجيب قرار تعيين عبد الحكيم
عامر قائدا عاما للقوات المسلحة بعد ترقينه الى رتبة اللواء .

قوبل هذا التعيين بمعارضة مكتومة ، ولكن دون تعبير ايجابى .. قلم
يستقل من المثات من اصحاب الرتب الاقسام الذين قفز فوقهم عبد الحكيم عامر
لواء حسين محمود قائد السلاح الجوى .

كان وصول عبد الحكيم عامر الى مركز القيادة العامة للقوات المسلحة نقطة تحول هامة في سيطرة اعضاء مجلس القيادة على الجيش بصورة عامة ، وسيطرة جمال عبد الناصر على اعضاء مجلس القيادة بصفة خاصة .

كان تعيين عبد الحكيم عامر هو نهاية اتصال اعضاء مجلس القيادة بالضباط زملائهم في مختلف الاسلحة ... وقد استقر الامر على ذلك بدعوى الحرص على الانضباط العسكري ، بينما هو في حقيقته قد انتهى الى عزلة هذه المجموعة من ضباط الجيش ، فلم يعودوا يتأدرون على تحريك قواتهم السابقة او مناقشة امورهم بصفة قانونية .

وقد اصبحت اليد العليا في السيطرة على القوات المسلحة هي يد جمال عبد الناصر الذي كان يثق ثقة شديدة في صديقه عبد الحكيم عامر ، والذي كانت صفاته الشخصية تجذب الضباط اليه لروحه المرحية وطيبته وانسانيته ، رغم انه لم يكن يملك مواصفات قائد القوات المسلحة الذي يحتاج الى يقظة وعلم وخبرة وشخصية متماسكة .

وقد ادى هذا التعيين الى وضع خط فاصل بين ضباط الجيش وضباط القيادة ، كما وضع نهاية للانضباط الذي تفرضه الاقدمية ، ذلك ان الرتب الكبيرة كانت تشعر دائما انها تحت مراقبة ونفوذ بعض الضباط الاصغر رتبة والاكثر قدرة على الاتصال بالقائد الجديد وحاشيته .

وبلغ الامر حدا جعل شمس بدران وهو ضابط برتبة الصاغ يتسلط على مصير القوات المسلحة ، ويمتنع افراد الرتب الكبيرة ، فتضطر الى تحيته ، لانه كان مديرا لمكتب القائد العام عبد الحكيم عامر .

انتهى تماما عهد الجيش النظامي التقليدي ، ولم يبدأ عهد الجيش الوطني الثوري ... وانما بدأ عهد الجيش الذي يتم الاشراف عليه بصلات شخصية خفية .

ولم يتم التغيير دفعة واحدة ، وانما تم خلال مراحل من المصادمات . ادت الى نقل بعض الضباط للعمل خارج الجيش ، والى دخول البعض منهم الى السجن ، كما سيأتى تفصيله فيما بعد .

وقد جعل هذا التغيير بنور الخلاف بين محمد نجيب واطباء المجلس تنمو في سرعة شديدة ...

وبينما كان محمد نجيب هو الذي اعلن عن تشكيل محكمة الثورة في خطاب عام بميدان الجمهورية الا انه فوجئ بظهور اسم مصطفى النحاس في قائمة المعتقلين حيث حددت إقامته ، وكان محمد نجيب قد اعترض على

ذلك ، لاعتقاده بأن النحاس قد أدى لمصر خدمات جليلة ، ولا يجوز تجديده
اقامته وهو في الرابعة والسبعين من عمره ، وشطب اسمه من الكشف فعلا ،
ولكنه فوجيء بإضافة اسمه عن طريق التزوير .

وعندما صدر حكم بإعدام ابراهيم عبد الهادي ، صرح محمد نجيب
للمندوب الصحفي بمعارضته للاعدام ، حتى لا يعلم دون علمه ٠٠٠ وقال
لبعض أعضاء المجلس انه يفضل ان يلتف جبل المشتقة حول عنقه دون ان
يصدق على حكم الاعدام ٠٠٠ ثم سافر الى الاسكندرية منتويا عليم العودة
احتجاجا على هذا (الانزلاق الخطير) - في رايه - وبعد يومين اضمامها
في استراحة تكثات مصطفى كامل حضر له جمال عبد الناصر وعبد الحكيم
عامر وزكريا محيي الدين وابلغوه انه يمكن استبدال حكم الاعدام بالاشغال
الشاقة المؤبدة .

الوحيد الذي وقف معه في المجلس ضد حكم الاعدام كان خالد
محيي الدين .

وهكذا أصبحت المصادمات داخل مجلس القيادة اعل صوتا ، محمد
نجيب في جانب ومعظم الاعضاء في جانب آخر ٠٠٠ اقربهم اليه أصبح خالد
محيي الدين الذي صاحبه في رحلة لزيارة النوبة ، حيث التقت افكارهما
معا على أهمية الديمقراطية باعتبارها الحل الوحيد الذي ينطلي للشعب
حقه ويضفي التعبير على ارادته ، ويعيد الجيش الى واجبه الاصلي داخل
التكتلات .

كانت رحلة النوبة هي بداية اللقاء الفكري بين محمد نجيب وخالد
محيي الدين ٠٠٠ ولكنه لقاء لم يتجاوز الحدود الفكرية الى اتفاق تنظيمية ،
فالإنسان معا كانا ضد فكرة تكرار الانقلابات العسكرية ، وكانا حريصين
حرصا شديدا على عودة الجيش الى طبيعته ، وتجاهل الانفجارات
والصدامات النوية .

ولم يقف دخول الضباط الى الوزارة عند حد الثلاثة الذين دخلوا
مع اعلان الجمهورية فقصد اجبر نجيب على ادخال زكريا محيي الدين وزيرا
للداخلية وجمال سالم وزير للمواصلات في ٥ أكتوبر ١٩٥٣ بناء على قرار
مجلس قيادة الثورة اتخذ في غيبته مع تفرغ جمال عبد الناصر لمنصب
نائب رئيس الوزراء .

وكان التوتر بين محمد نجيب وجمال سالم في الذروة ، الامر الذي

دفع جمال سالم الى ارتكاب مخالفة دستورية لم تحدث في تاريخ مصر ،
اذ رفض هو وزكريا محيي الدين اداء اليمين القانونية امام محمد نجيب . . .

وعندما وصل الخلاف بين محمد نجيب واعضاء المجلس الى حد تبادل
الاتهامات نبت اقتراح من احد اعضاء مجلس القيادة بتدبير عملية اغتيال
لمحمد نجيب ، ولكن عبد اللطيف البغدادي عارض هذا الاقتراح في حسم
شديد قائلا (ان الثورة ستضيع اذا نفذ ذلك) .

ولم يكن محمد نجيب خصما عنيدا . . . فهو رغم صراحته وشجاعته
وبسالته في حرب فلسطين كان لين الجانب في معاملته مع زملائه ، ينظر
اليهم كابنائنه او اخوته الصغار ، لا يسلك اسلوبهم في محاولة تجبييع
الضباط وتنظيمهم . معتمدا على سحر شخصيته وجماهيريته في الجيش
وخارجه .

ولكن هذا الموقف المتهاون من جانب محمد نجيب قد دفع الى تمادي
اعضاء المجلس في مهاجمته والاساءة اليه بالشائعات . . . وتبدلت الحال
تماما بعد ان كان جمال عبد الناصر يرحب به في بلدته بنى مر اثناء
زيارته لها في مارس ١٩٥٣ . قائلا « باسم ابناء هذا الاقليم ارحب بك من كل
قلبي واعلن باسم جميع الفلاحين اننا آمناء بك فقد حررنا من القسز والخوف
وامنا بك مصلحا لمصر ونذيرا لاعدائها » ، وعبد الحكيم عامر بقوله في قريته
اسطال « هاهو بلدنا يبايعك وها هم اولاد رجاله امامك اقوياء اشهداء
يعاهدونك على السير معك واثقين بك ومؤمنين » . . .

وبعد ان قال صلاح سالم في المحلة الكبرى يوم ٢٢ يونية « يقول
البعض انه كان يجب انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا شعبيا واعتقد
وكلكم تعتقلون ان محمد نجيب قد نجح في اكثر من انتخاب ولقد سار في
كل ركن من اركان هذه الدولة والتف حوله ملايين من البشر »

هذه امثله محلودة مما قاله اعضاء المجلس عن محمد نجيب ، ولكن الامور
بينهم تدهورت بسرعة الى درجة التفكير في اغتياله ، واهراجه باتخاذ القرارات
في غيابه ، والاساءة اليه بين حين وآخر .

ولم يكن محمد نجيب وحده قادرا على مواجهة هذه الموجة العنيفة
من الكراهية التي بدأت تنور ضده وتحاصره ، فهو بطبيعته كان مفتوحا
على الجميع ، لا يدبر شيئا في الخفاء ويرفض الانزلاق الى المؤامرات . . .

وكان حظه سيئاً مع زملائه في المجلس ، كلما تحدث مع واحد منهم بصدر مفتوح اسرع بنقل حديثه الى جمال عبد الناصر فأظهره بمظهر العدوة والتربص .
كانت الظروف تندفع دفعا الى نقطة الصدام بين محمد نجيب واعضاء المجلس وتوافرت عوامل اخرى جعلت لهذا الصدام فرقة شديدة داخل الجيش وبين الجماهير .
وهو ما نتحدث عنه فيما يلي عن الازمة التي كانت بمثابة (الصدام الاخير) .

الصدام الاخير

لم يكن الصدام الاخير مع فئة واحدة من الفئات السابقة ، ولكنه كان معها كلها مجتمعة .

لم تكن الخطوات الادارية او السياسية التي اتخذت قد انتهت حياة الاقطاع او الاحزاب او الشيوعية او الاخوان ٠٠٠ ولم تكن قد حولت ضباط الجيش الى فئة من المطيعين المستسلمين .

كانت كل هذه الفئات قد انحنت للمعاصرة ، تنتظر الفرصة المناسبة المطعن مرة اخرى ... وبدأ فبراير ١٩٥٤ وحركة الجيش مثل المريض الذي بدأت تظهر عليه عوارض امراض مختلفة كانت جراثيمها كامنة تتحين الفرصة المناسبة لحالة ضعف عام في الجسم .

كان اخطر ما تعاني منه حركة الجيش ، التناقض الداخلي بين الضباط ، وتوتر الموقف بين محمد نجيب واهضاء المجلس ٠٠٠ في وقت امتلأت فيه السجون بزعماء الاحزاب والشيوعيين والاخوان المسلمين . كانت جهات الصدام قد تعدت ، واصبح التركيز على واحد منها امرا متعذرا .

وانفجر الموقف عندهما وجد نجيب ان استمراره رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس قيادة الثورة اصبح امرا مستحيلا بعد ان وصلت الامور الى حالة يصعب علاجها ولا يملك وحده - على حد تعبيره - القدرة على الفصل فيها .

قرر محمد نجيب الاستقالة ٠٠٠ بعد صبر طويل على تحمل معاملة

زملانه نه ، وهو يبرر ذلك بحرضه على عدم سقوط حركة الجيش فريسة للديكتاتورية ، وتصوره ان وجوده يمكن ان يحقق الديمقراطية .

ولا يمكن اغفام محمد نجيب من المشاركة الايجابية في كل ما اتخذته حركة الجيش من قرارات ضد الحرية والديموقراطية ... هو اننى وقع قرارات الاعتقال واعداد خميس والبقرى واصدار قوانين الغاء الدستور وحل الاحزاب وتشكيل محكمة الثورة .

ولكنه مع ذلك كان حاجزا ضد جموح اعضاء المجلس الذين اصرروا على اعدام البكباشى حسنى المنهورى وعارض هو ... واعلنوا حكم الاعداد على ابراهيم عبد الهادى ورفض التصديق .. واعترض على عمليات الضرب والارهاب التى تعرض لها الضباط يوم دخلوا السجن بملابسهم ورتبهم العسكرية .

قدم محمد نجيب استقالته في كلمات محدوده ... ارسلها الى كمال الدين حسين باعتباره سكرتير مجلس قيادة الثورة الذى كان يسجل قراراته .

ولم تكن الاستقالة تعنى انسحابا هادئا من الحياة العامة ... ولكنها كانت تعنى في مضمونها انتهاء لاعمال مجلس قيادة الثورة وإقالة لاعضائه ... فند ارتبطت الجماهير البسيطة بشخصية محمد نجيب التى امتلكت الشارع ووجد الكثيرون فيها حلقة انقاذ لهم من طوفان ديكتاتورية عسكرية تقترب عند الانق .

والواقع انها قدمت بعد احتمال محمد نجيب لكثير من العبث والتصرفات الصغيرة ... كانت الرقابة تحذف ما يدل به من تصريحات ... والاذاعة لا تذيع كلماته الا اذا كانت على الهواء ... والمباحث العسكرية تطبع منشورات تشكك في موقفه ... والشائعات تدبر ضده في الجيش وخارجه .

كل الاجهزة الحساسة لم تكن في قبضة محمد نجيب ... قيادة الجيش والداخلية ووزارة الارشاد وهيئة التحرير ... جميعا كانت في ايدي اعضاء المجلس ... ومعظم الذين احاطوا به من الضباط كانوا مزروعين حوله يبلغون اخباره وتحركاته .

لم يعتمد محمد نجيب الا على شعبيته ... لم يرتبط بتنظيم داخل الجيش ... ولم يعقد اتفاقيات خاصة مع القوى والاحزاب السياسية المختلفة ... ولم يكن له نداء معروف سوى الديمقراطية وعودة الجيش الى الثكنات وهو ما قاله صراحة امام الضباط في ناديهم في ديسمبر ١٩٥٣ .

ولذا كانت الاستقالة بمثابة الاحتمار لقوة محمد نجيب فى مواجهة المجلس ٠٠٠ وامتحانا لارادة الشعب .

ما ان ذهب محمد نجيب الى منزله بعد تقديم الاستقالة حتى فوجئ بان التليفون لم يعد صالحا للعمل .

وظهرت الجرائد فى صباح ٢٥ فبراير تحمل هذه المانشيتات :
اجتماع هام مفاجئ لمجلس الثورة .
تعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء .
قبول استقالة محمد نجيب من جميع الوظائف التى يشغلها .

منصب رئيس الجمهورية يظل شاغرا حتى تعود الحياة النيابية الى البلاد .

وكان مجلس قيادة الثورة قد اعلن هذه الاخبار ضمن بيان وزعه على الصحف فى الرابعة صباحا ٠٠٠ ولم تكن قرارات المجلس بالاجماع فقد اعترض عبد اللطيف البغدادي وخالد محيي الدين على قبول الاستقالة ، واعلن خالد انه سيقدم استقالته بعد اسبوع .

وجاء فى البيان ما يفيد بان محمد نجيب تحرك الى مقر القيادة ليلة ٢٣ يوليو بعد مكالمات مرقضى المرافعى ، وانه لم يضم الى مجلس القيادة الا يوم ١٥ اغسطس ، وان جمال عبد الناصر قد تنازل له عن رئاسة مجلس القيادة لمدة عام واحد رغم انه كان منتخبا ، وان محمد نجيب يطالب بسلطات اوسع وبحق النقض لقرارات المجلس .

وكان اعلان الاستقالة صدمة للجماهير التى لا تعرف ما يدور فى كواليس السياسة والتى ارتبطت بمحمد نجيب واجبته منذ اليوم الاول للثورة ٠٠٠ ولم تجد كلمات البيان صدق عند الجماهير لانها رأت محمد نجيب يتصدر الحركة منذ لحظتها الاولى ويوقع بيانها الاول ، ويعرض نفسه لاحتمالات الانقراض على الحركة من جانب الملك او القوات البريطانية .

وعقب استقرار (مجلس قيادة الثورة) على هذا الرأى وتوزيع البيان على الصحف قام عبد المحسن ابو النور قائد الحرس الجمهورى بعمل خلسة لقائد الحرس عند منزل محمد نجيب ابعده بها عن المنزل واستبدل القوات التى كانت تحرس المنزل ونزع اسلحتها .

اصبح محمد نجيب معتقلا فى منزله ٠٠٠ ونشرت الصحف فى اليوم التالى نبأ استقالة اديب الشيشكل ديكتاتور سوريا ومناذرتة لهنا وتولى هاشم الاتاسى رئاسة الجمهورية .

كان توافقا غريبا في التوقيت ،
وفي اليوم التالي صدرت الصحف تحمل بيانات من مجلس قيادة
الثورة وتصريحات من صلاح سالم وزير الارشاد .
البيانات تقول ان محمد نجيب طلب علم مقابلة السفراء الاجانب
مطلقا . . . وكان هذا صحيحا لانه وجد في ذلك اعتداء على مسئولية وزير
الخارجية - حسب روايته - .

وتصريحات صلاح سالم كانت مثيرة . . . حيث قال ان محمد نجيب
قد توعده امام الصحفيين لانه منع نشر تصريح له . . . وانه سلم نفسه
للسجن الحربي هربا من متاعب محمد نجيب التي خلقها له في الاذاعة ، حتى
ذهب له حسين ذو الفقار صبرى وعدد من الضباط اخرجوه من هناك .
وصدر بيان ثالث لسبب السودان جاء فيه « الثورة ليست ثورة
نجيب ولا ثورة جمال او صلاح . . العلاقة المقدسة تربط بين شعبينا
الخالدين ، وما الحاكمون الا ادوات موقونة زائلة » .

لم تترك هذه البيانات والتصريحات اثرا في نفوس الناس . . . وبدأت
سلسلة من ردود الفعل في مختلف المواقع . . . داخل الجيش وفي الشارع
. . . في القاهرة والاقليم . . . وفي مصر والسودان .

اقوى ردود الفعل واسرعها كان في سلاح الفرسان ، حيث كانت
الافكار الديموقراطية تجد مجالا خصبا للنمو ، كنتيجة لوجود خالد محيي
الدين ضابطا لمخابرات السلاح ، وثروت عكاشة اركان حرب السلاح وهو
المعروف بصلة النسب التي تربطه بأحمد أبو الفتوح رئيس تحرير (المصرى) .
خلال الفترة السابقة لم تخدم تطلعات افراد السلاح للديموقراطية
ورفع قبضة مجلس القيادة القوية عن الجيش . . .

وثناء نظر مجلس القيادة في استمرار مشروع (النقطة الرابعة)
الامريكي ، اشترى ضباط الفرسان عشر نسخ من كتاب (النقطة الرابعة)
تأليف الكاتب الصحفي احمد بهاء الدين ، واتصل به بعضهم لمقابلة خالد
محيي الدين وثروت عكاشة حيث فهم من المقابلة ان مشروعا معروضا على
القيادة وان ضباط الفرسان يريدون ان يشكلوا مجموعة ضغط عن طريق
مناظرة ينتصر فيها رفض المشروع .

وعندما اختلف ثروت عكاشة مع صلاح سالم بعد نشره مقالا في مجلة
التحرير بمناسبة مرور عام على الثورة لم يذكر فيه شيئا عن صلاح سالم ،
واذاعة الاخير لبيان قال فيه ان مجلة التحرير لا تعبر عن الثورة . . . قرر
مجلس القيادة وضع مجلة (التحرير) تحت الرقابة شأنها شأن سائر المجلات

ولكن ثروت عكاشه رفض تنفيذ القرار وقدم استقالته بعد اجراء عثيف تمثل في ذهابه الى دار الهلال حيث كانت تطبع المجلة ، وحطم الرصاص وسحب المقالات ... الامر الذى ادى الى صدورها من دار اخبار اليوم بواسطة الاشراف المباشر لانور السادات بمعاونة مصطفى بهجت بدوى مدير ادارة المجلة ...

وكادت استقالة ثروت تؤدى الى خركة من جانب ضباط الفرسان لولا وجود خالد محيى الدين وقبول ثروت العمل ملحقا عسكريا فى باريس دون خلاف ... ولكنها كانت اضافة لعوامل الرفض فى نفوس ضباط الفرسان .

كان اليوم التالى لاعلان استقالته محمد نجيب يوم جمعة ... ومع ذلك فقد دعا ضباط سلاح الفرسان الى اجتماع عام لم يحضره خالد محيى الدين ولا ثروت عكاشه الذى كان قد عين ملحقا عسكريا فى باريس ... وحضر حسين الشافعى فطالبه الضباط بعودة محمد نجيب والحياة الديموقراطية ولما عجز عن اقناعهم ، حضر جمال عبد الناصر .
الظاهرة الواضحة فى هذا الاجتماع الذى بدأ فى الساعة مساء كانت تدفق الضباط عليه وظهور نفمة نقد من الضباط العاديين للضباط الاحرار لانهم تركوا الامور تتردى الى هذا الحد .

ووصل جمال عبد الناصر الى ثكنات السوارى فى الساعة والنصف مساء ، وهو الوقت الذى تعود فيه الديابات المكلفة بحراسة شرق القاهرة الى المعسكر لتفادها فى الصباح .. وقد تصور جمال وهو يسمع صوتها دون تعليق انها تتحرك لعمل انقلاب عسكرى .
عرض جمال عبد الناصر فى هذا الاجتماع خطوات الثورة وما قامت بتحقيقه ... ولكنه فوجئ بنقد قاس من الضباط موجه الى تصرفات مجلس القيادة السياسية وتصرفات بعض اعضائه الشخصية .

كانت هناك عدة محاور للمناقشة :

- ١ - الشكل الديموقراطى للتعيزير عن ارادة الشعب المصرى .
- ٢ - المدى الذى يتدخل به الجيش فى شئون الحياة اليومية ، وموعد عودته للثكنات لاداء دوره الطبيعى فى خدمة الوطن .
- ٣ - تأثير عزل محمد نجيب على اتفاقية السودان ، وكان ابن محمد نور الدين الزعيم السودانى والضابط بالسلاح قد اعلن ان الشعب السودانى عاطفى وان عزل محمد نجيب سيؤدى الى انتصار حزب الامة .
وكان هناك ايضا هجوم شديد بالامثلة على تصرفات بعض اعضاء المجلس فى النواحي المادية والشخصية والنسائية .

وتحول الهجوم الى عاصفة شديدة لم يستطع جمال عبد الناصر مجابهتها الا بقوله (انبا شخصيا لا مثالب عندي) وصور اسلوب حياته الخاصة ٠٠ واستمر الاجتماع حتى الثالثة بعد منتصف الليل ، حيث طلب جمال عبد الناصر العودة للمجلس لاستشارته والحضور مرة اخرى . وكان خالد محيي الدين قد وصل الى مبنى القيادة بعد عودته من حفلة السواريه في احدى دور السيما واستدعائهم له ٠٠ ويقول انه وجد وجوها جامدة احس في تضاريسها بالكرهية ولم يكن قد بلغه بعد ما دار في سلاحه .

وروى لهم جمال عبد الناصر قصة اجتماع السواري ، واششار الى صوت الديابات قائلا انها كانت تتحرك اثناء الاجتماع ٠٠٠ ودارت مناقشة قصيرة للخروج من المازق ومجابهة الموقف .
حسمها جمال عبد الناصر باقتراحات محددة هي تولى خالد محيي الدين رئاسة الحكومة والعمل بسرعة على عودة الحياة الدستورية ، وذلك لفقدانهم الثقة في محمد نجيب وعدم رغبتهم في التعاون معه .

واعترض خالد على هذا الاقتراح قائلا انه لا يقبل البقاء وحده ٠٠٠ ولكن جمال عبد الناصر قال ان البلد تريد محمد نجيب ونحن لا نستطيع مقاومة التيار ٠٠ وتمت موافقة المجلس على الاقتراح بعد تحذير كمال الدين حسين لخالد من عدم تحويل البلد الى شيوعية ، وبعد قبول عبد الحكيم عامر للبقاء مع خالد محيي الدين لفترة محدودة يستقيل بعدها ايضا .

وذهب جمال عبد الناصر مع خالد محيي الدين الى الضباط المجتمعين في السواري ، والذين لم يغمض لهم جفن طوال الليلة ٠٠٠ وكانت الساعة قد بلغت الثالثة صباحا تقريبا .

واعلن جمال عبد الناصر ان المجلس وافق على ما ياتي :

- ١ - حل مجلس قيادة الثورة .
 - ٢ - عودة محمد نجيب رئيسا لجمهورية برلمانية .
 - ٣ - يشكل خالد محيي الدين حكومة انتقال لمدة ستة شهور .
 - ٤ - تجري الحكومة انتخابات لجمعية تأسيسية لتضع دستورا دائما .
 - ٥ - يعود اعضاء مجلس قيادة الثورة الى وحداتهم .
- ضجت القاعة بتصفيق شديد ، وضاعت محاولات الكلام في ضجة الموافقة وخرج جمال عبد الناصر من سلاح الفرسان مع خالد محيي الدين .

وتوجه خالد محيي الدين مع اليوزباشي شمس بدران وضابط آخر الى منزل محمد نجيب لابلاغه بقرار مجلس قيادة الثورة ٠٠٠ وقصد رحب

محمد نجيب بالقرار ترجيباً شديداً وكانت علاقته بخالد قد أصبحت علاقة وثيقة على خلاف علاقته ببقية أعضاء المجلس .

وعندما عاد خالد محيي الدين إلى القيادة كانت معالم الصورة تتغير تدريجياً ، فإن ضباط الصف الثاني المخيطين بمجلس القيادة رفضوا الاستجابة لقرار مجلس قيادة الثورة وعودة الضباط إلى التكنات ، فحملوا السلاح وتملكتهم حالة هستيرية ، وتصرفوا تصرفات قردية . وحاول بعضهم الاعتداء على خالد محيي الدين فمنعهم عبد الحكيم عامر وجمال سالم .

ورفض هؤلاء الضباط تسليم بيان مجلس القيادة إلى مندوب الإذاعة الذي حضر في الساعة والنصف صباحاً . كان يحمل نوايا المعارضة للقرارات البكباشي أحمد أنور قائد البوليس الحربي والصاغ مجدى حسنين وقائد الجناح وجيه إياطه واليوزباشية كمال رفعت وحسن التهامي ومحمد أبو الفضل الجيزاوى والصاغ سعد زايد وغيرهم من الضباط الذين خرجوا عن حدود الانضباط وبدلوا بهاجمون أعضاء المجلس الذين اتخذوا هذا القرار .

وفي مكتب عبد الحكيم عامر ارتفعت ضجة النقاش وتبين خطر الصدام بالسلح . . . ووقف عامر فوق مكتبه شامراً سلاحه مهدداً بالانتحار إذا حدث قتال بين أسلحة الجيش ووحداته .

• ومع ذلك لم يرتدع ضباط الصف الثاني ، وتحركوا تلقائياً لتنفيذ رغباتهم دون تنسيق . . . بعض ضباط المدفعية اضطروا المدفعية المضادة للدبابات وحاصروا سلاح الفرسان من جهة الشوارع ، وجنود إحدى كتائب مدافع الماكينة وجهت مدافعها نحو أسلاك السلاح من داخل تكنات العباسية وحول البوليس الحربي مسار عربات واتوبيسات سلاح الفرسان ، واعتقلوا من بها من الضباط . . . وأخرج على صبرى وجيه إياطه الطائرات لتحلق فوق سلاح الفرسان .

فجئاً ضباط الفرسان بهذه التغييرات المفاجئة وحاول البعض منهم تقادى صدام دعوى مسلح فذهبوا لمناقشة أعضاء القيادة ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك فقد اعتقلوا ومنعوا من العودة .

ولم تقف التصرفات الذاتية لضباط الصف الثاني عند هذه الحدود . . . بل إن إليوزباشية كمال رفعت وداود عويس اتجها إلى منزل محمد نجيب دون أوامر لاعتقاله ولما اعترضهم الحرس اتصلوا بصلاح نصر قائد كتيبة الحرس الجديد فأذن لهما بالدخول .

كان الوقت فجرا ومحمد نجيب في فراشه عندما دخلوا عليه وطلبوا منه ان يلبس للخروج معها واعترض نجيب قائلا ان صلاح سالم ابلغه تليفونيا بقرارات المجلس وان خالد محني الدين قد زاره شخصيا منذ حوالي الساعة . . . وطلب الاتصال تليفونيا بأحدهما ولكن كمال رفض ذلك .

وخرج محمد نجيب من داره مرغما وهو يتساءل عما اذا كان معتقلا ، وعن الوجهة التي يقصدونها . . . ولكنه لم يتلق جوابا شاقيا .
وتحركت العربية الملاكى الخاصة الى ميس المدفعية بالمظلة وكان اليوم شديد البرودة ، فطلب محمد نجيب الجلوس في الشمس ولكنهم اصروا على استبقائه في إحدى الغرف حتى لا يشاهده الجنود .

وترك كمال رفض محمد نجيب في ميس المدفعية مع اركان حرب السلاح الصاع أبو اليسر الانصارى وعاد الى مبنى القيادة ليبلغ عبد الحكيم عامر الذي فار عليه وابنه هو وصلاح نصر قائد كتيبة الحرس . . . وارسل اليوزباشى حسن التهامي للافراج عن محمد نجيب واعادته الى منزله .

وفي طريق العودة لم تستطع العربية الجيب العسكرية ان تسلك طريقا جانبيا مهجورا وغير معبد . واعتقد محمد نجيب انهم سيطنفون عليه الرصاص من ثبات ضرب النار التي يمر بها هذا الطريق . . وقال لحسن التهامي انه لا يهاب الموت ولكن دمه سوف يظل لعنة عليهم .
ووصل محمد نجيب الى منزله سالما بعد يوم عصفت بنفسه التوقعات المختلفة ، وكسرت فيه قواعد الاحترام لرئيس الجمهورية وتمزقت نهائيا وحدة الضباط الاحرار .

ولم يكن رد الفعل الوحيد لاستقاله محمد نجيب قاصرا على ما حدث في سلاح الفرسان . . . ولكنه كان موقفا ضمن عدة مواقف اخرى .

ضباط المنطقة الشمالية في الاسكندرية عارضوا استقالة محمد نجيب فور اعلانها ، وكانوا قد عبروا عن رأيهم في ضرورة ابقاء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وعدم التهجيم عليه في اجتماع عقده حسن ابراهيم معهم في نادى الضباط .
موقفا من مجلس القيادة ، وحاول فيه الاساءة الى محمد نجيب بأحاديث شخصية اعترض عليها احد ضباط الفرسان (اليوزباشى امال المرصفي) عضو تنظيم قسم الجيش في حدوتو سابقا ، وايده جميع الحاضرين بالتصفيق .

كان مجلس القيادة قد اوفد البكباشى صلاح الدين مصطفى المحسني لعسكري الذي استشهد في عمان بعد ذلك للتعرف على رأى ضباط

الاسكندرية ... وقد صارحناء وقتها باننا لا يمكن ان نقف ضد الحرية والديموقراطية التي ينادى بها محمد نجيب والتي خرجت من اجلها ليلة ٢٣ يوليو .
كان موقف أغلبية ضباط الاسكندرية حاسما وواضح في تأييد محمد نجيب .

وتجاوزت ردود الفعل حدود الجيش .

عمت المظاهرات شوارع الخرطوم وبعض مدن السودان تهتف (لا وحدة بلا نجيب) وكان محمد نجيب قد اصبح رمزا للوحدة عند السودانيين فملة خدمته الطويلة هناك ، ودفن والده وخاله الضباطين بالجيش في السودان ، وعلاقته الوثيقة ومعرفته بكثير من الزعماء والبسطاء هناك جعلت منه شخصية شعبية محبوبة في السودان كما في مصر .
وخرجت المظاهرات ايضا في القاهرة تهتف بحياة محمد نجيب منذ الصباح الباكر .

وفي الوقت الذي احاطت فيه قوات الجيش بسلاح الفرسان وتم اعتقال عدد كبير من ضباطه بلغ الاربعين ... وبدا الامر كما لو ان مجلس الثورة قد انتصر تماما ، عقد اجتماع في ظهر ذلك اليوم اقترح فيه سلاح سالم وجمال سالم وحسن ابراهيم وكمال حسين وانور السادات اخسراج خالد محيي الدين من المجلس واعتقاله ... وطالب البعض بتحديد اقامته في مرسى مطروح بينما طلب عبد الحكيم عامر تسفيره للخارج .
الوحيد الذي عارض اتخاذ اجراء ضد خالد محيي الدين كان عبداللطيف بغدادى الذي قال ان خالد لم يخف آراءه عنا وكان معروفا ان له آراء مختلفة وقد طلب ان يستقيل وقد رفضنا .

وحسم جمال عبد الناصر المناقشة بقوله ان القضية ليست قضائية خالد محيي الدين ولكنها قضية محمد نجيب ، فاذا تقرر عودة محمد نجيب فلا بد من عودة خالد ايضا .

وبدأت مناقشة موضوع محمد نجيب ... وكان قد تقرر تشكيل محكمة من جمال سالم والبكباشى احمد اتور والصاغ احمد عبدالله لمحكمة ضباط الفرسان المعتقلين والذين نقلوا الى مقر البوليس الحربي في محطة مصر .

وثناء الاجتماع اتصل احد ضباط الفرسان (يوزباشى محمود حجازى) بعبد الحكيم عامر وابلغه انه اذا لم يفرج عن كل الضباط المعتقلين

فان الدبابات المحاصرة ستوجه نيرانها على مبنى القيادة ... وليحدث بعد ذلك ما يحدث .

وكانت المظاهرات تزداد انتشارا في شوارع القاهرة وتهتف (لا ثورة بلا نجيب ... الى السجن يا جمال ... الى السجن يا صلاح) ... ومناقشات مجلس القيادة في مصير محمد نجيب مستمرة لا تنقطع .

وعند الثالثة بعد الظهر كان الإرهاق قد استبد بجميع اعضاء المجلس بعد ليلة مرهقة حافلة بالاحداث ، فقرروا رفع الجلسة للنوم اربع ساعات ... وطلب منهم جمال عبد الناصر تفويضا بالتصرف اذا ساءت الامور خلال هذه الساعات ، فوافقوا على ذلك ... وكان هو الوحيد الذى بقى فى مقر القيادة بعد ان ذهب الجميع لخطف وقت للراحة ... وكانوا خلال هذه الفترة لا ينامون فى منازلهم .

وما هى الا برهة قصيرة حتى كانت الاخبار تتلاحق على مجلس قيادة الثورة ... وكالات الانباء تحمل اخبار مظاهرات السودان ... البكباشى صلاح مصطفى يصل من الاسكندرية حاملا موقف ضباطها تأييدا لنجيب ... واخيرة عودة صلاح سالم وقد صدمه منظر المظاهرات تملأ الشوارع امام قصر عابدين وهو فى طريقه الى منزله .

وقال صلاح سالم لجمال عبد الناصر الذى كان يجلس وحيدا فى الغرفة ... ، اما ان ينزل الجيش لتفريق المظاهرات واما ان يلتهب الموقف ، .

ولم يجب جمال عبد الناصر ... الذى جلس فى صمت وقد وضع رأسه بين يديه .

وتابع صلاح حديثه « اعتقد انه لابد من عودة نجيب » .

وظل جمال عبد الناصر صامتا لا يجيب .

وقال صلاح سالم « سأبلغ الخبر للاذاعة » .

واستمر صمت جمال عبد الناصر .

وكرر صلاح عبارته فى الحاح .

ولم ينطق جمال عبد الناصر ... ظل محتفظا بصمته وافكاره .

ولم يجد صلاح سالم بدا من تبليغ الاذاعة بخبر عودة محمد نجيب .

وفوجئ اعضاء المجلس فى منازلهم ببيان تذييه الاذاعة فى السادسة من مساء ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يقول « حفظا على وحدة الامة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وعند وافق سيادته على ذلك » .

وصحب هذا البيان بيان آخر تكررت اذاعته « تعلن قيادة الثورة ان
اي اخلال بالامن في انحاء البلاد سيقابل بكل شدة وعنف »
عاد محمد نجيب رئيسا للجمهورية *

التمزق الذي حدث في صفوف الجيش .. والتأييد الشعبي الجارف
في مصر والسودان .. وعجز مجلس القيادة عن اتخاذ قرار امام تتابع
الاحداث .. كانت هي العوامل التي اعادت محمد نجيب ، وابقت خالدمحيي الدين
عضوا في مجلس قيادة الثورة *

عاد محمد نجيب عودة المنتصر *

ونشرت صحف الصباح ٢٨ فبراير بيانا على لسانه قال فيه :
« ارى من واجبي ان ابين لاخواني وابنائى المصريين والعرب اننى
استقلت من منصبي بمحض ارادتي مقتنعا بان مجلس الثورة هو الهيئة التي
تركزت فيها غاياتنا العليا ، ورسمت اهداف الثورة السابقة التي ترمى الى
رفعة الوطن واستقلاله ، وما اخلصت على هذه الاستقالة الا لى اتبع
لاخواني اعضاء المجلس الفرصة للعمل على تحقيق هذه المبادئ والعمل على
طرد العدو الفاسد الذي مازال يحتل جزءا من ارضنا الطاهرة وانى لاهيب
بالمصريين الخالصين والعاملين ان يتحدوا صفا واحدا خلف اخوانهم واخواني
اعضاء مجلس قيادة الثورة ، يعملون معهم جاهدين لتحقيق الاهداف
السابقة » *

لم تكن عودة محمد نجيب هزيمة لطرف من الاطراف ، وانتصارا
للطرف الآخر ... ولكنها كانت توقيفا فرضته الظروف الحساسة
الموازنة ، وبداية رحلة جديدة من المواجهة الصريحة والمستترة
التناقضات القديمة تراكمت وكادت تتحول الى صدام مسلح بين قوات
الجيش ، لولا الحرص الشديد على تجنب اراقة الدماء *

وبدا محمد نجيب يومه الاول بعد العودة بالذهاب الى قصر عابدين
حيث تدفقت المظاهرات رغم بيان المجلس الذي تكررت اذاعته عدة مرات ...
وحدث اصطدام بينها وبين البوليس ادى الى اصابة ١٣ متظاهرا ، حمل
المتظاهرون قمصانهم الملونة بالدماء يلوحون بها الى محمد نجيب الذي خرج
يخطب فيهم من شرفة قصر عابدين ...

وعندما لمس نجيب هياج الجماهير وارتفاع هتافات الاحتجاج ضد
الاعتداء عليهم ، استدعى اليه فى الشرفة عبد القادر عودة احد زعماء الاخوان
المسلمين ليهدي من فائرة المتظاهرين، وخطب فيهم قائلا انه لم يقبل العدول عن

الاستقلة الا من اجل الحرية والديموقراطية والانتخابات البرلمانية .
وابلغ محمد نجيب النائب العام للتحقيق فى حادث الاعتداء على
المتظاهرين .

وفى اليوم التالى ٠٠٠ اول مارس ١٩٥٤ ظهرت الصحف وفيها اخبار
القبض على ١١٨ شخصا بينهم عبد القادر عودة واحمد حسين ، كما تقرر
ايقاف الدراسة فى الجامعات الثلاث الى نهاية الاسبوع ، حيث كانت
المظاهرات قد اجتاحتها ايضا .

وسافر محمد نجيب فى نفس اليوم الى السودان لحضور افتتاح
البرلمان السودانى بناء على ارتباط سابق ٠٠٠ مع صلاح سالم واحمد حسن
الباقورى .
كان موعد السفر غير مناسب اطلاقا فالامور لم تهدأ بعد فى مصر ،
وكثير من المشاكل كانت تحتاج الى حل ومواجهة .

وكانت هناك فى الخرطوم مفاجأة شديدة .

جماهير حزب الامة احتشدت فى المطار والشوارع المؤدية اليه تعلن
ارادة الانتصار بعد انتصار الحزب الوطنى الاتحادى فى الانتخابات وتعيين
اسماعيل الازهرى رئيسا لوزارة السودان هاتفة (لا مصرى ولا بريطانى ...
السودان للسودانى) .

ورغم ان الصديق المهدي كان فى استقبال محمد نجيب فى المطار ،
الا ان المظاهرات اخذت شكلا معاديا ، واصطدام الجماهير بالبوليس افسد
مظهر الاحتفال بافتتاح البرلمان السودانى وحاصر المسعوفين فى اماكنهم ٠٠٠
وكان محمد نجيب فى القصر الجمهورى يحاول الاتصال عبثا بالسيد
عبد الرحمن المهدي ، واجتمع بالسفراء العرب لمناقشة طبيعة المظاهرات
فاجمعوا على ان استفزازات البوليس قد (شوهت الموقف وحولته الى
مجزرة) .

وغادر الخرطوم مع الفجر محمد نجيب وزملاؤه ، كما غادرها ايضا
سلوين لويدي الوزير البريطانى ولم يفتتح البرلمان السودانى .. وقد حكمت
المحكمة العليا التى كان يرأسها قاضى بريطانى بعد ذلك باعدام عوض صالح
رئيس تحرير جريدة الامة ومدير دائرة عبد الرحمن المهدي وبالسجن المؤبد
على الصحفي على قريش بالجريدة ، واربع سنوات على عبد الله عبد الرحمن
تقد الله سكرتير عام منظمات الانتصار .. وقد خففت محكمة الاستئناف
بعد ذلك حكم الاعدام الى المؤبد ، وبحكم المؤبد الى عشر سنوات .

وبعد عودة محمد نجيب استمرت حركات الاعتقال ٠٠٠ فتم يوم ٣ مارس اعتقال ٤٥ من الإخوان ، ٢٠ من الحزب الاشتراكي ، ٥ وفنديين ، ٤ شيوعيين ٠٠ وصدر قرار باستمرار إغلاق الجامعة لمدة أسبوع آخر .
كان هذا دليلا على أن عودة محمد نجيب لم تكن استقرارا للوضع ، ولكنها كانت فرصة لالتقاط الانفاس للتناطح من جديد .

طالب محمد نجيب بإطلاق سراح المعتقلين ، وتحقيق النيابة مع المسئولين عن جرحي المظاهرات ٠٠ وصرح في مؤتمر صحفي حضره عدد كبير من مندوبي وكالات الأنباء والصحفيين الأجانب الذين توافدوا على مصر بعد الأحداث الأخيرة « انني لا ارضى إن اكون رئيسا للجمهورية في بلد غير ديمقراطي وغير برلاني ٠٠٠ وانه سيفرج عن المعتقلين جميعا » .
وعقد مجلس قيادة الثورة اجتماعا لم يحضره محمد نجيب ولا خاله محيي الدين الذي كان قد سافر الى وادي النطرون بناء على نصيحة زكريا محيي الدين لئلا يتعد عن القوات المسلحة التي اعتبرت حركة سلاح الفرسان بمثابة شرح عميق فيها .

وجد المجلس ان الصلح المباشر ليس في صالحه ، وإن جميع القوى السياسية متربصة به رغم اعتقال زعمائها ٠٠ واقترح جمال عبد الناصر ان ينفس من الضغط المتراكم بقرارات تتيح لهم البقاء فترة في هدوء .
وصدرت قرارات ٥ مارس التي اعلنها جمال عبد الناصر في بيان جاء فيه :

قرر مجلس قيادة الثورة اتخاذ الاجراءات فوراً لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريقة الاقتراع العام المباشر على ان تجتمع خلال يوليو ١٩٥٤ ويكون لها مهمتان :

- ١ - مناقشة مشروع الدستور الجديد وقراره .
- ٢ - القيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لاحكام الدستور الذي ستقره الجمعية التأسيسية .

وقرر المجلس ايضا إلغاء الرقابة على الصحف ٠٠ والقضاء الاحكام العرفية قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ٠٠٠ على ان يكون لمجلس الثورة سلطة السيادة لحين اجتماعها ٠٠٠ كما ان تنظيم الاحزاب سيكون متوقفا على الدستور الجديد ٠٠٠ .

وصرح جمال عبد الناصر بأنه ينوي الافراج عن المعتقلين اما الذين لم يحاكموا بعد فلن يقدموا للمحاكمة ٠٠ وقال « سأسس الاسماء التي لعلت بي وسأنظر للجميع على اختلاف الوانهم باعتبارهم مواطنين

يعملون جميعا لصالح الوطن ... كما انني سأنسى كل ما اصابني ، وسأنظر في بناء مصر على اسس ديموقراطية لصحيحة .
سادت مصر روح جديدة ... وعيق الجو بنسيم الحرية ... وعادت الحيوية الى الصحف بعد رفع الرقابة ... ولكن اليقين باستقرار الديموقراطية لم يكن واردا ... فان مركز السلطة والنفوذ كان في يد مجلس قيادة الثورة .

وظهرت عدة مقالات متباينة الآراء في الصحف ... الدكتور وحيد رأفت يدافع عن الديموقراطية في المصري ... وانور السادات يكتب في الجمهورية قائلا « ثم كان ما اعلن بالامس ... وما اعلن بالامس ان هو الا خيوط ملحمة كبرى بدأت منذ شهور طويلة وكان لابد ان تصل الى القمة في يوم من الايام ... قصة ارادها الانتهازيون والموتورون فوضى ودماء ، ويشاء الله ان يريد لها على لسان رفاق الثورة حرية في القول برفع الرقابة عن الصحف وحرية للشعب في ان يختار فيعلن عن مواعيد انعقاد الجمعية التأسيسية بالانتخاب الحر المباشر » .

وجمال عبد الناصر يصرح للصحفيين ... « هذه القرارات اتخذها مجلس الثورة من اجل مصلحة الوطن العليا » .
ولكن قرارات ٥ مارس لم تكن النهاية في قضية الخلاف بين محمد نجيب وخاله وبين أعضاء مجلس القيادة .. فقد بدأ كل فريق يتحرك ضد الآخر بأساليب مختلفة .

اعتمد محمد نجيب على شعبيته وعودته منتصرا فطلب ان يعود رئيسا للوزراء بعد ان كان جمال عبد الناصر قد تولى هذا المنصب واستمر فيه حتى ٧ مارس الى ان عاد محمد نجيب في اليوم التالي رئيسا لكل من الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة ... واخذ يوالى تصريحاته قائلا « ان كل ما يقال من اننا نبقي الاستمرار في حكم عسكري ماهو الا هراء وافساد واظطاج » .. وابلغ الصحف عن خطاب وصله من حسن الهضبي من داخل المعتقل يطلب منه الرجوع عن حل الاخوان والافراج عن المعتقلين ...

وخطاب آخر وصله من نقيب المحامين عمر عمر لدفع الاعتداء الجسيم الذي وقع على المحامين احمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمساني ، والدعوة لجمعية عومية تطلب عودة الحياة النيابية وعمل ميثاق وطني .

واستمر محمد نجيب على اسلوبه ... لا يقيم صلات تنظيمية مع الضباط الموالين له ، لا يخطط معهم حركة ما في المستقبل ... ولا يربط

نفسه بحزب او قوة سياسية معينة اعتمادا منه على تأييد (كل) الجماهير .
هذا بينما اعتمد مجلس قيادة الثورة على اسلوب آخر ، هو الاعتناد
على القوات المسلحة التي كان قادة وحداتها قد عينوا بأمر عبد الحكيم عامر
... وحاولوا تضيق شقة الخلاف فافرجوا عن ضباط المذمومة الذين
حوركوا في بداية عام ١٩٥٣ ، واقام عبد الحكيم عامر مأدبة عشاء في نادي
الضباط حضرها ١٣٥٠ ضابطا وخطب فيها محمد نجيب واعضاء المجلس
في محاولة لترطيب الجو وتهديته .

لم تكن هناك قوة سياسية يستطيع ان يعتمد عليها اعضاء مجلس
القيادة بعد ان حلت جميعا ووضع قادتها في السجن ... الا هيئة التحرير .
وكانت هيئة التحرير قد قامت في نشاطها على اساس الدعاية لجبال
عبد الناصر ... وليس لمحمد نجيب .

كان الموقف يندفع اندفاعا نحو انتخابات الجمعية التأسيسية .

كتب سليمان حافظ في مذكراته يقول : كان يتعين علينا ان نحسب
حساب الوفد في الانتخابات المقبلة بحكم انه اكبر الاحزاب القديمة واكثرها
نظاما ومن ثم كنت وجمال عبد الناصر متفقين على الا نكتفي بتقليص اطاقته ،
بان نجرده من العناصر الطيبة التي كانت منتمة اليه لتنظيمها جبهة لنا بل
يجب ان ياتلف تحت علمها جميع خصومه من رجال الاحزاب الاخرين
والمستقلين ونظرا لضيق الوقت رأينا ان نسلك اليهم طريق زعمائهم ومن
اجل هذا نشطت للاتصال هؤلاء الزعماء وعملت على رفع الحجب عن
بعضهم .

وطلب جمال عبد الناصر من ابراهيم الطحاوي سكرتير مساعد هيئة
التحرير الاتصال بالسياسيين الثمانين الذين سبق له الاتصال بهم عند
تكوين الهيئة وابدوا استعدادهم الكامل للتعاون معهم وكان من بينهم
الدكتور محمد صلاح الدين عضو الهيئة الوفدية ووزير الخارجية السابق ،
وفكرى اياطة والولاء محمد فتوح النائب الوفدى وغيرهم ، وذلك لان خطة
المجلس كانت الاستقالة والتقدم للانتخابات كحزب من الاحزاب .

زفوجي ابراهيم الطحاوي بأن السياسيين قد تراجعوا عن موقفهم
السابق ، وعادوا الى احزابهم القديمة ، بما فيهم الدكتور محمد صلاح الدين
الذي كان مرشحا ليكون سكرتيرا عاما لهيئة التحرير .

وانتهزت بعض الصحف فرصة رفع الرقابة عن الصحف فتصادت
في الهجوم على السكريين .. مثل مجلة (الجمهور المصري) التي هاجمت
البرليس العربي واحمد اتور هجوما قد يكون بعض ما ورد فيه صدقا ولكنه

كان مستغزا او مثيرا ، ودافعا لتثبيت المجلس وضباط الصنف الثاني بالسلطة خوفا مما يمكن ان يحدث لهم اذا تغيرت الامور وبدأوا يخضعون للتحقيق والحساب وكشف ما ارتكبه بعضهم من اخطاء وانحرافات قد تصل بهم الى دائرة العقاب ايضا .

وانتشرت النكتة التى تروى قصة رجل كان يجلس مع زوجته فى القطار فعاكسها ضابط يجلس بجانبها فلما اشتكت لزوجها صفعه على وجهه ، وفوجئ الركاب برجل يهرع من آخر العربى ويصفع الضابط ايضا ولما ساله الناس عن سبب ذلك ، قال (الله .. هيه مش الثورة خلصت) .

بعض القوى اندلعت كالثور الهائج فى حلبة المصارعة دون ان ترى السهام فى يد الفارس الذى يركب الحصان وهو يتحين الفرصة ليرشقها فى رقبة الواحد بعد الآخر .

كانت الحلقة تضيق حول مجلس القيادة ... التناقضات بين الضباط ما زالت قائمة ... البعض الذى لم يستفد يطالب بالعودة للشركات ، والمستفيدون من رجال الصنف الثاني وبعض المقتنعين بفساد القديم عبن يقين يصرون على استمرار الثورة ... والقوى السياسية كلها معادية ومن خلفها جماهيرها ... وهيئة التحرير بعد تخلى السياسيين عنها اضعف من ان تحقق شيئا .

وفى يوم ١٩ مارس انفجرت اربع قنابل فى انحاء متفرقة من القاهرة . وفى صباح ٢٠ مارس كان اجتماع المؤتمر المشترك ، واثيرت قضية الانفجارات طلب جمال سالم وذكرى محبى الدين اتخاذ اجراءات صارمة للضرب على ايدي هؤلاء المخربين .

وقال لهم محمد نجيب فى تلميح بأنه لا يوجد صاحب مصلحة فى التخريب الا هؤلاء الذين يبتغون تعطيل مسار الشعب نحو الديمقراطية . كان محمد نجيب يريد ان يثبت دعائم الديمقراطية عن احد طريقين ... اولهما عودة الاحزاب قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ... وثانيهما اجراء استفتاء شعبى عام على النظام الجمهورى وتعيينه رئيسا للجمهورية لانه عين رئيسا دون استفتاء شعبى عام .

ولكن سليمان حافظ الذى كان يعادى الحزبية خوفا من قوة الوفد ابقى بمعارضة هذا الاتجاه وأعد مع الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية فى ذلك الوقت مشروعات لعبور الفترة الباقية على الانتخابات لتلخص فى تشكيل وزارة مدنية تتولى السلطات التنفيذية والتشريعية ، وإن يقتصر اختصاص مجلس الثورة على تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء والوزراء

بموافقة رئيسهم وتخلي المجلس عما عدا ذلك من أعمال السيادة ... ونص
المشروع على إلغاء الأحكام العرفية قبل ذكرى إعلان الجمهورية في ١٨ يونيو
١٩٥٤ وإلى أن يتم ذلك يفرج عن جميع المعتقلين الذين لم توجه لهم تهمة
معينة تبشر النياية تحقيقها .

لم ير هذا المشروع النور ولم يحدث أى تغيير لتدافع الاحداث ...
فقد وصل الملك سعود الى مصر في زيارة رسمية يوم ٢٠ مارس ... وظهرت
تصريحات لجمال عبد الناصر الى وكالة (انسا) الإيطالية يبدى رأيه فيها
عن الإخوان فيقول « سيكونون أحرارا في تشكيل حزب اسلامي او هيئة
أصلامية » وعن الشيوعيين يقول « كلما بدا ان من الممكن الاتفاق مع لندن قام
الشيوعيون - وعددهم ليس كبيرا ولو انهم منظّمون تنظيمًا جيدًا يزاولون
نشاطهم تحت ستار المطالب الوطنية وقاموا بحملة تهدف للجيلولة دون
الوصول الى اتفاق » ومحمد نجيب يواصل تصريحاته عن الديمقراطية
فيقول « لن نتراجع عما استهدفناه من عودة الحياة النياية ... ولماذا
نتخاف منها وما ثرنا الا لاعادتها خالية من الشوائب » كما أكد انه ليس في
نيته تكوين حزب ...

وظهر الوفد مرة أخرى عندما ادلى برأيه في الموقف الحاضر وهو
يتلخص في « التمسك بالنظام الجمهوري والاصلاح الزراعي والمطالبة بسعودة
الحياة النياية فوراً حتى تستقر الاوضاع » ويعود على ماهر ليصرح بقوله
« ان مصر لا تستطيع الموقف موقف الحياد ويجب ان تنضم للغرب » .
وحدثت خلال هذه الفترة اتصالات بين الوفد ورجال الثورة خلال
محمّد صلاح الدين الذي كان مرشحاً لان يكون سكرتيراً لهيئة التحرير وبين
ابراهيم الطحاوي يقترح فيها الوفد على رجال الثورة ان ينضموا اليه وان
يكون جمال عبد الناصر سكرتيراً عاماً للوفد .
لكن جمال عبد الناصر رفض الاقتراح .

ونشرت المصري رسالة لعضو مجلس قيادة الثورة السابق يومف صديق
يقول فيها رأيه في الموقف ويقترح قيام وزارة ائتلافية من الوفد والاخوان
والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة الدكتور وحيد رأفت لأجره انتخابات
للبرلمان الجديد ... وكانت هذه المرة الاولى التي يطرح فيها علناً اشتراك
الشيوعيين في الحكم ضمن جبهة وطنية ديمقراطية .

كان يوسف صديق قد هرب من تحديد الإقامة في بنى سويف .

وتميزت هذه الفترة بحيوية شديدة في إعلان الرأي ... محمود عبد المنعم
مراد يدافع بصراحة عن حكم الشعب في جريدة (المصري) وجمال الدين

الحمامى يحذر من الانتخاب فى جريدة (الاخبار) .

وأصبح الموقف مهتزاً تحت اقدم مجلس قيادة الثورة ، ووهنت قبضته على الحكم والسلطة ، وأصبح استمرار الحالة على ما هى عليه ضرباً من المستحيل ، وكان لابد من شىء ينهى فترة القلق والتوتر وعدم الاستقرار .

واجتمع اعضاء مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس بحضور محمد نجيب وخاله محبى الدين حيث دارت مناقشات عاصفة ، بدأت باقتراح من عبد اللطيف اليفلادى بإلغاء قرارات ٥ مارس وتمسك خالد محبى الدين بها مع مطالبة بتشكيل جديد للديموقراطية يحرم النواب الذين صوتوا تأييداً لى قوانين مقيدة للحريات والذين رفضوا دفع ضريبة الاطيان ورؤساء الاحزاب ، والذين طبقت عليهم قوانين اصلاح الزراعى - من حق الترشيح للجمعية التأسيسية .

وانصرفت المناقشة الى وضع الامور على طرفى نقيض .

اما الغاء قرارات ٥ مارس .

واما رفع كافة القيود عن عودة الاحزاب والافراج عن كل المعتقلين - ويعد مناقشة استمرت خمس ساعات انتهى الامر الى اصدار ما عرف بقرارات ٢٥ مارس التى كتبها كمال الدين حسين بخط يده رغم عدم ايمانه او اقتناعه بها . مما يدل على انها كانت محاولة لصرف الامور الى جهة اخرى وهى :

- ١ - يسمح بقيام الاحزاب .
- ٢ - مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا .
- ٣ - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات .

٤ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخاباً مباشراً دون تعيين أى فرد ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة والانتخابات حرة .

٥ - حل مجلس الثورة فى ٢٤ يوليو باعتبار الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لمعلى الأمة .

٦ - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها .

لم تكن هذه القرارات هى ما يجيش فى صدور اعضاء مجلس القيادة ، ولا هى ما يتطلع اليه محمد نجيب أو خالد محبى الدين ولكنها كانت مملاً من اعمال الاثارة المبنية على التخلي فجأة عن كل السلطات والصلاحيات

والإشارة إلى انتهاء الثورة بما يمثل النكسة لآمال الجماهير ، ويقترب بالأمور من حافة الهاوية .

كانت خطة الجنح للنقيض واضحة في مناقشات المجلس ، عندما قال أحدهم بأننا إذا أعدنا الأحزاب نستعيد الحزب الشيوعي كتورع من التهديد ... وعقب ثان بأن الإفراج عن المعتقلين سيضمن مصطفى النحاس وأحمد حسين وحسن الهضيبي وكل زعماء الأحزاب .

كان انتقالهم المفاجيء من النقيض يدل على وجود تدبير ما ... فلا يعقل أن يوافقوا موافقة غير مشروطة على عودة الأحزاب والإفراج عن كل المعتقلين .

هذا الاتجاه من التفكير صحيح ... ولكنه صحيح أيضا أن المجلس لم يكن فى موقف القنرة على (الاختيار) بقدر ما كان قريبا من اليأس ، يسلك لهدفه فى الاستمرار أى سبيل .

صرح صلاح سالم بأن الهدف من إعادة الحزب الشيوعي إثارة الأمريكيين .

وقال خالد محبى الدين أن الصحفي الفرنسى مثل مجلة (توفيل اويوزرفاتور) قال له أن جمال سيكسب المعركة مع محمد نجيب ، وأنه عرف ذلك بحكم صلاته بالسفارات الأمريكية والبريطانية ... وأن مجلس القيادة قد أعطى إشارة للأمريكيين بأنهم سيوافقون على المعاهدة وإدخال تركيا فى حالة العودة للقناة .

وما أن أعلنت القرارات حتى بدأ إخراج المعتقلين ٥٠ أول الذين خرجوا كان الإخوان المسلمين ومرشداهم العام حسن الهضيبي الذى توجه جمال عبد الناصر لزيارته بمنزله فى منتصف الليل فور الإفراج عنه كما نشرت جريدة المصرى يوم ٢٥ مارس وقد كان هذا الاجتماع حاسما فى تغيير موقف الإخوان المسلمين ، فقد استأنفوا نشاطهم وعقدوا أول اجتماع بعد الإفراج عنهم ، وصرح حسن الهضيبي قائلا : « أن الجماعة قائمة وأنها أقوى مما كانت » ، وذلك قبل صدور قرار الغاء حلها ...

وحرص محمد نجيب على التاكيد من الإفراج عن كبار المعتقلين فاتصل بهم فى منازلهم فلم يجد أحدا قد أفرج عنه إلا حسن الهضيبي وعبد القادر عودة ، أما مصطفى النحاس وأحمد حسين فلم يفرج عنهما .

وقد التقطت جريدة (الأخبار) تسجيلا دفعت به المباحث إليها عن اتصال محمد نجيب بمصطفى النحاس لمسأله عن رفع تحديد الإقامة والاستفسار عن صحة زوجته ، ونشرت ذلك بالبنط العريض ، لتعمق الهم

يأن هناك اتصالات خفية بين محمد نجيب والنحاس ، الامر الذى يثير ضباط الجيش ويبعدهم عنه .

اثبت علم الافراج عن مصطفى النحاس واحمد حسين ، ومحاولة اثارة الضباط ضد محمد نجيب ان النية لم تكن خالصة لتنفيذ قرارات ٢٥ مارس ، رغم اعتقاد بعض اعضاء المجلس الذين لم تكن لهم اتصالات خفية ان الامور قد انتهت الى ذلك .

ذهب حسين الشافعى الى هيئة التحرير وابلغ ابراهيم الطحاوى ان المجلس قرر الانسحاب والعودة للثكنات ... ثم تدبير ثورة اخرى .

اعترض الطحاوى على هذا التفكير معلنا ان الانسحاب معناه دخول الضباط للمسجن واعلن انه سيقاوم قرار المجلس ... وهكذا كان تفكير ضباط الصف الثانى الذين سبق ان اوقفوا تعيين خالد محبى الدين رئيسا للوزراء ، واعتقلوا محمد نجيب ، وانقذوا المجلس من حركة ضباط سلاح

الفرسان .

وبدا الصدام يأخذ شلا حادا ... نقابة الصحفيين تطلب الفاء الاحكام الاحكام العرفية فورا وتشكيل وزارة قومية ، ونقابة المحامين تعلن الاضراب ... والصحف تنشر ان مصطفى النحاس ورشاد مهنا واحمد حسين لم يفرج عنهم ٥٠ والفائقم احمد شوقي قائد الكتبية ١٢ مشاة التى قامت بدور كبير ليلة ٢٢ يوليو والذى حددت اقامته يوم ٨ مارس ارسل خطايا نشرته الصحف يعلن فيه نفس المطالب ... وهيئات التدريس وطلبة الجامعات يطالبون بعودة الحياة النيابية .

وفى الجانب المقابل كان (الصاوى احمد الصاوى) سكرتير اتحاد

عمال النقل قد اتصل بابراهيم الطحاوى متخوفا من انتكاس مكسب العمال فى منع الفصل التعسفى ، ويدبر الاثنان خطة لاعتصام متزايد لعمال النقل ينتهى باضراب عام ... وضباط البوليس يعلنون « ان العودة الى الحياة النيابية مع وجود الاحتلال خدعة استعمارية » ... وقيادة الحرس الوطنى ومنظمات الشباب يتقلان قواتهما للقاهرة ...

وكان موقف الاخوان المسلمين فى هذه الفترة يمكن ان يعتبر عاملا ترجيح لاحد الجانبين ... وقد اتصل محمد رياض قائد حرس محمد نجيب ببعض قادة الاخوان بون استشارته فجاء الرد ياتهم لم يبرروا امرهم بعد ، وانهم يفضلون الانتظار والهدوء حتى يتم الافراج عن كافة المعتقلين .

وصدر لهم تصريح فى صحف صباح ٢٧ مارس يقول : « فيما يختص بعودة الاحزاب السياسية املنا الا يعود الفساد ليراجه مرة اخرى فاننا لن نسكت على هذا الفساد بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة ولن نطلب

تأليف احزاب سياسية لسبب بسيط هو اننا ندعو المصريين جميعا لان يسيروا وراءنا ويقتفوا اثرنا فى قضية الاسلام .
ونشر فى الجمهورية فى نفس الوقت خبر جاء فيه انه « تقرر اعادة جماعة الاخوان المسلمين وان كل اثر لقرار حل الجماعة الصادر فى يناير الماضى قد زال » .

هكذا اختارت جماعة الاخوان المسلمين الوقوف مع مجلس قيادة الثورة . والتخلّى عن تأييد الديمقراطية وعودة الحياة النيابية . . . وهو موقف نابع من رفضهم القديم والمستمر للحياة البرلمانية وخاصة فى هذه الفترة التى عادت فيها تباشیر الحياة الى القوى والاحزاب السياسية ، وبعد ان كانوا القوة السياسية الوحيدة المصرح لها بالعمل والنشاط .

تم الاتفاق على ان يجتفوا للسلبية فى هذه الايام الحرجة ، وان يتعتلوا عن الاشتراك فى اى مظاهرة معادية للمجلس .

وهكذا بينما لعبت جماهير الاخوان المسلمين دورا حاسما فى العودة لمحمد نجيب بعد استقالته فان قيادتها لعبت دورا انتهازيا فى قضية عودة الحياة النيابية .

واخذت كافة مجلس القيادة ترجيح ساعة بعد اخرى . . . ومفاتيح السلطة تحرك الاجهزة التابعة لها . . . وهيئة التحرير التى بنيت على اساس تأييد جمال عبد الناصر ونيس محمد نجيب ، احتضنت الحركة العمالية وابناء اتحاد الصعيد الذين وصلوا الى شل حركة الائتليس والترام والتاكسى والقطارات ثم نزلوا بعد ذلك الى الشارع فى مظاهرات كان يحركها الطحاوى وطعيمة بعريات ركبت فيها الميكروفونات .

وكانت جريدة المصرى قد صدرت بمانشيت كبير يوم ٢٨ مارس يقول :
(مؤامرات ضد الشعب) .

وقال خالد محيى الدين عندما سئل عن المظاهرات « عساهم الا يكونوا قد متمعوا بسقوط الحرية والبرلمان والحياة النيابية » .

ولكنهم هتفوا فعلا بسقوط الحرية يوم ٢٨ مارس . . . وكان محمد رياض قائد الحرس الخاص لمحمد نجيب قد دخل عليه فى حجرة نومه بعد منتصف ليلة ٢٧/٢٨ وابلفه عن الخطة المدبرة لاشعال المظاهرات يوم ٢٨ والتى اشتتركت فيها قوات الحرس الوطنى ومنظمات الشباب وهيئة التحرير وعمال النقل ومديرية التحرير والذين وضعت العربات اللورى تحت تصرفهم .

واعلن مؤتمر نقابات العمال الدعوة لاضراب عام اعتبارا من ٢٩ مارس

حتى يستجيب لهم المجلس بالعدول عن قراراته ،

اتصل محمد نجيب بوزير الداخلية زكريا محيي الدين وحضره من خروج للمظاهرات ، واستدعى اللواء الباجوري وكيل الداخلية الى منزله وطلب منه فض المظاهرات بالقوة فطلب منه الباجوري توقيع أمر كتابي باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، فرفض محمد نجيب وقال : « اقطع يدي ولا أوقع امرا باطلاق الرصاص على أبناء الشعب » .

وحاول بعض الضباط الملتقنين حول محمد نجيب ان يدفعوه لاعلان تشكيل وزارة جديدة مدنية يرأسها وحيد رافت ، وان يتخذوا اجراء ضد اعضاء المجلس ، ولكنه تريد وأثر ان يؤجل ذلك الى ما بعد عودته من الاسكندرية بعد زيارته لها مع الملك سعود .

ولكن الوقت كان متاخرا فان المظاهرات المدبرة قابلته في المحطات نهتف ٠٠٠ (لا احزاب ٠٠٠ ولا برلمان) ورفض محمد نجيب الانسحاق وراء غرائزه حتى لا يحدث صدام مسلح او حرب اهلية ٠٠٠ وذهب الى الملك سعود مساء يوم ٢٨ حيث عقد اجتماع بينه وبين الملك والدكتور عبد الرزاق السنهوري وجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد الرحمن عزام وحسن بغدادي ٠٠٠ بنا بعد منتصف الليل ، وعرض نجيب فيه ان يستقيل ولكن جمال عبد الناصر لم يكن يريد ان تصل الامور الى هذا الحد قبل تصفية شعبية محمد نجيب وما يمثلها من افكار تصفية كاملة .

استمر الاجتماع حتى فجر يوم ٢٩ مارس وسلم فيه محمد نجيب للمجلس بعد ان خدلتها الجماهير ولم تناسره كما حدث عند استقالته ، وبعد ان قرر عدم اللجوء الى ما يثير صداما مسلحا .

وسافر الملك سعود ، وسقط محمد نجيب في المطار مغشيا عليه ليعفى بعد ذلك مريضا في منزله لمدة ثلاثة اسابيع تصدر عنه نشرة طبية يوقعها الدكتوران رجب عبد السلام وأنور المفتي ، حتى لا تشعاع اخبار تثير الجماهير من جديد في وقت يدرك فيه ان مظاهرات اليومين الاخيرين كانت مدبرة ومقتلة ويصعب نها الاستمرار .

وفي الساعة السادسة والنصف من نفس اليوم اذاع صلاح سالم للقرارات الآتية :

- ١ - ارجاء تنفيذ قرارات ٥ ، ٢٩ مارس حتى نهاية فترة الانتقال .
 - ٢ - يشكل فوراً مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون .
- وبعد اذاعة هذه القرارات مباشرة توجه جمال عبد الناصر وصلاح

سالم وكمال الدين حسين لزيارة اتحاد نقابات النقل المشتركة حيث خطب الصاوى احمد الصاوى واعضاء المجلس ... ونزلت القوات المسلحة الى الشوارع لحفظ الامن .

ولكن الدور الذى لعبه الصاوى احمد الصاوى لم يشفع له ، فقد اعتدى عليه احمد انور بعد ذلك بالضرب في مطار القاهرة امام المودعين اثناء سفر عبد الناصر لبلانديونج ، وانتهى دوره بعد ان اعتصرت فائنته . انتهى اخطر صدام تعرض له مجلس قيادة الثورة ... محمد نجيب مريض في منزله وقوات الجيش الموالية في الشوارع ، ومظاهرات العمال قرضت نفسها على الموقف والاخوان المسلمون في تجنبهم الحذر لكل ما حدث .

ولكن الموقف مع ذلك لم يكن قد استقر تماما ... كانت هناك (جيوب للمقاومة) نشرت جريدة الاخبار خبرا عن اجتماع مفاجيء للجمعية العمومية لمجلس النولة بما يوحي كاحتمال اتخاذ قرارات ضد مجلس الثورة ، وكان موقف الدكتور عبد الرازق السنهورى اثناء اجتماعهم مع الملك سمود واضحا في معاداته لاصاليب العنف وافتعال المظاهرات .

واستدعى احمد انور مدير البوليس الحريى حسين عرفة مدير المباحث الجنائية العسكرية وطلب منه منع عقد هذا الاجتماع بالحسنى أو العنف مع تخذيره من وفاة أى شخص .

ويروى حسين عرفة القصة لى فيقول انه ذهب الى المجلس فى ملابس مدنية محاولا اقتناع السنهورى بفض الاجتماع تحاشيا للمظاهرات العمالية . هو فى اصلها جنود من البوليس الحريى يلبسون ثيابا مدنية مع بعض اعضاء هيئة التحرير ، ... ولما رفض السنهورى مقابلته أرسل مندوبا من البوليس للطحاوى وطعيمة فوصلت المظاهرات الى سور المجلس تهتف (الموت للخونة) ... وكانت الابواب مغلقة بالحديد .

واتصل السنهورى بامن الجيزة وطلب مندوبين من المتظاهرين واستنزل حسين عرفة الفرصة ففتح الابواب واندفع الناس الى السنهورى واعضاء الجمعية العمومية وانهاؤا عليهم ضربا .. حتى أمر حسين عرفة باخراجهم من المجلس ، بعد ان اطلق رصاصتين فى السقف لينبذو كما لو كان مدافعا فعلا عن حياة المستشارين .

وكتب المستشارون بياناً لا يؤيد الثورة ، قرأه احدى فاعتدوا عليه وتصايحوا (تحيا الثورة تسقط الرجعية) ... وهذا الموقف يشبه بتعليمات حسين عرفة من جديد ... الى ان اضطرروا لكتابة بيان نشرته الصحف فى اليوم التالى وجاء فيه :

يعلن المجلس على لسان رئيسه انه لم يتخذ أى قرار بشأن ما أذيع اليوم
بجريدة الاخبار من انه ستجتمع الجمعية العمومية لامر هام ويقرر أن قرارات
الجمعية كانت منصبه على حركة ترقية الموظفين ٠٠٠ ومجلس الدولة يعلن
تأييده لمجلس قيادة الثورة)

ولما تسلم حسين عرفة البيان مثل دور المغمى عليه من جهد مقاومة
المظاهرات الى ان حضر صلاح سالم وتسلم البيان وخرج ليعلمه في الاذاعة .

نقل الدكتور عبد الرازق السنهوري الى المستشفى ورفض مقابلة
جمال عبد الناصر عندما قام بزيارته ، لانه حسيا ورد في مذكرات سليمان
حافظ قد اتصل به قبل وقوع الاعتداء عليه بساعة طالبا منع المظاهرات
المتجهة للمجلس ، كما ان الدكتور حسن بغدادى اتصل به من مكتب جمال
عبد الناصر يستفسر عن سبب الاجتماع فقال له انه اجتماع عادى لترقيات
العاملين بالمجلس .

ومع ذلك توجه جمال عبد الناصر الى مجلس الدولة واجتمع بالموكلين
واستنكر الاعتداء على السنهوري .

كان الاعتداء على مجلس الدولة والدكتور السنهوري نهاية لقدسية
القضاء ، واطلاقا لقوى العنف .

وعندما تسربت اخبار ما حدث في مجلس الدولة ، خفت اصوات المعارضة
وعاد الخوف والحذر يسيطر على خطوات الناس ٠٠٠ وكان مفروضا ان يعقد
اجتماع في نقابة الصحفيين ، عصر ذلك اليوم ، ولكن احدا لم يحضر
الاجتماع .

واصل اعضاء مجلس القيادة هجومهم ٠٠٠ تقرر يوم ٢٠ مارس
التحقيق مع حسين ابو الفتح رئيس تحرير (المصرى) وهى الجريدة التى
ناضلت ببسالة من اجل الديمقراطية والحياة البرلمانية وقرار السنهورى ،
والتي تعرضت خلال ايام الصدام الاخيرة الى مظاهرات مندبة حاولت
الاعتداء عليها .

وهاجم جمال عبد الناصر على زكى العرابى والدكتور محمد
صلاح الدين لانهما ذهبا يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ الى قصر عابدين ٠٠٠ ثم
انجها يوم ٢٧ يوليو الى ثكنات مصطفى باشا يعلنان انهما قد طلقا السياسة .

وشمل الهجوم ايضا محمد كامل البندارى الذى اطلق عليه جمال
عبد الناصر لقب (الباشا الاصفر) لانه يسكن فى عمارة الشمع بجاردن
سيتى .

وكلما شعر اعضاء المجلس ان اقدامهم تزداد ثباتا واصلوا الاجراءات

التي تعزز مواقفهم .

أصدر المجلس يوم ٥ ابريل قرارا يتضمن الآتى :

- ١ - محاسبة المسئولين عن الفساد فى العهد الماضى وطرق ابعادهم من العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية .
- ٢ - تطهير الصحافة .
- ٣ - منح مناصب للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .
- ٤ - البت فى اصدار قانون لحماية الثورة والامس التى يقوم عليها المجلس الوطنى .
- ٥ - مشروعات هامة لمصلحة مختلف طبقات الشعب وتنشيط الاقتصاد القومى والقضاء على الفساد .
- ٦ - اختيار عناصر صالحة فى مجالس البلديات وحل مشكلة المواصلات بالقاهرة .

وقد ترجم هذا القرار بعد ذلك الى اجراءات تنفيذية اذ صدر قرار يوم ١٤ ابريل يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس ادارة النقابات والهيئات مدة عشر سنوات كل من سبق ان تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أى فى السنوات العشر السابقة على قيام الثورة ، وكان متمتعا بالوظيفة او حزب الاحرار الدستوريين او الحزب السعوى أما من لم يكن فلا يحرم الا بقرار من مجلس قيادة الثورة ويلاحظ ان (الكتلة الوفدية) هى الحزب الوحيد الذى استثنى مع ان القرار قد طبق على مكرم عبيد باعتباره وزيرا وقديا سابقا .

طبق هذا القرار على ٢٢ وزيرا وقديا ، ٨ وزراء مسعدين ، ٨ وزراء دستوريين وطبق ضمنا على ستة من اعضاء لجنة الختسين لاعداد الدستور وهم على زكى العرابى ومحمد صلاح الدين وعبد السلام فهمى جمعة ومكرم ومخمود غالب والدكتور عبد الرازق السنهورى الذى نزع بهذا القرار من منصبه فى رئاسة مجلس الدولة ايضا .

وصدر قرار ثان بان تدخل الجامعة على مراحل . . . سنة بعد اخرى . . . تقاديا للاضرابات ايضا .

ثم قرر مجلس قيادة الثورة فى اليوم نفسه حل مجلس نقابة الصحافة بدعوى ان سبعة من اعضاء المجلس البالغ عددهم اثنى عشر قد تقاضوا مصروفات سرية وشكل لجنة تحل محل مجلس النقابة من فكرى اباطة ووكيل

وزارة الارشاد ومحام عام والمدير العام لحسابات الحكومة .

وصدر كشف يسماء الذين تقاضوا مصروفات سرية وهم :

حسين ابو الفتاح - مصطفى القشاشي - ابو الخير نجيب - احسان
عبد القدوس - فائمية اليوسف - قاسم امين نوج قاطمة (روز اليوسف)
- مرسي الشافعي - البرت مزراحي - محمد رخا - ابراهيم عبده -
حسني خليفة - ادجار جلاد - كريم ثابت - عبد الرحمن الخميسي -
عبد الشافي القشاشي - عبد الرحمن زايد - احمد عصقور - محمد خالد -
كامل الشناوي - نعمة الله غانم .

١٩٢٨١ جنيها

وحصلت روز اليوسف على مبلغ

٢٨٠٨٠٠٠ جنية	والجمهور المصري
٤٨٠٠٠ جنية	الاساس
٧٠٢٢٢ جنية	الصباح
٤٠٥٠٠ جنية	الحوائث
٢٥٠٢٥٠ جنية	السودان
٧٠٩٠٠ جنية	البلاد
٢٠٩٠٠ جنية	صوت الامة
٢٠٢٠٠ جنية	النساء
١٥٠٩٠٠ جنية	السياسة
٩٠٩٠٠ جنية	المستور
٥٠٣٠ جنية	بلادي
١٠٠٠ جنية	التسيرة والصراحة
١٢٠٥٠٠ جنية	والزمان

ووصلت الامور غايتها عنما عين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء
وشكل وزارته الاولى في ١٧ ابريل ١٩٥٤ ، فخرج منها عبد الجليل العمري
وحلمى بهجت بدوي وعلى الجريتلي وعباس عمار ووليم سليم حنا وحسن
بغدادي . . . ودخلها حسين الشافعي وزيرا للحرية وحسن ابراهيم وزيرا
لشئون رئاسة الجمهورية .

ويذا وصل عدد الضباط في مجلس الوزراء الى ثمانية من اعضاء
مجلس القيادة ولم يبق خارج الوزارة سوى عبد الحكيم عامر القائد العام
للقوات المسلحة وانور السادات رئيس مجلس ادارة دار التحرير .

ويعتبر ومسؤول جمال عبد الناصر الى منصب رئيس الوزراء بداية

رسمية للتحويل في مسار الثورة ، ونهاية علنية للصراع بين محمد نجيب وأعضاء المجلس .

وخلال الايام التي اتخذت فيها هذه الاجراءات لم يكن الموقف في القوات المسلحة هادئا تمام الهدوء رغم وضوح انتصار مجلس القيادة ، وانسحاب محمد نجيب مريضا او مرغما على مرضه .

كان خالد محيي الدين يصاحب محمد نجيب والملك سعود في زيارتهما للاسكندرية ... وكان بقية أعضاء المجلس قد اعتنقوا عن عدم الذهاب مع توبيعهم للملك في محطة مصر ، لانهم كانوا يبدرون موضوع المظاهرات ويريدون أن يكونوا فريين من مركز التدبير في القاهرة .

عندما عاد محمد نجيب الى مصر لم يعد معه خالد محيي الدين ... بل اختفى في الاسكندرية عدة ايام كنت على اتصال دائم به خلالها ... وارسل جمال عبد الناصر رسولا هو عبد الحليم الاعصر يطلب عودة خالد ، وكذلك تحدث معي عبد الحكيم عامر طالبا مني ان اطمئنه ويطلب العودة .

عندما عاد خالد محيي الدين فتم استقالته قبلها جمال عبد الناصر فورا وسأله عن مشروعاته ولم يكن خالد قد فكر في ذلك بعد .
ورأى جمال عبد الناصر حديثه قائلا في صراحة :

« لا ... قعاد هنا مفيش ... لان الناس تحتكم عليك ... وانا بين موقفين أمن البلد او صداقتك ... لذا تخرج في بعثة مجلس الانتاج ثم تعين سفيراً » .

هكذا انتهت صلة خالد محيي الدين بمجلس قيادة الثورة في اوائل ابريل ١٩٥٤ ، ولم يستقبل بعض ضباط سلاح الفرسان هذا الاحراء بالرضاء الكامل او الصمت الحكيم ... بدأ يتكون داخل السلاح رأى عام حول حوادث الشهور الثلاثة الماضية ، كما بدأت اتصالات سرية بين ضباط من مختلف الاسلحة .

يقابل ذلك اجراء حركة تنقلات في قيادة السلاح ، اعادة بعض الضباط الذين خرجوا منه ليلة ٢٣ يوليو ، كما يعين عبد العزيز مصطفى قائدا بعد تعيين حسين الشافعى وزيرا للحربية .

وهنا نبئت بين بعض الضباط الاحرار الذين خشوا ان تزحف اليهم موجة التنقلات ، والذين كانوا ضد كثير من الاجراءات التي اتخذت ... فكرة (اجراء انقلاب عسكري بهدف تغيير مجلس الثورة واحياء نظام ديموقراطى في مصر على اساس الاتفاق الذى تم مع ضباط السلاح في نهاية فبراير ١٩٥٤) .

كانت عيون المخابرات والمباحث فى غاية اليقظة ، ويقول حسين عرفة انهم جندوا مرشدين من ضباط الصف والعساكر ، وباعة جريدة الاخوان المسلمين ، وتذكروا امام السلاح فى زى باعة بطاطا .

ومع ذلك لم تكن الصورة كاملة ٠٠٠ فقد تمت الاجتماعات فى سرية تامة حتى صباح يوم ٢٤ ابريل الذى كان محددا للتحرك لاتمام الانقلاب فى الواحدة بعد منتصف الليل ٠٠٠ واعدت خطة مشابهة لحركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع احتمال تصادم مسلح مع بعض قوات الجيش .
وكان ضباط الفرسان قد استطاعوا تجنيد ضباط فى البوليس الحربى اسمه عفت عبد الحليم فاجاه احمد انور بشكوكه حوله ، فاعترف الضابط بكل ما يعرفه على ان يكون (شاهد ملك) .

كان مفروضا ان يكون موعد اللقاء للتحرك فى الساعة مساء ، وفى نفس الساعة تمت اعتقالات واسعة للضباط الذين حضروا اجتماع فبراير لضباط سلاح الفرسان مع جمال عبد الناصر وكانوا حتى ذلك الوقت فى القاهرة .

وبدا التحقيق تحت اشراف زكريا محبى الدين بلجنة مشكلة من اللواء محمد فؤاد الدجوى (مشاة) وعبد المنعم رياض (مدفعية) وجمال رياض (مشاة) ٠٠ وشكلت بعد ذلك محكمة خاصة برئاسة اللواء محمد حسين مدير المدفعية واصدرت احكامها فى شهر يونيو على ١٦ ضابطا اخذ قاندهم اليوزباشى احمد المصرى (١٥ سنة) والصاغ حسنى الصاوى واليوزباشى عزت الالفى (١٠ سنوات) واليوزباشى فاروق الاتصارى (٢ سنوات) وفؤاد العربى سنة واحدة .

ويلاحظ ان الرتب التى استعدت للانقلاب كانت اصغر من رتب اعضاء مجلس القيادة وان عددا منهم كان منتبيا فى السابق لتنظيم الضباط الاحرار ، وان محاولة الانقلاب تمت تحت الشعارات الديمقراطية التى ارتفعت فى السلاح منذ شهر فبراير .

كانت محاكمة مجموعة (احمد المصرى) عاملا من عوامل التفكك فى محاولة جميع تنظيمات ضباط خاصة مستقلة ٠٠٠ ولكن تنظيمات الضباط المتصلة بالقوى السياسية المختلفة كانت مازالت قائمة .

وفى اوائل مارس تم اعتقال اللواء جوى بالمعاش عبد المنعم عبد الرعوف ومعه البكباشى ابو المكارم عبد الحى والصاغان حسين حموده وخليل نور الدين ومحمد فؤاد جاسر وسعد الدين صبرى ، وهم جميعا من الاخوان المسلمين .

وواصل مجلس قيادة الثورة محاكماته للضباط المعارضين له ، فقدم للقائمقام احمد شوقي قائد قسم القاهرة السابق الى المحكمة التي اعيد عقد جلساتها بعد ان كانت قد توقفت عقب محاكمة فؤاد سراج الدين ، وصدر عليه الحكم بالسجن لعشر سنوات ٠٠٠ . وفي دورة محكمة الثورة الثانية حوكت السيدة زينب الوكيل والصحفيون : محمود ابو الفتح وقد حكم عليه بالسجن عشر سنوات وكان متفنيا في الخارج ، وحسين ابو الفتح (١٥ سنة مع ايقاف التنفيذ) وابو الخير نجيب (١٥ سنة اشغال شاقة مع التجريد من شرف المواطن) .

وفي ٢١ مايو تم اعتقال ٢٥٢ شيوعيا .

وتبع ذلك محاكمة اليوزياشي مصطفى كمال صنفى ضمن قضية سياسية هامة هي (قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية) والتي انتهت اليها مصطفى بعد ان كتب تقريراً مفصلاً عن علاقته بالحرس الحيدى ، وابتعاده عنه بعد مقتل صديقه عبد القادر طه ، الذي كان قد غير اتجاهه وانصل بالتنظيمات الشيوعية ايضا .

بدأت المحاكمة يوم ٢٤ يوليو بعد الاقتراح عن عدد من المعتقلين هم : حتفي الشريف النائب الوفدى والفنانة تحية كاريوكا ٠٠٠ . وصدرت الاحكام بالاشغال الشاقة عشر سنوات على محمد شطا وبكتور شريف حتاتة وحليم طوسون ، وثمانى سنوات اشغال شاقة على زكى مراد ومحمد خليل قاسم والبير اريبه ، والسجن خمس سنوات على احمد طه ومحمسن محمد حسن وعبد اللطيف جمال ، وسبعة كامل وزوجته ، وزوجة الشاعر كمال عبد الحليم ٠٠٠ وهؤلاء جميعا من قيادات الحركة الديمقراطية للتححرر الوطنى ٠٠٠ اما مصطفى كمال صنفى فقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات ، وبالسجن ثلاث سنوات على ابراهيم حسين وسيد البكار وهما وهيان وبالسجن سنتين على بكر سيف النصر وهو وفدى ايضا .

ووقعت في ده المناحت الجنائية العسكرية للبوليس الحرس في صيف ١٩٥٤ معلومات عن تنظيم خاص لضباط الصف في سلاح الفرسان ، كان يطبع منشورات بطريقة بدائية (على البالوطة) تتحدث عن ضرورة مقاومة الضغط الهابط من مجلس قيادة الثورة ، وضرورة ترقية الصف ضباط الى رتبة ضابط ٠٠٠ ويقول حسين عرفة ان عمليات التعذيب قد بدأت مع اعتقال هؤلاء الصف ضباط ، اذ ان الضرب كان اسلوايا متداولاً في الجيش يبين به الضباط كرامة الجنود رغم انه ممنوع قانونا .

وقد يمكن التوصل خلال هذا التنظيم الى معرفة الجهاز السرى للاخوان المسلمين داخل الجيش ، رغم ان التنظيم المعتقل لم يكن كل افراده

من الإخوان .

ولم تتردد المباحث الجنائية العسكرية فى اعتقال هذا التنظيم بون
همة أو وجود ما يدين ويبلغ عدد افراده ١٧ صف ضابط وعددا من ضباط
الطيران وقد وضعوا فى الاعتقال بسجن الاجانب بينما حوكم ١٤ صف
ضابط من صف ضباط تنظيم سلاح الفرسان .

كان اعتقال الجهاز السرى او جانب منه داخل الجيش امرا مثيرا
للتناقض من جديد بين الاخوان المسلمين وحركة الجيش التى قامت بقصفية
كافة التنظيمات والشخصيات المعارضة لها تصفية ادارية .

لم تستطع الاخوان المطالبة بالافراج عن اعضاء تنظيم داخل الجيش
حتى لا يعترفوا بوجوده ولم تستطع حركة الجيش اثارة القضية او محاكمة
المعتقلين لانه لم يكن هناك ما يدينهم كانت هناك جالة هدنة قائمة بين
الجيش والاخوان .

ولم يفلن الاخوان المسلمون الى ان اتفاقهم مع حركة الجيش عقب
الافراج عنهم واعادة تنظيم جماعتهم هو امر لا يمكن ان يدوم لتنازع السلطة
..... كما ان حركة الجيش لم تكن لتسمح بوجود تنظيم قوى اخر ، وخاصة
وهى ثمرعانة . جهاز سرى مسلح . وانه تنظيم متسرب فى الجيش .

وبينما حركات التصادم تعود من جديد وكانت نقطة الخلاف
المعلنة هى اتفاقية الجلاء التى تم توقيعها يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤ بالاحرف
الاولى ، وقعها عن الجانب المصرى جمال عبد الناصر وعن الجانب
البريطانى انطونى هيد وزير الجريية البريطانى .

حدث فى اواخر اغسطس اشتباكات كانت بين البوليس والاخوان
عندما وقف حسن بوح بعد صلاة الجمعة يحرض الناس على مقاومة الثورة
ويدعوهم الى العنف .

وتبلورت معارضة الاخوان للثورة فى موقف الرفض الذى وقفه كافة
القوى السياسية ضد ما ورد فى اتفاقية الجلاء من حق عودة القوات البريطانية
الى مصر فى حالة وقوع هجوم مسلح على اى بلد يكون طرفا فى مساعدة الدفاع
المشترك بين دول الجامعة العربية او تركيا .

وعندما تم التوقيع النهائى على الاتفاقية يوم ١٩ اكتوبر لم تستقبلها
الجماهير استقبالا طيبا وانتهز بعض الاخوان المسلمين فرصة الشهور
المعزولة لتدبير اغتيال جمال عبد الناصر اثناء اللقاء خطابه بالاسكندرية يوم
٢٦ اكتوبر احتفالا بتوقيع الاتفاقية فى ميدان المنشية بالاسكندرية .

كانت تقارير البوليس الحزبي تدل على ان الشعور المعادي يسود الاسـسـكـندرية ٠٠٠ وتختلف الاقوال في جو سرايق الاحتفال بينما يقول ابراهيم الطحاوي سكرتير عام مساعد هيئة التحرير ان رجال الجيش الوطني - تحت قيادة اللواء عبد الفتاح فؤاد - الذين حضروا الى السرايق كانوا يهتفون هتافات خاصة بهم لا يذكرون فيها اسم جمال عبد الناصر ٠٠٠ يقول حسين عرفة ان جماهير الاسـسـكـندرية التي احتلت السرايق تغالي هتافها ضد الظلم ومن اجل الحرية .

وبينما يقول ابراهيم الطحاوي ان رجال الحرس الوطني قد افتعلوا ضجيجا متعمدا في السرايق عندما حضر الوفد السوداني معتقدين انه موكب عبد الناصر ٠٠ يقول حسين عرفة انهم اخلوا السرايق من الجماهير في الخامسة بعد الظهر .

ويتفق الطحاوي وعرفة على ان اغلبية الموجودين في السرايق كانوا ١٠٠٠ من عمال مديرية التحرير الموالين للثورة موالاة تامة ، والذين تسرب بينهم محمود عبد اللطيف أحد أعضاء الجهاز السري للاخوان المسلمين .

وقد أدت اجراءات اخلاء السرايق واعادة ملئه الى تأخير حضور عبد الناصر وزملائه بعض الوقت ٠٠ وما أن بدأ خطبته حتى اطلقت من مبيدس محمود عبد اللطيف ٩ طلقات وكان يجلس في الصفوف الامامية على بعد ١٥ مترا من منصة الخطباء والضيوف .

اصيب ميرغني حمزه وزير السودان والمحامي أحمد بدر الذي كان يقف بجانب جمال عبد الناصر اننى لم تصبه الطلقات ٠٠ والنزى اصر على متابعة خطبته بعدما حدث في السرايق من هرج مزبدا قوله « ايها الرجال ، فليبق كل في مكانه ٠٠ حياتي لكم ، دمي فداء لمصر ، اتكلم اليكم بعون الله ، بعد ان حاول المفرضون ان يعتدوا على ، ان حياة جمال عبد الناصر ملك لكم ، عشت لكم وساعيش حتى اموت عاملا من اجلكم وبكائن في سبيلكم » .

ولكن الخطبة لم تكتمل

وكان حادث الاعتداء نقطة تحول هامة في مشاعر الشعب الذي كان يرفض ارباب الاخوان المسلمين قبل ٢٣ يوليو ، والذي يرفض بطبيعته المسألة مثل هذا الاسلوب السوي ، ويستنكر ان تكون طلقات انرصاص هي لغة التفاهم والاعتناق .

واعتقل بغض الضباط الموجودين في السرايق محمود عبد اللطيف ،

الذى اطلق الرصاص وأعتنوا عليه بالضرب الشديد ، ولكن احمد الأور
تحفظ عليه فى غرفة بجوار مكتبه طـوال فترة التحقيق ولم يلبس ملابس
السجن .

كان محمود عبد اللطيف العامل البسيط الذى يسكن امبابة مقتنعا
بما أقدم عليه متأثرا بما أوحى به اليه محام اخوانى اسمه هندلوى دوير من
ان اتفاقية الجلاء ليست فى مستوى ما يطلبه الشعب بعد فضاله الطويل ،
وانها تكلف مصر اعباء طائلة ، وتضعها تحت رحمة الانجليز فى المستقبل .

حاولت طلقات الرصاص مشاعر الجماهير نحو جمال عبد الناصر ،
الذى قام بجولة فى الشوارع قابلته فيها الجماهير بحماس طيعى ٠٠٠
وخطب صلاح سالم ليلتها فى نقابة المحامين بالاسكندرية فتأثر بعضهم حتى
البكاء .

وفى نفس الليلة صدرت الاوامر باعتقال الاخوان المسلمين ، وبدأت
أكبر حملة اعتقال شهدتها مصر ٠٠٠ حتى وصل الامر الى حد اعطاء المعتقلين
بطاقات يسجلون فيها اسماءهم وعناوينهم لتدون فى كشوف سليمة .

وشكل مجلس قيادة الثورة فى اول نوفمبر ١٩٥٤ محكمة خاصة باسم
(محكمة الشعب) برئاسة جمال سالم وعضوية انور السادات وحسين
الشافعى ٠٠٠ فكانت رابع نوع من المحاكم تشكله الثورة ، بعد المجالس
العسكرية ومحكمة القدر ومحكمة الثورة .

وقد شكلت ثلاث دوائر فرعية من محكمة الشعب الاولى برئاسة اللواء
صلاح حتاته والثانية برئاسة قائد الجناح عبد الرحمن عنان والثالثة برئاسة
القائمقام حسين محفوظ ندا .

بلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب ٨٦٧ ، وعدد الذين حكمت
عليهم المحاكم العسكرية ٢٥٤ شخصا ٠٠٠ وصدر الحكم باعدام محمود
عبد اللطيف ويوسف طلعت وهندلوى دوير وابراهيم الطيب وعبد القادر عودة
ومحمد فرغى ونفذ الحكم فعلا ٠٠٠ كما صدر حكم اعدام حسن الهضيبى ثم
خفف الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدية ، ثم حكم على سبعة آخرين بالاشغال
الشاقة المؤبدية .

كان محمد نجيب مازال حتى لحظة محاولة الاعتداء على حياة جمال
عبد الناصر رئيسا للجمهورية بلا سلطات عملية تقريبا يقوم بمعظم واجباته
ويحضر مقابلاته حسن ابراهيم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية .
وعندما وجد محمد نجيب فى اتفاقية الجلاء بعض ما يستحق النقد

كتب مذكرة الى مجلس قيادة الثورة ٠٠٠ ثم فوجيء بها مطبوعة يوزعها
الاخوان المسلمون .

وعقب الاعتداء على جمال عبد الناصر ارسل اليه برقية ومنذوبا
للاستفسار عن صحته ، ولكن الصحف والاذاعة لم تشر الى ذلك ٠٠٠٠
فذهب محمد نجيب الى عبد الناصر في منزله مستفسرا عن سبب عدم الاشارة
الى ذلك في الصحف ، مستنكرا ان يكون وراء ذلك محاولة افهام الناس برضائه
عن هذا الاعتداء الازهابي ٠٠٠ ولم يسمع محمد نجيب جوابا مرضيا .

وفي يوم ١٤ نوفمبر توجه محمد نجيب الى مكتبه فوجد عددا من
ضباط البوليس الحربي امام قصر عابدين ، ولما اتصل بجمال عبد الناصر
مستفسرا عما وراء ذلك ٠٠٠ حضر اليه بعد فترة قصيرة عبد الحكيم عامر
وحسن ابراهيم ليلفاه ان مجلس قيادة الثورة قد قرر اعفائه من منصبه .
وذهب الاثنان معه الى حيث حددت اقامته في فيلا صغيرة كانت
تملكها السيدة زينب الوكيل بضاحية المرج شمال القاهرة وعادا وحدهما
ليصدر في نفس اليوم قرار باعفائه من جميع المناصب التي كان يشغلها كما
تقرر ان يبقى متصب رئاسة الجمهورية شاغرا وان يستمر مجلس قيادة
الثورة في تولى كافة سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر .

هكذا وصل الصدام الاخير مع مجلس قيادة الثورة الى نهايته
عزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية .

حلت الاحزاب السياسية ووضع قاداتها في السجون .
اغلقت صحيفة المصري التي لعبت دورا كبيرا في ازمة مارس .

حلت جماعة الاخوان المسلمين واعدم قاداتها ووضح الالوف من
اعضائها في المعتقلات والسجون .

فشلت محاولات الانقلاب العسكري وانتهت التنظيمات العسكرية المستقلة،
او التابعة للقوى السياسية الخارجية داخل الجيش .

حلت نقابات الصحفيين والمحامين ، وعينت لها لجان مؤقتة موالية لمجلس
قيادة الثورة (١) .

(١) وكان مجلس نقابة المحامين بشكله بن عبد الرحمن الرافعي رئيسا وصليب سليم وكلا
وزير جرائة امينا للصندوق ومحمود الحناوى سكرتيرا وعلى بدوي ومحمود فهمى جندية ومبر
مير ومحمد مصطفى الطعي وعازر جبران واحمد زكي الحشيتي ويواكيم غيزيل وتوفيق ومحمود
نريد واحمد بدر وممد العزير الشوريجي وملاح عبد الحافظ وعمل ملوية اعضاء ٠٠ ومن تفر
ابلاطة رئيسا لمجلس نقابة المصطفيين .

كان واضحا منذ اللحظة الاولى ان الانتصار كان اكثر انجذابا لجانب
اعضاء المجلس للأسباب الآتية :

أولا : لم تتوافر لمحمد نجيب شخصية الزعيم المؤثر في افكار الجماهير ،
واقترنت جاذبيته على سماعته وبساطته وهي امور لا تكفى وحدها لتوجيه
الحركة السياسية .

ثانيا : لم يلجأ محمد نجيب الى تكوين تنظيم موال له في الجيش كما
فعل جمال عبد الناصر وزملاؤه . كما ان صلاته كانت معدومة بالقوى السياسية
المختلفة ، على عكس جمال عبد الناصر الذي تعددت صلاته وتوحدت اهدافه
او تناشرت مع هذه القوى تبعا للظروف القائمة .

ثالثا : ضعف الوفد والاحزاب السياسية الاخرى وعدم قدرتها على
تحريك الجماهير تبعا لتوجهاتها لغياب عنصر التنظيم الحزبي الملزم
واعتمادها فقط على التنظيمات القديمة المؤثرة في الجماهير بطريقة
شخصية فقط .

رابعا : عدم وصول القوى الشيوعية واليسارية الى الدرجة المطلوبة
من النضج والانتشار الكفيل بحشد الجماهير حولها ، علاوة على معاناتها
من الانقسامات والاعتقالات .

خامسا : العجز عن تكوين الجبهة الوطنية الديمقراطية نتيجة لتردد
الوفد ورفض الاخوان المسلمين وعدم وضوح الخط السياسي لمحمد
نجيب .

سادسا : ترجيح كثير من الفئات للخط الوطني الذي تبنته الحركة
في بدايتها على خطواتها المعادية للديمقراطية والتي لم تصل الى الجماهير
البسيطة في حياتها اليومية .

سابعا : انتهازية الاخوان المسلمين ووقوعهم في شرك مساندة (مجلس
قيادة الثورة) في اخرج وقت تصادمت فيه القوات .

ثامنا : عدم تعاطف الشعب مع الاخوان في محنتهم لتصرفاتهم الارهابية
السابقة وتخليفهم عن النضال من اجل الحرية والديمقراطية ومعاداتهم المستمرة
للأحزاب السياسية .

تاسعا : عدم توافر الظروف المواتية لتجميع العناصر الوطنية
الديمقراطية داخل الجيش وتأييد بعضهم لمجلس القيادة حيث لم يجد
منبرا آخر اكد جاذبية له .

عاشرا : غيبة الحركة الجماهيرية المؤثرة التي كان يمكن ان تشكل قوة
ضاغطة على اعضاء المجلس فلم يكن هناك اتحاد لنقابات العمال ولم تكن

هناك تنظيمات فلاحية ، كما انه لم يكن هناك تنسيق بين النقابات المهنية .
كل هذه الاسباب وغيرها جعلت انتصار (مجلس قيادة الثورة)
باعتباره المعبر عن حركة الجيش اكثر رجحانا . . . وخاصة بعد انفردت الحركة
بالقوى المختلفة تطيح بها واحدة بعد الاخرى ، دون ادراك بأن هذه الطريقة
الهاوية لن تتوقف الا اذا تحولت كل التنظيمات الحية الى جثث هامدة أو
مغشى عليها .

ومنذ ان عزل محمد نجيب واختفت التنظيمات السياسية واحتشدت
السجون والمعتقلات السياسية من مختلف الاتجاهات . . . أصبحت حركة
الجيش هي المسيطرة .

وانتصر الجانب المسلح من الطبقة المتوسطة بعد ان وجه ضربة قاضية
للاقطاع ، وضربات شديدة لآبناء طبقته من المدنيين .

وانتهت سنوات التصادم بانتصار كامل للعسكريين

وبدأت مواجهتهم لمشاكل المجتمع تحدد خط سيرهم في المستقبل
القريب والبعيد .

فهرس

صفحة

مقدمة	٧
الباب الأول	
العسكريون فى تاريخ مصر الحديث	١١
الباب الثانى	
الجيش والحركة السياسية فى مصر قبل ٢٣ يوليو	٨٧
الباب الثالث	
الجيش فى السلطة	١٧٥
الباب الرابع	
سنوات الصدام	٢٤٩



المؤلف والكتاب

— مؤلف هذا الكتاب الأستاذ / أحمد حمروش أحد كتاب مصر اليساريين وهو من الذين شاركوا في صنع ثورة ٢٣ يوليو فقد كان يعمل بالسياسة من خلال التنظيمات اليسارية وهو ضابط بالجيش المصري قبل قيام الثورة ، وكان يعمل أيضا بالكتابة في جريده الاحرام ومجلة الفصول الشهرية ، وهو من أوائل الضباط الذين انضموا الى تنظيم الضباط الاحرار تحت قيادة جمال عبد الناصر .

— أصدر ورأس تحرير مجلة (التحرير) أول مجلة أصدرتها ثورة يوليو في سبتمبر ١٩٥٢ .

— أصدر ورأس تحرير مجلة (الهدف) عام ١٩٥٥ ، (الكليات) ١٩٦١ ، (روز اليوسف) ١٩٦٤ كذلك أصدر (١٢) كتابا في السياسة والنسبة والمرح وادب الرحلات .

— تعد دراساته عن ثورة ٢٣ يوليو التي تصدر في أربعة أجزاء أكبر أعماله حيث تتميز برؤيته كاحد حنود ثورة يوليو ، وهي سلسلة جلسات مناقشة طويلة مع زملائه الذين شاركوا في صنع الثورة وتحملوا مسئولية ممارستها ، ومع السياسيين الذين عاشوا أحداثها الكبرى .

— في الجزء الأول يتعرض الأستاذ / حمروش الى دور العسكريين في تاريخ مصر الحديث ، ثم يحكي قصة ثورة يوليو منذ ان بدأت فكرة في ضمير بعض الضباط الوطنيين ، من مختلف الاتجاهات والميادين الفكرية ، حتى انتهت الى تدبير وتنظيم وحركة ، ثم يضي خلال مرحلة هامة من مراحل الثورة خاضت فيها مصاعب مختلفة انتهت الى عزل محمد نجيب وتولي مجلس قيادة الثورة المسئولية بعد تعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء .

— انه كتاب خطير وشيق عن موضوع من أخطر الموضوعات وأهمها .

الذين ٣ جفيه مصري

